جامعـــــة 08 مـــــاي 1945 – قالمـــــة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الأقليات على استقرار الدول العربية لبنان دراسة حالة (من الحرب الأهلية إلى ما بعد الطائف)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبتين:

- إيمان عويسي
- إيمان معاش

إشراف الاستاذ

خليل بوصنوبرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
خليل بوصنوبرة	وأستاذ محاضر ب	قالمة	مشرفا ومقررا
مسعود بوصنوبرة	أستاذ محاضر ب	قالمة	رئيسا
ناجي عبد النور	وأستاذ محاضر ب	عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2012/2011

قال الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

{يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير}

سورة الحجرات الآية13

شكر وتقدير

الصلاة والسلام على سيد الخلق محمد صلى الله عيه وسلم
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله نحمده ونشكر نعمته وفضله.

في البداية واعترافا بالجميل لا يسعنا الا ان نتقدم باسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان لاستاذنا المشرف الدكتور "بوصنوبرة خليل" على توجيهاته وارشاداته المتميزة.

نتقدم بالشكر كذلك لجميع الاساتذة الذين قدموا لنا الدعم ويد المساعدة والى كل من لم يقدم اية مساعدة يكفي انكم اساتذتنا الموقرون.

الاهداء

الى امي

التي أهدتني كل ماهو عظيم لديها

وما أهديتها الا ما هو هين لدي

وإلى نفسي أنا التي عانت كثيرا

وحمدت الله على كل شيء

الى عاشقة لبنان اسماء قانوني

الى زميلتي في المذكرة ايمان

إيمان معاش

الاهداء

إلى اعز ما امكلك في الوجود
إلى من حملتني كرها ووضعتني كرها
إلى من سهرت وتعبت لراحتي
إلى من فرحت لفرحي وحزنت لحزني
إلى التي غمرتني بعطفها والتي اسير ببركة دعائها اليك امي.

إلى من انار لي درب الحياة وكان السبب في وصولي الى ما وصلت اليه
إلى من ضحى وكافح لاجلى اليك يا اغلى ما عندي ابي.

إلى من احملهم بعيني ولوعتي
إلى من احبوني واحببتهم بدون مصلحتي
إلى من كانوا دوما انستي
إلى من افخر بذكرهم امام الناس واحبتي
إلى من كانوا لي تاج راسي وفرحتي
إلى الشرف المقترن بكرامتي
إلى اجمل ما وهبني الله اخوتي احلام، حنان، سارة، حمزة، نصيرة.
إلى من كانت رفيقتي وأختي في يومي
إلى التي اشكوا لها وتحملت مني همي
إلى الرائعة راضية عمتي
وإلى روائع قلبي اية ضياءالدين، معتز

إلى كل رفيقات الدراسة وصديقات الدرب
اليك حنان، زينب، حنان، امينة، نجوى و الى وزميلتي في المذكرة ايمان معاش
والى كل زملاء الدفعة
إلى كل من انهكه القلم سعيا وراء العلم والمعرفة.

إلى التي عشت فوق ارضها واكلت غلتها وشربت مائها وتنفست هوائها اقدم هذا الجهد لها بلدي
إلى كل من يحميها من شر خلق الله في الكائنات و رفع علم الجزائر مطلع المعجزات

اليكم مني انا **إيمان عويسي**

الملخص:

يشير هذا البحث الى دراسة موضوع الاقليات، وتاثيرها على استقرار الانظمة العربية، هذه المنطقة التي تعد محط اهتمام القوى الاقليمية والدولية على مر العصور، وساحة صراع دولي مستمر، ونزاعات داخلية حادة اغلبها بين الاقليات فيما بينها من جهة، وبين هذه الاقليات والانظمة السياسية من جهة اخرى، بما يجعل هذه الاخيرة في حالة من عدم الاستقرار الناجمة عن ذلك.

ان تحقيق استقرار النظام السياسي في المجتمعات التي تشهد تنوعا في التركيبة المجتمعية، يتوقف اساسا على عوامل داخلية، من خلال التاسيس لمجتمع مدني قوي، ووجود قوى ديمقراطية فاعلة وحية، تؤمن بالمشروع الديمقراطي بعيدا عن الرطون للذاتية (العائلة، القبيلة، العرق، الطائفة)، وتسعى بالنظال السلمي من اجل تحقيقه، فضلا عن بناء ثقافة سياسية ديمقراطية وبطريقة متدرجة.

وفي حالة لبنان الذي لا يشك احد في ان مختلف الازمات السياسية، بما فيها الحرب الاهلية 1975، التي شهدها كانت بسبب الطائفية السياسية التي تكمن في وجود امتيازات لطائفة معينة على حساب طوائف واقليات اخرى، هذه الاخيرة التي ينمو لديها الشعور بالخوف، والوعي النوعي، وهصم حقوقها، الامر الذي يشكل على الدوام المعادلة الصعبة لتحقيق استقرار النظام السياسي في لبنان، هذا الامر الذي عجز اللبنانيون عن تجاوزه والانتقال بذلك من المجتمع الاهلي الى المجتمع المدني تدريجيا، من اجل اقامة نظام ديمقراطي يقوم على اسس صحيحة، متحررا بذلك شيئا فشيئا من التجاذبات الاقليمية والدولية التي تعد السمة الباروة في المشهد السياسي في لبنان.

Summary:

This research is study of the issue of minorities and its effect on the different political systems in the Arab countries. This region, which has represented an interesting area, all the time, for powers from different nationalities, is also a place to a continuous clash between these powers.

This region has also known many struggles between the minorities them selves, on the one hand, and between the minorities and their political systems on the other hand, all this has led to a certain political instability.

The establishment of political stability in societies that contain many communities should be relied on internal factors. Building a strong civil society which must have effective democratic forces that believe in the democratic project far from personal benefits (family, tribe, origin, groups,…) besides that a political democratic culture should be established gradually.

The case of Lebanon is a good example. This country has seen many political crises, one of which was the civil war of 1975. The major cause of this war was the advantages given to some groups at the expense of the others. lgnoring the fact that every group must be given its part in the government has led to severe problems. The Lebanese have understood that they must move from the ancient political system to a democratic one that can lead them to get free from foreign intervening, be it regional or international.

الخطة

مقدمة

- **الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الأقليات.**
  - **المبحث الأول: منطلقات أساسية حول الأقليات.**
    - المطلب الأول تعريف الأقليات وبعض المصطلحات المرتبطة بها.
    - المطلب الثاني العوامل المأثرة في نشأة الأقليات
    - المطلب الثالث:معايير تصنيف الأقليات
    - المطلب الرابع أهداف ووسائل الأقليات
  - **المبحث الثاني مقاربات تفسير ظاهرة الأقليات**
    - المطلب الأول المقاربة الواقعية لتفسير وضع الأقليات
    - المطلب الثاني التفسير الهوياتي للأقليات
    - المطلب الثالث مقاربة الأمن المجتمعي لتفسير النزاعات بين الأقليات
    - المطلب الرابع المقاربة النظمية لتفسير حركة الأقليات
- **الفصل الثاني الأقليات في المنطقة العربية وعلاقتها بالأنظمة العربية**
  - **المبحث الأول علاقة التوزيع بواقع الأقليات في المنطقة العربية**
    - المطلب الأول التوزيع الجيوبوليتيكي للأقليات

- المطلب الثاني أسباب الصراع بين الأقلية والأنظمة السياسية

➢ **المبحث الثاني: وضع السياسي الأقليات في المنطقة العربية**

- المطلب الأول: مطالب الأقليات في المنطقة العربية
- المطلب الثاني سياسة الأنظمة العربية في التعامل مع الأقليات
- المطلب الثالث: حماية حقوق الأقليات في المنطقة العربية

➢ **المبحث الثالث: تأثير مسألة الأقليات على الأمن القومي العربي والدولي**

- المطلب الأول:البعد الداخلي لمسألة الأقليات العربية
- المطلب الثاني: البعد الإقليمي لمسالة الأقليات
- المطلب الثالث: البعد الدولي لمسألة الأقليات.

❖ **الفصل الثالث: تاثير الأقليات على استقرار لبنان**

➢ **المبحث الأول لبنان دراسة جيبوليتيكية**

- المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديموغرافية للبنان
- المطلب الثاني المحددات الاقتصادية والسياسية للبنان
- المطلب الثالث الواقع السياسي للأقليات والصراع على السلطة في لبنان

➢ **المبحث الثاني: دور القوى الخارجية في التأجج الطائفي في لبنان**

- المطلب الأول: دور القوى الإقليمية في الأزمة اللبنانية
- المطلب الثاني: دور القوى الدولية في الأزمة اللبنانية

❖ **الفصل الرابع: مبادرات تسوية الأزمة اللبنانية**

➢ **المبحث الأول: المبادرات الداخلية لإنقاذ لبنان**

- المطلب الأول: خطة النقاط السبعة
- المطلب الثاني: مبادرات بعض الزعماء اللبنانيين لحل الأزمة السياسية اللبنانية

المبحث الثاني: المبادرات الخارجية لحل الأزمة اللبنانية

- المطلب الأول: المبادرات الدولية لحل الأزمة اللبنانية
- المطلب الثاني:مبادرات المنظمات الدولية لحل الأــزمة اللبنانية

خاتمة

ملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة

تشير العديد من الدراسات في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى أن معظم الحروب لم تعد نتيجة لصراع من أجل القوة بين الدول الكبرى ولكن بين جماعات صغيرة و دول ضعيفة، حيث أن انهيار الدولة " The callapes of state"، هي الظاهرة المميزة لهذا العصر، حيث سنشهد تحولا في مفهوم الحرب، يختلف عن المفهوم أنها امتداد للسياسة بوسائل أخرى بين الفواعل الدولية، وحسب بل أن انهيار الدولة سبب و نتيجة للنوع الجديد من الحروب، كما أن الحروب تأخذ أشكالا أخرى تعرف بـــ "**حروب الجيل الثالث**" أو "**حروب الشعوب**" والتي تتميز بعدة خصائص تتمثل في كون:

1-هذه الحروب لم تعد ما بين دولتية "**Inter-étatique**"، وعندما تأخذ هذا الشكل فإننا نكون بصدد الحديث عن الدول الصغرى و المتوسطة و ليس الدول الكبرى التي تريد توسيع هيمنتها.

2-هذه النزاعات تتميز بغياب جبهات أو حملات عسكرية نظامية وهو ما يسمى"بخصخصة الحرب" "**La privatisation de la guerre**".

3-تصبح التفرقة بين المدني والعسكري تقريبا غير ممكنة مما يؤدي لظهور شعوب مدنية أكثر عرضة للعنف والتطرف، وكما تشير بعض الدراسات إلى أن أغلب النزاعات العنيفة في هذا العصر، هي حروب من هذا النوع –حروب أهلية- والتي يتمثل سببها الرئيسي في "**معضلة الدول الضعيفة**" (Le dilemme d l'état faible)، حيث في الوقت الذي تحاول فيه الدول فرض قوتها السلطوية، فإن توسع الدولة يصبح محدودا جدا بسبب وجود مراكز محلية للمقاومة، كما تعاني هذه الدول من تسلط البيروقراطية،

والفساد، ومن الانقسام الاجتماعي، و بذلك فإن الدولة الضعيفة تجد نفسها في دائرة مغلقة، ليس لديها القدرة على خلق شرعية بتحقيق الأمن أو أي خدمات أخرى.

بذلك فإن السلام في العالم يصبح مرهون بقوة الدولة في الداخل، ومدى قدرتها على فرض سيطرتها على إقليمها وسيادة دولة القانون، وليس بتوازن القوى كما كان سابقا، وهناك من يرى أن السمة الأساسية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي المواجهات ما تحت الدولاتية أي الحروب الأهلية، وبين جماعات طائفية مع دول أخرى حيث أن أزمة الشرعية هي في نفس الوقت سبب ونتيجة لهذا الوضع، فغياب الشرعية أو سلطة معترف بها يفتح الباب للعنف الذي لم يعد ما بين الدول، ولكن يعطي صيغة جديدة لمقولة أن"**الحرب تصنع الدولة، والدولة تقوم بالحرب**" (La guerre fait l'état et l'état fait la guerre)

كما انتشرت في السنوات الأخيرة فكرة القيام بالحرب، والسعي لبناء دولة من طرف فئات محلية أو التصرف كدولة داخل دولة، وعادة ما يكون ذلك عبر ممارسة الجرائم بجميع أشكالها، كالاغتيالات واستخدام العنف السياسي، وقد تؤدي لمواجهة الحكومة لجزء أو لأغلبية تركيبات شعبها، ويمكن أن يكون العنف يرجع لجهود ومساعي الدولة التي خسرت شرعيتها للمحافظة على سلطتها.

أما على المستوى الدولي فإنه، وإن كانت الأشكال الجديدة للعنف غير مرتبطة بالحروب ما بين الدول إلا أنها تؤدي لتأثيرات متبادلة بين الدول، وبشكل أعمق عبر مسارات المنافسين، فخصخصة ودمقرطة العنف يمكن أن يضع الوسائل التكنولوجية المتطورة والأسلحة المعقدة بين أيادي لا يمكن مراقبتها والتحكم فيها بسبب ضعف دولها، بذلك فإن الدول بصفة عامة لم تعد مهددة بخطر خارجي تشكله جيوش دول أخرى، وإنما من تهديد ذات صنع داخلي في دول ضعيفة، فإن نهاية الحرب الباردة تفرض رؤية جديدة لتهديدات الأمن الدولي، وتستدعي إعادة النظر في مواضيع الأمن، بحيث ظهر مفهوم التهديد العبر وطني "**transnationale**"، ومافيوية العلاقات الدولية (**La mafiatisation des relations internationale**) وهذا الشكل الجديد من التهديد الذي هو في نفس الوقت ذو ودهين داخلي وخارجي، هو عنف سياسي وإجرامي في نفس الوقت، والعنف سياسي راجع لتهميش الشعوب خارجيا بقوى العولمة وداخليا بأجهزة حكوماتها

كما أن العنف الإجرامي للأقليات مرن خلال الأعمال الإجرامية لمنظمات ذات طبيعة طائفية ضد الطوائف الأخرى أو جماعات مناهضة لها أو التي قد تشكل خطرا على مصالحها، والخطر هو أن هذا النوع من التنظيمات قد اكتسب قوة مكنته من السيطرة على مقاطعات وأقاليم أمعينة، وبدأت تطرح فكرة الحكم الفدرالي، وبذلك فإن العنف المافيوي بدأ يأخذ بعدا سياسيا، و إعطاء للدولة وظيفة التحكم في مركز العنف الشرعي، سواء كانت الدولة المحلية أو الدولة الخارجية، (إقليمية، دولية)، بالتالي تضم معظم دول العالم أقليات كثيرة ومتنوعة بأصولها، أو ثقافتها، أو ديانتها، إذ نادرا ما نجد في دولة مجتمعا أحادى الدين واللغة،

والتي قد يؤدى وجود أقليات دينية، أو عرقية، أو مذهبية إلى قيام معضلة سياسية، أو إلى حرب أهلية، من خلال الاحتكاك المباشر والغير المباشر ببعضها، هذه توترات فيما بينها تجر المجتمع والدول إلى حروب ما لها نهاية، وقد تجبر الحكومات لاتخاذ تدابير اللازمة لحلها سواء عن طريق التدخل السلمي بإجراء مفاوضات واتفاقات فيما بينها، أو تلجأ إلى العنف كحل مضاد للمشاحنات التي قد تؤدي إلى انقسامات خطيرة في المجتمع، وتهدد بتقسيم الدولة، ووحدتها، وانتهاك استقلالها، وسيادتها، وانسجامها وقد تتورط في ذلك بلدان المجاورة، وحينها تبرز مشكلة الأقليات بكل تداعياتها المختلفة وتأثيراتها الداخلية والخارجية.

الأمر السائد هو أن حركات الأقليات عبارة عن ظاهرة معقدة، فهناك جماعات تعتمد على إمكانياتها الذاتية على غرار الحركة الكيبكية، الباسك، لتحقيق مصالحها، وهناك جماعات أخرى تعتمد بصفة أساسية على الدعم الخارجي على غرار حركة مسلمي وهندوس كشمير، الحركة الصومالية في إثيوبيا، القبارصة الأتراك في قبرص والشيعة والمسيحيين في لبنان.

ففي خضم هذه الازدواجية، تأثرت الدول العربية كغيرها من بؤر التوتر في العالم، بالصراع بين الأقليات ومختلف الطوائف الموجودة داخلها، كالأقلية الكردية في العراق وسوريا، وتهديدها للأمن القومي لكل من سوريا والعراق، من جميع النواحي الاجتماعية، والسياسية والعسكرية، خاصة مع ازدياد توافد بعض الأقليات من جنوب شرق آسيا إلى الخليج العربي، وما تنتج عنها من تهديدات، وكذا ازدياد الشعور بالرفض لدى الأقلية القبطية في مصر، وازدياد الشعور بانتهاك الحقوق لدى أمازيغ الجزائر، والأقلية المسيحية الموجودة في جنوب السودان وغيرها من الأقليات الموجودة في البلدان العربية، مع أن مسألة الأقليات وما ينتح عنها، من أعمال عنف ونزاعات داخلية، في بعض الأقطار العربية ليست الظاهرة السلبية الوحيدة في الواقع العربي، بقدر ما هي جزء من مشكلات عدة يعانيها الأمن القومي العربي، إلا أنه تبقى لمشكلة الأقليات خصوصيتها المميزة وحضورها الفعال، من بين أكثر القضايا التي يعانيها الواقع العربي الراهن، نظرا لارتباطها بطبيعة العلاقة البنيوية السائدة في المجتمع العربي، وفشل الكثير من النظم العربية في إدارة التنوعات الاجتماعية، ولا شك أن الأمر يزداد خطورة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار دور المتغير الخارجي في تكريس مشكلة الأقليات في الواقع العربي.

يأتي البحث في مشكلة الأقليات من أن العالم كله يشهد ما يمكن، تسميته بصحوة الأقليات القومية والعرقية وهى ليست ظاهرة جديدة في الدول العربية، ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، بل الكل يعتقد أن الصراع الرئيسي في المنطقة وهو الصراع الإسرائيلي_الفلسطيني، لكن الصراعات الداخلية المسلحة كانت الأخطر، لذا فأن هذه الدراسة تسعى إلى بلورة مسالة الأقليات بصورة شبه مكثفة بتتبع مختلف الدراسات والاجتهادات التي انصبت عليها، وصولا إلى رؤيا أكثر وضوحا بشأن الحلول المرتجاة للمشاكل التي تفرزها

هذه المسألة المعقدة، بغية التماس سبلا لتخفيف التوترات الطائفية في المنطقة العربية، بكل ما تنطوي عليه من أهمية كبيرة سبق الإشارة إليها بإضافة إلى أنها"**ورقة ضغط سياسي**" استعملت في الماضي وما زالت تستعمل في بعض الدول العربية، وبناءا عليه فان اختيارنا لموضوع الأقليات وأثرها على استقرار الدول العربية، كان بدافع الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع على الصعيدين المحلي والدولي، ذلك انه ليس من المواضيع النظرية البحتة المجردة، إنما هو موضوع بتداعياته التي تنعكس على الأحداث الجارية في المجتمع.

1_التعريف بالموضوع

يندرج هذا الموضوع المتمثل في تأثير الأقليات على استقرار الدول العربية، ضمن حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، كونه موضوع يتعلق بأمن الفرد والمجتمع وكذا أمن الدولة بمختلف قطاعاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد تتعدى تأثيراتها الحدود الوطنية للدولة إلى دول المجاورة، إذ يختص هذا الموضوع بدراسة الأقليات كجماعات غير متجانسة وتأثيرها على الاستقرار لدول، فنشاط الأقليات في المنطقة العربية يعد من ابرز بؤر التوتر في العالم، لتعدد أطرافه ولتورط قوى داخلية وخارجية في تأجيجها، وسعيها لتحقيق مصالحها لحساب الجماعة التي تنتمي إليها على حساب باقي الطوائف والجماعات الأخرى وحتى على حساب الدولة التي تقيم فيها.

تعتبر الجماعات الطائفية اللبنانية وتأثيرها على استقرار لبنان نموذجا مناسبا، فلبنان بلد طائفي رسميا بإقرار دستوره، ونظامه السياسي القائم على أساس الطائفية يعد تعبيرا واضحا على ذلك.

2_أهمية الموضوع

تكمن أهمية دراسة موضوع الأقليات وتأثيرها على استقرار الدول العربية، في تناولها بالتحليل العلمي والموضوعي، مدى ارتباط تعدد الأقليات في البلدان العربية بظاهرة الاستقرار المجتمعي والسياسي، من خلال الممارسات السياسية العملية المتبعة، سواء من قبل الأقليات أو من قبل الأنظمة السياسية للبلدان العربية، فطبيعة الأطر والعلاقات التفاعلية بين مختلف هذه الجماعات وبين حكومات البلدان التي تنتمي إليها، والتي غالبا ما تكون عنيفة وعدائية، لكونها تخضع لمبدأ الشك وعدم الثقة، وقد تؤدي أحيانا إلى تزايد الشعور بالتميز لدى جماعة عن باقي الجماعات الأخرى والتي تنتهي في الأخير بالصراع والتصادم فيما بينها.

أ_ الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لموضوع تأثير الأقليات على استقرار الدول العربية، من خلال تجاوز الدراسة الوصفية بالاعتماد على التحليل لكشف أبعاد مشكلة الأقليات وتطوراتها، وإيجاد تفسير لها، وفق مقاربات

علمية ومن ثم تقديم اقتراحات عملية لتجاوز هذه المسألة، كما قد يشكل بحثنا هذا فرضية لبحوث أخرى جديدة أكثر تعمقا وتخصصا من ذلك.

ويمكننا من خلال هذه الدراسة أيضا تسليط الضوء حول عدد من القضايا التي يثيرها موضوع الأقليات أهمها الكشف عن بعض الإشكاليات الموضوعية والإجرائية التي تعاني منها الأقليات، سواء على الصعيد الدولي، أو على صعيد المنطقة العربية، من خلال مقاربة نظرية لهذه الإشكاليات، كما يمكن تبيان طبيعة العلاقة التي تجمع الأقليات بالنظم السياسية العربية، بالإضافة إلى وضعيتها الاجتماعية داخل تلك البلدان، وتداعيات هذه العلاقة عليها، ودراسة توجهات النظم السياسية العربية تجاه الأقليات من خلال البحث في أزمة النظام السياسي وشرعيته، كما تعتبر هذه الدراسة محاولة لكشف الأبعاد الجيو_استراتيجية لقضية الأقليات وعلاقاتها بمختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة.

ب-الأهمية العملية

يدخل هذا الموضوع في إطار الدراسات العربية الخاصة بظاهرة تعدد الأقليات وتأثيراتها على الدولة التي تنتمي إليها وعلاقاته الدول الخارجية، فهو يعد إثراء للمكتبة العربية التي خلت من الدراسات في هذا الموضوع على المستوى البلدان العربية، كما أنه ساعد من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، أن يخدم دوائر صناع القرار في البلدان العربية، بتوضيح ملابسات المسألة وإدراكهم الجيد لمدى حساسيتها وخطورة تصعيد الوضع المتأزم ، وذلك من أجل ضمان تحسين أداء الحكومي، وإدارة جيدة لأنظمة سياسية قائمة على أساس التعدد الطائفي، تعد لبنان فسيفساء المنطقة العربية وأجمل لوحاتها تتصارع حولها المصالح الإقليمية والدولية، وأخطرها المصالح الإقليمية التي تستغل الطموح الطائفي، كفرصة لتتدخل في الشؤون الداخلية للبنان، فهذا البحث يسعى إلى كشف المؤامرات، وتوحيد الأمة اللبنانية من خلال تجاوز صراعاتها، واتخاذ مصلحة لبنان الوطنية أولوية على مصالحها الشخصية.

3_الإشكالية

لطالما كان الاعتقاد بأن كل ما كان يتعلق بالدول العربية يشكل تهديدا محتملا لكيان الدول المجاورة لها ومهددا لمصالح دول أخرى في المنطقة وباعتبار لبنان بمحدداته الجيو_سياسية والإستراتيجية، يشكل طرفا من أطراف هذه المعادلة، فالتعدد الطائفي، وتصفية الحسابات والسعي لكسب جولات سياسية لحساب طائفة على أخرى، وازدياد الأطماع والتحالفات الداخلية منها والخارجية، مما أدى بلبنان إلى مواجه عدة تحديات ورهانات متعددة الجوانب و التداعيات، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار تعدد الأقليات عاملا مهددا لاستقرار الدول العربية عامة ، ولبنان خاصة؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو تحديد مفهوم الأقليات من الناحية المفاهيمية والنظرية؟
- ما هي الأبعاد التي تأخذها مشكلة الأقليات في المنطقة العربية؟
- كيف تحدد الطائفية شرعية النظام السياسي في لبنان؟
- هل تعتبر المبادرات الدولية لحل الأزمة اللبنانية تدخلا في شؤونها الداخلية؟

4_فرضيات الدراسة

- ✓ كلما اعتمد تم الاعتماد على القوة في احتواء الأقليات الغير المتجانسة، كلما أدى ذلك لتفجر الصراعات وتأزم الوضع ومن ثم عدم الاستقرار.
- ✓ إذا زاد الاعتقاد بين جماعات الأقلية بالتفوق والشعور بالسمو أدى إلى زيادة التوتر بين الأقليات المختلفة وبالتالي تؤدي إلى عدم الاستقرار.
- ✓ إن غياب الديمقراطية وزيادة حدة التدخلات الخارجية في لبنان من شانها أن تؤدي إلى تعقـد وتباعد المسافات بين الطوائف، ومن ثم تكريس حالة عدم استقرار النظام السياسي في لبنان.
- ✓ إن التعدد الطائفي يؤدي إلى بروز قوى محلية تهدف إلى إعادة بناء دولة تحت رعاية أجنبية.

5_تنظيم الخطة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومناقشة مختلف متغيراتها، ارتأينا وضع خطة من أربعة فصول.

- ❖ تناول في **الفصل الأول** مسالة الأقليات على المستوى ألمفاهيمي والنظري؛

من خلال تقديم بعض التعريفات لمصطلح الأقليات، وبعض المصطلحات المرتبطة بها، كما نسلط الضوء على العوامل المؤثرة في نشأة الأقليات، ومحدداتها والياتها من وسائل وأهداف، التي تسعى من خلالها إلى التأثير داخليا وخارجيا، بما يهدد استقرار الدول ويحافظ على مصالحها، والذي يضفي على المسالة بعدا دوليا، هذا في **المبحث الأول.**

أما **المبحث الثاني** فسيدرس الأقليات من الناحية النظرية من خلال توظيف المقاربة الواقعية في تفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية، والمقاربة البنائية الاجتماعية، وكذا مقاربة الآمن المجتمعي والمقاربة النظمية في تحليل حركة الأقليات وتفاعلاتها في إطار النظام السياسي القائم.

- ❖ أما **الفصل الثاني** فيتناول بشكل خاص بتحليل بنية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط ورصد الأبعاد الجيو_إستراتيجية لهذه المشكلة وأثرها على استقرار الأنظمة في المنطقة، من خلال حقوق الأقليات، وجملة المطالب المختلفة بحسب وضع الأقلية وحدود استجابة النظام

السياسي لهذه المطالب من جهة، ومدى تأثير العوامل الخارجية في هذه المعادلة من جهة أخرى، ومن ثم على الاستقرار السياسي المحلي والإقليمي على حد سواء.

- ❖ أما في **الفصل ثالث** قمنا بدراسة عملية تأثير الأقليات على استقرار لبنان تناولنا في المبحث الأول المحددات الجغرافية والديموغرافية، وكذا المحددات الاقتصادية والسياسية للبنان وموقع الطائفية منها، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا الواقع السياسي للأقليات، والصراع على السلطة في لبنان.
- ❖ وفيما يخص **الفصل الرابع** فقد قسم إلى ثلاثة مباحث يعني الأول بدراسة المبادرات الداخلية لإنقاذ لبنان من الأزمة وإلقاء الضوء على مبادرات بعض الزعماء اللبنانيين التي ساهموا بها في حل الأزمة اللبنانية، فيما خصص المبحث الثاني في الاهتمام بالمبادرات الخارجية لحل الأزمة من مبادرات دولية ومبادرات المنظمات الدولية.

6_المقاربات المنهجية

تعتمد الدراسة على مجموعة من مناهج، ونظريات البحث العلمي المناسبة لاستخدامها وتوظيفها في تفكيك الإشكالية، ونظراً لصعوبة الاعتماد على منهج محدد، لطبيعة ما تفرضه الدراسة من إشكاليات متعددة تستدعي توظيف مجموعة من تلك المناهج وهي:

- ➢ **المنهج الوظيفي:** الذي يساعد في تفكيك الظاهرة محل الدراسة إلى مجموعة من البنيات والوظائف لتعطي حكماً منهجياً، على طبيعة النسق في العلاقة، والتكوين بين مكونات البحث وموضوعاته المتباعدة والمتقاربة.
- ➢ **المنهج النظمي:** المحدد للتفاعلات ضمن الأطر الثلاث الوطني، الإقليمي، والدولي، وتحليل عوامل الربط والتأثير بين المستويات الثلاث.

فطبيعة التفاعلات بين مختلف الطوائف اللبنانية، تحدد مستوى العلاقات بين لبنان ودول أخرى إقليمية ودولية من جهة، كما أن الترتيبات والتحالفات الإقليمية، تنعكس على شكل وحدة الصراع على السلطة داخل لبنان من جهة أخرى.

- ➢ **منهج دراسة الحالة:** إذ تعلق الأمر بتحليل طبيعة وتعدد الطوائف في لبنان، بمتابعة مختلف التطورات المستجدة على نموذج الدراسة، ومختلف العوامل والمتغيرات المثيرة للأحداث.

- **المنهج التاريخي:** حيث اقتضت الضرورة توظيف المنهج التاريخي لأهميته في رصد التراكمات التاريخية، ومقاربتها بواقع الإشكاليات التي يثيرها البحث، بهدف مناقشة الكثير من الأفكار، والتي اعتبرت كمسلمات من جهة، والبحث في الامتدادات والأصول التاريخية للأحداث، مع استخدام ميكانيزم المقارنة لرصد بنية الأقليات في المنطقة العربية من جهة أخرى، والتي من خلالها تم تحديد الفاعلة والنشطة منها، والمؤثرة على استقرار مختلف الأنظمة السياسية.

7_الدراسات السابقة

من ابرز الدراسات التي عنيت بموضوع الأقليات دراستين للدكتور رابح مرابط **الأولى** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية بعنوان اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة خاصة عن حالة نيجيريا(الحرب الأهلية) سنة 1990، والذي ساعدنا كثيرا خاصة في الإطار ألمفاهيمي للدراسة، و**الثانية** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية تحت عنوان اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول حالة كوسوفو 2008-2009.

- عبد الحكيم غموش في رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحمل عنوان تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات دراسة نموذج الأقلية الكردية 1994.
- أيضا جوزيف ياكوب في مؤلفه ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر 2004، الذي ألقى من خلاله الضوء على الأقليات في العالم العربي وبالتحديد في العراق وسوريا وعلاقتها مع أنظمتها السياسية.

8_أسباب اختيار الموضوع

لطالما شكل متغير الأقليات في علاقته بالاستقرار المنطقة العربية موضوعا هامشيا لدى الباحثين، مقارنة ببعض بموضوعات أخرى ذات طابع سياسي أكثر، وأيضا قلة الدراسات حول هذه المسالة هو دافعنا

الأساسي للاهتمام بهذا الموضوع، سعيا لفهمه وكشف مختلف أبعاده، واختيارنا لنموذج لبنان يعود لجملة من الأسباب أبرزها:

- تنوع وتشابك البنية الطائفية في لبنان، وانفرادها بخاصية الصراع حول السلطة النفوذ.
- تورط الدول المجاورة إقليميا كفواعل منشطة لحركات الأقلية في لبنان، مما أدى إلى تعقد وتشابك علاقة الطائفية بالسلطة.
- الطبيعة الجيو_استراتيجيه للمنطقة العربية، كمهد لمختلف الحضارات والأديان وبما تزخر به من موارد طاقوية هائلة، كما أنها تشكل بؤرة لصراع دائم بين العالم العربي وإسرائيل، وانعكاس هذا الصراع على الاستقرار السياسي لمختلف دول المنطقة وخصوصا لبنان.

9_صعوبات الدراسة

إن الدراسات المتعلقة بمشكلات الاستقرار السياسي بشكل عام، وعلاقتها بظاهرة الأقليات والجماعات الإثنية بشكل خاص، ولا سيما في بلدان العالم الثالث، ومنها البلدان العربية – موضوع دراستنا – هي من التعقيد والتشعب والحساسية، بحيث يصعب على أي دارس الملاحظة والرصد ومتابعتها بدقة، خاصة إذا كانت هذه الدراسات لا تهدف إلى مجرد الحصر والوصف، وإنما تسعى إلى التحليل والتأصيل، أضف إلى ذلك صعوبة دراسة الأقليات في لبنان نظرا لكثرة الأحداث وتسارعها بين الطوائف اللبنانية.

الفصل الاول

الإطار النظري لدراسة ظاهرة الأقليات

تمهيد:

تعد الدراسات التأصيلية من أصعب أنواع الدراسات في العلوم الإنسانية عامة والسياسية على وجه الخصوص، وكذا الأكثر أهمية وضرورة كونها صعبة يعود الإلمام والتحكم في مختلف الأطر الفكرية والنظرية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وكونها مهمة يرجع لقيمتها في تحديد مسار البحث وتوجيهه بدقة وعناية.

سيتم في هذا الفصل بتفرعاته الجزئية قدر الإمكان، الإحاطة بالأطر النظرية المفسرة للموضوع بداية بتحديد المفاهيم باعتبارها خطوة أساسية، وعملية في تأسيس إدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع مصطلح الأقلية وما قد يرتبط به من مفاهيم، وتحديد المعايير المختلفة التي على أساسها اعتمد تصنيف الأقليات وبالتالي نتوصل إلى تحديد الأدوار، ومدى فعالية أقلية عن غيرها انطلاقا مما تملكه من وسائل، وإمكانيات وما تصبو إليه من أهداف.

في سياق الدراسات التي عنيت بالأقليات فقد تعددت اتجاهات و مدارس تفسيرها، حيث يمكن التطرق إلى مقاربتين أساسيتين، أولاها المقاربة الواقعية من اجل تحليل وضع حركات الأقلية من حيث هي فواعل أساسية في العلاقات الدولية حسب هذا المنظور، والثانية المقاربة النظمية لكل من "**دافيد ايستون**" و"**غابريال آلموند**"، لتفسير حركة الأقليات في إطار تفاعلات النظام السياسي من منظور المدخلات والمخرجات، والتغذية العكسية.

قد تمت دراسته من خلال تقسيمه إلى مبحثين؛ في الأول مخصص للمنطلقات الأساسية حول الأقليات، والثاني تناولنا فيه مقاربات تفسير ظاهرة الأقليات.

المبحث الأول

منطلقات أساسية حول الأقليات.

حظيت مسالة الأقليات باهتمام العديد من الباحثين والدارسين، مما جعلها من الدراسات الصعبة وبعد تحديد المفاهيم خطوة هامة في دراسة هذه المسالة، إذ لابد من تحديد مفهوم مصطلح الأقلية وبعض المصطلحات الأخرى التي قد تحمل دلالات مشابهة أحيانا، ومكملة له أحيانا أخرى، إضافة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في نشأتها وتحديد المعايير التي يمكن من خلالها التمييز بين جماعات الأقليات المختلفة وكذا أهدافها ووسائلها.

المطلب الأول

تعريف الأقليات والمصطلحات المرتبطة بها

الفرع الأول

تعريف الأقلية

تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم الأقلية من زوايا مختلفة، بحيث إن لكل اتجاه مبرراته وإن كانت معظمها قد اتفقت على أن الأقلية هي الجماعة القليلة العدد أو الصغيرة داخل كان الدول السياسيين بغض النظر عن وزنها السياسي، داخل المجتمع، فمثلا لم يتضمن التصريح المتعلق بحقوق الأشخاص المنتميين إلى أقليات قومية، أو عرقية، أو دينية، أو لغوية الصادر عن المفوضية السامية لحقق الإنسان في **1992/12/18** أي تعريف للأقلية، مكتفيا فقط بما يجب أن تحض به من حماية ومراعاة لخصوصياتها دينية كانت أم عرقية أو لغوية.[1]

حتى أن بعض الدارسين عبر عن هذه الصعوبة مثل "**بلاسرو**"(**PLASSERAUD**) الذي كتب أن كلمة أقليات تعد من بين الكلمات الحقائب، لما لها من مدلول واسع، حتى انه في الأوساط الجامعية فان تعريفات الباحثين للأقليات تختلف كثيرا في مضامينها ومعانيها[2].

رغم ذلك فقد طرحت العديد من التعريفات بصدد مصطلح الأقلية، وذلك من خلال الجهود التي بذلها الباحثون وكذلك الهيئات المختصة، ميزها الاختلاف والتباين، وعليه نحاول إن نقدم هذه التعريفات على النحو التالي؛ اهتمت منظمة الأمم المتحدة بمسالة الأقليات على غرار عصبة الأمم، حيث جاء في إطار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات عدة تعريفات نذكر منها:

---

[1]- « **Haut-commissariat au droit dès L'Homme** », Déclaration des droits des personnes appartenant à des minorités nationales ou ethniques, Religieuse et linguistiques Adopte par L'assemblée générale, dans sa Résolution 1847/35 du 12/1992/.

[2]-جمال العيدي فورار؛ "**مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي**"، (الجزائر: رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001)، ص. 21.

التعريف الذي تقدم به "**فرانشيسكو كوبوتورتي**" (**Francesco Capotorti**) سنة "**1979**" حيث تضمن ما يلي: "**مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة يوجدون في وضعية غير مسيطرة أعضاؤها هم من مواطني تلك الدولة ويتمتعون من الناحية العرقية، الدينية اللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم تقاليدهمودينهم، و لغتهم**"[1].

يعرف احد المنشغلين بالدراسات القانونية الأقلية بقوله "**الأقلية هي مجموعة من الأفراد داخل الدولة تختلف الدولة تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس أو العقيدة أو اللغة، فاعتبار شخص ما من الأقلية مسالة واقع يرجع فيها إلى العناصر الموضوعية**"[2].

فضلا عن ذلك ثمة من يعرف الأقلية بأنها "تباين نسبي في العددين عدد من الجماعات المنتمية إلى دولة واحدة وتتمايز فيما بينها بعوامل اللغة، الدين، أو اللون، أو الشعور بالأصل المشترك، أو مجموعة من هذه المتغيرات فعندما نقول أقلية دينية أو أقلية لغوية أو أقلية من اللون فالمعنى هنا مرتبط بتباين في الكم استنادا لمقارنة بين الجماعات حسب متغير أو متغيرات معينة[3].

إذا كانت هذه التعريفات قد أعطت أهمية للجانب الكمي، أي المعيار العددي في تعريف الأقلية فان باحثين آخرين اعتبروا هذا المعيار غير كاف، واتجهوا إلى الاهتمام بالوضع الاجتماعي، والسياسي والاقتصادي كمعيار لتعريف الأقلية، إذ تعد أقلية لديهم كل جماعة عرقية مستضعفة من الناحية السياسية ومعتدي على حقوقها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بغض النظر عن عدد أفراد هذه الجماعة حتى لو كانوا يمثلون أغلبية عددية إزاء ما عداهم من أفراد مجتمعهم[4].

قد عرفت نفين مسعد الأقلية بأنها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية، والطبيعية وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات، وأنماط خاصة للتفاعل، وينشا لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه[5].

---

[1]-خيرة ويفي؛ "**تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**"، (الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005)، ص.9.

[2]-احمد وهبان؛ "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**"، (مصر: جامعة الإسكندرية، 2003-2004)، ص.111.

[3]-رابح مرابط؛ "**اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة خاصة عن حالة نيجيريا(الحرب الأهلية)**"، (الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990)، ص.13.

[4]- احمد وهبان؛ "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**"، ص.103.

[5]-نيفين عبد المنعم مسعد؛ "**الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**"، (مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية، 1988)، ص.277.

في تعريف أخر اعتبرت"**الأقلية جماعة اجتماعية يتم فرزها عن غيرها في المجتمع الذي تعيش فيه لصفات تختص بها جسمية و ثقافية، تحمل على معاملتها معاملة غير متساوية فتعتبر نفسها محل تمييز جمعي، كما يتضمن وضع الأقلية استبعادها من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع** "[1].

أما الموسوعة الأمريكية فهي تعرف الأقلية"**بأنها جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع، اقل من الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع، وتمتلك اقل من النفوذ والقوة وتمارس عددا اقل من الحقوق مقارنة المسيطرة في المجتمع، وغالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق موانى الدرجة الأولى**"[2].

يمكن القول أن الأقلية هي جماعة تزيد أو تقل بالنسبة لإجمالي السكان، تشترك في واحد أو أكثر من الخصائص التالية: العرق، واللغة، والدين أو الثقافة، ينشا لدى أفرادها شعور بالتمايز، وبسبب التمييز ضدهم–أحيانا– يدفعهم إلى تضامنهم وترابطهم من اجل الحفاظ على ذاتيتهم وتحقيق أهدافهم ومصالحهم[3] .

مما سبق يمكن القول أن الأقليات هي مجموعة من السكان القليلة العدد نسبة إلى إجمالي السكان متميزة باشتراكها في واحدة أو أكثر من خصائص عرقية، كانت أو دينية، أو لغوية، أو طائفية مرتبطة الوحدات بمشاعر التضامن قصد ترسيخ الهوية والحفاظ عليها، وتحقيق المطالب المختلفة التي تحفظ مصالحها كجماعة مثل القبائل في الجزائر.

الفرع الثاني

تحديد المصطلحات المرتبطة بالأقلية

1_تعريف العرقية

كلمة "**عرقية**" مشتقة من الكلمة اليونانية (**Ethnos**) التي تعني شعب أو امة أو جنس، تستخدم للإشارة إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في الأصل والملامح الجسمانية، إضافة إلى التقاليد، واللغة والدين[4] فالعرقية تعني الانتماء لجماعة عرقية معينة بشكل يجعل ذلك الانتماء هو الذي يميز شخص عن أخر.

---

[1]–خيرة ويفي؛ **تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**"، المرجع سابق، ص.11.

[2]–جمال منصر؛ "**تأثير العولمة على مشكلة الأقليات**"، (الجزائر: **ملتقى وطني** حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، جامعة قالمة، 28_29أفريل2010).

[3]–خيرة ويفي، ؛ **تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**"، المرجع سابق ص.12.

[4]–خيرة ويفي؛ "**تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**"، المرجع السابق، ص.13.

فقد عرف "**جالي**"(**Galley**) العرقية بالجماعة التي تتقاسم تراثا وتقاليد معينة، وتحتوي العرقية على عدة عناصر مثل الدين، اللغة والانحدار القومي مع التركيز على الأصل الواحد[1].

الجماعة العرقية هي تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفينيقية(كوحدة الأصل) أو الثقافية(كوحدة اللغة، أو الدين، أو التاريخ، أو غيرها من المقومات الثقافية)، يتميز هذا التعريف بتأكيد صاحبه على أن مقومات الذاتية العرقية ليست بالضرورة فيزيقية أو بيولوجية وإنما قد تكون كذلك مقومات ذات طابع ثقافي كوحدة اللغة أو الثقافة أو غيرها.

يمكن تعريف العرقية بأنها فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع اكبر لها ثقافتها المتمايزة تشعر بذاتيتها ويرتبط أفرادها معا أما بروابط السلالة، أو الثقافة، أو القومية، ويكاد هذا التعريف يتطابق في فحواه مع تعريف آخر مؤداه أن الجماعة العرقية هي تجمع بشري يترابط أعضاؤه فيما بينهم من خلال روابط مشتركة كالأصل، أو القومية، أو الثقافة، وهم يعيشون معا داخل إطار حضاري ثقافي مخالف لإطارهم الحضاري الثقافي بيد أنهم يضلون مختلفين بتميزهم الثقافي.[2]

فالعرقية قائمة على الأصل ألسلالي أو العرقي المشترك فهي تعبر عن شعب، أو قبيلة بغض النضر عن الثقافة، والمعتقدات، وقد استخدم مفهوم العرق وهو مصطلح بيولوجي في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض ويكرسون الاختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل، حيث تظهر مئات الدراسات أن الخصائص الجسدية التي تميز عرقا عن عرق آخر ليست لها معايير بيولوجية ثابتة، بل هناك عوامل أخرى كالمناخ والتغذية، وهي عوامل تساهم في تكوين العرق من بين عوامل عديدة يمكن أن تحدث اختلافات من جيل إلى جيل.[3]

مع ذلك فان بعض الباحثين خاصة علماء "**الأنثروبولوجيا**" يستبعدون أن تكون هناك جماعة نقية إذ أن عوامل الهجرة والتزاوج أدت إلى أحداث اختلاط بين الأجناس، من هنا فان العرقية تعتبر من بين أهم العناصر التي تميز شخصا عن آخر، ويتضح بان الجماعة العرقية احد العوامل التي تؤدي إلى بلورة جماعة الأقلية.[4]

---

[1]-رابح مرابط؛ "**اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة خاصة عن نيجيريا**"، مرجع سابق، ص ص.(5-6).

[2]-حمد وهبان؛ "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**"، مرجع سابق، ص ص.(74-86.75).

[3]-سمية بلعيد؛ "**النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها -جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذج**"، (الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2009-2010)، ص.12.

[4]-خيرة ويفي؛ "**تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**"، مرجع سابق، ص.14.

2_تعريف الإثنية

"**الإثنية**" هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة متفردة، والاعتداد بتاريخ واصل مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم بعضهم ومع الآخرين، كما يحددها "**مايكل سميث**"(**M.Smith**) في كونها طريقة تفكير بشان العالم يتجلى التاريخ المدون وهي تسند إلى المشاعر التي تربطنا بمن يشتركون معنا في ثقافة واحدة، والعرقية تختلف عن الإثنية في أنها قائمة على الأصل السلالي والعرقي المشترك، فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النضر عن الثقافة والمعتقدات.[1]

أما "**أمسال**" (**Amsel**) فيجمع على العديد من الخصائص تميز الإثنية وهي اللغة، القيم، الإقليم العادات والوعي بانتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة، لكنه يعتبر بان الإثنيات في العديد من الدول هي ابتكار استعماري.

حسب "**أنتوني سميث**" (**Antony Smith**) هناك ستة فئات رئيسية تتيح لنا الدخول إلى قواعد الهوية الإثنية وهي الاسم، التاريخ، الماضي المشترك، الثقافة، الإقليم، التضامن بين الأفراد.[2]

يتناولها "**جورج قرم**" بقوله أن "**الإثنية**" هي جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات واهم نقطتين في النوعية الإثنية هما الدين واللغة ولأنهما تكفلان تواصلا امثل بين أعضاء الإثنية، وهذا يشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا، ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى.[3]

كتعريف إجرائي يمكن تقديمه للإثنية فان الإثنية هي جماعة ذات وعي بخصائص فيزيولوجية (**السلالة، الجنس...**)، **وثقافية** (**اللغة، الدين، التاريخ المشترك...**)إحداها بعضها أوكلها، تميزها عن الجماعة أو الجماعات الأخرى داخل الدولة، فتعرف بها "الأنا "وتحدد من خلالها الآخر.[4]

3_تعريف الطائفية

---

[1]-رياض مزيان؛ "**تأصيل مفاهيمي للظاهرة الإثنية**"، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، مرجع سابق.

[2]-سمية بلعيد؛ "**النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها –جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذج**، مرجع سابق، ص.14.

[3]-جورج قرم؛ "إنتاج الايديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني"، (بيروت: **مجلة دراسات عربية**، العدد11، 1978)، ص.11.

[4]-عبد الغاني دندان؛ "**النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري وابستيمولوجي**"، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، مرجع سابق.

ترتبط الطائفية بالمعتقدات الدينية، أين يكون الفرد منتميا إلى فئة دينية معينة، مما يجعله يختلف عن أفراد آخرين ينتمون إلى فئات دينية أخرى، كما أن الانتماء إلى جماعة دينية قد يكون على شكل هرمي بحيث يكون الفرد منتميا إلى جماعة دينية تشكل جزءا من جماعة أخرى اكبر منها كالمذهب من الطائفة، كان يكون الفرد مسلما "**شيعيا**" أو "**سنيا**" أو أن يكون "**مسيحيا كاثوليكيا**" أو "**بروتستانتيا**"، بذلك فان جماعة الأقلية قد يقوم على أسس دينية وعقائدية مشتركة مما يجعل الأقلية ترتبط مباشرة بالطائفية.[1]

تعرفها الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنها مجموعة من الناس يجمعهم دين أو لون أو جنس وهي متدرجة في مرتبتها الاجتماعية، وتفصلها عن بعضها حواجز اجتماعية كثيرة، والطائفية موجودة في الهند ولبنان بكثرة وهي مقننة دستوريا.[2]

أما موسوعة السياسة فقد عرفتها بأنها نظام سياسي اجتماعي متخلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، وهو لا شك كيان ضعيف لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته، وتماسكه، ويستتبع ذلك أن تتحكم الطائفية بحياة الفرد الشخصية، وتحكمه وفق قوانينها وشرائعها الدينية والتي يقوم فيها رجال الدين بوظيفة الوسيط والحكم في أن معا[3].

4_تعريف القومية

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم القومية وترجع الصعوبة إلى كثرة المتغيرات التي قد يثيرها المفهوم كاللغة، الدين، الثقافة، وحدة المصير المكونات الحضارية، نجد أن موسوعة السياسة قد ربطت مفهوم القومية بمفهوم الأمة من حيث الهوية السياسية الخاصة التي تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر مثل اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة...[4]

هناك من يعرفها على أنها صلة اجتماعية وعاطفية تنشا من اشتراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص، تتميز هذه الصلة بشعور أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية، ويرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير.[5]

---

[1]-خيرة ويفي؛ **تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، مرجع سابق، ص.14.

[2]-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي؛ **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسي**، ص.276. **www.kotobarabia.com**

[3]-عبد الوهاب الكيالي؛ "**موسوعة السياسة**"، الجزء3،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص.745.

[4]-عبد الوهاب الكيالي؛ "**موسوعة السياسة**"، المرجع السابق، ص.831.

[5]-عبد الحكيم عموش؛ "**تحليل إبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات دراسة نموذج الأقلية الكردية**"، (الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994)، ص.8.

وتعرفها الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنها انتماء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعها وطن مشترك ولغة واحدة وثقافة مشتركة في ارض الوطن والشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين، والقومية عبارة عن شعب وشعور متبادل بين الأفراد يجعلهم متأثرين في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الانتماء والولاء لأرض معينة، ولديهم شعور بالجماعية وقيمة هذه الجماعة وفضائلها.

وقد يؤدي هذا إلى الغلو في التطرف في الوطنية وكذلك الخوف من الأجانب والغرباء ولكن الشعور القومي يوحد الجماعة للدفاع عن مصالحها ومستقبلها،[1]هي تركز على الشعور بهوية اجتماعية مشتركة بفعل متغير من المتغيرات (الدين، اللغة،...) أو تضافر سلسلة من المتغيرات.[2]

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في نشأة الأقليات

إن البحث في محددات مسألة الأقليات يكتسي صعوبة كبيرة، خاصة حول الاتفاق على العوامل التي تتحكم في توجيه العلاقات العنيفة بين هذه الأقليات و تطوراتها إن حدثت، و مع ذلك يمكن تناول بعض هذه العوامل كالأتي

الفرع الأول

العامل التاريخي

إذا اعتبرنا بان قيم ومبادئ (الإعلان العالمة لحقوق الإنسان، حقوق الشعوب والأقليات، مبدأ تقرير المصير.) محركات لمشاعر الأقليات، فان الظروف التاريخية لعبت دورا في إثارة المسالة انطلاقا من اعتبارات تحددها طبيعة التوازنات والمصالح الدولية آنذاك، فمعظم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سنيون عرب، أما المسيحيون فاقل من العشر، أثناء الإمبراطورية العثمانية قسمت الدولة إلى عدة ولايات مستقلة نسبيا من حيث المهام الاجتماعية والإدارية.[3]

في أوربا مثلا شكلت الترتيبات التي وضعتها نهاية الحرب العالمية الأولى (**مؤتمر الصلح 1919-1920**)، عاملا لبروز نزاعات الأقليات كانعكاس للعملية التخطيطية لحدود الدول التي تجاوزت الانتماءات التاريخية لبعض الأقاليم التي تم نزعها من دولها الأم لصالح دول أخرى، مما

---

[1]-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي؛ **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسي**، المرجع سابق، ص. 332.

[2]-رابح مرابط؛ "**اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة خاصة عن نيجيريا**"، المرجع سابق، ص.13.

[3]-تيد روبرت جار؛ "**أقليات في خطر**"، ترجمة: مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي، (القاهرة: مكتبة مبدولي، 1994)،.ص.250.

أدى إلى حرب عالمية تاريخية رغم ذلك يرى البعض أن مسالة الأقليات إن كانت لا تزال مطروحة في أوروبا فإنها محدودة في بقية العالم تتمثل في اغلب الأحيان في شكل مطالب ثقافية، مطالب للحكم الذاتي، دون أن تثير إلى حد الآن أسس تقسيم الحدود أو قضايا الهوية الوطنية الداخلية القومية.[1]

أما لبنان مثلا فانه يشتمل على حالتي الشيعة والفلسطينيين، من حيث القومية العرقية، وكلاهما تورطا في الحرب الأهلية فالشيعة يحابون الصفوة المارونية السياسية المهيمنة، ويحارب الفلسطينيون اللبنانيين الذين يمارسون ضدهم القمع.[2]

الفرع الثاني

العامل البنيوي للأقلية

تدخل في إطار هذا العامل الخصائص الذاتية والموضوعية التي تتميز بها الأقلية التي لها دور فعال في تحديد مدى قوتها، ومن ثم مجال المناورة التي تتمتع به، وعلية لابد بأخذ عين الاعتبار فتفاعلات مستويي النخبة والموقع الجغرافي في تحليل بنية الأقلية.

1_التفاعلات على مستوى النخب

تعد النخبة آلية قيادة وتمثيل لمصالح الأقلية وأداة توجيه لها، وعيه كلما كانت القيادة المتميزة بكاريزمية والقوة انعكس ذلك على تماسك الأقلية، ومن ثم على وحدتها وتأثيرها والعكس صحيح، بنما تأكد الفرضية القائمة أساسا على التعبئة المحسوبة التي يقوم بها القادة لموارد الجماعة استجابة للفرص السياسية المتغيرة.[3]

2_أهمية الموقع الجغرافي

للموقع الجغرافي الذي تشغله الأهمية تأثير يمكن تمثيله في صورتين:

الأولى: تمركز الأقلية على المناطق الحدودية للدولة حيث غالبا ما تسعى الأقلية للانفصال أو المطالبة في الحكم الذاتي ثم ما تنفك حتى تطالب بتعديل الحدود الدولية.

الثانية: التواجد في المركز حيث أن مجال المناورة محدود جدا، لسهولة وإمكانية احتوائها من قبل السلطة المركزية، ولا بد من الإشارة إلى انه لا يتوقف الأمر عند تحديد المجال الجغرافي فحسب للأقلية بل

---

[1]-RUFIN. Jean. Christophe ; « minorités , nationalités , états », **Politique Etrangères** , N=°3,1991,P.631.

[2]-تيد روبرت جار؛ "**أقليات في خطر**"، المرجع السابق، ص ص.(247_248).

[3]-تيد روبرت جار؛ "**أقليات في خطر**"، مرجع سابق، ص.132.

يتعداه إلى ما يزخر به من موارد وطاقات طبيعية وإستراتيجية، الأمر الذي يكسبها بعدا اقتصاديا لا شك انه مؤثر على الأمن القومي للدولة.[1]

يعد الإقليم من العوامل الظاهرة الموجودة في كل مكان تقريبا في المناطق غير المتجانسة بوجه خاص، تكون في العادة مثيرة للاضطراب، فالعنصر الجغرافي على سبيل المثال كان أساسيا انفصال بنغلاديش عن باكستان،[2] وتموقع حزب الله في جنوب لبنان اكسبه قوة إضافية داخل الساحة السياسية اللبنانية.

المطلب الثالث

معايير تصنيف الأقليات

تختلف جماعات الأقليات عن بعضها البعض وذلك من خلال العديد من الخصائص، منها الذاتية كالعرق والدين واللغة، وأخرى مرتبطة بالوضع الاجتماعي والسياسي لهذه الجماعات، من هنا فانه لا يمكن تصنيف الأقليات وفق معيار واحد، حتى أن الدارسين اختلفوا فيما بينهم من حيث المعايير التي تصنف من خلالها الأقليات، لكننا نحاول التطرق إلى أهم هذه المعايير لتوضيح الفروق الموجودة بين الأقليات، ومحاولة لاستخلاص بعض المعايير العامة التي تسمح بوضع تصنيف واضح لمفهوم الأقليات.

الفرع الأول

معيار المقومات الذاتية

يقصد بها تلك الخصائص التي تتميز على أساسها أقلية عن أخرى، فمتغيرات الدين، اللغة العرق أساسية عند الإشارة إلى أقلية وتبقى متداخلة فيما بينها مثل الأقلية المارونية في لبنان، والأقلية السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا المعيار يظهر بوضوح عند تعرض الجماعة لازمة من الأزمات، أو عند وجود خطر يهدد كيانها الاجتماعي أو السياسي داخل الدولة أو حتى خارجها.[3]

ومن خلال هذا المعيار يمكن أن نعرف بعضا من أنواع الأقليات:

1-**الأقلية العرقية أو السلالية:** يقصد بها جماعة الأقلية التي تصل بين أفرادها رابطة الأصل المشترك، كما تعد السمات الجسمانية كلون البشرة عنصرا هاما في تمييز جماعة بشرية عن أخرى. وتنتشر الأقليات

---

[1]-إسماعيل صبري مقلد؛ "**الإستراتيجية والسياسة الدولية والمفاهيم والحقائق الأساسية**"، (لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص.75.

[2]-شعبان الطاهر الأسود؛ "**قضايا الأقليات بين العزل و الإدماج**"، ط2، (القاهرة : الدار المصية اللبنانية، 2003)، ص.50.

[3]_مجدي الداغر؛ "**أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد 2001/9/11**"، (المنصورة: دار الوفاء للنشر والطباعة والتوزيع، 2006)، ص.43.

السلالية في العديد من دول العالم كالزنوج، البشتون والاوزبك...[1]وتنتشر الجماعات السلالية في العديد من مجتمعات العالم المعاصر، فعلى سبيل المثال نجد المجتمع الأفغاني يتكون من ثمان جماعات عرقية سلالية، كذلك المجتمع الأمريكي الذي يتكون من عدد من الجماعات السلالية التي تتباين فيما بينها من حيث السلالة والسمات الفيزيقية.[2]

على نحو ما سبق أن ذكرنا فان هذا التباين لا تزال له آثاره على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل جماعة، وكذا على أنماط العلاقات بينها.

2-**الأقلية الدينية:** تعد رابطة الدين من أهم العوامل التي تردي إلى توحيد الشعوب، حتى وان اختلفت سلالاتهم، الأمر الذي جعل البعض مثل "**نيفين مسعد**" يكتب: "**الديانات العالمية كالإسلام تعتبر القوميات مرحلة مؤقتة على خلق الأمية الدينية التي تجمع مختلف الأقوام**".[3]

ويوجد في عالمنا المعاصر الكثير من المجتمعات متعددة الديانات(المذهب الديني)، ومن هذه المجتمعات على سبيل المثال نذكر لبنان، مصر، السودان، نيجيريا، الهند، سيريلانكا، بورما، الفلبين الصين المملكة المتحدة وغيرها.[4]

3-**الأقلية اللغوية:** هي جماعة الأقلية التي تعتبر اللغة المقوم الأساسي الذي يميزها عن باقي الجماعات في مجتمعاتها[5]، وهي كل جماعة عرقية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة، ويتمايزون من خلالها عن أفراد الجماعات العرقية الأخرى في مجتمعهم، وكما سبق وان اشرنا فان التباين اللغوي بين الجماعات لابد وان يتمخض عن تباين ثقافي فيما بينها، ولعل من ابرز الأمثلة على المجتمعات ذات التعددية اللغوية والثقافية في عالمنا المعاصر كل من كندا، اسبانيا، سيريلانكا، الهند، العراق تركيا إيران، السودان، والجزائر وغيرها، وما تجدر الإشارة إليه أن اغلب الجماعات العرقية لا تقتصر الرابطة بين أفرادها على مقوم واحد.[6]

الفرع الثاني

معيار النشأة والتكوين

وفقا لهذا المعيار توجد أقليات تمثل السكان الأصليين للدولة، وهم السكان الذين قطنوا إقليم هذه الدولة قبل قيام أي تنظيم سياسي عليه، وكلما كانت استمرارية الأقلية من خلال السلالات المتوالدة كلما أدى ذلك

---

[1]_خيرة ويفي؛ **تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، مرجع سابق، ص.15.

[2]_احمد وهبان؛ "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**"، مرجع سابق، ص.121.

[3]_وليم سليمان قلادة؛"حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، (مصر: **السياسة الدولية مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام**، العدد 92، افريل 2003)، ص.277.

[4]_احمد وهبان؛ "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**"، مرجع سابق، ص.122.

[5]_خيرة ويفي؛ **تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، مرجع سابق، ص.15.

[6]_احمد وهبان؛ "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**"، مرجع سابق، ص ص.(121-122).

إلى صعوبة اقتلاعها نتيجة تمسكها بموطنها الأصلي. وفي مقابل السكان الأصليين توجد الأقليات المهاجرة، سواء تلك التي هجرت بالقوة، كما فعل الاستعمار الأوربي مع شعوب إفريقيا لاستخدامها كيد عاملة، أو تلك التي هاجرت لأسباب مختلفة اجتماعية، سياسية، اقتصادية أو أمنية فالهجرة بمختلف أشكالها ومنذ بداية التنقلات الهامة للجماعات البشرية، سواء لتعمير المستعمرات أو من اجل الدفاع والحماية، كانت من بين الأسباب الهامة التي أدت إلى تشكل جماعات الأقليات وتميزها عن باقي الجماعات الأخرى، رغم هذا فان بعض فقهاء القانون الدولي يستبعدون اعتبار فئة الأجانب أقلية، على اعتبار أن الأقليات هي دوما وطنية، تشتمل سكان الدولة الذين يحملون جنسيته.[1]

أن التطرق للمحدد التاريخي لنشأة الأقلية وطريقة تكوينها يمكن التمييز بين عدة مستويات:

1_الأقليات الممثلة في التركيبة البشرية لكن بحكم ظروف معينة تعرضت للإبادة أو الترحيل القسري أو التهميش مثل: **(الابوريجان بأستراليا، الهنود الحمر بأمريكا، المساي بكينيا).**

2_أقليات استقدمت بالقوة من مواطنها الأصلية إلى مناطق جديدة لاستغلالها كيد عاملة لتشغيل الآلة الاقتصادية والصناعية، مثل حركة التهجير الجماعي في حق زنوج إفريقيا نحو قارة أمريكا.

3_أقليات هجرت وطنها الأم لأسباب اقتصادية أو دينية أو سياسية أو أمنية، عجزت أو ليس لديها رغبة الاندماج في المحيط الجديد مثل الصينيين خارج الصين في جنوب شرق أسيا.[2]

الفرع الثالث

معيار الانتشار والتمركز الجغرافي

يتعلق هذا المعيار بالحيز المكاني الذي تشغله الأقلية، الذي به تتميز عن غيرها وتتحدد مطالبها وأهدافها وفي ذلك يمكن الإشارة إلى أن هذه الأقليات تتمركز في جهة محددة من الدولة وذلك بصورتين:

1_أقليات موجودة ومحصورة في إطار الدولة الواحدة وهذه الأقلية قد تشكل غالبية سكان هذا الإقليم كالناطقين بالفرنسية في كيبيك الكندية، أو لا تمثل أهمية من حيث نسبتها العددية، كما توجد أقليات موزعة على إقليم الدولة دون أن تكون لها منطقة محددة فيها، إضافة إلى تركز أقليات أخرى على حدود الدولة.[3]

---

[1]_خيرة ويفي؛ **تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، مرجع سابق، ص ص.(15-16).

[2]_LOURENT Bonvet ; « **Les identités dans l'espace publique: L'individualisme ou multiculturalisme** ? »in: HUGUES Jalon ; « **les enjeux du débat publique contemporaine** », (paris : la découverte, 1999), p.189.

[3]_خيرة ويفي؛ **تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، مرجع سابق، ص.16.

2_أقليات وجودها يتعدى حدود الدولة الواحدة إلى دولة أخرى أو عدة دول مجاورة مثل: الطوارق القسمين بين (الجزائر–ليبيا – النيجر– مالي)، الأكراد بين (تركيا –العراق –سوريا – إيران)، الباسكيين في كل من (اسبانيا – فرنسا)،كما يمكن أن نشير إلى الأهمية الاقتصادية للإقليم الذي تشغله الأقلية، سواء تعلق الأمر بوجود ثروات وموارد طاقوية، أو بطبيعة الموقع في حد ذاته، ولذلك يمكن القول أن التشتت الجغرافي للأقلية يسهل للدولة المعنية استيعابها، كما انه يحد من مستويات مطالبها على عكس ما يمثل لها تركيزها الجغرافي من دعم للقوة التفاوضية كما أن مطالبها قد تتسع أو تضيق تبعا لذلك.[1]

الفرع الرابع

معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي

يتبين من هذا المعيار أن الأقلية تجمع بين واقعها العددي كأقلية، وواقعها الذي حصلت عليه داخل المجتمع، من الفاعلية السياسية، وقدرتها على أن تحتل مكانا مميزا في السلطة، والمشاركة في عملية صنع القرار دون التركيز على كونها الأقل عددا.[2]

قوام هذا الاتجاه هو تصنيف الأقليات إلى صنفين جماعات مسيطرة وأخرى غير مسيطرة فالجماعات المسيطرة هي تلك الجماعات العرقية التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها، والتي يتبوأ أفرادها أرقى المواقع الاجتماعية، كما يشكلون الفئة الأكثر ثراء في ذلك المجتمع الذي يعتبر تعبيرا عن هويتهم، أما الجماعات غير المسيطرة هي الجماعات التي تكون بمنأى عن السلطة، والتي يحتل اغلب أفرادها مواقع اجتماعية غير رئيسية، كما يشكل اغلبهم الفئة الأقل ثراء في مجتمعهم الذي تهيمن على مقاليد الأمور فيه جماعة مغايرة تعتبره بمثابة تجسيد لهويتها، وكثير من هذه الجماعات غير المسيطرة تعاني من الاضطهاد والتمييز أو الاستبعاد من جانب الجماعات المسيطرة،[3]من بين المساندين لهذا المعيار "**جورج قرم**" حيث يقول:"**تحن لا نضع هنا نصب أعيننا الأهمية الديموغرافية للأقليات المعنية بقدر ما نأخذ بعين الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.**"[4]

إذن الأقلية وفقا لهذا المعيار لا تعني الجماعة الأقل عددا قياسا ببقية سكان الدولة، وإنما هي الجماعة الأقل أهمية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي قياسا ببقية السكان وعليه يمكن القول حسب هذا المعيار أن الأغلبية العددية من بين سكان الدولة التي تعاني أوضاعا متدينة، وفي حالة غير مسيطرة بأنها في وضع الأقليات التي يجب حمايتها.

---

[1]_فورار العيدي جمال؛ "**مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي**"، مرجع سابق، ص.43.

[2]_مجدي الداغر؛ "**أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد 2001/9/11**"، مرجع سابق، ص.42.

[3]_احمد وهبان؛ "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**"، مرجع سابق، ص ص.(123–124).

[4]_جورج قرم؛ "الطائفية ومشكلة الاندماج القومي"، **مجلة دراسات عربية**، العدد 01، 1978، ص.16.

الفرع الخامس

معيار العدد

بالرغم من عدم الاتفاق حول نصاب عددي محدد لمنح صفة الأقليات، فقد اعتبر بعض الباحثين معيار العدد هو الأساس في تحديد وضع الجماعة داخل إطار الدولة، وان كان هناك تضليل كبير حول إمكانية الوصول إلى العدد الحقيقي لأقلية ما، فمنذ زمن طويل والباحثون يتصورون أن مفهوم الأقلية ينصرف أساسا إلى كونه جماعة متناهية في الصغر، أو قليلة ونتيجة ذلك تبرزا قليات مضطهدة وأخرى غير مضطهدة، والملاحظ هنا هو قصور المعيار العددي في تأصيل مفهوم الأقلية من حيث الاعتبارات التالية:

- إهمال التفاعلات السياسية التي يمكن أن تحدث بين الجماعات فيما بينها.
- التركيز على إعطاء قيمة العدد في الصراع على السلطة لتحقيق مكاسب ونفوذ على الطرف الأخر، في وقت قد تحصل منه أقلية على هذه المزايا نفسها التي حصلت عليها أغلبية في مكان أخر، وعليه فقاعدة العدد تعد نسبية وليست لها صفة الثبات.

العدد تعيش وسط أغلبية تكون السلطة والسيادة من شانها دون غيرها، إذ أن الأقلية تكون في وضع اجتماعي وسياسي متدني عن وضع الأغلبية المسيطرة دائما.[1]

المطلب الرابع

أهداف و وسائل الأقليات

يبرز المشكل الداخلي بين الدولة وأقلياتها في تصادم طموحات وأهداف و مطالب هذه الأقليات من جهة، مع اعتراض ومقاومة الدولة لها من جهة أخرى، وتختلف المطالب من أقلية إلى أخرى وتتعدد نتيجة لعوامل ذاتية وأخرى موضوعية، وتتحدد على أساسها الوسائل والأساليب والالميكانيزمات التي بها يتم تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الاول

أهداف أو مطالب الأقليات

تطرح الأقليات مطالب خاصة بأفرادها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها وتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعا خاصا في البلاد وكلما تباينت قيم الجماعة العرقية وهويتها وتمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد

---

[1] _مجدي الداغر؛ "**أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد 2001/9/11**"، مرجع سابق، ص.41.

والانفصال، وعادة ما تكزن اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورا في مطالب الأقلية.[1]

1_توحيد الأراضي والأقاليم

مصطلح"**Irredentism**" مشتق من الإيطالية "**terra irredenta**" واستعمل لأول مرة للإشارة إلى المنطقة الناطقة بالإيطالية التي كانت تحت الهيمنة النمساوية خلال النصف الثاني من **ق19**، وكان هدف إيطاليا هو توحيد الأقاليم التي كانت خاضعة للإمبراطورية النمساوية.يقصد تعني الحركة ضم المجموعة الواسعة من الإيطاليين القاطنين في (**تيرول، تريست، استيا وترانتيني**) إلى إيطاليا التي توحدت حديثا وهذه السياسة اتبعها هتلر الذي كانت طموحاته هي توحيد الأقليات الألمانية التي تقطن قرب حدودها بولونيا فرنسا وتشيكوسلوفاكيا في دولة ألمانيا، والتي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية

يعرف مصطلح ايردنتا أو ضم الأراضي بأنه" أي إقليم تطالبه به دولة وطنية ذات سيادة لإدماجه مع الدولة الأم وعادة، فقطعة الأرض التي تحاول الدولة إدماجها تحتوي على مجموعة عرقية مماثلة وعادة ما تتقاسم الحدود معها[2].

يتطلب الاندماج كخطوة أول الاعتراف بالأقلية ليصبح أفرادها متمتعين بالحقوق وملتزمين بالواجبات يحصل الاندماج عندما تختفي تماما كل الفوارق بين الغالبة والأقلية حيث يتشكل هذا الاندماج من أعضاء مختلفة الأعراف يتبادلون الخدمات و أشكال تفاعل مختلفة، الأمر الذي يؤسس ظهور ثقافة جديدة واحدة.[3]

عندما تسعى الأقليات إلى تحقيق المساواة مع الأغلبية فإنها لا تقتصر على المساواة النظرية القانونية، بل تهدف إلى مساواة حقيقية تتجلى أثارها على ارض الواقع، فالمساواة في اللغة تعني إدراج لغة الأقلية في كافة مجلات التعليم، والصحافة، والإدارة جنبا إلى جنبا مع اللغة الرسمية للدولة كما هو الحال بالنسبة الآمازيغ الجزائر.

من منطلق كون الاندماج احد مسارات استيعاب الأقليات، بقبولها شريكا فعلا في المعادلة الوطنية، فهي تساهم في بناء الدولة كغيرها من القوى المحلية، (الأقليات في لبنان مثلا)، إلا أن الواقع ضرب عدة أمثلة لا تحصى على تعثر العديد من الحركات الاندماجية لعوامل تتعلق بالأقلية في حد ذاتها، أو لتأثير المحيط الداخلي وحتى الدولي.[4]

2/الحكم الذاتي

---

[1] _سليم حميداني؛" **ديناميكية النزاعات الإثنية**"، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، مرجع سابق.

[2] _رابح مرابط؛ "**اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول حالة كوسوفو**"، (الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008-2009)، ص ص. (47-48).

[3] _شعبان الطاهر الأسود؛ "**قضايا الأقليات بين العزل و الإدماج**"، ، مرجع سابق، ص ص. (29_30).

[4] _عبد الحكيم غموش؛ "**تحليل إبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات دراسة نموذج الأقلية الكردية**"، (الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994)، ص.37.

في بعض الحالات تطالب الأقليات بالاعتراف بخصوصية هذه الجماعة كان تحصل على استقلال إداري وحكم ذاتي ضمن فدرالية أو مخصصات لأجل الحصول على مخصصات مالية، أو الاعتراف بقيمة الجماعة و تميزها في المجتمع.[1]

فالحكم الذاتي يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية ما عدا السياسة الخارجية والدفاع، وهذا يعني أن الدولة خصت جزءا من إقليمها لتشريع خاص في موضوع الحكم وهذا لا ينفي وحدة السلطة في الدولة، وتستطيع السلطة التشريعية أن تصدر قوانين خاصة تسري على أجزاء معينة من إقليم الدولة دون غيرها من الأجزاء الأخرى، وذلك بسبب ظروف سياسية بحتة.[2]

فهي تطالب بان تعترف لها الدولة بأصل الأرض التي تحوزها وأن تراعي اختلافها وتميزها عن باقي سكان الدولة، وبالتالي تتجه أهدافها نحو المطالبة بإدارة ذاتية لشؤونها الداخلية في إطار الدولة والحصول على ممارسة بعض الاختصاصات خصوصا في مجال الثقافة والتعليم.[3]

3/الانفصال

الانفصال هو أعلى مستوى لتقرير المصير فالمجموعة العرقية تنفصل حينما تبتعد عن الدولة وتأسيس كيان مستقل خاص بها، لان الانفصال يتضمن إنشاء دولة جديدة ذات سيادة،[4]بعض الجماعات التي تمثل أقلية في الدولة، تجد أن استقرار تعايشها مع غيرها من الجماعات الأخرى المختلفة عنها، لا يلبي مطلبها ولا يحقق طموحاتها، بل يرتب النزعة والدعوة إلى الانفصال عن المجتمع، إذا كان الانفصال يتموقع في قمة الهرم لأهداف الأقلية، فانه يمثل كذلك أهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول، خاصة إذا كان تواجد الأقلية يمتد طبيعيا لدول الجوار كالشيعة في لبنان الأكراد في العراق، حيث لا توجد أي ضمانة على أن الانفصال بعد الحل الأمثل لاحتواء الفروق، وعدم التجانس العرقي أو الديني أو الحضاري داخل الدولة.[5]

---

[1]_رياض مزيان؛ "**تأصيل مفاهيمي للظاهرة الإثنية**"، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، مرجع سابق.

[2]_رابح مرابط؛ "**اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول حالة كوسوفو**"، مرجع سابق، ص44.

[3]_جمال العيد فورار؛ "**مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي** ، مرجع سابق، ص44

[4]_ رابح مرابط؛" **اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول حالة كوسوفو**"، مرجع سابق، ص40.

[5]_ NICOLAS Sambanis; “Partitionas a Soulution To Ethnic War: An empirical critique of the theoretical literature”, **world politics**, Vol 52, N=°4, (JULY 2000), PP (440_441).

حيث يمكن أن تذهب إلى حد المطالبة بالانفصال عن الدولة، والتطلع إلى إنشاء دولة جديدة أو الانضمام إلى دولة أخرى مجاورة، وفي هذا السياق يرى"احمد عباس عبد البديع: أن الهدف لنهائي الذي سعى إليه أي أقلية ثقافية ترغب في الاحتفاظ بذاتيتها أو تدعيم هذه الذاتية هو محاولة الانفصال عن الدولة التي تشغل فيها مركز الأقلية،[1]وهناك عدة عوامل ومبررات لانفصال الأقلية، رغم تحفظ أو حتى رفض الدولة المعنية بذلك نذكر منها:

- غياب آلية استيعاب فعالة وحقيقية لتزايد حدة المشاعر العدائية بين مختلف الأقليات.
- عجز الدولة و مؤسساتها في التعاطي مع مسالة الأقليات، و اعتبارها عامل ثراء وطني فقط.
- ضغط الدول المجاورة بدوافع مصلحية من اجل الاعتراف بانفصال الأقلية.[2]

الفرع الثاني

وسائل الأقليات

تختلف الوسائل التي تعتمدها الأقلية لتحقيق أهدافها، منها ما هو سلمي وما هو عنيف أو مسلح وتحدد الوسيلة لاعتبارين أساسيين:

الأول: العوامل البنيوية للأقليات، حيث أن الأطر الفكرية والعقائدية هي التي تحدد السلوك العام للأفراد.

الثاني: تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على الواقع العام للأقلية، من حيث مدى تمتع هذه الأخيرة بحرية المناورة مع النظام السياسي.

1_**الوسائل السلمية:** تندرج في إطارها كافة النشاطات المشروعة المكفولة قانونا للأقلية، والتي من خلالها تعمل على تحقيق أهدافها، وذلك بالأضواء تحت لواء أحزاب سياسية أو جمعيات، حيث تأخذ هذه الأخيرة على عاتقها مطالب الأقليات، وتعمل على افتكاك مستوى معين من الحقوق، ونجد هذه الصورة مثلا في الحركة الزنجية في الولاية المتحدة الأمريكية بزعامة "**مارتن لوثر كينغ**" **(M.L.King)** بنضالها ضغطها المستمر على الحكومة المركزية، لانتزاع الاعتراف بحقوقها المدنية والسياسية.[3]

2_الوسائل العنيفة: هناك أشكال عديدة تميز تبني الأقلية لأسلوب العنف والعمل المسلح، للتعبير عن المطالب و الحقوق. نذكر منها:

---

[1]_جمال العيدي فورار؛ "**مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي**، مرجع سابق، ص ص(44-45).

[2]_يوكرا إدريس؛ "**مبدأ التدخل في القانون الدولي المعاصر**"، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص ص (104-106).

[3]-ELiKa M bakolo ; « **approche régionale aux conflits et la résolution des conflits dans la région des grands lacs, document de base** », (paris : Ecole des hautes études en Sciences sociales, 2003), p.132.

ا_ أعمال عنف عشوائية وغير منظمة، تتطور لتستهدف مؤسسات ورموز الدولة، من اجل الضغط على السلطة المركزية لتقديم تنازلات، وفي هذه الحالة لا يكون للأقلية تنظيم سياسي أو عسكري واضح، وتعد بمثابة إنذار للنظام السياسي من اجل إعادة النظر في طبيعة التعامل مع مطالب الأقلية.[1]

ب_تطور ممارسات العنف العشوائي إلى عنف منظم سياسيا وعسكريا محكما، وهي عادة لا فترة طويلة لكونها قصيرة المدة ومحدودة المساحة، وتنحصر في منطقة معينة، والغرض منها هو إثارة الرعب وإعطاء إنذار إلى السلطة حتى تلبى مطالب المجموعة العرقية وقد يستمر إلى ما يمكن تسميته بالتمرد والتمركز في إقليم أو منطقة معينة، لاتخاذها كحصون طبيعية.[2]

ج_تدخل العوامل الخارجية بعد وصول الأقلية إلى مستوى متقدم من التعبئة العسكرية والسياسية وتوفير الإمكانيات اللازمة ماديا ومعنويا، يمكن أن تمارس العمل المسلح في أوسع مظاهره وهذا الوضع شائعا كثيرا في إفريقيا.

المبحث الثاني

مقاربات تفسير ظاهرة الاقليات

يهتم هذا المبحث بدارسة ظاهرة الطائفية من خلال مجموعة من المقاربات النظرية، وهذا المجال من البحث حساس جدا لكونه يرتبط بمتغيرين أساسيين، الأول يتعلق بتفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية

3_Ibid, p.132.

1_رابح مرابط؛ "**اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة خاصة عن نيجيريا**"، مرجع سابق، ص24.

والثاني متعلق بتفسير هذه الأقليات داخل الدولة، لذا تم إدراج كل من المقاربة الواقعية في المطلب الأول الواقعية بشكليها الكلاسيكي والحديثة، ومقاربة النظم، والمقاربة البنائية ومقاربة الأمن المجتمعي **للباري بوزان**.

المطلب الأول

المقارب الواقعية لتفسير وضع الأقليات

على الرغم من تعدد نظريات العلاقات الدولية،إلا أن المنظور الواقعي قد هيمنت على هذا الميدان خلال فترة الحرب الباردة،فكانت النقطة انطلاق لجل النظريات التي جاءت من بعدها،إذ قدمت مستويات تفسيرية لحاتي الحرب والصراع، حيث اعتبرت الحرب النمط السائد والغالب في العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي، مما مهد للواقعية بأن تصبح "**البرادايم**" المهمين على حقل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية لثانية تستند إلى تقليد فكري عريق، وجوهر الحكمة السرمدية للواقعية يعود إلى تاريخها الطويل، معظم الكتاب المعاصرين يدعون أنهم جزء من تقاليد فكرية سنتها وجوه بارزة مثل "**ثيوسيديديس**"(**Thyecydides**) **460-406 ق.م**، الفيلسوف الهندي "**كوتيلا**" في(**312_296 قم**)، والمفكر الايطالي(**Niccol Machiavelli**)"**نيكولا ميكيافيلي**" والانجليزي "**توماس هوبز**"القائمة على مفهوم القوة الكامنة في الطبيعة البشرية هؤلاء الذين مهدوا إلى نشأة الواقعية الكلاسيكية[1].

ضمن سلم ترتيب المسائل الدولية يحتل الأمن الوطني قمة أولويات القضايا الدولية فالواقعيون عادة ما ينظرون إلى القضايا العسكرية، والأمنية، والإستراتيجية باعتبارها قضايا السياسة العليا في حين يصفون قضايا الاقتصادية، والاجتماعية ضمن مسائل السياسة الدنيا نظرا لأهميتها الثانوية[2].

تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة، بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب غير أنها ساعدت على تزويدنا بتفسيرات بسيطة، لكنها قوية للحروب النزاعات وعقبات التعاون وغيرها من الظواهر الدولية.

تسعى الواقعية إلى الوصول لتعميمات حول السلوك الدولي في الظاهرة الاجتماعية، حيث يؤكد "**إدوارد هالي كارH.Carr. I**"الذي يعتبر "**مكيافيلي**" عصرناأنها نتاج سلسلة طويلة من السببية،[1]حيث يتكون المنظور الواقعي من أربعة اعتبارات تتمثل في:

---

[1] _ JOHN Baylis & STEVE Smith ; « **The Globalization of World Politics : Introduction to International Relations** », 3rd eddition, (Oxford UniversityPress, 2005), pp.(161-16).

[2] _قسوم سليم؛ "**الاتجاهات الجديدة النظرية في الدراسات الأمنية**"، (الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية الإعلام، 2010)، ص106.

[1] _ جون بيليس وستيف سميث؛ "**عولمة السياسة العالمية**"، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات والأبحاث، 2004)، ص.243.

1_المصلحة الوطنية معرّفة في إطار القوة.

2_انفصال السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية .

3_ توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية.

4_الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية[2].

الواقعية ليست نظرية واحدة، فقد قسم"**B.R.Walker**"الواقعية واعتبرها ليست مذهبا واحدا، إذ أن هناك جملة من نقاط التعارض والتوتر الموجود داخل هذا المذهب،كما أن الفكر الواقعي تبلور بالأساس خلال فترة الحرب الباردة، فالواقعيون الكلاسيكيون مثل"**هانزمورجنتو(Hansmorgenthau)**الذي يعود له الفضل في إدخال الواقعية كمقترب لدراسة العلاقات الدولية 1948من خلال عمله الشهير الذي أحدث ثورة في الدراسة الأكاديمية، و"**راينهولد نايبور**" **يعتقدان أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، نحو التصادم والحروب،** وقد **أبرز**"**morgenthau**" **فضائل نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب، وهو ما يقودها** وفي أواخر العقد السابع من القرن العشرين أحدث "**كينيث وولتز**"شرخا كبيرا عن**(Politics Amoung nations)** للسياسات الدولية[1]من خلال الفصل بين الشؤون الداخلية والخارجية على اعتبار أن كل من الداخل والخارج يتكاملان ولا يمكن صياغة أهداف أو سياسات في أي من المجالين دون أخذ الآخر في الاعتبار.

إن منظري الواقعية في مواجهة تحدي العولمة لجئوا إلى تقسيم السيادة من خلال تصنيفها إلى عدة أنواع، والانتهاء إلى أن فقدان أحد هذه الأنواع لا يجرب الضرورة الأنواع الأخرى، وهو التطور الذي على قدر كبير من الأهمية، ويبرز ولو بطريقة غير مباشرة استعداد الواقعية إلى قبولا لمزيد من التداخل بين مستوى السياسة الداخلية والخارجية، والاعتراف بهذا الاختراق الحادث في الدولة القومية، يتضح أن لواقعية فهمت هيكلا لنظام من خلال العوامل المادية فقط، ومن ثم عرفته على أن توزيع القدرات المادية،التي تعني بها القوة العسكرية في الأساس، والتي تمكن الدولة من الحفاظ على بقائه،وانعكس هذا على طبيعة توصيفها لأسباب الفوضى، فالفوضى عند الواقعيين هي غياب الحكومة العالمية التي تستطيع حماية الدول من بعضها البعض، ومن ثم طالما أن هذه الحكومة غير موجودة سيظل منطق الفوضى هو مساعدة الذات، وسيظل جوهر العلاقات الدولية كما هو دون تحول، ويشترك الليبراليون مع الواقعيين في النظرة المادية للهيكل ولكنهم أضافوا إلى هذه القاعدة المادية الاقتصادية بالأساس، مجموعة من المؤسسات أي أن الهيكل يصبح

---

[2] _ جيمس دورتي وروبرت بالستغراف؛ "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة: وليد عبد الحي، (كاظمة للنشر والتوزيع، 1984)، ص.68.

[1] _STEPHEN D.Krasne ; « **Sovereignty:OrganizedHypocrisy** », (Princeton: Princeton University Press, 1999), pp.(3-24) .

وفقا لهذا الطرح مكونا من القدرات المادية إضافة إلى مجموعة من المؤسسات التي تعمل على إرساء مجموعة من القواعد تسهل بدورها من التعاون والتفاعل بين الدول،أي أنهم استندوا في تقييمهم للتحولات على كل من مستوى الهيكل ومستوى العمليات، وعلى هذا تعني الفوضى عندهم بالأساس تضارب المصالح، ومن ثم إذا تواجدت القنوات التي يمكن من خلالها تحقيق المزيد من التناسق والتجانس بين المصالح، وليكن ذلك من خلال المؤسسات الدولية والعمليات التفاعلية الحادث.

بالنسبة لدعاة الواقعية التقليدية فان الأمة تحدد مصالحها بلغة القوة، وفي حين أن هذه العبارة منقولة عن"**morgenthau**"،فإن لها أصلا عريقا متميزا، منذ تأكيدات "**ثوسيديدس**" قبل أكثر من ألفي عام في حوارات "**ميليان**" بأن الأقوياء يصنعون كلما تمكنهم القوة من صنعه، القوة تشير بشكل عام إلى الموارد المادية المتاحة للدول، أما "**morgenthau**" فيعرف السياسات الدولية بأنها صراع على القوة، وبالتالي تصبح القوة غاية وسيلة، وهي عنده السيطرة على عقول وأعمال الآخرين، في حين"**أنارنولد وولفرز**"يعرف القوة بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعه من عمل ما لا تريد، وهو يفرق بين القوة والنفوذ،الأولى تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان أما النفوذ والتأثير فيعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعود والإغراءات[1].

قد تعرض الواقعيين الكلاسيكيين لموجة من الانتقادات،انصبت أساسا حول غموض بعض المفاهيم المحورية مثل مفهوم المصلحة القومية، الذي يعتبر من الصعب إعطاء مفهوم عملي له بفعل اختلاف التجارب الوطنية واختلاف توجهات وثقافات القادة السياسيين، والأمر ذاته ينسحب على مفهوم القوة، حيث رغم أهميته ليس ثمة معيار موحد أو ثابت لقياس القوة.

السلوكيون من جهتهم قدموا عدة الانتقادات للواقعية الكلاسيكية، خصوصا في الجوانب ذات الصلة بالبناء النظري والمنهجي للواقعية، حيث كانت الثورة السلوكية على المناهج والأساليب السائدة، منتقدة التوجه الفلسفي للواقعية، وافتقار أطروحاتها للعلمية، وعدم استخدامها المناهج الكمية والإحصائية التي تضفي صبغة علمية على حقل العلاقات الدولية.

هذا إلى جانب انتقادات مجموعة من التيارات التي تدخل ضمن إطار "**البرادايم**" ألتعددي ***(Pluralism)*** مع بداية سبعينيات القرن الماضي، والتي مست أساسا إقصاء الواقعين لدور الفواعل غير الدولاتية التي

---

[1]_جيمس دورتي وروبرت بالستغراف؛ "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، مرجع سابق، ص.61 .

التعاظم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الانتقادات التي أدت إلى خروج الواقعية من صفتها الكلاسيكية إلى الصفة الجديدة أواخر سبعينيات القرن العشرين[1].

ثم جاءت الواقعية الجديدة كرؤية نسقيه **systemic**للسياسات الدولية، حاول **كينيث والتز .Waltz N Kenneth** من خلال عمله **الشهير" نظرية السياسات الدولية(1979)" (Theory of international Politics)** تجاوز النقد الذي كان من الممكن توجيهه إلى "**morgenthau**" مقترحا نظرية"**للمنظومة الدولية**" والإبقاء على هذا المستوى من التحليل باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على السلوك، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والاقتصاد تعتبر ثانوية[2] .

اغلب أعمال"**Waltz**" تدافع عن منظور نسقي"**Systemi**" أي عن رؤية، تنطلق من منظومة ما،أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وسلوكياتها وذلك عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة وهنا ادخل "**Waltz**" مفهوم البنية"**Structure**"، أعادت هذه بمفاهيم الفوضى، توازن القوة، ووظائف النظرية في السياسات الدولية، في محاولة منه لصياغة نظرية في مستوى بساطة وأناقة نظريات العلوم الطبيعية.

قسم "**Waltz**" مختلف السياسات الدولية في عمله**Man, State, and War1959** وجهود تحديد أسباب الحرب وشروط السلام،انطلاقا من المستوى الذي تكمن ضمنه الأسباب الحرب الفرد الدولة والنظام الدولي، ثم وضع تصنيف آخر(**1979**)وضع بمقتضاه نظريات السياسة الدولية التي تحصر الأسباب في المستويين الفردي والوطني ضمن ما يسميه بالنظريات الاختزالية **Reductonist** في مقابل النسقية **Systemic** التي تستند إلى المستوى الدول[1].

كما يقف ضد النظريات الاختزالية التي ترى أن المنظومة الدولية هي مجموع الدول وقراراتها وأفعالها المتبادلة، وبالتالي فان مستوى التحليل يقع على صعيد المستوى الثاني لتحليل العلاقات الدولية أي الدول، ما ليس بإمكان النظريات الاختزالية تفسيره حسب**Waltz**، هو لماذا تنتهج الدول طرقا متشابهة في السلوك رغم تباين أنظمتها السياسية وتناقص أيديولوجياتها؟ وهي المشكلة التي أوجدت الواقعية الجديدة

---

[1] _ جيمس دورتي وروبرت بالستغراف؛ "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، مرجع نفسه، ص ص.(95-96).

[2] _إكزافييه غيوم؛ "**العلاقات الدولية**"، ترجمة: قاسم المقداد، (بيروت: دار الكتاب العربي،2001)، ص.06.

[1] _KENNETH.n.Waltz; "Structural realism after the Cold War", **international security**, vol 25, no1, 2000, p.18.

حلالها، بافتراض أن العوائق النسقية تحتل موقعا وسطا بين الدول وسلوكيات سياستها الخارجية، والواقعيون الجدد يهدفون إلى توضيح كيف أن هذه القوى النسقية المسؤولة عن التشابه الملاحظ في سلوك السياسة الخارجية[1].

رغم أن الواقعية الجديدة تنسب بشك مباشر إلى**Waltz**، إلا أنها تظم عددا هائلا من المفكرين ما يعكس أصالة وقوة المدرسة الواقعية، وضمت إلى جانب آخرين كل من "**روبير تجيرفيسون**" (**Robert Jervis**)، (**Jack snyder**) "**جاك سنايدر**"، (**Charles Glaser**) "**تشارلز جلازر**"، (**John Mearsheimer**) ثم "**جون ميرشايمر**"،(**Robert Gilpit**) "**روبيرت جيلبن**" (**Van Evera Steven**) **وآخرون.**

قد ظهرت عدة اتجاهات للواقعي تم الاتفاق على إطلاق مصطلح" **الواقعية المعاصرة** " **Realism Modern**" للإشارة إلى الصيغ والاتجاهات الحديثة في الفكر الواقعي، وتمييزها عن الواقعية الجديدة التي هي في الأصل واقعية **Waltz**، لكن مع ذلك هناك اختلاف كبير بين الباحثين حول وضع هذه الاتجاهات ضمن تيبولوجيا معينة، وعلاقتها بالواقعية الجديدة أدخلتهم في حوار واقعي–واقعي، هذا الفكر الذي استفاق من صدمة نهاية الحرب الباردة، وأعاد تكييف نفسه وفق المعطيات المستجدة، وفي هذه الدراسة وبدلا من البحث في جينيالوجيا الاتجاهات الواقعية المعاصرة وتيبولوجياتها، سوف نقف على استعراض لأطروحات هذه الصيغ الجديدة، واهم الأعمال المدرجة في كل اتجاه، لفهم جوهر النقاش الواقعي–الواقعي المعاصر.

1_الواقعية الدفاعية: Defensive Realism

تتخذ من أعمال **روبرت جيرفيس** حول المأزق الأمني(**1978**) نقطة انطلاق إليها، وبدرجة اقل أعمال **Waltz**حول توازن القوة، الدفاع، مصطلحات البحث الأمن**Security seeking**، المأزق الأمني **Security Dilemma**، مفاهيم بارزة في أدبيات الواقعية الدفاعية، ومن أهم أقطابها **ستيفن فانا يفير Stephen van Evera**، **جاك سنايدر Jack Snyder**، **ستيف نوالت Stephen Walt**، **باري بوزانPosen. Barry R**، **روبرت جيرفيس**، **وشين لين جونسJone–Lynn. M Sean .**

تحمل الواقعية الدفاعية نظرة متفائلة نسبيا حول العلاقات الدولية، حيث يحاج دعاة التوجه الدفاعي أن معظم القادة يدركون أن تكاليف الحرب تتخطى بشكل واضح فوائدها، وان استخدام القوة العسكرية للغزو أو

[1] _ANDREW Linklater; « Neo–realism in Theory and Practice », in KEN Booth & Steve Smith; « **International Relations Theory Today** », 2nd Edition, (The Pennsylvania state University Press, 1997) ,pp. (242–243).

التوسع إستراتيجية أمنية مرفوضة من قبل مختلف القادة في عصر من الاعتماد المتبادل المعقد والعولمة، ومعظم الحروب يمكن رد أسبابها إلى القوى غير العقلانية، مثل النزعة العسكرية المفرطة[2].

كما أنهم لا يرسمون رابطة مباشرة بين مضاعفة القوة والأمن، مضاعفة القوة قد يؤدي حتى إلى الإضرار بأمن الدولة في حالات معينة، وينظرون إلى الدول عادة باعتباره أن توجهاتها هي دوما أي الأمن وليس مضاعفة **Sur_vival** هدفها الأول هو البقاء للحفاظ على الوضع القائم القوة، ومن وجهة نظر الواقعيين الدفاعيين فان اكتساب قوة أكثر مما تقتضيه الحاجة للحفاظ على الوضع القائم، خصوصا اكتساب الأسلحة الهجومية، قد يجعل الدولة اقل أمنا كما توضح ذلك الأعمال المستندة للمأزق الأمني.[1]

كما يرفضون فكرة أن المعضلة الأمنية تفرز دائما نزاعات حادة، وفي هذا الإطار، يصح حال واقعيون الدفاعين بعض التصدعات في فكر "**Waltz**" والواقعيون الهجوميون، "**Waltz**" يعتقد أن الفوضى والحاجة إلى البقاء غالبا ما تدفع الدول للتضحية بالتعاون المشترك، والهجوميون يذهبون ابعد من ذلك في التأكيد على أن التعاون قد يضع بقاء الدولة في خطر.

هذه الحجج يكذبها دعاة الواقعية الدفاعية، التعاون قد يحمل بعض المخاطر لكن التنافس هو أيضا كذلك، لان الدول ليست واثقة من نتائج الحرب أو سباق التسلح، وخسارة مثل هذا التنافس قد يعرض امن الدولة للخطر، الواقعيون الدفاعين يقدمون نظرة حميدة للفوضى وضغوط النظام الدولي، حيث يحاج دعاة في النظام الدولي وليست نادرة، وبإمكان مختلف الدول ضمان **Pleintiful** هذا الاتجاه أن الأمن سلعة وافرة بقائها إذا أدركت هذه الحقيقة.[2]هي تفترض أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، وبذلك فهي تتنبأ بان الأمم تعمل على توسيع مصالحها في الخارج عندما تتعرض للتهديد وهي تتوسع في أوقات انعدام الأمن، في مواجهة الأمم القوية ذات النوايا العدوانية، وفي غياب مناخ التهديد، لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع، فهي لا تتوسع عندما تكون قادرة، لكن عندما ينبغي عليها ذلك، أي عندما تشعر بالتهديد لأمنها وسيادتها.[3]

.[2] _STEVEN L.Lamy ; « **Contemporary mainstream Approach, Neorealism and Neo-Liberalism**, p

[1] _BENNY Miller ; « **The Rise and Decline of offensive liberalism** », p.11.

[2] **_GEDEON Rose ;** « Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy », **World Politics**, **Vol.51**, **No.01(Oct 1998),p.149.**

[3] **_فريد زكريا؛ "من الثروة الى القوةالجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي"، ترجمة: رضا خليفة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،1999)، ص.16.**

2_الواقعية الهجومية: Offensive Realism

هي تغطي على الأقل ثلاث نظريات في حقلي السياسات الدولية والسياسة الخارجية، يبدوا أنها تقبل اغلب أفكار **Waltz**وجزء هام من افتراضات الواقعية الكلاسيكية[4]، والواقعية الهجومية ترسم صورة قاتمة عن السياسات الدولية بشك لعام، عبارات المهيمن**Hegemon** مضاعفة القوة **Maximizing Power**، الدولة التصحيحية **Revisionist State** مصطلحات بارزة خصوصا في أعمال **جونمير شايمر** رائد هذا الاتجاه، إلى جانب أعمال أربع مفكرين تدرج أعمالهم ضمن التوجه الهجومي وهم، **فريد زكريا 1998**، **إيريك لابس 1997 Eric Labs**، **Robert Gilpin روبرت جيلبين1981**،[1] **والى حد ما راندل شفيلرRandall L. Schweler 1997**، كما انها تتسم بالفوضى في غياب حكومة أو سيادة عليا، توفر حوافز قوية للتوسع، وكل الدول تكافح من اجل مضاعفة قوتها مقارنة بالدول الأخرى لان الدول الأكثر قوة هي فقط التي بإمكانيتها ضمان بقائها، وهي تنتهج سياسات توسعية بحسب مزايا هذا الفعل تتجاوز تكاليفه[25]، كما يركز الواقعيين الهجوميين "**مضاعفة القوة**" يشددون على الصراع اللامتناهي حول القوة"، لكن مصدر هذا السلوك ل"**الطبيعة البشرية**" كما يدعي **morgenthau** بفعل البنية الفوضوية للنظام الدولي، وهذا يضع **ميرشايمر** قريبا من **Waltz**، لكنه يختلف مع في التأكيد على لا تفترض أن مضاعفة القوة والسياسات العدوانية محصلات منطقية للفوضى، وهي نظرية تميل إلى خلق تمييز حاد بين **Theory Balance of IntereS** نظرية **شفيلر** دول الوضع القائم والدول التصحيحية، وهي لا تنسب مصالح الدول التصحيحية أو دول الوضع القائم إلى حالة الفوضى، وإنما تضع هذه المصالح كمتغيرات على مستوى الوحدة.[3]

يختلف الواقعيين الهجوميين مع **Waltz** حول مسالة" **كم هو مقدار القوة التي تريدها الدول**"، كتب **ميرشايمر**: "**بالنسبة للواقعيين الدفاعيين، البنية الدولية توفر للدول حوافز قليلة للبحث عن أي زيادة للقوة، وفي المقابل تدفعهم للحفاظ على توازن القوى الموجود، أي أن الحفاظ على القوة بدل مضاعفتها، هو الهدف الأساسي لكل دولة، ويعتقد الواقعيون الهجوميون أن وجود قوى الوضع القائم نادر في السياسات الدولية، لان النظام الدولي يوفر حوافز قوية للدول**

---

[4] **_STEVEN L.Lamy ; « Contemporary mainstream Approach, Neorealism and Neo-Liberalism », p.210**

[1] **_GIENN H. Snyder ; «** Mearsheimer's World_Offensive Realism and the Struggle for Security **», International Security, vol.27, No.1 (Summer 2002), p.149.**

[2 5] _JEFFREY Taliaferro ; « Security... Anarchy », **International Security**, Vol 25,No.3(Winter 2000/01), p.128 .

[3] _JOHNo Mearsheimer ; « **The Tragedy of Great Power Politics** », (New York, 2001), p. 21. WWW.Norton

عن فرص لاكتساب القوة على حساب الخصوم والاستفادة من مثل هذه الحالات التي ترى أن فوائدها تتخطى بشكل واضح التكاليف، الهدف النهائي للدولة هو أن تكون في وضع المهيمن في النظام.[4]

الواقعيون الهجوميون يكرسون فضاء واسعا للنقاش ويقدمون شواهد تاريخية عديدة تترك انطباعا واضحا على أن العمل الهجومي عادة ما يكون ناجحا، وان الغزو يؤدي أو بإمكانه أن يكون مفيدا من مضامين "**John Hertz**"الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية، "**جونمير شايمر**" يستنبط من أعمال أن **John Hertz**"**أفضل طريقة لبقاء الدولة في نظام فوضوي، هي أن تستغل فرص الدول الأخرى، وان تكسب مزيدا من القوة على حسابها، لان أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم**[1]"

يرابط الهجوميون مباشرة بين القوة والأمن، ويرون أن ضمان الأمن يقتضي من الدولة مضاعفة قدراتها النسبية وتحقيق الأفضلية على حساب الخصوم، وبقدر امتلاك عناصر قوة اكبر بقدر تمتع الدولة بقدر اكبر من الأمن، وتحقيق الدولة لأكبر قدر ممكن من الأمن يتحقق فقط إذا أصبحت في وضع المهيمن في النظام الدولي، أو على الأقل في الإقليم الذي تقع الدولة في نطاقه، وفي هذه بإمكانها ردع خصومها المحتملين وإرغامهم على تقديم تنازلات« **Superior Power** » الحالة فان القوة العظمى دبلوماسية، اقتصادية، وإستراتيجية بحيث تساعد في تقوية وضع القوة المهيمنة، وفي حالة إخفاقها في تحقيق هذه الأفضلية، فان الخصوم سوف تتقوى على حسابها، وتصبح مصدر تهديد لأمنها[2]، وهم يخالفون رؤية الواقعيين الدفاعيين في تشكيل تحالف دولي في مواجهة القوة الأكثر تهديدا في النظام، وحرمانها من تحقيق أهدافها في الهيمنة، "**راندل شفيلر**" يعتقد أن الهجوم له الأفضلية بدلا من(**Bandwagon**) ، على الدفاع عادة، وان الدول تتحالف دوما مع الطرف الأقوى أو الأكثر تهديدا تشكيل تحالف لموازنته، ومن ثم فان الأمن والسلام يمكن تحقيقه عبر القوة والأفضلية وليس عبر التوازن كما يحاج رواد الاتجاه الدفاعي.

3_الواقعية الكلاسيكية الجديدة:Neo-classical Realism

الواقعية النيو_كلاسيكية هي نظرية واقعية في السياسة الخارجية، بنيت على افتراضات **Waltz** حول الفوضى، يرفض أنصارها فكرة عدم تضمين المتغيرات التفسيرية في مستويات التحليل المختلفة بصدد البناء النظري، ومصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة ظهر لأول مرة في أدبيات العلاقات الدولية في عمل "**جيديون** روز" **NeoclassicalRealism and** » **(Gideon Rose)** « **Theories of Foreign Policy**"**1989**"، وتضم على الأقل ثلاث نظريات هي نظرية الواقعية المتمركزة في الدولة« **State-centred Realism** » **لفريد زكريا(1989)** ، نظرية التعبئة الداخلية « **Domestic-MobilizationTheory** »"**لتوماس كريستن سن**"

---

[4] _GLENN Snyder ; « Mearsheimer's World_Offensive Realism and the Struggle for Security », Op.Cit, p.153.

[1] _JOHN Mearsheimer; « **The Tragedy of Great Power Politics** », op. Cit, p.36.

[2] _BENNY Miller ; « **The Rise and Decline of Offensive Liberalism** », Op. Cit, p.10.

HegemonicTheory of Foreign Policy «ونظرية الهيمنة في السياسة الخارجية(**Thomas Christinsen**) « **"لويليام وولفورث"(William C. Wohlforth).**[3]

حاولت تضييق الفجوة بين تنبؤات الواقعية التقليدية والواقع، وبتعبير "**فريد زكرياء**" فان الواقعية الكلاسيكية تتضمن منطقا– قدرات الدولة تشكل نواياها – يمكن تعديله ليصبح أكثر دقة بدون خسارة في قوة التأثير، والنظرية الناجمة تسمى بالواقعية" **المتمركزة في الدولة**[1]"، وهي إحدى أعمدة الواقعية الكلاسيكية الجديدة، كتب "**جيديون روز "...الأعمال التي نحن بصدد مراجعتها هنا...تشكل مدرسة فكرية رابعة، اسميها" الواقعية الكلاسيكية الجديدة"، وهي تدمج بشكل واضح المتغيرات الداخلية والخارجية، محورة ومطورة رؤى معينة مستقاة من الفكر الواقعي الكلاسيكي، يحاج دعاها أن أهداف وطموحات السياسة الخارجية تساق في اغلب الحالات بمكانة الدولة في النظام الدولي، وبشكل أكثر تحديد القدرات قوتها المادية، وهذا هو السبب لماذا هم واقعيين، هم يحاجون أيضا أن هذه القدرات تؤثر بطريقة غير مباشرة ومعقدة في السياسة الخارجية، لان الضغوط النسقية يجب ترجمتها عبر المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة، وهذا هو السبب لماذا هم كلاسيكيين جدد**"[2]

أما التفسير الواقعي للنزاعات **الطائفية** فهي ترى أنها من ضمن مسائل السياسات الدنيا ذات قيمة هامشية، لان الواقعية تهتم أكثر بسياسات الدول العليا، التي تتعلق بالأمن القومي المهدد من قبل دول الخارجية التي تهدد سيادتها وبقائها، وحسب"**Simbanis**"، ان النيو_واقعية تعجز حتى عن مجرد تزويدنا بفهم حول سبب قيام النزاعات الطائفية والحروب بين الأقليات، لأنها تفترض سلفا أن الدولة فاعل موحد ومتماسك « **unitary andcohesive actor**»، وينسحب هذا التماسك على دورها وقراراتها، لأن الواقعيين ينظرون إليها كصندوق أسود لا يهم ما يحصل بداخله، في هذا الصدد يرد "**Lim**" على هذا الطرح بأنه إذا افترضنا أن صناديق موصولة ببعضها البعض تطفو فوق سطح عائم، بحيث تتباين مدة طفوها بحسب وزنها، فإن النتيجة المنطقية الأكيدة هي وأنه في حالة غرق أي من هذه الصناديق، فإن ذلك وفي أحسن الأحوال يضر بتلك الموصولة بها.

أتى الاتجاه النيو_واقعي بنتيجتين تتمثلان فيما يلي[3]:

1- إن ظاهرة الجوار السيئ "**bad neighboring**" التي جاء بها "**Brown**" كإحدى العناصر الأساسية في الإتيولوجيا التي تقف وراء انتشار تغذية التوترات والصدمات بين الأقليات، تعتبر إحدى المتغيرات الحاسمة

---

[3] _JEFFREY Taliaferro ; « **Security Seeking Under Anarchy** », Op. Cit, pp.(134-135).

[1] _فريد زكريا؛"**من الثروة الى القوةالجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، مرجع سابق، ص.46.

[2] _GEDEON Rose ; « Neo_classical Realism and Theories of Foreign Policy », **World Politics**, Vol.51,No.01 (Oct 1998), p.146.

[3] _عادل زقاغ: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.htm

التي ينبغي التركيز عليها في مفاوضات بناءة لفض النزاعات الأقلية الداخلية وعدم إغفال الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به في حالة استثمار إمكانياتها؛ أو حتى بمجرد تحييد الآثار السلبية المترتبة عن مجاراتها للدولة المستهدفة بالتدخل عن طريق ممارسة ضغوط أو فرض عقوبات على الجيران السيئين. وفي هذه النقطة بالذات فإن النيو_واقعية تقدم احتمالات مفيدة جدا خاصة من خلال تصورها لدور القوة المهيمنة " **the hegemon**".

2 – إن ترابط التصعيد الطائفي مع ظاهرة الدول العاجزة يتيح للنيو_واقعية تحليل ديناميكية الحرب، ومن ثمة اقتراح الآليات المناسبة للتحكم بها، إذ وباستخدام نوع من المحاكاة فإن فرضية الفوضى في النظام الدولي، يمكن أن تنسحب على الدول التي تعيش الحرب الأقليات، فالفوضى تعني بالأساس غياب التسلسلية حيث يتمتع كل فاعل بحق الاعتراض ويسعى لتنفيذ خياراته بشكل منفرد، مما يؤدي إلى صورة من صور المأزق الأمني"**security dilemma** "بين أقطاب مجتمعيين يتقاسمون إقليما مشتركا.

يعتبر مفهوم المأزق الأمني الناجم عن الإدراكات السيئة" **misperception**" والتي يطرحها"**Jervis**" إحدى المفاهيم الواقعية الرائدة، فعندما يدرك الأفراد أن الحكومة عاجزة أو أنها تفتقد لإرادة حماية الجميع، فإنهم يلجئون إلى شكل تنظيمي آخر وهو المجموعة الأقلية، كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمرارهم. وفي ظل مأزق كهذا فإن محاولة أية مجموعة الأقلية تعزيز أمنها، يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد،وتخفيف حدة المأزق الأمني، إلا أن فرض مثل هذه الحلول سوف لن يؤدي سوى إلى تجميد الصدام بدل إنهائه، لأن ذلك يخلق سـلاما سلبـيا، وهذا التركيز على الرافعة من طرف النيو_واقعيين، يتناسب مع مقاربة الإدارة بالتسوية إلا انه لا يخدم الأهداف بعيدة المدى للتدخل. كما أن متغير الفوضى التي يركز عليها التحليل الواقعي لم يتم توظيفه بشكل دقيق في محاكاة الوضع داخل الدول التي تعيش النزاعات الأقلية بالفوضى البنيوية في النظام الدولي، ففي هذه الأخيرة تعتبر معطى مسبقا تنشأ داخليا.

المطلب الثاني:

التفسير الهوياتي للاقليات؛ البنائية الاجتماعيةSocial constructivism

تعد البنائية نظرية ناجحة جدا، حيث انطلقت بشكل سريع من بدايات متواضعة لتصبح إحدى المدارس الرائدة في حقل العلاقات الدولية في أوائل الثمانينات، لم تكن البنائية موجودة في بداية التسعينات، كان معترفا بالبنائية ك"**براديم**" لن يثبت وجوده بعد، لكن بعد منتصف التسعينات تم تنبؤ في حقل العلاقات الدولية بأن المحاورة النظرية القادمة سوف تكون بين العقلانية والبنائية رغم أنها لاقت اهتماما أقل في

الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالقبول الواسع الذي حظيت به في أوروبا وكندا،[1]إذ ترجع الأصول التاريخية للفكر البنائي إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي "**جيامباتيستا فيكو**"(**Giambatista Vico**) إذ يعتقد أن العالم الطبيعي هو من خلق الله لكن "**العالم التاريخي**"(**WorldHistrical**) هو من صنع الإنسان،[2]نفهم من ذلك أن أفكار الوعي البشري تستلزم مناهج خاصة مغايرة لمناهج المستخدمة في علوم الطبيعة، بل مناهج تناسب الفلسفة الوضعية، أما مصطلح "**البنائية**"(**constructivism**) صاغه لأول مرة "**Nikolas onnuf**" في كتابه "**The World of ourMaking**"عام**1989**،[1]حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية، وهي نظرية اجتماعية وليست حقيقية للسياسة الدولية، فالبنائية تهتم بشكل كبير وواسع بتصوير العلاقات بين البنيات "**structures**" والفواعل"**Actors**" في حين أن النظرية الحقيقية تقدم نظريات محددة حول أنماط السياسة العالمية،حاول "**مايكل بيرنت**"(**MechaelBernett**) وضع البنائية في صورة تعريف إجرائي، معتبرا إياها مقاربة للسياسة الدولية تشدد على محورية الأفكار والوعي البشري، وتركز على نظرية مثالية حول البنيات، وكما أن البنائيون اختبروا السياسات العالمية وكونوا اهتماما بتشكيل بنية الهويات ومصالح الفاعلين، وكيف أن تفاعلاتهم تحويل البنية.[2]

في الوقت الذي تدعو فيه الواقعية بالتركيز على العوامل المادية، فالبنائية ترفض هذه المنظورات العقلانية، وتقدم منظورا سوسيولوجي للعلاقات الدولية بتركيزهم على تأثير الأفكار، بدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق، والافتراض أنها تعمل من اجل بقائها، يرى البنائيون أن للبنية القيمية أهمية إلى جانب البنيات المادية،ودور متغير "**الهوية**"(**Identity**)، والمصلحة اللتان تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية لصياغة السلوك والبناء المشترك للفواعل والبنيات، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس سلوكيات تحضي بالقبول، إذن فالبنائية تهتم أساسا بالتغيير والتحول،[3]ويحور البنائيون هذه الافتراضات في إطار جملة من المقترحات النظرية حول العلاقات الدولية تتطور بشكل مستمر.

كانت البدايات الأولى للمقترب البنائية في العلاقات الدولية قبل نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أوائل الثمانينات من القرن العشرين حيث كانت مهيمنة حيث هيمنت "**النيوواقعية**" و"**النيوليبرالية المؤسساتية**"

---

[1]_NICHOLAS Barnett; "**Social constructivism**", in JOHN Baylis& STEVE Smith:"**the Globalization of World Politics an introduction to international relations**", OP.Cit.P. 252.

[2] _جندلي عبد الناصر؛"**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**"، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص.322.

[1] _PAUL.d.Williams;"**Security studies an introduction**",(new Yor:rouledge, 2008), p .06.

[2] _ Ibide, p.267

[3] _ستيف وولت؛ "**العلاقات الدولية عالم واحد ونظريات متعددة**"، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

على الدراسات الأمريكية في حقل العلاقات الدولية، وكانت هناك أربع إسهامات[4] أثرت بشكل كبير في تأسيس التوجه النظري البنائي، حيث كان"**جون روجي**"(**Ruggie John**) يكتب طوال عقد كامل حول مركزية الأفكار ومعايير السياسات الدولية، بدءا بمقال كتبه في "**1983**" ردا على عمل **waltz** "**نظرية السياسات الدولية 1979**"، في وضع أسس حركة مضادة موجها انتقاده لجوهر البناء التصوري ل" **waltz للبنية Structure**" الذي تجاهل دور التفاعلات الداخلية ضمن إطار العناصر المنظمة لنسق الدولة المعاصرة.[5]

في "**1984**" نشر "**ريتشارد آشلي**"(**Richard Ashley**) انتقادات شديدة للفكر النيو_واقعي متهجما على تشبث الواقعيين بالدولة الذي لا يساعد على رؤية عالم تشغله فواعل غير دولاتية وتعاملهم مع الدول،كما لو أنلها مصالح ثابتة بحيث لا يمكن بذلك قراءة كيفية بناء مصالحها، هذه من قبل القوى العالمية التاريخية، وكيف أن هذه الأخيرة مسؤولة عن خلق هويات، قدرات ومصالح الدول[1].

ادخل "**الكسندر فانت**"(**Alxender Wendt**)إلى دراسات العلاقات الدولية في " **1987**" **إشكالية علاقة الفاعل بالبنية Agent Structure Problem**"، وعلاقاتها بالسياسات الدولية متسائل حول الكيفية التي يجب على أبحاث العلاقات الدولية،أن تصور من خلالها العلاقة بين الفواعل (الدول) والبنية (البنية الدولية) فهو يعتقد "**wendt**" أن "**waltz**"فشل في رؤية كيف أن البنية تفعل أكثر من مجرد تقييد الفواعل، فهي أيضا تشكل هويات ومصالح الفواعل لذا فهو يرى: "**إن المساعدة الذاتية وسياسة القوة لا تنجمان منطقيا أو سببا من الفوضى، وإذا كنا اليوم نجد أنفسنا في عالم المساعدة الذاتية، فأن هذا يعود إلى العملية لا إلى البنية فلا يوجد منطق من الفوضى بمعزل عن الممارسات التي توجد، وتعيد إنتاج بنية من الهويات والمصالح بدلا من بنية أخرى، وليس للبنية وجود أو اثر سببي خارج العلمية، أن المساعدة الذاتية وسياسة القوة مؤسستان أساسيتان للفوضى هي ما تصنعه الدول**".[2]

تتشكل البنية الاجتماعية حسب **wendt** من ثلاثة عناصر أساسي[4]:

1. المعارف الاجتماعية المشتركة التي تنتج عن طريق التفاعل بين الفواعل الاجتماعية.
2. المصادر المادية و التي لا تتخذ شكلا غلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.
3. ممارسات هؤلاء الفاعلين.

---

[4] _ CHRIS Reus Smith; "**The constructivist Turn: Critical theory after the cold war**", working paper: No1996, (Camberra August 1996), P. 01.

[5] _MICHAEL Barnett; **"Social constructivism**" in JOHN Baylis &STEVE Smith;" **the Globalization of World Politics an introduction to international relations**" Op.Cit,pp. (252_253).

[1] _Ibid, p .253.

[2] –جندلي عبد الناصر؛ "**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**"، المرجع السابق، ص ص.(322_323) .

[4] _عمار حجاز؛ "**السياسة الامنية الاوروبية اتجاه جنوبها المتوسط** "، (الجزائر:رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002)، ص.41.

الإسهام الآخر تجسد في أعمال"**Kratochwil Fridrich**"الذي قدم احد أهم المعالجات النسقية للقيم والمعايير في العلاقات الدولية مستنبطا إياها من النظريات القانونية والسوسيولوجية واللغوية حيث ادخل لدراسات العلاقات الدولية، مسالة التمييز بين "**القواعد المنظمة والمؤسسة**" **(Regulative and Constitutive Rules)** ليبين تلك القواعد التي ليست فقط ضبط، بل تخلق في الواقع إمكانية حقيقية لهذه النشاطات حيث وجه **Kratochwil** الباحثين نحو تبني مناهج لفهم كيف أن الفواعل تعطي كمعنى لهذه القيم وتفهمها[3] في السنوات الخمسة الأولى من التسعينات كان هناك ثلاثة عوامل شجعت على إنتاج مقاربة جديدة هي البنائية:

1_الردود القوية لدعاة الاتجاهات العقلانية على الانتقادات التي وجهها المنظرين النقديين حيث اقر "**روبرت كيوهن**" أن العديد من المظاهر العلاقات الدولية تتحدى وبشكل ضيق نمط التحليل العقلاني معترفا آن الواقع الفكري للنقديين يعد بالتبصر الهام في القواعد الموضوعية في العلاقات الدولية خصوصا البناء المؤسسي ومع ذلك فان المفكرين النقديين حسب "**كيوهن** "**كان أكثر براعة في توضيح ما تم حذفه في النظريات العقلانية بدلا من تطوير نظريتهم الخاصة بالمضامين المقدمة**" دعاة هذا المقترب البحثي يحاج "**كيوهن**" في الحاجة إلى تطوير نظريات قابلة للاختبار وان يكونوا واضحين بخصوص أهدافهم وهي الرؤية التي كررها "**كيوهن**" مع" **Judith Goldstan1993**" لذا أعاد"**Walk Rob** انتقاد البنيوية العقلانية متهما **كيوهن** بمحاولة خنق النظرية النقدية[1].

2__ نهاية الحرب الباردة هذا التحول الدولي العامل البارز في مسار التحول ألتنظيري أكثر من دور التفاعل الجدلي بين المنظورات المتنافسة وبتعبير**waltz** فان عصور جديدة تستدعي تفكير جديد" **New Times Call for New Thinking**"[2]حيث أن انحلال الكتلة الشرقية بشكل سلمي نسبيا والذي أعقبه انهيار الاتحاد السوفيتي ذاته هز أسس نظرية العلاقات الدولية حيث قوضت هذه الأحداث النظريات العقلانية المهيمنة بفعل إخفاق العقلانيين بالتنبؤ[3]، فهذه التحولات الثورية **Kratochwil** يحاج بان نهاية الحرب الباردة كانت امتحانا **عصيبا test_crucial** لقدرة النيو_واقعي على التحول العالمي كما أظهرت أيضا حدود النظرية النقدية في المحاورة الثالثة هذه الحالة أفضت إلى فتح فضاء تحليلي أوسع بفعل فشل النظريات العقلانية على التحولات الدولية وعدم استقرار المفترضة بين النظرية والممارسة أرغمت المفكرين النقديين لتحويل اهتماماتهم من توجيه الانتقاد إلى بناء تحليل حقيقي في إطار توجيه جديد هو البنائية.[4]

---

[3] _MICHAELI Barnett; "**Social constructivism**", Op.Cit,pp. (235_ 253).

[1] _CHRIS Reus Smith; "**The constructivist Turn: critical theory after the cold war**", working paper: No1996, Camberra, (August 1996), PP. (05_06).

[2] _KENNETHe.n. Waltz; "**Structural realism after the Cold War international security**", Op.Cit, p. 05.

[3] _جندلي عبد الناصر؛ "**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**"، ص ص.(322،323).

[4] _ستيف سميث؛ "**العلاقات الدولية الروابط بين النظرية والممارسة في السياسة الدولية**"، ترجمة: عادل زقاغ وعبد الله راقدي، مجلة العلاقات الدولية والتنمية، (سبتمبر 2003) **l http://www.geocities.com/adelzeggagh/bridge.htm**

3_ العامل الثالث والخير ذو طابع سوسيولوجي يتمثل في ظهور جيل جديد من المنظرين النقديين شملت الحداثيين وما بعد الحداثيين وضمت كل من "**Audie Klotz, Danial Denbey, Alxender Wendt, Cynthia Weber, Janice Thomson, Richard Price, Jens Bartelson**" الذين صاغوا توجهاتهم الفكرية والبحثية في سنوات التسعينيات، وهذا الجيل كان أكثر ديناميكية بفعل التحديات التنظيرية التي فرضتها التحولات الدولية السريعة حيث ان الكثير من أعمالهم تواكب السياق الزمني مركزة على أبعاد وديناميكيات الأنساق والتحول ألنسقي، هؤلاء الذين أعادوا توجيه النظرية النقدية، وعرضوا اهتماماتهم الشبه الفلسفي في الثمانينيات مع التشديد على التحليل والمسائل الانتولوجية، وهناك الكثير من التواصل تم الحفاظ عليه من قبل باحثين مخضرمين اتبعوا أهدافا مزدوجة تحوير النظرية النقدية وتفسير السياسيات العالمية[1].

هذا الجيل الجديد من المفكرين النقديين الذين تطلق عليهم تسمية **البنائيين constuctivists** لاهتمامهم بالبناء الاجتماعي **social constructions** لسياسات العالمية فهم يقدمون ثلاثة مقترحات انطولوجية أساسية:

1_ التأكيد على أولوية البنيات الفكرية على البنيات المادية وهذا لأن انساق الأفكار تحدد كيفية تفسير الفاعلين لمحيطهم المادي كما أوضح **Wendt** أن "**المصادر المادية تكتسب فقط معنى بالنسبة لأفعال البشر من خلال بنية المعرفة المشتركة المرسخة في أذهانهم**[2]"، إلى جانب ذلك السبب الرئيسي لمنح البنائيين الأفضلية لما هو فكري على ما هو مادي هذا مرتبط بالتشديد على كيفية تشكيل الهويات الاجتماعية لمصالح وسلوكيات الأفراد والهوية الاجتماعية بصورة "**تذاتانية Intersubjective**" عن طريق فهم الذات في علاقاتها بالآخر أي أنها بناء اجتماعي يتشكل من خلال العلاقة مع الآخر،[3]لكن بما أنها بناء اجتماعي ونتاج للتفاعلات غير قابلة للتغيير.

2_ المنطلق الفكري الثاني للبنائيين يؤكدون على أن الهويات تشكل مصالح و سلوكيات الأفراد لا يمكننا أن نعرف ماذا نريد **What We Want** ما لم نعرف من نحن **Who We Are**' ودعاة المقترب البنائي يركزون على فهم كيفية بناء المصالح والاهتمامات بصدد تفسير أوسع من الظاهرة الدولية التي يتجاهلها العقلانيون آو يسيئون فهمها **Audie Klotz** يحاج بأنه لا يمكن تفسير تطور العقوبات الدولية ضد النظام الابرتايد في جنوب إفريقيا بدون الإشارة إلى إعادة التحديد المؤسساتي لمصالح الدول الكبرى من خلال مصالح الدول الكبرى

---

[1] _CHRIS Reus Smith; "**The constructivist Turn: critical theory after the cold war**", Op.Cit, pp. (7_8).

[2] -ALIXENDER Wendt; "Anarchy is What States Make of it, the Social Construction of power Politics", **International Organization,** No.46, Vol.2 (Spring 1992), p. 73.

[3] –MICHAELi Barnett; "**Social Constructivism**", Op. Cit, p.267.

خلال الثمانينات ولتفسير تشكيل هذه الخيارات يركز البنائيون على الهويات الاجتماعية للفاعلين لذا يؤكد "**Wendt**" أن "**الهويات هي أساس المصالح**".[4]

بالنسبة ل**Wendt** يستعمل الهويات الاجتماعية للدول المختلفة لفهم السلوكيات المساعدة الذاتية **Self_Help** في ظل الفوضى أما **Klotz** فيستعملها لإعادة تعريف المصالح الأمريكية تجاه جنوب إفريقيا في الثمانينات حيث **Kratochwil**, **Kostoweki** يستحضرها لاقتصاد تأثير "**سياسة التفكير الجديدة**" (**New Thinking Policy**) التي انتهجها **غورباتشوف** على نهاية الحرب الباردة.

3_ مقترحهم الانطولوجي الثالث يؤكد على البناء المشترك للفواعل والبنيات، وفي هذا الإطار يشدد البنائيون على الطريقة التي يحددها من خلال البنيات القيمية والفكرية، والمعاني وهوية الفاعل، ونماذج النشاط الاقتصادي السياسي، والثقافي المناسب، الذي ينشغل به الأفراد لكن على الرغم من القوة التأسيسية المعتبرة التي يقدمونها لهذه البنيات يكدون بأنها لا توجد مستقلة عن الممارسات المعرفية للفواعل الاجتماعية، **ف "Wendt"** يحاج" **بأننا نخلق البنيات الاجتماعية بالعبارات التي نحددها هوياتنا، ومصالحنا من خلالها، وبالتشدد على هذه العلاقة التفاعلية يطالب البنائيون بفهم أكثر ديناميكية لبنى النسق الدولي**"[1].

باختصار فان الفرضية المحورية للبنائية هي البناء الاجتماعي للحقيقة أي التشديد على الطابع الاجتماعي بناء الأفراد، وتشكيل هوياتهم ورغباتهم أي أن الأفراد يتم تكوينهم في نطاق محيطهم الثقافي أي عن طريق التربية "**Nurture**" وليس بالطبيعة "**Nature**"، فالذي يجعل الدولة عربية ليس لان قاطنيها يتكلمون اللغة العربية بل لان هناك قيم مرتبطة بالعروبة التي تشكل هوية الدول العربية اهتماماتها وسياستها الخارجية.[2]

على الرغم من أن البنائية تبدو نظرية واحدة إلا أن الواقع عكس ذلك و هناك تقسيمات مختلفة تحت سقف العائلة البنائية والفروقات بين أعضائها نابعة من استعمالهم لمناهج ابستمولوجية مختلفة ففي حين استخدم البعض احتمالات"**James March et Meyer John**" فان البعض الآخر يأخذون استبصار **Michel Faucault** وتقنية تحليل الخطاب**Discourse analyses** والبعض يعطي الأولوية للفواعل، والبعض الآخر للبنيات مع أنهم يتقاسمون افتراض أساليب هو أن البنائية تتمحور حول الوعي البشري ودوره في الحياة الدولية.[3]

---

[4] -A.Wendt,Op. Cit, p.300.

[1]-CHRIS Reus-Smit; **"The ConstructivistTurn : CriticalTheoryAfter the Cold War"**, Op. Cit, p.10.

[2]–MICHAEL Barnett; "**Social Constructivism**", Op. Cit, p .259

[3]–Ibid, p. 259.

هناك تقسيمان قائمان على المسائل الابستمولوجية والمنهجية حيث تأخذ البنائية شكلين أساسيين حداثي وما بعد حداثي:

الاتجاه الحداثي:

يسمى ببنائية "**الصورة الثالثة**" (**Third Image Constructivism**) نتيجة قبولها بالميول النيو_واقعية نحو بناء نظرية نسقية الصورة الثالثة، التي استنتجها" **waltz**" (الفرد، الدولة، النظام الدولي)، وأعمال هذا الاتجاه تبرز في شكل خاص في أعمال"**Wendt**" ودعاة هذا الاتجاه يتمسكون بالفكرة التي مفادها أن الهوية الدولة تصوغ مصالحها وسلوكياتها تباعا، ويميزون بين الهوية المنظمة للدولة (خصوصياتها الداخلية البشرية)، وهويتها الاجتماعية (المعنى الذي يسببه الفاعل لنفسه عند أخذه منظورات الآخرين).

ف"**Wendt**"**من** خلال التزامه بالنظرية النسقية، يركز على دور المشكل للتفاعل الاجتماعي الدولي هذا قاده لتبني تصور ضيق نسبيا، بخصوص المسار البنيوي مفترضا أن البنى المؤسساتية تجعل من الدول فواعل دولاتية شرعية، و ممارسات الدول تبعا لذلك تعيد تشكيل مثل هذه البنى، باختصار فان بنائية الصورة الثالثة تمنح أهمية جزئية للمصادر غير النسقية لهوية الدولة مثل الثقافة السياسية للدولة فهي تقدم تصور جامد للدول والنظام الدولي، وبدون تقديم أي مفتاح مثلا لكيفية تحول الفواعل آو البنيات.[1]

الاتجاه ما بعد الحداثة البنائية ما بعد الحداثة **Post_Modernist constructivism** آو بنائية الثورة الرابعة ترفض رؤية **Wendt** النسقية، التي تهتم أكثر بديناميكيات التحول الدولي من ابرز أقطابها **Kratocgwilet Ruggie**، وينطلقون من فرض فكرة وجود حقلين دولي وداخلي نحو تبني منظور أكثر شمولية يبحث عن دمج الظاهرة الدولية والداخلية أي دمج الصورتين الثانية والثالثة **waltz** .

هذا الاتجاه افرز تحليلين متباينين بخصوص التغيير على المستوى الدولي التحليل الأول الذي يركز على التحولات الكبرى بين الأنساق الدولية، أما الثاني فيركز على التحولات الخارجية في إطار النظام الحالي مع التشديد على مبدأ السيادة ويرمز إلى أعمال**Kratocgwil** حول السؤال المصير لماذا آلت الحرب الباردة إلى هذه النهاية المفاجئة انهيار الاتحاد السوفيتي، مع أن كل الباحثين يركزون على التفاعلات الظاهرة الاجتماعية الداخلية والدولية، مستخدمين منظور البنائية "الصورة الرابعة لتحويل كل من الأنساق والتحول ألنسقي،[2]عامة ما بعد الحداثيون يهتمون بتأويل وتفسير المعاني الموضوعية التي تؤلف الترتيبات المؤسسية التي تشكل

---

[1]_ MICHAEL Barnett; "**Social Constructivism**", Op. Cit, p.258.

[2] -CHRIS Reus-Smit; "**The ConstructivistTurn : Critical Theory After the Cold War**", Op. Cit, pp.(10-11)

الحياة المؤسسية، التي تشكل الحياة السياسية الدولية باستخدام المنهج الأصلي لكل من **Faucault et Nietwsche**.[3]

رغم أن البنائيين والواقعيين يتقاسمان فرضية فوضوية النظام الدولي إلا أنها مختلفين في قراءة مضمونها وأهميتها التحليلية، وهنا يدخل البنائيون متغير البنية القيمية الإدراك والهوية الاجتماعية، كإحدى أهم العناصر التحليلية لفهم ظاهرة النزاعات الدولية والداخلية على حد سواء مدعمين أطروحاتهم بشواهد امبريقية، من تجارب الاتحاد السوفيتي يوغسلافيا كمبوديا وبعض الدول الإفريقية، في هذا الإطار رغم أن البنائيين يحاولون بناء نظرة غير الصراعية للسياسات العالمية، لأنهم سعوا لتفسير أشكال النزاعات المختلفة بالتركيز على التفاعلات الوحدات السياسية من خلال إرجاع أسباب النزاع إلى التوجه ألتنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة، وهي العوامل التي ترى البنائية أنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة آو الظروف الاجتماعية.[4]

ثم إن التصور البنائي يقود إلى تفكيك النمط الثنائي الذي يسير المناهج الوضعية العقلانية ويقوم بتشريح العلاقة التأثير المتبادل طرفي الثنائية (البنية والعضو في هذه الحالة)، وباستعمال المنطق فانه يمكن تفهم ظهور النزاع بين مجموعات تعيش مأزقا أمنيا ذلك أن غياب الأطر التعاونية لفض الخلافات تسهل نشوء النزاع، غير أن هذه البيئة ذاتها تتميز بوجود اعتبارات موضوعية وذاتية، وأبعاد أخلاقية وضوابط، وانساق دولية تقيد مجتمعه العمل ألتصعيدي، وتوفر فرص مهمة لتدخل الأطراف الثلاثة.

ينسحب هذا التحليل عن الهوية التي تمثل المتغير الحاسم في استقطاب الأطراف كونها تؤطر العمل ألمجموعاتي، وفي هذه النقطة بالذات يتبين مدى صدقيه الافتراضات البنائية التي تقضي بان الهوية، وكغيرها من الظواهر تعتبر بناءا مستمرا التشكيل عبر التفاعل الاجتماعي مع الوحدات ذات الصلة، فقد تصاعدت حدة النزاعات الأقلية التي تتمحور حول مفهوم متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك أن المصلحة تتحدد بشكل مرتبط بالهوية، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجئون إلى اطر بديلة، وعلى هذا المستوى فان إطار القرابة والانتماء الطائفي الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي،إلا أن التفاعل بين مختلف الأقليات يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي، وينجم عن ذلك عن إعادة صياغته مفهوم الهوية يشكل يضمن الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر بافتراض أن نمط العلاقات البينية تقوم على لعبة صفرية.

---

[3] _Ibid, p.12.

[4]–عادل زقاغ؛ "**دور الطرف الثالث في حل النزاعات الدولية**" **http://www.geocities.com/adelzeggagh/bridge.htm**

بخلاف المقاربة النشوئية **Primordialist** التي تؤصل النزاع بين الأقليات في الضغائن والأحقاد التاريخية التي رسخت في الذاكرة الأفراد فان البنائيين يرون إن التوجه ألتنازعي للهوية الأقلية ليست معطى مسبقا، بل تحكمي يديره القادة والأنظمة الاجتماعية والظروف، و في هذا الصدد يقول **Fearom** أن بناء الهوية على أسس تنازعيه تتحكم فيه ثلاثة عوامل: المنطق الخطابي السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوية، أو الكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري، بالإضافة إلى طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى[1].

تقوم هذه العوامل كلها على القوة في شقها المعرفي و التي تتحكم بها النخب الطائفية التي تسعى إلى تحقيق مصالح خاصة، وهم يعتمدون في عملهم على الإطار الطائفي لأنه يسهل التنسيق الداخلي الذي يقلص مستوى اللا يقينية في توجهات عمل المجموعة يتميز بانخفاض التكاليف عد الصفات وفرض الاتفاقات، وعلى هذا الأساس تقوم النخب بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز الاختلافات الطائفية بحيث يزداد الاحتكاك السلبي مع الأخر، وهكذا فان الهوية تعتبر مجرد سلاح إيديولوجي في أيدي النخب تشكلها اعتماد على أساطير تؤسس العلاقات تنازعيه مع الأخر، فالهوية التي تعتبر بناءا اجتماعيا يتشكل باستمرار عبر الخطابات الاجتماعية النافذة يقوم المنظمون بالتحكم بها باستخدام أساطير، وعادة صياغة المفاهيم وإعادة تغيير الحقائق سابقة بل وحتى تلفيق قصص خيالية يدعمون بها وجهات نظرهم ويستعمل المتطرفون هذه العملية لتصعيد النزاع بحيث يمكن تبرير نفوذهم وسلطتهم المطلقة، وعندما تصبح سياسة المجموعة مجرد تنافس بين المتشددين فان العلاقات بين المجموعات الأخرى تدخل حلقة العنف[1].

المطلب الثالث:

مقاربة الأمن المجتمعي لتفسير النزاعات بين الأقليات

ينتمي الباحث "**Buzan** " سواء نظريا أو منهجيا إلى ما يعرف "**بالمدرسة الانجليزية للعلاقات الدولية**" (**English school of international relations**)"، ينطلق بوزان في جملة أفكاره ومقارباته من العديد من المسلمات الواقية مثل القوة، مركزية الدولة، الأمن والمصلحة القومية، الفوضوية ...الخ، وهو بذلك يعتبر من طرف العديد من المختصين" **نيو–واقعي**" لاشتراكه مع "**waltz**"، وهو احد أهم أقطاب الواقعية الجديدة في العديد من الأفكار والمسلمات التي تنطلق منها، ومن خلال عمله المشترك مع كل من "**شارلز جونز**"(**Charles Jones**) و"**ريتشارد ليتل**" (**Richard Little**) المتمثل في **The Logic of Anarchy Neorealism to**[2]»

---

[1]-NICHOLAS Sambanis, "**A Review of RecentAdvances and Future Directions in the Quantitative Literatureon Civil War**", Workshop on Civil Violence, Yale University, 2001, p.21.

[1]– CHAIM Kauffmann, "Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars", in **International Security** (Vol. 20:4, 1996), p.152.

[2] _ قسوم سليم"**الاتجاهات الجديدة النظرية في الدراسات الأمنية**"، المرجع السابق، ص.106.

«**StructuralRealism 1993**، إلا انه ونظرا لأنه توسع كثيرا في أفكاره ومفاهيمه المركزية فانه يعد من الباحثين الذين يصعب تصنيفهم نظريا، وما يدل على ذلك هو انتقاده لبعض من الأفكار والمسلمات الواقعية، والتي إن سلم بها فانه يقوم بإثرائها بمجموعة من المقاربات والمفاهيم الخاصة به، مما أدى بالبعض إلى وضعه في خانة "**التعددين**" (**pluralism**) نظرا لإقراره بتعدد الفواعل الدوليين، رغم تأكيده على مركزية الدولة كفاعل أساسي[3].

يرى "**Buzan**" بأنه إضافة إلى القوة العسكرية التي يسلم بها الواقعيون كوسيلة لتحقيق الدولة لأهدافها العليا وضمان بقائها، فان هناك أنواعا أخرى من القوة مهمة أيضا وهي القوة السياسية الاقتصادية، الاجتماعية ...إلى غير ذلك[4]، بحيث يرى بان الواقعية قامت باختزال مسالة القوة في الجانب العسكري فقط، وذلك غير كاف حسبه، ويعتبر"**Buzan**" أن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا، وهو من ابرز ملامح علاقات النظام الفوضوي.

كما أنه اعترف بالمنظور الواقعي فيما يخص الدولة القومية، باعتبارها الفاعل المركزي في العلاقات الدولية، وان الهدف الأسمى هو البقاء والاستمرار، إلا انه في رأيه اعتبر "**Buzan**" أن المتغيرات الدولية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة فرضت فواعل ووحدات أخرى لها دورها وتأثيرها على الساحة الدولية مما يجعل مسالة الأمن والتنافس في العلاقات الدولية مسالة محورية وحساسة، ورغم تبني "**Buzan**" للمسلمة الواقعية حول طبيعة النظام الدولي، الذي يتميز حسبها بالفوضوية وهي مرادفة لحالة الحرب، وبالتالي غياب حكومة مركزية عليا مما يجعل الدول تسعى إلى كسب واستخدام القوة من اجل أمنها وبقائها، باعتبارهما هدفها الأسمى، إلا انه انتقد المنظور الواقعي لربطه الأمن بالقوة فقط وعدم اهتمامه بالجوانب الأحرى القيم العسكرية[1].

من هنا فسياق الفوضوية في النظام الدولي، حسب "**Buzan**" يفرض ثلاثة شروط أساسية على مفهوم الأمن داخل النظام الدولي، أولها: الدول هي المرجعية الأساسية لموضوع الأمن لأنها هي إطار النظام وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة، وهذا ما يفسر مركزية سياسات الأمن القومي، ثانيها: الدولة هي الموضوع المرجعي الأساسي للأمن، ولذا تظهر علاقة سببية متبادلة للاعتماد بين الدول باعتبار التهديدات الخارجية

---

[3] –BARRY Buzan; "**people states and fear an agenda for international security studies in the post cold war era**", 2nd edition, (boulder lynner publishers 1991), PP.(18_19).

[4] -BARRY Buzan, Ibid, p.27.

[1] _BARRY Buzan **people states and fear an agenda for international security studies in the post cold war era**", Op. Cit, p.21.

أساسا الأمن القومي، أما ثالثها فانه في ظل الفوضوية فان الأمن لن يكون إلا نسبيا، وهو السبب إذا تغيرت الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، ومعها إعادة النظر في كل المعايير الأمن[2].

كما تبني تصنيف "**waltz**" لمستويات التحليل(الفرد، الدولة، النظام الدولي) ولكنه أضاف إليه تقسيمات جزئية مثلا: النظام الدولي والإقليمي...إلى غير ذلك، يعتبر"**Buzan**" أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على انفجار العنف بين الأقليات وخاصة من خلال كتابه "**the security delimma an ethnic conflict**" المنشور سنة **1993**، بدأ "**Buzan** "مقاربته الأمنية بتعريف شامل وحديث للأمن حيث يرى بأنه "**العمل على التحرر من التهديد**" أما في سياق النظام الدولي فالأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وبالتالي تصبح الدول والمجتمعات منسجمة في سعيها لتحقيق الأمن والبقاء، هذه الغاية لا يمكن تحقيقها تماما، لان الانفلات من التهديد في ظل الفوضوية للنظام الدولي يبقى نسبي فقط، ومن هنا فان الأمن القومي حسبه هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية.[3]

كما قسم "**Buzan** " الأمن إلى أربعة أبعاد أساسية وهي:

الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا ومقاصد بعضها اتجاه البعض الآخر.

الأمن السياسي: يعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاهية وقوة الدولة.

الأمن المجتمعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، العادات والتقاليد وفق تصور مقبول في مواجهة الانكشاف والتهديدات التي تهدد هوية المجتمعات وثقافاتها، من خلاله تم تجاوز المفهوم التقليدي، الذي يلحق المجتمع كقطاع من قطاعات امن الدولة، فوفق "**دوركايم**" **(Durkheim)** تعرف المجتمعات على أنها وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد، التي تحس بوجود رابط بينها على شكل وعي جماعي مستقل، ويفوق مجموع وعيها الفردي وباعتبار أن العولمة أثرت على الهويات المجتمعية لذا تجدر الإشارة إلى أن الصراعات الحالية في العلاقات الدولية، هي التي تحتوي في طياتها على عناصر اجتماعية مآزق اجتماعية، وأن مفهوم الآمن المجتمعي جد معقد لتعامله

---

[2] _ BARRY Buzan; Ibid, p.22.

[3] –BARRY Buzan Buzan; **people states and fear an agenda for international security studies in the post cold war era**", Op. Cit, p. 04.

مع الهويات والثقافات ذات طبيعة ذاتية، وذات بناءات سياقية«**Contextrual Constructions**» مما يؤدي في اغلب الأحيان إلى تبني سياسات إقصائية وعنصرية[1].

كل هذه الأبعاد للأمن حسب "**Buzan**" مترابطة بقوة فيما بينها في بؤرة الإشكالية الأمنية وقد قام "**Buzan**" بانتقاد المنظور الواقعي فيما يخص الأمن، لربطه لهذا الأخير بالقوة حصرا وعدم اهتمامه بالجوانب الغير عسكرية رغم انه واقعي في تحليله، من حيث تبنيه لمسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي أي غياب سلطة مركزية في كل أبعاده التنظيمية، مما يعني حسبه أن البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن هي "**الوحدات**" وبما أن الوحدات المسيطرة هي دول فان الأمن القومي هو القضية المركزية، وبما أن المطالبة بالسيادة ينكر أوتوماتيكيا الاعتراف بأي سلطة سياسية عليا فان نظام الدول ذات السيادة مهيكل سياسيا كفوضوي، وبالتالي تفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة، وظروف مبدأ " **كل لنفسه**" **(المنظور الواقعي)** لوجود الدول.[2]

ذكر المعضلة الأمنية أولا "**جون هرز**" في بداية الخمسينات من القرن الماضي، انطلاقا من المسلمة الواقعية "**فوضوية النظام الدولي**"، وعلى أساس مبدأ "**كل لنفسه**"، والذين يجعلان من كل دولة لا تؤمن على نفسها من أي تهديد خارجي أو عدوان، هذا الشعور يقودها إلى السعي للحصول على اكبر قدر من القوة مما يدخل الدول والنظام الدولي ككل في "**دوامة الأمن**" كما سماها "**هرز**".

لكن "**Buzan**" هو الآخر قام بإثراء هذه المقاربة النظرية، وأعطاها أبعادا أكثر واقعية حيث اعتبر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، من ابرز ملامح النظام الفوضوي، ويرى بان نشر الإمكانات العسكرية من طرف الدول يؤذي إلى نوعين من التهديد الأول يأتي من الأسلحة نفسها، والثاني من كون الأسلحة موجودة في أيدي فاعلين آخرين في النظام الدولي، وينجم عن التهديد الأول "**معضلة الدفاع**" أي التناقض بين السعي للأمن العسكري والأمن القومي بينما ينجر على الثاني "**معضلة أو دوامة القوة والأمن**" هاتين المعضلتين والتفاعل بينهما يعبران عن جوهر البعد العسكري لمشكلة الأمن القومي[1].

كما قام "**Buzan**" بإضافة مفهوم مركب الأمن إلي مقاربته الأمنية، حيث يعرفه بأنه مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباط وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى، ويشمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثل المصالح المشتركة وعلى مستوى عال من التهديد والخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين هذه الدول،

---

[1] –قسوم سليم؛"**الاتجاهات الجديدة النظرية في الدراسات الأمنية**"، المرجع السابق، ص .114

[2]–BARRY Buzain ; **people states and fear an agenda for international security studies in the post cold war era"**, Op. Cit, p.20.

[1]_BARRY Buzain ; **people states and fear an agenda for international security studies in the post cold war era"**, Op. Cit, p.270.

وحدد "**Buzan**" مجموعة من مركبات الأمن:هي أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، جنوب شرق آسيا، ومن العوامل التي تحدد مركبات الأمن نجد الروابط الثقافية والعرقية إضافة إلى إدراك أنماط الأمن ويظهر ذلك خاصة في مركب الأمن للشرق الأوسط فيما يخص القومية العربية والإسلام، كما لا يلغي "بوزان" وجود بعض مركبات الأمن الفرعية إضافة إلى الأساسية.[2]

اعتبر "**Buzan**"المعضلة أو المأزق الأمني مفهوم هاما عند تطبيقه على النزاع الطائفي وخصوصا في الإقليم السوفيتي على سبيل المثال، حيث بانهيار النظام التسلطي وجدت الجماعات الطائفية التي كانت سابقا تنظر إلى السلطة المركزية حامية لها نفسها فجأة في محيط شبيه بالطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي، حسب تعبير"**اول وايفر**"(**Ole Waever**) "**توسع التمركز حول القوميات**"**Ethnonationalism**" في أوروبا الشرقية فالمجتمع هم المعني بالتهديد أكثر من الدولة كما أنه يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة[3].

حيث شهد عالم ما بعد الحرب الباردة ظاهرة الدول المستقلة حديثا تفتقر للدساتير والمؤسسات التي تحمي الأقليات، وكذا القوانين التي تكفل حريتهم وعناصر هويتهم، وظاهرة الدول العاجزة كمحصلة للنزاع بين المجموعات الطائفية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها، وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة مع احتكارها لاستخدام القوة، ووسائل القهر... والاهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى إستراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها فيلجئون إلى شكل تنظيمي آخر وهو"**الجماعة الطائفية**"، حيث تصبح هذه الجماعة مسؤولة عن حماية نفسها في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءها واستمراريتها، عن طريق الاستيلاء على السلطة وانتهاج أسلوب جديد للمواجهة باستخدام ميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية، والأطفال لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها، وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دوليا وفي ظل هذا المأزق فان جهود أي مجموعة الطائفية لتعزيز أمنها، يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد، ومثل هذه الحركية لديه تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية، وتقوي احتمالات الحرب الوقائية، حيث تشن مجموعة الطائفية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الطائفية، وذلك بذريعة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها وهو ما يؤذي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة.[1]

---

[2] _ BARRY Buzain; ibid, p.194

[3] –قسوم سليم؛"**الاتجاهات الجديدة النظرية في الدراسات الأمنية**، ص.118.

[1] -AYSE Ceyhan; "**Analyser la securite Dillon, Waever, Willizms et les autres Cultures &Conflits**", (paris: n 31_32 automne_hiver 1998), pp. (44_45) .

يرى "**Buzan**" انه بخلاف المعضلة الأمنية الدولية، فان التهديد لأمن الأقليات قد لا يقتصر على الجانب الفيزيولوجي أو السياسي وإنما يمتد إلى جوانب ثقافية أو كما يسميها "**john cotter**" بالمعضلة الأمنية الثقافية، ففي بيئة متعددة الأقليات نجد كل أقلية مطالبة بتدعيم عناصر ثقافتها وهويتها وذلك قد يؤذي إلى خلق معضلة، لان الجماعات الطائفية الأخرى تعتبر هذه الجهود تهديدا لعناصر ثقافتها وهويتها، خاصة إذا ما تم رفض تحقيق هذه المطالب ما يعطي روح الوطنية قوتها لدى هذه الجماعة، ومن ثم الاعتماد الذاتي لتامين ميراثها الثقافي، والذي يعطي رد فعل مقابل من قبل الجماعات الأخرى التي تشعر بالتهديد هكذا حتى العوامل الديمقراطية قد تخلق معضلة أمنية أقلية.

لذا فان هناك صعوبة المقاربة للأمن بالمنظور التقليدي فهناك غموض يكتنف طبيعة الفاعلين المعنيين بالأمن، وينسحب الأمر كذلك على مدى ملائمة البنى التقليدية للعلاقات الدولية للقضايا الأمنية المستجدة في النظام الدولي، ولم يعد بالإمكان الاعتماد على المأزق الأمني الناجم على السباق نحو التسلح لتفسير التحديات الراهنة وصيانة الاستقرار المجتمعي حيث عندما تحس مجموعة بلا أمن في منطقتها فان، ذلك يؤدي إلى ما يسميه "**Buzan**" لا مأزق الأمني المجتمعي والذي قد ينعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها ثقافتها دينها عاداتها وهويتها بشكل عام.

لكن إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي فان نتائجه قد تكون خطيرة، وتمتد من التنافس لاستفادة موارد نادرة إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر تصفية الأقليات ولأن المدنيين هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات بين الأقليات، ويكرس ذلك أكثر بانهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى النعرات الطائفية في المجتمع، ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من القطاعات أمن الدولة فهو هذا كيان فهو هنا كيان قائم بذاته و موضوع متميز للأمن[1].

لذا فالدراسات الأمنية بحاجة إلى المزج بين امن الدولة المتمثل في السيادة، والأمن المجتمعي المرتبط بالهوية، فالبقاء بالنسبة لأي دولة تتمثل في حمايتها لسيادتها، ويكمن بقاء المجتمع في حمايته لهويته، وهذه "**الثنائية الوايفيرية**"(**La dualité Waeverienne**) تهيكل التهديدات حول قطبين أمنيين مستقلين: دولاتي_سيادي في مقابل مجتمعي_ هوياتي، حيث يقدم الأمن المجتمعي على انه قدرة المجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف، والمتغيرات، والتهديدات المحتملة، والحقيقية[2].

---

[1] _عادل زقاغ؛ "**إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دور الطرف الثالث**"، (الجزائر: مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخظر، 2003_2004)، ص.65.

[2] _قسوم سليم؛"**الاتجاهات الجديدة النظرية في الدراسات الأمنية**، المرجع السابق، ص.119.

باعتبار أن المجتمع والهوية حقائق اجتماعية، وفواعل منفصلة، وعقلانية بنفس المكانة الأنطولوجية للدولة، فإنها تطرح رهانات أمنية وقضية بقاء في مواجهة الأخطار والتهديدات خاصة ،في حالة تطور الوضع إلى صدام مسلح فان المأزق الأمني المجتمعي يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية، بسبب وجود احتمالات للتصادم بين الدول المعنية ودول الجوار نتيجة تدفق اللاجئين أو لانقسام المجموعة الطائفية المضطهدة على أقاليم الدول المتجاورة، وفي حالة تزامن التوتر مع وجود مشاكل حدودي لم يتم تسويتها وهنا تلجأ بعض الدول إلى مساندة الأقليات، وذلك لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية أو لاستعمالها كورقة مساومة، أو وجود مخاطر ما يسمى ب "**فعل ماتروزكا Matrozka effect**" والمقصود به تجزئة الدول إلى مجموع وحدات سياسية صغيرة، ليس لها القدرة على البقاء والاستمرار، في هذه الحالة تكون الدولة والمجموعات التي تكونها معرضة أكثر للزوال،يمكن الوصول إلى أن الأقليات التي تضمها دولة ما من المجتمع المنسجم اثنيا في حالات أخرى تعتبر بمثابة الكيان المعني بالدراسة الأمنية لكن ما هي القيم تتعرض للتهديد بحيث تجعل استقرار الأقليات محورا جوهريا للمنظومة الأمنية[3].

يرى بوزان أن المأزق الأمني يتمحور حول الهوية حول ما يمكن المجموعة من الإشارة إلى الضمير نحن، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوري فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع حاجات معينة حيث يلعب الإدراك والذاتية دور مهما، غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى مأزق أمني مجتمعي إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح الهيمنة أو دعم المجموعات الأخرى، ويتضح ذلك في تغليب مظاهر الأنا ونحن، على المظاهر التعاونية وهذا بالالتجاء إلى الجماعات الأقلية كإطار صراعي من اجل البقاء، لكن سلسلة الأفعال وردود الفعل في التفاعل بين الجماعات الأقلية قد يؤدي إلى تداول خطابات الخطر وزيادة مستويات الاستقطاب فان ذلك يفتح المجال إلى تفجر العنف، الذي يتم تغذيته بوجود دعم مشبوه.

مما سبق يمكن القول أنى على البنى الداخلية توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المأزق المجتمعية، ولا شك أن مدرسة كوبنهاجن ما بعد البنيوية للأمن تقدم إطارا ملائما لذلك، بإقرارها بان الأمن ليس مفهوما ثابتا بل انه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة، وبشكل ديناميكي بهذا الشكل يمكن تجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول، فالنزاع بين الأقليات تعتبر إحدى أشكال النزاعات

---

[3]_عادل زقاغ؛ "**إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دور الطرف الثالث**"، المرجع السابق ص 65.

الداخلية ومن هنا فان التدخل لحلها يستوجب إضفاء الطابع الأمني عليها باستخدام جميع وسائل الضغط لإجبار أطراف النزاع على إنهاء العنف[1].

المطلب الرابع:

المقاربة النظمية لتفسير حركة الأقليات

يعد اقتراب تحليل النظم من أهم المقاربات النظرية التي ظهرت خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لتحليل الظواهر السياسية، رغم أنه برز لأول وهلة من طرف علماء الاجتماع أمثال "**بارسونزو هومانز**" إلا ان علماء السياسة أمثال "**دافيد ايستون**" و"**غبريال الموند**" استطاعوا تطوير واستخدام اقتراب النظم في التحليل السياسي[2].

لكن مفهوم تحليل النظم في العلوم السياسية كثيرا ما استخدم ليدل على مفهوم نظرية النظم، وليصف إطارا نظريا وليحدد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية، وهي تساعد تحليل النظم على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، و لقدرة على التكيف أمام التغيرات التي تفرض على النظام من الداخل أو الخارج[3].

يرجع الفضل الأول في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي "**دافيد ايستون**"، لذا هناك من يطلق على هذا الاقتراب "**اقتراب ايستون**"، وذلك من خلال عمله "**System of political life**"وقبله"**System the politic**".

يعرف "**دافيد ايستون**" النظام السياسي بأنه مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي والنظام الرئيسي، لكن هذه الظاهرة تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة النظام السياسي، وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه، والجماعة السياسية والسلوك السياسي، ويرى "**ايستون**" أن حدود النظام السياسي يمكن التعرف عليه من خلال مجموعة التصرفات، التي تصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع قرارات إلزامية للمجتمع، ومن ثم فإن كل عمل اجتماعي لا تتوفر فيه هذه الخاصية لا يعتبر داخلا في مكونات النظام السياسي[1].

فرغم أن نظرية النظم ساهم في بلورتها العديد من العلماء والمنظرين إلا إننا سنركز على إسهامات "**دافيد ايستون**" بالدرجة الأولى، و كذا "**غبريال ألموند**" لأنها تخدم هدف هذه الدراسة، ويؤكد "**ايستون**" ان فكرة

---

[1] _AYSE .Ceyhan ; « **Analyser la securite Dillon, Waever, Willizms et les autres Cultures &Conflits**", op. cit, pp. (46_47).

[2] _جابر سعيد عوض؛ "**النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق**"، دون مكان نشر، دون تاريخ نشر،ص ص(45_46).

[3] _جيمس دورتي ورويرت باستغراف؛ "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، المرجع السابق، ص ص.(99_100).

[1] _ناجي عبد النور؛ "**المدخل إلى علم السياسة**"، (اللجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص43.

النظام كإطار تحليلي بما تتضمنه من علاقات، ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية، هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه "**إيستون**" لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي، من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي للقيم في المجتمع، تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية و لنهاية أي بين المدخلات والمخرجات[2].

تكمن أهمية المدخلات في معرفة تأثير الأحداث والظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي، ومنها المطالب المختلفة للأقليات فهذه المدخلات ستكون بمثابة كل ما يحدث في البيئة وما ينتج عنها، فالظهور السياسي لحركات الأقلية أصبح يشكل أداة ضغط على النظام السياسي، ويقسم "**ايستون**" المدخلات إلى مطالب وتأييد، وقد أضاف "**وليم هيتشل**" عام"**1962**" عنصرا ثالثا سماه الموارد، وذلك في إطار تطوير لنموذج "**ايستون**".[3]

أما المخرجات عرفها "**ايستون**" بأنها مجموعة القرارات، والأفعال، والتصرفات التي تقوم بها النظام السياسي، وتكون لها صفة الإلزامية ويتم بمقتضاها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع وهي:

- **وظيفة صنع القواعد:** بما يعنيه ذلك من وضع للسياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.
- **وظيفة تنفيذ القواعد:** بما يعنيه ذلك من خلال تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية والجهاز الإداري.
- **وظيفة التقاضي حول القواعد:** بما يتطلب ذلك من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.

التغذية الاسترجاعية يقصد بها كافة العمليات التأثير ألاسترجاعي للمخرجات على المدخلات ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من أثار سلبية وايجابية، ويكون لها تأثيرها في ذلك الوقت على المدخلات بعبارة أخرى، التغذية الاسترجاعية هي عملية ينتم بمقتضاها تدفق الملزمات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل المدخلات، هي من نتاج قرارات أفعاله التغذية الاسترجاعية، بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته ومدخلاته، وتعطي في الوقت ذاته الطابع الديناميكي المستمر للنظام[1].

---

[2] –جابر سعيد عوض؛ **النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق**"، المرجع سابق، ص.47.

[3] _ناجي عبد النور؛ "**المدخل إلى علم السياسة**"، مرجع سابق، ص.53.

[1] _جابر سعيد عوض؛ **النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق** المرجع السابق، ص.54.

فالاستجابة النظام السياسي لبعض المطالب مرة أخرى نتيجة شعورها بالثقة، وإيمانها بمصداقية مطالبها، وفي حين يركز "**ايستون**" في تحليله للنظم السياسية على الجانب الهيكلي، يركز "**غبريال ألموند**" على التحليل الوظيفي للنظام السياسي.

يميز "**الموند**" بين نوعين من الوظائف، أولها وظائف المدخلات ويحددها بأربعة وظائف هي؛ التنشئة والتطويع الاجتماعي، تحديد المصالح، الاتصال السياسي، أما وظائف المخرجات يحددها؛ بوضع القاعدة القانونية الفصل في النزاعات، بعبارة أخرى ميز "**الموند**" بين الوظائف لبعض الأهداف السابقة والمسيطرة على وجود الدولة "**النظام**" والأدوات التي تسمح له بتحقيق تلك الأهداف، والملاحظ أن "**الموند**" يعود مرة أخرى إلى أفكار "**مونتيسكيو**"، حول فصل السلطات تخت تسميات جديدة فوضع القاعدة القانونية يصير مرادفا لكلمة التشريع، وتطبيق القاعدة القانونية يصير بديلا عن السلطة التنفيذية، لكل المفاهيم مدلول واحد، و ذا انتقلنا إلى الطائفة الأخرى التي يسميها الوظائف المدخلات، وهي التي تمثل كلمة الوظيفة في معناها الحقيقي فهو يميز بين أربعة وظائف تدور جميعها حول حركية النظام السياسي، وما يتفاعل معه،إذ هو يتساءل كيف تتبلور المطالب السياسية كيف تتعانق المصالح؟ كيف يتم الاتصال بين مختلف أجزاء القوى السياسية؟ وكيف يستوعب النظام السياسي القوى الاجتماعية لتقوم بوظيفتها ودورها السياسي؟ وكلها أسئلة ضرورية إلا أنها لم بعد إلى مستوى وضع التجريد الذي يرتبط بالأهداف العامة التي تفسر وتيرة وجود النظام "**الدولة**[2]."

كما يذهب الفقه السياسي الحديث إلى تحديد عدة وظائف أساسية منوطة بالنظام السياسي الدولة، لكننا في هذا الصدد سنركز على ثلاث وظائف منها لما رأيناه فيها من خدمة لهدف الدراسة وهي[3]:

أ_ الوظيفة التطويرية: ونعني بها وظيفة النظام في أن يسعى ليجعل نظامه القانوني وإطاره التشريعي في تطور دائم، ليتجنب التوتر الذي يمكن أن يحدق نتيجة لوجود أي نوع من التشقق بين الهيكل السياسي، والقوى الجديدة التي يفرضها إدخال عامل الزمان في الحياة السياسية ذلك التطور السياسي، يعني عملية التفاعل الذاتي التي قد تترتب على الصدام، ولكنها دائما ترتبط بحقيقة التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وما يرتبط بذلك من تنقلات متتابعة من وضع إلى أخر.

ب_ الوظيفة التوزيعية: يقصد يها تحقيق ما اسماه الفقه اليوناني الكلاسيكي العدالة التوزيعية التقاليد المعاصرة ترفعها فاجعل منها إحدى وظائف الدولة، فالدولة اليوم لم تعد تقبل الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء مختلف مظاهر الظلم الاجتماعي، التي تترتب على سوء توزيع الملكية آو الداخل فالوظيفة التوزيعية تصبح متداخلة مع الوظيفة التطويرية كلاهما لا يستطيع أن يؤديها سوى الدولة، بأن لها تنظيم يتصف

---

[2] _محمد نصر مهنا؛ "**الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة**"، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2007)،ص ص.(106_107.)

[3] _ محمد نصر مهنا؛ "**الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة**"، المرجع نفسه، ص ص.(159_160).

بالقوة والانسجام، باسم الجماعة السياسية إن تواجه مقتضيات التطوير بما يفرضه هذا من سرعة وحزم وارتفاع عن مستوى المصالح الفردية أو الذاتية.

ج_**الوظيفة الجزائية:**نقصد بها تلك الوظيفة المرتبطة بتحديد ما يقع على عاتق النظام السياسي بخصوص الاختلال، التي قد تحدث داخل المجتمع المنظم، والتي تضمن انتهاكا لما تصفه بالقواعد الثابتة والمستقرة في حياة الجماعة، وبهذا المعنى تعتبر الوظيفة الجزائية تابعة، أي تسعى لحماية الوظائف الأخرى الأصلية وتتحدد بها، فالوظيفة الجزائية قد تعبر عن وجودها بطرق متعددة ولكنها تدور وتتركز في الإدارة التشريعية.

الفصل الثاني

الاقليات في الدول العربية

وعلاقتها بأنظمتها السياسية

تمهيد:

يعاني الوطن العربي من ظاهرة الأقليات التي وصلت إلى مرحلة خطيرة تهدد أمن العديد من أقطاره واستقراره، وهذه الظاهرة هي –بلا شك– انعكاس لتعدد الهويات والانتماءات.حيث أن منطقتنا العربية بها العديد من الأقليات العرقية، والدينية، والطائفية، واللغوية نتيجة لتفاعلات العديد من المؤثرات التاريخية والحضارية، والتي أفرزت جماعات سياسية وأخرى ثقافية مكونة من أقليات لها مطالب خاصة تحقق مصالحها طبقاً لوجهة نظرها.

ولا شك أن القلاقل والاضطرابات التي تحدث مع الأقليات في المنطقة خلال الوقت الراهن، والتي تمثل وضعا مقلقا مستقبلاً، إنما ترجع إلى عوامل داخلية نتيجة للمعالجة الخاطئة للقضية من ناحية، والتخلف الذي تعيش فيه تلك الأقليات من ناحية أخرى، إضافة إلى عوامل أخرى خارجية، حيث مصالح الدول الأجنبية، والتي تسعى لتغذية تمرد الأقليات بهدف تقسيم الوطن العربي إلى دويلات يسهل السيطرة عليها. وقد لاحظنا أن النظم السياسية العربية فشلت في توحيد الوطن العربي في دولة قومية واحدة، بنفس الدرجة التي لم تنجح فيها الجهود حتى في توحيد جزء من أقطار الوطن العربي. لأن الفكر القومي لم يتناول عدة مسائل حيوية في الواقع العربي وهي ذات تأثير كبير على توحيد أقطاره ومنها موضوع الأقليات.

الأمر الذي يدفعنا في هذا الفصل إلى رصد التوزيع الجيوبوليتيكي للأقليات في الوطن العربي ذلك في المبحث الأول، وسنتطرق إلى دراسة حقوق الأقليات وعلاقتها مع النظم السياسية العربية، أما المبحث الثالث فسيخصص لإلقاء الضوء على تأثير هذه الأقليات على الأنظمة العربية، واهم التفاعلات الناتجة عن ذلك.

المبحث الأول

توزيع الأقليات وأسباب الصراع بينها وبين الأنظمة

يعد توزيع الأقليات في المنطقة العربية من المنظور الجيوبوليتيكي، خطوة أساسية في تحليل الأبعاد الجيواستراتيجية للأقليات في المنطقة، وبناءا عليه سنحاول رصد هذا التوزيع في مطلبين الأول سيعنى بالتوزيع الجيوبوليتيكي للأقليات في المنطقة العربية والمطلب الثاني سيحدد أسباب الصراع بين الأقليات والأنظمة السياسية في أكثر الدول العربية معاناة من مشكلة الأقليات.

المطلب الأول

التوزيع الجيوبوليتيكي للأقليات

أشارت الدراسات أن حوالي 80 ٪ من سكان الوطن العربي هم يتحدثون اللغة العربية كلغة أصلية ويدينون بالإسلام ويعتنقون المذهب السني، وينتمون إلى العنصر(السامي الحامي) وأن الأقليات الإثنية في المجتمع العربي تختلف مع الأغلبية في واحد أو أكثر من هذه المتغيرات الأربعة ، الأمر الذي يجعلنا نؤكد عليها فقط كأقلية إثنية متبلورة.[1]

---

[1] سمر أبو ركبة؛ **الأقليات في الوطن العربي**.
www.pulput.alwatanvoice.com/articles/2011/5/21/228359.htm

ومن الأقليات المعروفة في الوطن العربي (الأكراد، البربر، الزنوج، المسيحيون، الشيعة)، تشكلت هذه الأقليات ضمن الحدود التي رسمتها كلا من بريطانيا وفرنسا بشكل عشوائي في القرن التاسع عشر، والتي تمثل تشابكا وتداخلا ساعد على أثارة الحروب والنزاعات في المنطقة.[1]

حيث تشتمل المنطقة العربية على تنوع عرقي وديني ولغوي، إذ تتكون من أكثرية عرب مسلمين بمذهبيهما السني والشيعي، أما الباقي من الجماعات سواء عربية أو غير عربية، مسلمة أو غير مسلمة، فيمكن إدراجها تحت ما يمكن وصفه بالأقليات.

ويتمثل التوزيع الجغرافي للأقليات بالوطن العربي كالتالي:

1- متمركزون بمنطقة جغرافية واحدة، كالأكراد في منطقة كردستان العراق، وأيضا المسيحيون في جنوب السودان.

2- منتشرين في أجزاء الدولة: كالمسيحيين في لبنان ومصر وسوريا و الجزائر غيرها من باقي الدول العربية.[2]

يتمتع العراق بتنوع عرقي وديني ولغوي كبير. فإلى جانب الشيعة والسنة الذين يشكلون الأغلبية في البلاد، هناك الأكراد، والتركمان، والمسيحيون العرب، والإيرانيون و الصابئة. أما الأكراد فغالبيتهم العظمى من السنة، وهم يتمركزون في شمال العراق وشماله الشرقي، بجانب الشيعة واليزيديين خصوصاً في جبل سنجار ومنطقة الشيخان، وهم يشكلون 18٪ من السكان. وفيما يشكل الإيرانيون 1.5٪ من السكان، يشكل التركمان 2٪، وأهم مراكزهم مدينة كركوك وبلدة تلعفر. أما المسيحيون العرب فالغالبية الساحقة من الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك وهم أقلية ضئيلة، والمسيحيون غير العرب النساطرة الآشوريون الأرثوذكس والكلدان الكاثوليك واليعاقبة «السريان» الأرثوذكس والكاثوليك فيشكلون 3٪ من عدد السكان. وهناك أيضا الصابئة المندائيون (أتباع يوحنا المعمدان، ويعيش معظمهم عند ضفاف الأنهار والترع في جنوب العراق)

---

[1] تيد روبرت؛ **أقليات في خطر**، مرجع سابق، ص.48.

[2] عز الدين عبد الله أبو سمهدانة؛ **"الأقليات و الأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي"**، غزة، جامعة الأزهر، 2010.
www-k- astal.com/hndex.php.htm.

ويشكلون أقل من 1٪ من السكان. والشركس ويشكلون0.5 ٪، والأرمن (كلهم مسيحيون) وهم أقلية ضئيلة، ثم اليهود وهم من أقدم الجاليات اليهودية في العالم وأرقاها وأغناها، هاجروا كلهم تقريبا.[1]

فالعراق على الصعيد الإثني، كمجمل الشرق الأوسط بخلاف رأي واسع الانتشار، اقل تجانسا بكثير مما يعتقد، ولزمن طويل، تمت مسايرة فكرة أن العراق لا يتكون إلا من العرب والأكراد والتركمان والأشوريين الكلدان، في حين كشفت الدراسات الحديثة بان العراق يتكون من 64 جماعة إثنية ودينية.[2]

وان كان وجود أقليات دينية وعرقية وإثنية قد أثرى الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، فإن الأمر لم يكن على هذا القدر من السلاسة من ناحية سياسية، إذ أن الكثير من التطورات المحلية السياسية والإقليمية آدت إلى جعل موضوع التنوع العرقي والديني واللغوي مصدرا للتوترات السياسية ثم للنزاع المسلح، مثل حالة لبنان حالة الدراسة في هذا البحث والذي سيأتي تفصيله في الفصل الثالث فانه يتشكل من المسيحيون العرب (موارنة وروم أرثوذكس وروم كاثوليك وبروتستانت33 ٪هذه التركيبة الطائفية المعقدة من اجل تحقيق مصالح سياسية وان كان وجود أقليات عرقية ودينية ولغوية أثرى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسكان، والمسيحيون غير العرب (الأرمن «الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت «والسريان واللاتين والأقباط) 5٪، كما يشكل الدروز 6٪، والعلويين(كالدروز من الشيعة الباطنية)، والأكراد، والترك وكل منهم يشكل نحو 1٪ من السكان.[3]

أما الشيعة فقد بلغ عددهم 600 أزيد من ألف نسمة، وهو بذلك يتجاوز عددها عدد الطائفة المارونية نفسها، التي ما تزال رسميا هي الطائفة الأولى في البلاد.[4]

فالإحصائيات تؤكد أن لبنان اليوم هو بلد ذو أغلبية مسلمة، وعدد المسيحيين فيه لم يعد يتجاوز 39٪ من عدد السكان، وهو آخذ في التناقص بسبب الهجرة وتردي الأوضاع الاقتصادية.[5]

أما في سوريا فتشكل الطائفة العلوية ثاني أكبر طائفة دينيّة في سورية بنسبة من ٪ 7الى 15٪ يتركز وجودهم في محافظات اللاذقية طرطوس وحمص.[1]

---

[1] مسعود ظاهر؛ "**خريطة الأقليات في الوطن العربي".** www.airssforum.com/shouthread.php

[2] جوزيف ياكوب؛ "**ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول"**، ترجمة: حسين عمر، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص.182.

[3] مجلة الوقت، "**الخريطة الطائفية في الوطن العربي"**، العدد171، 2006.

[4] آني شابري و لورانت شابري؛ "**سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**"، ترجمة: ذوقان قرقوق، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1991)، ص.186.

[5] عمران سلمان، "**لبنان معركة صغيرة ضمن حرب طويلة**". http://www.AAFAP ORG/MASANAS.
ASPXI31+779/23/09

كان المسيحيون يمثلون حتى عام 1958 ما يصل إلى 17٪من السكان، أما الآن لا يتعدى عددهم 10٪، جراء الهجرة، بسبب الانحسار الديمغرافي، وتمثل دمشق مركز لثلاث بطريكيات (الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والسريان الأرثوذكس)، ومن المهم التذكير أن المسيحية السورية تمثل تنوعا كبيرا في الكنائس والعقائد والشعائر تصل إلى 11 طائفة.[2]

الإسماعليون تقريبا من0.5٪ إلى 1٪ من إجمالي تعداد سكان سورية، يتركز وجود الطائفة الإسماعيليّة في محافظتين هما حما وطرطوس، نسبة الدروز ما بين 2٪ إلى 4٪ ،يتواجدون بشكل رئيسي في أربع محافظات هي السويداء والقنيطرة وريف دمشق وإدلب، والأكراد يشكلون 4٪، التركمان ينتشرون في مناطق مختلفة من سوريا يشكلون 1٪، أما الشركس فهم 1٪، و هم من أقدم القوميّات التي سكنت سورية، نسبة السريان وبشكل تقريبي من 2٪ إلى 5٪ نسبة الأرمن أما اليهود فنسبتهم تتراوح ما بين 0.5٪ الى1٪، فيما اليهود هاجر معظمهم من دمشق وحلب أقلية ضئيلة.[3]

يموج جنوب السودان بالعديد من الأجناس واللغات والأديان والثقافات، حتى أنه لا تسود بين قاطنيه حضارة متجانسة، وطبقاً لدراسات علماء الأجناس يمكن تصنيف سكان الجنوب إلى المجموعات الثلاث الرئيسية الآتية، وذلك استناداً إلى معايير اللغة السائدة، والأصل التاريخي والخصائص التكوينية والبيولوجية، وتتمثل في النيليين (ويتألفون من قبائل الدنكا والشلوك والنوير، والأنواك، والبورون وغيرها)، والنيليين الحاميين (ويتألفون من قبائل المورلي والبارى والديدينجا والبريا والتوباسا واللاتوكا). والقبائل السودانية (وهي تتألف من الأزاندى والمورو، ماو وغيرها من القبائل الصغيرة التي تعيش غالباً غرب النيل، وقرب الحدود الجنوبية الغربية للسودان).

ومن الثابت تاريخياً أن هذه القبائل الجنوبية لم تنشأ أصلاً في السودان الجنوبي، ولا هي تقضي كل حياتها فيه، وعليه فإن الفوارق في السلالة والأصل التاريخي بين القبائل المختلفة في السودان الجنوبي، قد أدت إلى تنوع وتعدد اللهجات المستخدمة فيما بينها، وكذلك اختلاف نظمها السياسية وأنماط حياتها

---

[1] محمد الماغوط، "**التوزيع الديني والقومي في سوريا**". http://www.q89at.com/t1026318-2.htm

[2] جوزيف ياكوب، "**ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول**"، مرجع سابق، ص.206.

[3] محمد الماغوط،" **التوزيع الديني والقومي في سوريا**"، مرجع سابق.

الاقتصادية والدينية، ويبلغ عدد اللغات الرئيسية المستخدمة في السودان الجنوبي نحو (12 لغة) على أقل تقدير.[1]

وفي الجزائر، يشكل البربر السنة (أهمهم الشاوية والقبائلة) 26٪ من السكان، فيما يشكل كل من المسيحيين العرب 1٪ من السكان، وكذلك الإباضيون، المزابيون، وهم أيضا من البربر، والطوارق (بربر سنة من البدو الرحّل)، والمسيحيون البربر (خصوصاً في جبال القبائل). أيضا في المغرب يشكل البربر (مسلمون سنة أهمهم الريفيون والأمازيغ والشلوح) 36٪ من السكان، والطوارق (بربر من البدو الرّحّل) أقل من 1٪، واليهود 0.2 ٪، والأوروبيون (الغالبية الساحقة مسيحيون) 1٪، والأفارقة (الزنج) أقل من 1٪.[2]

ربما كانت أكبر الجماعات اللغوية غير العربية في الوطن العربي هي البربر في دول المغرب العربي الكبير (المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا)، واللغة البربرية أو الأمازيغية ليست لغة واحدة، ولكنها لهجات متعددة، ورغم أن التعريب لم يشمل إلا بعض البربر إلا أن عملية (الأسلمة) قد شملتهم جميعا.[3]

وفى مصر، يشكل الأقباط (معظمهم من الأرثوذكس، مع أقلية من الكاثوليك وأقل منها من البروتستانت) 9٪ من السكان، يليهم النوبيون (بمن فيهم الكنوز وجماعات أخرى) ويشكلون نسبة2 ٪والارمن والاوروبيون واليهود ويشكلون 1٪، كما يوجد أفارقة آخرون وغجر وهؤلاء جميعا يشكلون نحو 3٪ من السكان. وتلعب قوى استعمارية غربية منذ زمن كبير على فكرة انفصال المسيحيين والنوبيين بدولة في جنوب مصر، وتوارثت هذا الهدف الحكومات الغربية الحالية بهدف الضغط على حكومة مصر وابتزازها سياسي.[4]

توجد في البحرين العديد من الأقليات العرقية والدينية أهمها الشيعة بنسبة تتراوح ما بين 60الى 65٪، والمسيحيون بنسبة 9٪، إلى جانب إعداد قليلة جدا من اليهود مع العلم أن البحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي توجد بها أقلية يهودية.[5]

---

[1] عبد الفتاح الحاروني؛ "**الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**"، مركز الدراسات الإستراتيجية وأكاديمية ناصر العسكرية، 2005 www.alrased.net/sit/topics/view/718

.

سمر أبو ركبة؛ "**الأقليات في الوطن العربي**"، مرجع سابق.[2]

[3] سمر أبو ركبة؛ "**الأقليات في الوطن العربي**"، نفس المرجع.

مجلة الوقت؛ "**الخريطة الطائفية للوطن العربي**"، مرجع سابق.[4]

محمد إسماعيل صادق ؛ "**الأقليات في الخليج العربي**" ، جولة الصحافة، العدد 50.[5]

أيضا نجد الإيرانيين ويشكلون 10٪، والآسيويون من غير الإيرانيين (الهنود والبلوش والباكستانيون وغيرهم) 17٪،والأوروبيون 2٪.

أما في الكويت فيشكل الشيعة 30٪ أما المسيحيون العرب (من مختلف الطوائف) نحو 8٪ من السكان، فيما الإيرانيون 5٪، والآسيويون (الهنود والباكستانيون والبلوش والبنغلادشيون وغيرهم) 9٪.

وفى المملكة العربية السعودية،تصل نسبة الشيعة إلى ما بين15 إلى 20٪ أي ما يقارب 450 ألف نسمة يقطنون بصفة رئيسية بالاحساء، المقاطعة الشرقية، والمركز البترولي الرئيسي حيث يشكلون أقلية واضحة .كما تشمل المدينة المنورة على عدد منهم، ينتمون جميعهم إلى الشيعة الإثني عشر.[1]

تؤكد الكثير من التقارير على أن القضية في السعودية ليست بين اقليه وأكثرية، حيث أن الوهابية في السعودية لا يشكلون بأقصى الحدود 25٪ من السكان، فالأغلبية من أهل السنة اغلبهم شوافع، وهناك في الجنوب 6٪ إسماعليين، لذلك فالوهابية أقلية حاكمة في السعودية.[2]

وفى دولة الإمارات العربية المتحدة، يشكل الشيعة 16٪، أماالمسيحيون فيمثلون 5٪ من السكان الإيرانيون 12٪ من السكان، والآسيويون من غير الإيرانيين (الهنود والباكستانيون والبنغلادشيون والبلوش وغيرهم) 50٪، أما المسيحيون (العرب والأجانب) فهم 2٪، فيما الهندوس 3٪.

وفى قطر يشكل الشيعة 16٪ أما المسيحيين فتصل نسبتهم من إجمالي السكان إلى 8.5٪، ويمثل الإيرانيون (بمن فيهم البلوش) 10٪ من إجمالي السكان، فيما يشكل الباكستانيون (بمن فيهم البلوش)18 ٪ والهنود 18٪، والهندوس 3٪، والمسيحيون العرب وغير العرب 2٪ من السكان.

والجدير بالذكر هنا أن مصدر المسيحيين في منطقة الخليج العربي، مرده أساسا لوجود أعداد كبيرة من ذوي الجنسيات الأجنبية بتلك الدول، سواء للعمل أو ضمن القوات الأجنبية الموجودة بالقواعد العسكرية.[3]

المطلب الثاني

أسباب الصراع بين الأقلية و الأنظمة السياسية في المنطقة العربية

C&cid._c=articleA?//www.islamonline.net/servlet/satellite:http

[1] أني شابري و لورانت شابري؛ "**سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**"، مرجع سابق ، ص.192.

[2] حمزة الحسن؛ "**الحقوق المدنية والسياسية للأقليات في المملكة العربية السعودية**".

alfayhaatv/alfayhaa-programs/dailt-programs/space/10057: http.www

[3] محمد إسماعيل صادق؛ **الأقليات في الخليج العربي"**، مرجع سابق.

من السمات الأساسية التي تطبع عصرنا أن العالم أصبح أكثر من أي وقت مضى متشابك الأجزاء متداخل المصالح، وان الحدود القومية سواء المعنوية منها كالثقافة والانتماء العرقي والطائفي، لم تعد تستطيع الحيلولة دون تسرب التأثيرات الخارجية كالتدخلات الأجنبية ونفوذ الدول الكبرى والتي أصبحت تطغى على العلاقات بين الدول والأقطار، فما يميز الوطن العربي هو التنوع داخل الوحدة، بل داخل المحافظة الواحدة، داخل العشيرة الواحدة، وهكذا فالديمقراطية ضرورة قومية ووطنية وقطرية لأنها الوسيلة الوحيدة التي بإمكانها أن تحقق الاندماج القومي على صعيد القرية والمدينة والقطر والوطن العربي ككل.[1]

يعد من الأمور المهمة في علاقة الدولة بالأقلية ومدى خطورة الأقلية وتهديدها للأمن القومي للدولة، إما أن يكونوا منتشرين داخل الدولة أو يتمركزون بشكل ما في منطقة أو مناطق معينة، بحيث يمكن رسم خط واضح لتواجدهم ومن الطبيعي إن انتشار الأقلية داخل أجزاء الدولة يسهل من اندماجهم داخليا، إما تمركزهم بشكل واضح في منطقة معينة فقد يعطى قدرا من القوة للأقلية بالمطالبة بالانفصال عن الدولة.وهذا ما يحصل لأكراد العراق الذين يطالبون باستقلالهم عن العراق.

لكن المسيحيون بلبنان لا يطالبون بدولة لهم ذلك لأنهم منتشرين بلبنان ومندمجين أيضا به وبالسكان الآخرين من مسلمين وشيعة وسنة ودروز وغيرهم من الأقليات الموجودة في لبنان , وكذلك بمصر أيضا وغيرها من الدول العربية التي يكون فيها الأقلية مندمجة مع السكان المحليين.

إن موضوع الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي، عبارة عن قنبلة موقوتة في معظم أنحاء العالم العربي. وسوف تنفجر هذه القنبلة انفجاراً سياسياً مدوياً وقاتلاً، إذ لم نسارع يوماً قريباً إلى نزع فتيلها. وهذا هو ما يحصل في العراق في هذه الأيام.[2]

إلا إننا نستطيع القول إن أسلوب التعامل مع الأقليات قد أصبح له خصوصية مميزة في الواقع العربي بحيث أصبحت مشكلة الأقليات من ابرز المشكلات السياسية التي تفرض تحديها على الأمن القومي العربي بعموميته فالأهمية النسبية التي تتميز بها مشكلة الأقليات على ما سواها من مشكلة الواقع العربي الراهن يمكن إرجاعها إلى الحقائق التالية:

1- كثرة الحروب والصراعات ذات العلاقة بالأقليات في الوطن العربي , والتي تعبر عن تأزم العلاقة بين بعض الأقليات والنظم العربية.

---

[1] محمد عابد الجابري؛ **الديمقراطية وحقوق الإنسان"**، كتاب في جريدة، صادر عن منظمة اليونسكو، العدد 95، الأربعاء 5 جويلية2006، ص(6.8).

[2] عزالدين عبد الله أبو سمهدانة؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**"، مرجع سابق.

2- النظرة المتدنية التي تحظى بها الأقليات من قبل معظم النظم العربية وضعف الاهتمام بتلبية مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3- تحمل الأقليات الوزر الأعظم من الممارسات الخاطئة لمعظم النظم العربية ولا سيما تلك المتعلقة بالانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

4- كثرة التدخلات الخارجية للقوى الإقليمية والدولية وتوظيفها المستمر لبعض قيادات الأقليات كقنوات تدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية بهدف إحداث المزيد من ألخلخة في الواقع العربي.[1]

الواقع إن ممارسات معظم النظم العربية تجاه الأقليات لا يمكن إن ينفصل عن مسار تصرف أو سلوك الكثير من أبناء الأغلبية في المجتمع العربي ونظرتها المتدنية تجاه الأقليات حيث غالبا ما تقوم هذه النظرة على الازدراء والتهميش ومن ثم التعصب والتمييز وبذلك يشكل سلوك الأغلبية الأساس المعنوي الذي استندت إلية بعض النظم العربية في ممارستها التمييزية المتبعة ضد الأقليات.

ويمكن إجمال أسباب الصراع بين الأنظمة السياسية والأقليات على هذا النحو:

1- عدم ثقة الأنظمة العربية المعاصرة من الأقليات الموجودة داخل إقليمها وبالتالي تعتبرها خطر على النظام السياسي القائم.

2- خوف الدولة العربية القطرية من انفراط الوحدة الوطنية والمس بسيادتها المطلقة عن طريق المطالبة بالحكم الذاتي وتقرير المصير، والاستقراء بالخارج.

3- غياب الحرية والديمقراطية عن أنظمة الحكم العربية جعلها تضع مشاكل الأقليات في ثلاجات شديدة التجمد، أو تدفنها تحت الأرض من خلال تدابير أمنية مشددة. ولكن ما أن يتغير أسلوب الحكم حتى تصبح قضية الأقليات مطلباً سريعاً وحيوياً وهذا ما حصل في العراق بعد التاسع من نيسان/ابريل 2003 فجر سقوط نظام صدام حسين.

4- تذهب أنظمة الحكم العربية بأنة من مجرد طرح قضايا الأقليات للنقاش يضعف الشعور بالمواطنة، وهذا يجعلها تطالب بالاستقلال مما يزيد من عزلتهم عن بقية المجتمع، ويزيد من تغذية الشكوك الطائفية والعرقية الموجودة بين الأقلية والأغلبية في المنطقة.

---

[1] اسامة دامو وسعدي الدبور؛ "**الاقليات والابعاد الاجتماعية للامن القومي العربي**"، جامعة الازهر، 2007.
www.k.astal.com/hndex.php.htm

5- . تذهب الأقليات إلى التحالف مع القوى الخارجية بهدف تحقيق الانفصال عن الوطن إلام كالأكراد عندما تحالفوا مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، والأقلية المسيحية التي تحالفت مع أوغندا ضد السودان.

6- تعتبر الأقليات ذات النزعة الانفصالية خطرا يهدد امن الدولة خصوصا إذا كانت الأقلية بأعداد كبيرة وتمتلك موارد اقتصادية كبيرة، مما يدعم نزعتها الانفصالية والاستقلال عن الدولة الأم، وهنا تفقد الدولة جزء لا ستهان به من أرضها وتكون عدة لمشاكل مستقبلية تسمى فيما بعد حرب تصفية حسابات.

7- إن الاستعمار خرج من الدول العربية وقد زرع في قلبه المشاكل الداخلية وجعله عرضة للحروب والصراعات الداخلية من مبدأ فرق تسود، ومن هنا من الاستعمار امسك بورقته قبل الأخيرة إلا وهى الأقليات لإثارة النزعات الانفصالية بين الأقليات والدولة القطرية.

8- ظهور التعبئة غير المشروعة لقطاعات معينة من الأقليات من قبل بعض قياداتها المتطرفة وتبنيها لمطالب غير عقلانية تخل بالوحدة الوطنية وسيادة الدولة لكثير من الأقطار العربية. [1]

9- إن استمرار الصراع الحضاري ضد الأمة العربية يدفع ببعض القوى الإقليمية أو الدولية إلى إن تجعل من بعض قيادات الأقليات المتذمرة إلية من آليات التدخل لعرقلة أو تعطيل إمكانية تحقيق المشروع القومي العربي.

10- طبيعة تعامل بعض أبناء الأغلبية العربية أو نخبها مع الأقليات واتجاههم في الغالب نحو تجاهل بعض الأهداف المشروعة للأقليات .[2]

ويمكن إيضاح العديد من الأدوار التي تقوم بها الأقليات في تأجيج الصراع مع الأنظمة في النقاط التالية:
إن النخبة السياسية والثقافية للأقليات هي الأخرى تعد بمثابة قادة التوجيه والتأثير أو النفوذ في سلوك الأقلية السياسي، ومن هنا فإن طبيعة مواقفها وسلوكها كان يؤدي إلى "التعايش" أو "الصراع" ما بين الأقلية والدولة القطرية التي تستقر فيها. حيث كان يغلب على هذه النخب السياسية والثقافية "الارتباط الخارجي" و"الولاءات الخارجية"، وتنفيذ مصالح دول خارجية أو قوى دولية، في أحيان كثيرة كانت هذه الدول ذات طبيعة عدائية لبعض النظم العربية الرافضة لمطامع ومصالح هذه القوى الخارجية، وربما كانت هذه المطامع

---

[1] عزالدين عبد الله أبو سمهدانة؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**"، مرجع سابق.

[2] عزالدين عبد الله أبو سمهدانة؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**"، مرجع سابق.

الخارجية على حساب المصلحة العامة للأقليات والدولة القطرية معاً، وهذه الأجواء والارتباطات الخارجية والتنافسات كانت تنعكس على شكل عنف وسلوك صراعي ما بين "الأقلية"، و"دولة الأغلبية" وربما حالتا السودان والعراق من أكثر الأمثلة وضوحاً.

وأخيراً، فإن نخب الأقلية أدت دوراً أساسياً في صياغة الرؤى الثقافية والسياسية، وأحياناً الدينية لهذه الأقليات. وخلقت أحياناً أقليات مليئة بالشكوك والحذر ضد مجتمع الأقلية بشكل تعززت فيه التفرقة الثقافية والسياسية، وإعاقة عملية الاندماج السياسي والاجتماعي لهذه الأقليات ضمن الدولة القطرية. وبمعنى آخر أدت هذه النخبة أحياناً إلى خلق عزلة ثقافية سياسية ــ دينية وبيئة عدائية ما بين مجتمع الأقلية ومجتمع الأكثرية. وهذه العزلة والبيئة العدائية تضافرت مع عدد من العوامل الداخلية الأخرى التي تم الإشارة إليها خاصة الاضطهاد للنظام السياسي، في إيجاد مرتع خصب للصراعات الداخلية في بعض المجتمعاتالعربية.[1]

المبحث الثاني

وضع الأقليات في المنطقة العربية

تختلف المطالب والتطلعات السياسية للأقليات في المنطقة العربية وفقا لموقعها الجغرافي والجيواقتصادي، ووزنها السياسي، وامتدادها التاريخي هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى ارتباطها بالقوى الخارجية الإقليمية والدولية، فيمكن أن تتطور المطالبة بالحقوق السياسية والمساواة الاقتصادية والاجتماعية للأقليات داخل البلد الواحد، إلى محاولة الانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي.

في هذا المبحث سنعرض مختلف مطالب الأقلية في بعض الدول العربية التي تعاني من هذه المشكلة وسياسة هذه الدول في تعاملها مع مطالب هذه الأقليات وذلك في مطلبين.

المطلب الأول

مطالب الأقليات في المنطقة العربية

تتكاثر الحركات المطلبية للأقليات التي تعم العالم وتنتشر في بنية المجتمعات المدنية بطريقة معبرة، ففي جميع الأحوال تشكل الأقليات جزءا من المشهد الاجتماعي على المستوى الكوني، مستفيدة أكثر

[1] سامي الخزندار؛ "**أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية**".

فأكثر من إمكانية رؤية مطالبها بعد عقود من الطمس، والآن يشكل وجودها المستقل بالنسبة إلى الدولة موضع اهتمام وعناية، مما يفترض توزيعا للسلطة.[1]

تعتبر المطالب الطائفية بالخروج أو الانفصال عن الدولة كتهديد خطير لأنها تحدي للإيديولوجية القومية التي تتبعها الجماعات المستفزة، وتعني تفتيت الدولة، وبصفة عامة تتم مقاومة ذلك الاتجاه بالقوة فالمجموعة العرقية تنفصل حينما تبتعد عن الدولة، وتؤسس كيانا مستقلا خاصا بها، لأن الانفصال يتضمن إنشاء دولة جديدة ذات سيادة .فأية مجموعة عرقية تطالب بالانفصال هي في الحقيقة تعلن استقلالها والحركات الانفصالية الأكثر نشاطا هي التي تشعر بالخطر والتي تعاني التمييز ومحرمة من المزايا السياسية والاقتصادية والثقافية وهي التي تتعرض لهيمنة من طرف مجموعة أخرى داخل الدولة.[2]

إن ظهور عنصر رئيسي في مدينة كركوك العراقية ساهم في خلق الأزمات وإثارة الحساسيات وهذا العنصر هو وجود النفط بكميات كبيرة في حقول كركوك النفطية، ومن يتابع الخطاب السياسي للزعماء الأكراد خلال العقود الماضية يجدها تزخر بالوعود للأكراد العراقيين من خلال رسم صورة الرفاهية والتنمية، وهذا لن يحصل من دون موارد صناعية،ومن يدقق ويحلل خطاب القادة الأكراد سواء من الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني يجد أن مرتكزات هذا الخطاب، لا تفك من المطالبة بمدينة كركوك التي تقول الشعارات أنها قلب كردستان ويميل هذا الخطاب إلى رسم الخارطة المستقبلية استنادا إلى الثروة النفطية في مدينة كركوك.[3]

من المسلم به أن بمصر يوجد العديد من المواطنين الذين يدينون بديانات مختلفة عن الدين الإسلامي دين الغالبية من المصريين واهم هذه الأقليات المسيحيين الأقباط الذين لاقوا تأييدا من الكنيسة البريطانية وتضامنا وتعاطفا مع المطالب المسيحية التي تمثلت في عطلة المحاكم أيام الآحاد، وتعيين أقباط في رابطة المحامين وتثبيت تدريس الديانة المسيحية في المدارس الأميرية ووافقت الحكومة على المطلبين الثاني والثالث ووضع الأول تحت المناقشة، ففي وقت الجدل الشديد بين المسلمين والمسيحيين وتردي الحركة الوطنية في مطلع هذا القرن انعقد المؤتمر القطبي في مدينة أسيوط حيث تمثلت مطالب الأقباط في خمس نقاط تمت مناقشتها على النحو التالي:

---

[1] جوزيف ياكوب؛ "**ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول**"، مرجع سابق، ص (15_20).

[2] رابح مرابط؛ "**أثر المجموعة العرقية في استقرار الدول حالة كوسوفو**"، مرجع سابق، ص40.

[3] وداد ظافري؛ "**المسالة الكردية في الشرق الأوسط، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية**"، مرجع سابق.

- تمثل الأولى مناقشة أن المسحيين قد أرغموا على انتهاك وصايا دينهم، باضطرارهم العمل أيام الأحد، و طالب المؤتمر القطبي بان يتم إعفاء موظفي الحكومة من مهامهم و التلاميذ من دراستهم في يوم الراحة المسيحية.

- تتعلق المسالة الثانية بعدد المناصب و الوظائف القاصرة على المسلمين دون سواهم فقد تولد المسيحيين في تلك الفترة شعور عام بان ترقياتهم لا تتم وفقا لقدراتهم و جدارتهم.

- وتبين النقطة الثالثة من خلال النظام الانتخابي في مصر لان المسيحيين لم يكن لهم ممثلون في المجالس المحلية، و طالبوا بنظام يضمن حقوق الأقليات عموما.

- وتنظم المسالة الرابعة مطالبة المسيحيين بفرص متساوية للاستفادة من التسهيلات التعليمية التي كانت توفرها المجالس المحلية الجديدة و أخيرا طالب المسيحيون بتوجيه المعونات الحكومية للمعاهدة المحتاجة للمساعدة دون ما تفرقة بسبب العقيدة.[1]

وبخصوص المملكة العربية السعودية، فقد شهدت منطقة نجران منذ عام 2000 نتيجة شعور أهل نجران بالتهميش والتعسف، تمردا على السلطة المطلقة التي اتبعها أمير المنطقة، وحدثت مواجهات متعددة بين الإمارة و أهل نجران، تم على خلفيتها احتجاز أكثر من 400 شخص من سكانها. وتناقلت وسائل الإعلام و المنظمات الحقوقية العالمية، أخبار التنكيل و التهميش الذي تتعرض له الأقلية الإسماعلية واستطاعت هذه الأقلية أن توصل صوتها إلى العالم الخارجي تماما كما استطاعت الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية منذ أكثر من عقدين، أن تتحرك مطالبة بحقوقها الاجتماعية و السياسية، و بعد مصادمات مع السلطة و أجهزة الدولة الأمنية اضطرت الدولة أن تغير أسلوبها عام1993، و تفتح باب الحوار مع رموز الحركة السياسية الشيعية.[2]

يمكن القول أن السعودية لا تغير من سياستها المتسمة باستخدام العنف اتجاه الحراك السياسي السلمي المفتوح، إلا بعد المصادمات العنيفة، لتحدد بعدها الأطر السياسية والاجتماعية لحل المشاكل من هذا النوع، وعليه فسلوك النظام السعودي يعطي صورة واضحة عن عدم الاستجابة لأي مطالب وحقوق إلا عن طريق العنف و المصادمات.

---

[1] جبر السيد محمد؛ "**المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي**" ، مرجع سابق، ص(80-81).

[2] مضاوي الرشيد؛ "**السعودية حراك الأقلية يطيح بأمير**".

http//www.moltaqaa.com

وكما يشير الدكتور "حمزة الحسن" انه ليس هناك أي جهة غير التيار السلفي له حقوق، فالحديث عن الحقوق في السعودية هو حديث عن شيء خيالي، والنظام السعودي ضيق على الأقليات، ولا يسمح لهم أن يتبوءوا أي منصب وخاصة الأقليات الشيعية.[1]

أما أكراد سوريا فمطالبهم نوعان مطالب عامة وأخرى خاصة، أما المطالب العامة فهي مطالب تنسجم مع مطالب المعارضة السورية وحركة المجتمع المدني، وتتمثل في تحقيق التعددية والديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان وذلك لكل أبناء الشعب السوري، على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية وطوائفهم وقومياتهم وإلغاء الأحكام العرفية وقوانين طوارئ، وتبييض السجون من سجناء الرأي والسجناء السياسيين، وإعادة المنفيين والمهجرين إلى بلدهم سوريا، واحترام حقوق المواطنة والتعويض عن المتضررين من قمع السلطة واضطهادها، وحرية الصحافة.[2]

وفيما يخص المطالب الخاصة بأكراد سوريا فيمكن حصرها في المطالب التالية:

1- الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي في سوريا، من حيث الوجود التاريخي الواقعي.
الاعتراف بالهوية المميزة.

2- إعطاء الحق للأكراد بالمساهمة في حكم البلاد وإدارة مؤسسات الدولة والتفاعل مع الحياة السياسية كأي شريحة من شرائح المواطنين السوريين والمجتمع السوري.

3- الاعتراف باللغة الكردية لغة متداولة بين المواطنين السوريين الأكراد في البلاد، ومنح حق تعليمها في المناطق الكردية وإصدار المجلات والكتب ومنح البث الإذاعي والتلفزيوني باللغة الكردية.

4- إلغاء كل القوانين الظالمة بحق الأكراد من مثل: قانون الإحصاء والتعريب ونزع الجنسية، وتعويض المتضررين من جراء هذه القوانين، وإعادة كل الحقوق المدنية وحقوق المواطنة للكردي السوري والتي حرم منها بموجب تلك القوانين الظالمة.

5- فتح المجال لتمثيل الأكراد في مجلس الشعب وتحديثه وتغيير النسب المعمول بها ضمن قوائم الانتخابات مع فتح المجال للأعضاء بالتعبير عن أرائهم بحرية والابتعاد عن سياسة فرض المرشحين من قبل أجهزة الأمن وحزب البعث الحاكم.

6- مساعدة الأكراد السوريين على تطوير لغتهم وثقافتهم والسماح للمدارس الابتدائية في مناطقهم بالتدريس باللغة الكردية مع إمكانية تشكيل جمعيات ثقافية تعنى بالثقافة الكردية.

---

[1] حمزة الحسن؛ "**الحقوق المدنية والسياسية للأقليات في المملكة العربية السعودية**"، مرجع سابق.

[2] وداد ظافري؛ "**المسالة الكردية في الشرق الأوسط**"، مرجع سابق.

7- السماح للفلاحين الأكراد بتشجير أراضيهم وقراهم.[1]

أما الجزائر فهي الأخرى تواجه العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية وهي مشكلات موجودة في دول عربية أخرى، وأبرزها مشكلة أقلية البربر المسلمة التي تطالب بحقوق ثقافية وسياسية أكثر، إلا أن النظام الجزائري يرفض حتى الآن منحها لهم.

إلا أنه مع ظهور أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير في النصف الثاني من القرن العشرين أصبح من الصعب إنكار حق الأقليات العرقية أو الدينية في المساواة. وقد بدأت هذه الأقليات تطالب بالاعتراف بهويتها، كما يطالب البربر بالاعتراف بهم وبحقوقهم في تعليم اللغة الخاصة بهم وبإنشاء وسائل إعلام ومحطات إذاعية باللغة الأمازيغية.[2]

وقد تم تحقيق بعض مطالب الأقليات البربرية في الجزائر حيث أصبح لها قناة ناطقة باللغة الأمازيغية وأيضا إذاعة أمازيغية، لكن القيادة تخشى من ضعف قوة الدولة إذا ما اعترفت بحقوق الأقليات لديها أو إذا طلب منها تنفيذ إصلاحات ديمقراطية أكبر.

المطلب الثاني

سياسة الأنظمة العربية في التعامل مع الأقليات

لقد كان هناك تعايش بين الأديان الثلاثة، وبين الأجناس المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط، وان كان قد حدثت إضطهادات جائرة، فبسبب سياسات السلطات اتجاه المجتمع كله، لقد كان هناك احترام متبادل في عصور خلت، وان الانتهاكات التي حدثت لم يشترك فيها أي نسق اجتماعي من الأكثرية إزاء الأقلية، بل لقد وقفت الملل المسيحية الشرقية في بلاد الشام كلها مع المسلمين ضد الصليبيين، بل وأمعن الصليبيون في اضطهاد المسيحيين العرب الشرقيين قبل المسلمين، كانت هناك مصاهرات بين العرب والأكراد والتركمان أو بين الأمازيغ والعرب، أو بين الأتراك والعرب.[3]

فمنذ السنوات الأولى لتأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي و الضمانات الحكومية للفرد تتوالى، فكثيرا ما أكد الملك فيصل الأول و حكومته أن كردستان بالنسبة للعراق بمثابة الرأس بالنسبة للجسد، بل أن سلطات الاحتلال البريطاني عام 1925 حينما أعلنت رسميا عن إلحاق كردستان بالعراق وضعت لذلك

---

[1] وداد ظافري؛ "**المسالة الكردية في الشرق الأوسط**"، مرجع سابق.

[2] غراهام فولر؛ "**الأقليات في العالم العربي**"، مرجع سابق.

[3] سيار الجميل؛ "**مدخل لفهم الأقليات في الشرق الأوسط.**" http//www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2007/4/2233093. Htm

شروطا لتستميل بها الأكراد كل منها احترام إرادة الشعب الكردي، و السماح لهم باستغلال ثرواتهم و إدارة شؤونهم بأنفسهم ضمن الكيان العراقي.

وبعد إلغاء الملكية و إعلان الجمهورية عام 1958 نصت المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت الصادر في عهد عبد الكريم قاسم على أن العرب و الكرد شركاء في الوطن .

وصدر في عهد حزب البعث عام 1963 بيان معروف باسم بيان اللامركزية جاء فيه لقد عاش العرب و الأكراد كإخوة، يربطهم الوطن، وأن مجلس قيادة الثورة ليعترف بحقوق الأكراد على أساس مبدأ اللامركزية، وهذا المبدأ سيدخل الدستور المؤقت والدائم وسيتشكل لجنة من اجل وضع برنامج واسع للامركزيةً ، وفي عام 1970 تم الاعتراف فيها بحق الكرد في الحكم الذاتي.[1]

ينص الدستور العراقي المؤقت الذي اقر في 16 جويلية 1970والذي يعلن أن الإسلام دين الدولة على أن الدولة تكفل حرية العبادة والتعبير والرأي، كما ويحضر أي تمييز عرقي أو ديني أو لغوي، وقد أعلن الرئيس العراقي أن ذاك صدام حسين بهذا الشأن في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة السنة الجديدة عام 1999حيث قال"في العراق ننظر إلى الروابط الموجودة بين الدولة والإنسان وبين الناس الذين يعيشون في دولتنا حسب قيمتهم وقناعتهم المقدسة والنبيلة، هذا هو السبب الذي من اجله لا أقول حصرا للمسيحيين المؤمنين بالله كل عام وانتم بخير، بل أوجه تمنياتي لكل العراقيين المؤمنين بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر. كما وتردد العديد من خطابات الرئيس العراقي حرية الشعائر والحرية الدينية المتعلقة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية.[2]

برغم كل ما سبق فان النتائج كانت دوما على الأرض مغايرة، فالمعارك العسكرية بين الطرفين ظلت مستمرة، تختفي حينا وتظهر أحيانا (فمثلا في 22 مارس 1988 قامت الحكومة العراقية بقصف القرى الكردية بمنطقة حلبجة خلفت حوالي 5000 قتيل وآلاف الجرحى، الشيء الذي دفع بحوالي100.000 كردي عراقي للفرار بقوة باتجاه تركيا وإيران).[3]

كانت الخلافات الأساسية التي حالت دون الوصول إلى شكل من أشكال التعايش السلمي بين الطرفين تكمن دائما في نقاط جوهرية من قبيل الحدود الجغرافية كمناطق حكم ذاتي للكرد وبالأخص ما يتعلق منها بسيطرتهم على مدينة كركوك الغنية بالنفط، وصلاحيات المجلس التشريعي في كردستان، ونشاط العناصر

---

[1] وداد ظافري؛ "**المسالة الكردية في الشرق الأوسط**"، مرجع سابق.

[2] جوزيف ياكوب؛ "**ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول**"، مرجع سابق، ص.(174.175).

[3] وداد ظافري؛ "**المسالة الكردية في الشرق الاوسط**"، مرجع سابق.

التابعة لأجهزة الأمن و المخابرات الحكومية.. وكلها نقاط كانت كفيلة بجعل ما يتم الاتفاق عليه يظل دوما حبرا على الورق، ولا يجد طرقا معبدا للتطبيق والتنفيذ.

هذه الصورة حاليا تشهد ومنذ انهيار الدولة العراقية عام2003 تغييرا جوهريا، فاحد طرفي المعادلة سقط من الحساب، ونعني به الحكومة المركزية، وحلت محله كيانات سياسية أخرى تأسست على قاعدة طائفية ومذهبية، فتغيرت تبعا لذلك مراكز القوى، فأصبح رئيس الجمهورية كرديا ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية كرديين وظلت قوات (البشمركة) المقاتلون الكرد، وأصبحت أربيل و السليمانية مزارا لعقد التحالفات المؤثرة في مسيرة الأوضاع السياسية العراقية.. غير أن كل هذا لا يعني أن اللحظة التاريخية الحاسمة في مصير كرد العراق قد باتت وشيكة، فلا تزال الخيوط متداخلة ومتشابكة داخليا وإقليميا ودوليا، ولا تزال الخيوط متداخلة ومتشابكة داخليا وإقليميا ودوليا، ولا تزال أبواب الصراع السياسي مفتوحة على كل الاحتمالات.

فالكرد تصاهروا وتزاوجوا مع غيرهم وامتد نشاطهم الاقتصادي في كل أرجاء العراق، وهم متواجدون كذلك في كل مؤسساته العسكرية منها والمدنية، والاهم من كل ذلك هو أن الحضارة العراقية بل والعربية والإسلامية على امتدادها الزمني واتساعها الجغرافي تشهد لرموز كثيرة من أصول كردية بالتميز والتفرد.[1]

أما بالنسبة لسوريا فيشارك المسيحيون في الحقل العام السياسي و الاجتماعي، ويمكن القول ان عدد لا يستهان به منهم قد اندمج بشكل جيد. وتجدر الإشارة إلى إن دستور سوريا المستقلة هو دستور 5 سبتمبر 1950، قد ضمن حقوق الأقليات مع إعلانه الإسلام دينا لرئيس الدولة ولم يجري ذكر الإسلام كدين للدولة، وبخصوص حرية العقيدة فان القانون الأساسي الذي اعترض عليه السنة ينص على "الدولة تحترم كل الأديان وتكفل إقامة كل الشعائر شريطة ألا يخل ذلك بالنظام العام" إذا فحرية العبادة معلنة ومصانة بالدستور ودور العبادة معفاة من الضرائب، ويوزع الماء والكهرباء مجانا على الكنائس والمساجد، وأعياد الميلاد والفصح عطل رسمية، وتقوم الإذاعة و التلفزيون بنقل العديد من الاحتفالات الدينية ويكون ترسيم الأساقفة مناسبة لمهرجانات يشترك فيها ممثلون عن الحكومة .[2]

ومع ذلك فان واقع أن يكون دين رئيس الدولة هو الإسلام حتميا هو امتياز ممنوح للأغلبية السنية على حساب باقي المسلمين "العلويين، النصيريين، الدروز، الإسماعليون والشيعة الأمامية الإثني عشر" . فالحصة

---

[1] وداد ظافري؛ "**المسالة الكردية في الشرق الاوسط**"، مرجع سابق.

[2] وداد ظافري؛ "**المسالة الكردية في الشرق الاوسط**"، نفس المرجع.

التي أخذتها الطائفة العلوية، وبدرجة اقل الأقليات الأخرى في أجهزة الدولة لم يكن من شأنها أن تطمئن الأغلبية المسلمة السنية.[1]

أما فيما يخص الأقلية الكردية السورية فقد عمدت السلطات السورية المتعاقبة إلى سياسات تقضي بصهر الأكراد في بوتقة القومية العربية، فكان إصدار المرسوم الجمهوري رقم 93 بتاريخ 1962/08/23 والذي تقرر بموجب إجراء إحصاء استثنائي في محافظة الحسكة وجرد بموجبه بعد ذلك 120 ألف مواطن كردي من الجنسية وأوردت أسمائهم في عداد الأجانب، والأكثر من هذا فقد عمدت إلى سياسات التعريب في المناطق الكردية وملاحقة النشطاء السياسيين.

ومن خلال النظر للمواد القانونية والدستورية يتبين أن الأكراد السوريين قد جردو من جنسيتهم بشكل مخالف حتى للقوانين المحلية السورية، وعلى الرغم من أن هناك العديد من المواد تؤكد حق اي طفل ولد على الأراضي السورية لأبوين مجهولي الجنسية أو لا جنسية لهما في الحصول على الجنسية السورية، إلا انه فيما يخص الأكراد لا يتم ذلك.[2]

أما الأقباط باعتبارهم اكبر أقلية في مصر فقد تمتعوا ولازالوا يتمتعون بكافة الحقوق و الالتزامات التي يتمتع بها أغلبية الشعب المصري من المسلمين وتتمثل هذه الحقوق في استخدامهم لغتهم القبطية في الوثائق الرسمية وكتابة تاريخهم وممارسة شعائرهم الدينية بها فضلا عن تمتعهم بحق تولي الوظائف العامة في الدولة و امتلاكهم الأراضي ملكية خاصة وتمثيلهم في المجالس البرلمانية والشعبية وانخراطهم في صفوف القوات المسلحة جنبا إلى جنب مع إخوانهم المسلحين.[3]

وبالرغم من ذلك فقد فشلت مصر في معالجة التمييز القانوني القديم ضد الأقباط ورفضها منح البهائيين وثائق هوية شخصية قانونية مما يشكل للنظام السياسي في مصر عامل توتر وعدم استقرار الشيء الذي يحول مسالة الأقليات في مصر إلى قضية ذات بعد دولي، وهو في حد ذاته تحدي كبير للسلطات المصرية ونشير إلى أن مسالة عدم استقرار النظام السياسي ولكونه مفهوم نسبي فان هناك من يرى أن عدم الاستقرار السياسي هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بالنجاح، وعدم قدرته على إدارة

---

[1] جوزيف ياكوب؛ "**ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول**"، مرجع سابق، ص ص(209-212).

[2] وداد ظافري؛ "**المسالة الكردية في الشرق الأوسط**"، مرجع سابق.

[3] جبر السيد محمد؛ "**المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام**"، مرجع سابق، ص.571.

الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبها استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.[1]

ومن اكبر مشاكل الأقليات العربية مشكلة السودان مع الأقليات في جنوبه فمن المنظور التاريخي، وقبل نشوء الدولة السودانية الحديثة، كانت علاقة الشمال المتقدم سياسيا واقتصاديا مع الجنوب المتخلف علاقة غير متكافئة، تقوم على سيطرة الشمال على موارد الجنوب ومواطنيه أيضا، الأمر الذي لم يتوقف بعد استقلال السودان في الخمسينيات من القرن العشرين. وقد برزت مشكلة الأقليات في السودان، وخصوصا في الجنوب منه، مباشرة بعد الاستقلال، إذ إن الدولة المركزية في الخرطوم استمرت في إخضاع الجنوب وسكانه الذين يختلفون دينيا (الجزء الأكبر منهم مسيحيون، والجزء المتبقي يدين بالديانات الإفريقية) وعرقيا (أفارقة)، أي أنهم ليسوا عربا وليسوا مسلمين.

ومنذ نشأة الدولة السودانية، لم يقبل السودان أيا من مطالب الجنوبيين التنموية والثقافية والسياسية، مما أدى إلى نشوب الحرب بين الجنوب والشمال، والتي تكاد تكون الحرب الأهلية الأطول في العالم العربي. وقد قضى نتيجة هذه الحرب أكثر من ثلاثة ملايين نسمة غالبيتهم من الجنوبيين، بالإضافة إلى تشريد مئات الألوف من منازلهم نتيجة لهذه الحرب. [2]

ومنذ الخمسينيات، تم التوصل إلى عدة اتفاقيات سلام بين الشمال والجنوب، كانت كلها تنص على إقامة حكم ذاتي في جنوب السودان وعلى التنمية الاقتصادية في الإقليم، والتي لم يتم تنفيذ أي شيء منها مما كاد أن يؤدي إلى اندلاع الحرب الأهلية من جديد.

لقد كان لدى السودان فرصة أخيرة في المحافظة على الجنوب بعد اتفاقية 2005، والتي نصت على الاستفتاء على مستقبل جنوب السودان في العام 2011، من خلال جعل الوحدة جاذبة للجنوبيين، ولكنه أضاعها كغيرها من الفرص. وتحقق مطلب جنوب السودان بالاستفتاء الذي أصبحت بعده جنوب السودان دولة مستقلة.

إن انفصال جنوب السودان جاء نتيجة فشل السياسات التي اتبعتها الدولة السودانية على مرّ العقود مع سكانها الجنوبيين، وفشلها في الالتزام بالاتفاقيات التي أبرمتها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. هذا الفشل كلف الدولة السودانية فقدان 30 % من سكانها و25 % من أراضيها و70 % من ثروتها النفطية.[3]

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي؛ "**مفهوم عدم الاستقرار السياسي**". http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621.

[2] موسى شتيوي؛ " **دولة جنوب السودان ومشكلة الأقليات في العالم العربي**"، مرجع سابق.

[3] موسى شتيوي؛ " **دولة جنوب السودان ومشكلة الأقليات في العالم العربي**"، نفس المرجع.

المطلب الثالث

حماية حقوق الأقليات في المنطقة العربية

بداية يجب تحديد معنى الديمقراطية كما هي في العصر الحاضر، فالديمقراطية هي نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يقوم على ثلاثة أركان:

1- حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنهما كالحق في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص...الخ.

2- دولة المؤسسات، وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الإفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاته العرقية والدينية والحزبية.

3- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.[1]

فأحد مبادئ الديمقراطيّة يتمثّل في الدفاع عن الأقلّــيّة من استبداد الأغلبيّة، واحترم التباين بين المواطنين، وبإمكان كل مجموعة سكانية المحافظة على هويتها وعلى مكوناتها، بما في ذلك الموروث والثقافة والهوية القومية، حتى لو لم تكن هذه مطابِقة لتلك التي تحملها مجموعة الأغلبيّة. بالإضافة إلى ذلك، الدولة الديمقراطيّة لا تشترط توفير الحقوق لمواطنيها بتصريحات حول الموافقة أو "الولاء" لآراء ووجهات نظر معينة، أضف إلى ذلك عملية إشراك كل فئات المجتمع في عملية صنع القرار التي لا مجال للتقدم في حقوق الأقليات و تساوي الفرص بدونها.[2]

فمن البديهي أن حماية الأقليات تحتاج إلى توفير حقوق معينة بشكل يجعل منها ذات اثر مباشر على حياة الأقليات، ومن جانب آخر ومثلها مثل أي نظام قانوني لابد من وجود واجبات معينة تفرض على الأقليات، غير أن هذا الأمر قد يثير بعض الإشكاليات لاسيما فيما يتعلق بالانفصال او حق تقرير المصير.[3]

---

[1] محمد عابد الجابري؛ **"الديمقراطية وحقوق الانسان"**، مرجع سابق، ص.5.

[2] حقوق الأقلية العربية. democracy-project.org.il/ar/minorities/

[3] كريم مرابط؛ **"مسالة الأقليات في إفريقيا من منظور القانون الدولي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2000-2001، ص120.

وبمراجعة تاريخية لحالة حقوق الإنسان في الدول العربية تظهر بأنها متأخرة كثيراً في ميدان حقوق الإنسان، وبرغم أنها وقعت على المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، إلا أنها لم تهتم بتطبيقها وممارستها، إلا خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبح موضوع حقوق الإنسان يشغل بال الجميع باعتبار ان الدول التي لا تحترم حقوق وحريات الإنسان تهدد بالعزل والعقوبات، فجميع الأقطار العربية دون استثناء تعاني أوضاعاً تتسم بغياب الديمقراطية والافتقار إلى مقومات المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، بما تشمل من حقوق للأقليات. فاليوم يعد المجتمع العربي من أكبر المناطق الطاردة للجماعات الأقلية سواء أكانت جماعات دينية أم جماعات عرقية أم جماعات رأي وثقافة سياسية ومعارضة.[1]

الفرع الأول

حقوق الأقليات في التشريعات المحلية والإقليمية و الدولية

تتمتع الأقليات بمجموعة من الحقوق يطلق عليها الحقوق الخاصة، والتي تهدف إلى الحفاظ على وجود وهوية الأقلية وصفاتها الجماعية، هذا وقد كفلت المواد 26–28 الحريات الدينية والفكرية، في حين اختصت المادة 25 بالحقوق في الملكية الخاصة، ومن الأمور المهمة التي نص عليها الميثاق هو حقوق الأقليات، فقد عالجت المادة 37 حقوق الأقليات وضمنت تمتعهم بحقوق المواطنة كاملة وغير منقوصة.[2]

حيث تنص المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه « لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائرهم، أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم .فللأقليات الحق في منع التمييز ضدهم والحق في تحديد الهوية التي تعطي أعضاء الأقلية القدرة على الحفاظ على الخصائص المميزة لهم ، والحق في تقرير المصير".[3]

إلا انه لم يتبعها ما يشير إلى حق هذه الأخيرة في الوجود، وكان من الأحسن قبل الإشارة إلى عدم حرمان الأشخاص المنتمين للأقليات من حقوقهم بان تكون العبارة على منوال: "في الدول التي توجد بها أقليات، من حق هذه الأخيرة أن يتم الاعتراف بوجودها" ذلك انه من غير المنطقي أن تقرر حقوق لجماعة ما وفي نفس الوقت لا يتم الاعتراف بها.

---

[1] صلاح عبد العاطي؛ **"الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي"**، الحوار المتمدن، العدد1950، 2006/06/23.

[2] صباح كاضم بحر؛ **"محاضرات في حقوق الإنسان"**، ص.113. Sabauhe@yahoo.com .

[3] صلاح عبد العاطي؛ **"الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي"**، مرجع سابق.

بالإضافة إلى ذلك فان حقوق الأقليات لا يمكن النظر إليها بمنأى عن حقوق الإنسان بوجه عام، وما الاعتراف بوجود الأقليات سوى إقرار بالبعد الجماعي للشخصية الإنسانية، باعتبار أن الفرد عضو في جماعة إثنية أو لغوية أو دينية من حقه التحرك داخل فلكها، بحيث لا يمكنه تنمية شخصيته إلا ضمنها، كما أن الاعتراف بشخصية الأقليات المفترض لا يمكن تصوره خارج إطار الدولة، وإلا ستفقد الأقلية صفتها هذه.[1]

وبالرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تشدد على أن التعزيز المستمر لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية، كجزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار ديمقراطي يستند إلى حكم القانون، من شأنهما أن يسهما في تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول.[2]

وفي المجال العربي فقد وردت بعض النصوص الخاصة بحماية حقوق الأقليات، في الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي تنص بأنه لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو إتباع تعاليم ديانتها "المادة 37 من النص الأصلي وجزء من المادة 30 من النص المعدل"، إلا أن حقوق الأقليات الأساسية في العالم العربي تتعرض لانتهاكات جسيمة و متواصلة في الكثير من البلدان العربية، و تدل التجارب على أنه لا القمع الذي يمارس ضد الأقليات، و لا إهمال مشاكل هذه الأقليات قد حل هذه المشاكل، و قد جربت أحيانا عمليه الاندماج و لكنها أخفقت في كثير من البلدان، فالنزوع للحفاظ على الهوية قوي و هو ينطبق على الأقليات كإنطباقه على الدولة (الأمة).

ونؤكد هنا بأن احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وعلى رأسها المساواة التامة في الكرامة والمواطنة وفي التمتع بكافة الحقوق، يشكل المدخل السليم للتعامل مع مشاكل الجماعات القومية والدينية والثقافية واللغوية في العالم العربي.[3]

تتضمن الدساتير العربية جميعها مبدأ المساواة أمام القانون الذي يقضي بان كل المواطنين سواسية امام القانون، فقد ورد في الدستور المصري في المادة (40) منه على المساواة بين المواطنين أمام القانون وبان

---

[1] كريم مرابط؛ **"مسالة الأقليات في إفريقيا من منظور القانون الدولي"**، مرجع سابق، ص(120 -121).

[2] جمال فورار العيدي؛ **"مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي"**، مرجع سابق، ص158.

[3] صلاح عبد العاطي؛ **"الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي"**، مرجع سابق.

لهم نفس الحقوق والواجبات العامة دون تمييز في العرق، الدين، اللغة، أو العقيدة، كما نصت المادة 46 على ضمان حرية العقائد وحرية الممارسة الدينية.

ونصت المادة (151) على أن الاتفاقيات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية لها قوة القانون، فهو على عكس الدساتير السابقة لا يعطيها قيمة أسمى من القوانين وبذلك فانه سيعقد مسالة تنفيذ القاعدة الدولية في حالة تعارضها مع القاعدة الداخلية.[1]

كما نص الدستور العراقي في المادة (14) منه على أن" العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي".

لقد ذكرت المادة (15) أن لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية. والمادة (23) أن الملكية الخاصة مصونة ... ويحظر التملك لأغراض التغيير السكاني،لذا نرى أن المسودة ضمنت حرية التملك والعمل دون تمييز وحق التعلم والمساواة ومن ضمنها الحريات السياسية وحرية الصحافة والتعبير عن الرأي والتظاهر وحرية العقيدة وتشكيل الأحزاب.

أما المواد (22) و(23 (و(27) فقد ضمنت الحقوق الاقتصادية ومنها حرية التجارة والصناعة وتكافؤ الفرص وعدم تدخل الدولة في شؤون الفرد مادامت حرية الفرد لا تتعارض أو تلحق ضررا بالآخرين.[2]

وفي الاتجاه ذاته جاء الدستور الأردني لينص في المادة 6 منه على أن:

1- الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق و الواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة أو الدين.

2- تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين.

والحقيقة أن معظم الدساتير العربية اتفقت في نصوصها التي أوردتها بهذا الشأن مع اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية مع فروقات بسيطة بالكلام عن حضر التمييز على أساس الحالة الاجتماعية آو محل الإقامة أو المهنة.

---

[1] كريم مرابط؛ **"مسالة الأقليات في إفريقيا من منظور القانون الدولي"**، مرجع سابق، ص102.

[2] فاروق عبد الله عبد الرحمن؛ **"حقوق الأقليات في مسودة الدستور العراقي"**، مرجع سابق.

بينما يورد الدستور اللبناني نصا مبسطا إذ يذكر فيهان " كل اللبنانيين سواء لدى القانون...دونما فرق بينهم".[1]

أشار الدستور إلى الحقوق والحريات الأساسية لجميع أبناء الشعب العراقي ضمن بنود حقوق الإنسان وجاءت هذه النصوص متوازنة ومقبولة ومنطقية من الناحية النظرية. إن الدساتير السابقة تنص على كثير من هذه الحقوق والحريات وكانت مشكلة القوميات الصغيرة في المجتمع هي آلية التطبيق مما كان يؤدي للاستبداد والقمع في أكثر تطبيقاته .من المميزات الجيدة لمسودة الدستور العراقي عدم وصفه لمكونات الشعب بأنهم أقليات، هذه الكلمة التي تشعر المواطن بأنه من الدرجة الثانية في المجتمع[2].

الفرع الثاني

مدى تطبيق قوانين حماية الاقليات

إن خصوصيات كل قطر عربي أفرزت مشاكل ومعطيات متفاوتة تشير إلى انفجار مشكلة الأقليات، في بعض الدول العربية والى بوادر ظهور أزمة الأقليات في مجتمعات أخري ونظرا لتعدد الأقليات وبالتالي تعدد مشكلاتها، سنشير إلي مثالين حول أوضاع الأقليات في المجتمع العربي.[3]

من أكثر الأقليات العربية التي تتعرض حقوقها لعدد من الانتهاكات نجد الأقليات السورية، خاصة الأكراد المجردين من الجنسية، وهي أكثر الحالات انتهاكا سافرا لحقوق الإنسان و للدستور السوري و للمواثيق و العهود و الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها سورية، حيث جرد آلاف من المواطنين الأكراد من جنسيتهم، إلا أن هذا لا يمثل الصورة كاملة، إذ يتعرض الأكراد لاعتقالات بدون مبرر ويحظر نشاطهم الحزبي، إضافة إلى حرمان بعضهم من الجنسية.

وتؤكد منظمة العفو الدولية بأن هناك توجه جديد وخطير في سوريا حيث قُبض على مئات الأشخاص لأسباب سياسية، وكان معظمهم من الأكراد، كما يتم تعذيب المعتقلين السياسيين والجنائيين.

إن علاقة الأقليات بالسلطة الحاكمة، خاصة إذا ما تحالفت معها، من شأنها أن تضعف التلاحم الطبقي وتؤثر سلباً على نزوع الفئات للتنظيم على أساس طبقي، وبالتالي على ميزان القوة ما بين المجموعات المستغِلة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى.[1]

---

[1] راضي مازن ليلو و عبد الهادي ادهم حيدر؛ **"المدخل لدراسة حقوق الإنسان"**، ص70.

[2] فاروق عبد الله عبد الرحمن؛ **"حقوق الأقليات في مسودة الدستور العراقي"**. www.aljazeera.net/specialfiles/pages.

[3] صلاح عبد العاطي؛ **"الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي"**، مرجع سابق.

كما ناقش البرلمان الأوروبي مشروع قرار حول وضع الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط، مشيراً إلى الظلم الذي يتعرض له مسيحيو البلدان العربية، خاصة العراق وفلسطين ومصر، والذي يشكل جزءا من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في هذه المناطق من المناطق من العالم.[2]

المبحث الثالث

ابعاد مسالة الأقليات على الأمن القومي العربي والدولي

شكل الأقليات في المنطقة العربية تحدي إقليمي إضافي لمجموعة الدول في المنطقة، على اعتبار أن الأقليات منتشرة على أكثر من دولة، وهذا في حد ذاته هاجس طبيعي للأنظمة السياسية، اتجاه ما يمكن أن يفرزه الظهور السياسي لهذه الأقليات وخصوصا ما تعلق بالمطالبة بالانفصال والحكم الذاتي.

يتطرق هذا المبحث إلى مختلف التجاذبات الإقليمية في المنطقة، اتجاه تأثير الأقليات على استقرارها السياسي، وكذا على البعد الدولي الذي سيتم فيه عرض مواقف واستراتيجيات مختلف القوى الدولية، حول حراك الأقليات في المنطقة العربية.

المطلب الأول

البعد الداخلي لمسالة للأقليات العربية

لقد لاحظنا أن النظم السياسية العربية فشلت في توحيد الوطن العربي في دولة قومية واحدة بنفس الدرجة التي لم تنجح فيها الجهود حتى في توحيد جزء من أقطار الوطن العربي، لأن الفكر القومي لم يتناول عدة مسائل حيوية في الواقع العربي وهي ذات تأثير كبير على توحيد أقطاره ومنها موضوع الأقليات. فعلى الرغم من أن 85٪ من سكان الوطن العربي يشكلون مجموعة متجانسة لغويا ودينيا وثقافيا إلا أن هناك عدة تكوينات بشرية تختلف عن هذه المجموعة سواء في الدين واللغة والسلالة والثقافة.[3] والفكر القومي لم يتعرض للدور الاجتماعي لهذه الأقليات بشكل متعمق ولم يحاول التعرف على مشكلاتها وهمومها، ولم يأخذ موقفا صريحا من رغباتها المشروعة في الحفاظ على تكاملها. كما لم تنجح النظم العربية التي تعاني من تلك الظاهرة في التوصل إلى أشكال ملائمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع (بتكويناته الإثنية المتعددة) حيث

---

[1] صلاح عبد العاطي؛ **"الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي"**، نفس المرجع.

[2] يوأنس لحظي جيد؛ **"البرلمان يقر حماية الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط"**، بوأنس لحظي جيد.

[3] عبد العظيم محمود حنفي؛ "**حول ظاهرة الأقليات في الوطن العربي**". www.minbaralhurriyya.org/index.php/archives.htm

ظلت هذه الظاهرة موضع شد وجذب بين الجانبين بكل ما يترتب في أحيان كثيرة على هذه التوترات من انتكاسات سلبية على الاستقرار السياسي والأمن القومي.[1]

كما وقد تركت النزاعات الإثنية والعرقية أثارا مدمرة على مستقبل التنمية والتطور في العديد من النواحي، فالحروب الأهلية التي اندلعت في العديد من الدول العربية أنهكت هذه الدول وحرمتها من تحقيق الطموحات التي ناضلت من اجلها ضد الاستعمار، وظلت هذه الدول تراوح في مكانها، وقد بدا واضحا تآكل الدولة الوطنية .[2]

وفي محاولة لاستقراء واقع واحتمالات المستقبل للمشكلة الكردية وتأثيراتها في الأمن القومي العراقي والعربي، يمكن القول، إن هذه المشكلة بالغة التعقيد، فإضافة إلى تمسك الأكراد بهويتهم نتيجة التمايز العرقي واللغوي، والتنظيم الاجتماعي القبلي، فإن العمليات التمردية الكردية المدعومة إقليمياً وخارجياً، والأساليب الحكومية في التعامل معها، وخصوصاً القمع، والعنف الواسع النطاق، والمفتقر في كثير من الحالات للتمييز بين المتمردين المسلحين وغيرهم من المدنيين الأكراد تؤدي إلى خلق حالة من عدم الثقة من جانب الأكراد إزاء الوعود الحكومية، ويزيد المشكلة تعقيداً ارتباطها بسعي قوى مجاورة غير عربية، وقوى دولية كبرى إلى استخدام الأكراد كأداة للضغط على العراق.[3]

وتبرز هذه الناحية الأخيرة بصدد تحالف ودعم إيران للأكراد العراقيين، سواء في عهد الشاه في منتصف السبعينيات، أو في عهد الخميني خلال حرب الخليج الأولى أو في حالة دخول العراق في حروب واسعة النطاق، سواء مع إحدى البلدان المجاورة (حرب الخليج الأولى) أو غيرها. بدرجة أكبر في حالات معينة مثل سعى العراق إلى أداء دور إقليمي أكبر، لاسيما في الخليج.

وبلا شك فإن عدم التوصل حتى الآن إلى تسوية دائمة للمشكلة الكردية في العراق ــ نتيجة عوامل تعود إلى الأكراد أنفسهم، وإلى السلطة العراقية الحاكمة، وخصائصها، وأساليبها في التعامل مع الأكراد وغيرهم من العراقيين، ولا يقل عن ذلك أهمية ارتباطات الأكراد بقوى مجاورة غير عربية، وقوى دولية كبرى يشكل ثغرة للأمن القومي العراقي، وللأمن العربي لما يعنيه استمرار وتفاقم هذه المشكلة من تهديد

---

[1] عبد العظيم محمود حنفي؛ "**حول ظاهرة الأقليات في الوطن العربي**"، نفس المرجع.

[2] خليل بوصنوبرة؛ "**أثار النزاعات الإثنية والعرقية على مستقبل التنمية والتطور**"، ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، جامعة قالمة، 18-19 افريل 2010.

[3] علي عبد الفتاح الحاروني؛ "**الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**"، مرجع سابق.

للتكامل الإقليمي للعراق، الذي يمثل ركيزة مهمة للأمن العربي، وخلل بالتوازن في مواجهة أطماع قوى "شرق أوسطية" كإيران وتركيا وإسرائيلي.[1]

وعلى صعيد الأقليات العرقية مثل الآسيويين والأفارقة والإيرانيين تظهر الآثار على كافة سياسات دول الخليج؛ فعلى المستوى السياسي، أصبحت هناك إمكانية لتدويل قضايا العمالة في الخليج، بل وتسييسها في إطار العولمة واتفاقيات العمل الدولية التي تتجه نحو توطين العمالة الأجنبية الوافدة ومساواتها مع العمالة الوطنية في كافة الحقوق؛ الأمر الذي يحمل معه تحوّل مواطني هذه الدول إلى أقليات في غضون عقدين من الزمن، في حال تصديق حكوماتها على اتفاقيات العمل الدولية.[2]

ربما كانت أكبر الجماعات اللغوية غير العربية في الوطن العربي هي البربر في دول المغرب العربي الكبير (المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا)، والبربر لهم العديد من المطالب أهمها: ضرورة اعتراف الحكومة بهم، أو الاعتراف الدستوري والمؤسسي باللغة البربرية واللهجة الأمازيغية كلغة رسمية وقومية، كما في الجزائر، احترام حقوق الإنسان والحريات الديموقراطية، والحق في الاختلاف... إلخ.

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة الأقلية البربرية نجد أنها من أقل الأقليات إثارة للقلاقل والاضطرابات. ومن ثم تهديدها للاستقرار السياسي يعد محدوداً مقارنة بأقليات أخرى، إلا أن عدم تفهم الأمور الدينية والإنسانية، لتلك الأقلية البربرية، يؤدي إلى اتساع الهوة بين المسلمين العرب والمسلمين غير العرب من تلك الأقلية، وهي تبدو كافية لتسلل المشاريع التقسيمية الخطيرة، التي يعاني منها كل المسلمين وكل العرب في هذا الجزء من العالم.[3]

ولا يوجد أي حل لمشكلة الأقليات والمسائل الطائفية إلا بتغيير السلطة واستيعاب الدولة للتطورات الدائمة التي تحصل على صعيد القوى الاجتماعية ، لأن سقوط الأنظمة الاستبدادية بحسب رأي تورين ينتج غالباً بسبب تفككها الداخلي ، وليس بسبب نجاح حركات المعارضة الشعبية إلا في القليل النادر ، لأن عقدة الأقليات أكثر ما تظهر في النظام الاستبدادي ، وقد عرفها جاك ليبسريا بأنها:" الريبة المرضية والجماعية التي تجعل الإشارة من قبل الجماعة المجاورة تبدو كأنها خطر أو تحد لمجتمع المرء ذاته، والتي توحد كافة أعضاء الجماعة إزاء أقل سخط يرتكب ضد أي شخص من أعضائها "، ولهذا السبب نشطت الطائفية في البلدان المتخلفة.[4]

فعلى سبيل المثال تعود أسباب الاختلافات الطائفية في لبنان إلى:

---

[1] علي عبد الفتاح الحاروني، "**الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**"، نفس المرجع.

محمد اسماعيل صادق؛ "**الاقليات في الخليج العربي**"، مرجع سابق. [2]

[3] علي عبد الفتاح الحاروني؛ "**الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على استقرار الدول**"، مرجع سابق.

[4] عزو محمد عبد القادر ناجي؛ "**أثر التمايز الاجتماعي في عدم الاستقرار السياسي في الدولة**"، مرجع سابق

1- عدم الاتفاق حول القيم الأساسية، القومية و الشرعية.

2- نقص الحوار بين الأطراف مما يجعل القضية الطائفية ، غامضة ، وتؤدي إلى سوء الفهم المتبادل بين الطوائف.

3- الولاء للجزء بدل الكل ، مثل الاعتزاز بطائفته والتمسك بها والانتماء إليها أكثر مما يفعل بالنسبة للولاء للوطن ككل.

4- التركيز الجغرافي للطوائف مما ابعد نقاط الالتقاء بينها.

5- تعدد النظم التشريعية والتعليمية ، حيث لكل طائفة تشريعاتها الخاصة بها في إدارة وتنظيم شؤونها واختلاف مناهج التعليم باختلاف الطوائف.[1]

وهذا ما يؤدي إلى تدهور الدولة الوطنية مع انهيار النماذج الاجتماعية للأيديولوجيات الكبرى، ولم تعد الدولة تمتلك مشروعات وطنية كبيرة تستطيع بواسطتها تعبئة الجماهير وتحريكها وقد ساعدت النزاعات العرقية والثنية والدينية في تعقيد عمليات الاندماج ومن ابرز آثار هذه النزاعات على الأنظمة السياسية نجد:

ازدياد ظاهرة التهميش والمشاركة في اتخاذ القرارات، أي ابتعاد المواطنين عن النشاط السياسي مثل الانتخابات، تكوين الأحزاب أو النقابات، والحق في المعارضة الدستورية وتأكيد حقوق المواطنة، وبالتالي يضعف المجتمع المدني الذي يمكنه أن يساعد في التعايش سلميا بين المجموعات المختلفة.

غياب المشاركة الشعبية في التنمية أي في التخطيط والإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وهذه وسيلة فعالة لكي تحقق الدولة الاندماج الحقيقي وليس مجرد شعارات ومطالبات، وهذا هو الشعور الفعلي بالمواطنة والانتماء أي أن يكون الأفراد والجماعات منتجين مما يشعرهم بقيمتهم الإنسانية في مجتمعهم.[2]

ولاشك أن هذا البعد الداخلي يمكن تجنبه، إذا ما اتخذت الدولة السياسات الكفيلة بدمج الأقليات دمجاً قومياً في إطار مفهوم الأمة الواحدة، وذلك بتحقيق أعلى درجة ممكنة من المساواة وعدم التمييز، ولعل هذا يتوقف على مدى ما يتوفر لدى الدولة من قدرات، ومدى ما تملكه من آليات توزيع لهذه القدرات وغيرها من الموارد، ومدى ما تشعر به كافة الأقليات بالمساواة مع غيرها.[3]

إن اغلب النظم العربية قد عجزت في احتواء التمايزات الثقافية والاختلافات الجماعية لمجتمعاتها، بسبب هجرها للنموذج الإسلامى وعدم اكتراثها بتطوير نماذج وطنية لاستيعاب حقيقة التمايزات الثقافية في مجتمعاتها، فاتجهت الأنظمة العربية إلى تأكيد ممارستها السلطوية عبر أفعال سلوكية قائمة على ضرب الديمقراطية وازدراء حقوق الإنسان وتقليص حجم المشاركة السياسية والاستناد إلى شرعية ناقصة، قوامها

---

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي؛ "**أثر التمايز الاجتماعي في عدم الاستقرار السياسي في الدولة**"، مرجع سابق.

[2] خليل بوصنوبرة؛ "**آثار النزاعات الإثنية والعرقية على مستقبل التنمية والتطور**"، مرجع سابق.

[3] عزالدين عبد الله أبو سمهدانة؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي** "، مرجع سابق.

تثمير التمايزات الثقافية بين أبناء البلد الواحد بتقريب جماعة معينة على حساب الجماعات أو الأقليات الأخرى والقيام بممارسات تمييزية ضدها بعدم إعطائها وضعا متساويا مع الأغلبية في ميدان المشاركة أو التوزيع العادل للثروات، حيث استخدمت في غالب الأحيان عمليات عزل وإبعاد مقصود للأقليات واستخدام لوسائل العنف والإكراه، ومما ساهم في تمادى بعض النظم العربية هو وجود قاعدة معنوية لظاهرة التعصب والتمييز عند الكثير من أبناء الأغلبية العربية مستمدة من النظام الاجتماعي العربي، ذي الطبيعة التراتبية.[1]

والذي يضع إبن الأقلية في غالب الأحيان في موقع التابع غير المتكافئ مع إبن الأغلبية، الأمر الذي يسمح للأخير أن يتمادى في نظرته الإزدرائية والتهيمشية لإبن الأقلية.

وهكذا شكلت الأغلبية الأساس المعنوي الذي استندت إلية بعض النظم العربية في ممارستها ضد الأقليات التي يتولد لديها إحساس حاد بالظلم والغبن , وهو الإحساس الذي قاد الكثير منها إلى ممارسة العنف المضاد ورفع راية العصيان بوجه الأنظمة العربية الأمر الذي أدى إلى دخول الكثير من الأقطار العربية إلى دوامة حروب الأقليات التي فسحت المجال بالمحصلة النهائية إلى تدخل بعض الإطراف الخارجية المعادية بغية تحقيق مصالحها وتحت ذرائع وأغطية متعددة تقف في مقدمتها حماية حقوق الإنسان والأقليات وهو ما شكل خرقا واضحا للأمن القومي العربي.[2]

ويمكن إبراز أهم الأبعاد الداخلية للأقليات وخطرها على الأمن القومي العربي في النقاط التالية:

1. يهدر الموارد البشرية والمادية جراء الصراع مع الأقلية , وبالتالي هدر الطاقة المحلية بوجه الأقلية , واستخدام الموارد في غير محلها ضمن صراع مع أقلية ليس له أول من أخر.

2. يؤخر عملية التنمية المستدامة في الوطن العربي , من خلال التركيز على أدوات الصراع مع الأقلية وتوجيه الموارد إلى الصراع كما هو الحال بالسودان , وهكذا يعمل على إعاقة التنمية في الوطن العربي.

3- ضعف كيان الدولة سياسيا بسبب الأقلية وجعلها نقطة طمع لكثير من الدول الغربية , وخصوصا إذ لجأت الدولة إلى استخدام الوسائل العسكرية لقمع الأقلية كما هو الحال بالعراق.

4- تضعها في مسؤولية دولية إما لجان حقوق الإنسان الدولية .

5- أنها تعتبر مصدر تهديد للقطر من خلال استخدام الأقلية كأداة لتنفيذ قرارات خارجية، أو تنفيذية عسكرية لضرب مرتكزات الأمن القومي العربي، كما رأينا عندما استخدم الأمريكان الأقلية الكردية كمنطلق

---

[1] أسامة دامو وسعدي الدبور؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**"، مرجع سابق.

[2] أسامة دامو وسعدي الدبور؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**"،نفس المرجع.

للعمليات العسكرية بالعراق، وأيضا كيفية إمداد جيش جنوب السودان من اجل ضـــرب المصـــالح القوميـــة للسودان , فتعتبر مصدر تهديد لا يستهان به.

6- مصدر تهديد اقتصادي بالنسبة للأقليات العاملة في الخليج العربي، فالأموال التي يحصلون عليهـــا هؤلاء العمال (الهند – الفلبين – باكستان – ماليزيا – وغيرها من دول جنوب شرق أسيا) تعتبر بمثابة إهدار للأموال العامة من خلال خروج هذه الأموال إلى تلك الدول , وبذلك تعتبر الأقلية العاملة بـــالخليج مصـــدر تهديد اقتصادي للأمن القومي العربي.

7- مصدر تهديد اجتماعي بالنسبة أيضا للأقلية العاملة بالخليج , ذلك لان المربيات في البيوت العاملة في الخليج العربي، لا يتقن اللغة العربية الفصحة وبالتالي ينشأ الشاب ولهجته متقطعة بعض الشيء، فلا يتقن اللغة العربية جيدا. [1]

المطلب الثاني

البعد الإقليمي لمسالة الأقليات

فى البعد الإقليمي أخذت دول الجوار تطرح الكثير من التأثيرات على الأمن القومي العربي ومرد هذه التأثيرات إنما من الطموحات الإقليمية لبعضها والتي دفعتها إلى انتهاج مواقف محددة تحمل بعض التهديد للأمن القومي العربي، فضلا عم محاولة بعضها الانخراط في محاور دولية أو اندماجية في شبكة من التحالفات الإقليمية المتواجهة مع النظام العربي.[2]

أهم الوسائل التي اعتمدتها دول الجوار في تحريك الأقليات بالوطن العربي تمثلت في:

- وسائل الدعم السياسي.
- وسائل الدعم العسكري.
- الوسائل الإعلامية والثقافية.
- الوسائل الاقتصادية.

ولوجود هذه الأقليات، بالمنظورين الديني والعرقي، تأثيرات سياسية على دول منطقة الخليج العربي فعلى صعيد الأقليات الدينية المذهبية يبرز أمر الشيعة كقوة شعبية تسعى للتأثير على السياسة العامة للدول الخليجية، ولتكون لهم مكانة أهم وأكبر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسعى للاستفادة من كل ما يمكن أن يتاح لها، كما في الوضع البحريني الجديد حيث سمحت "الإصلاحات" لهم بأخذ مكانة

---

[1] أسامة دامو وسعدي الدبور؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**"، مرجع سابق.

[2] أسامة دامو وسعدي الدبور؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**"، نفس المرجع.

كبرى في مجمل نواحي الحياة العامة، كما استفاد الشيعة في الكويت من حالة "الانفتاح السياسي" فأصبح لهم ممثلون في البرلمان الكويتي، حيث توجد خمسة مقاعد في مجلس الأمة الكويتي للشيعة.[1]

و بالنسبة للعراق فان غياب التفاهم العراقي الإيراني حول سبل معالجة المسألة الكردية عبر الاتفاق الثنائي أو المؤتمر الإقليمي هو الذي سيبقى باب التدخل الإيراني لإثارة هذه المسألة قائما إلى اجل غير مسمى , مما يشكل تهديدا مفتوحا وواضح المعالم للأمن القومي العراقي، ومن ثم الأمن القومي العربي.

كما أن ما تقوم به تركيا من عمليات ضد الأكراد في الشمال يلحق الضرر بالأمن القومي العراقي من خلال استمرار العمل لإبقاء العراق قوة إقليمية ضعيفة وإقامة منطقة أمنية في شمال العراق.[2]

ومن أهم التأثيرات للأقليات على البعد الإقليمي العربي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1- التطلع إلى دور إقليمي ودولي متميز على حساب العرب , فالاقتصاد النامي وكميات النفط الكبيرة والوزن السكاني والموقع الجغرافي أخذت تدفع دولة مثل إيران نحو التطلع إلى دور إقليمي تكون فيه القوة المهيمنة في الخليج العربي لاسيما بعد الانكشاف الأمني العربي على الصعيدين العسكري ضد العراق وتراجع قوته العسكرية ودوره الإقليمي قد أنعش أمال تركيا في تبوأ دور إقليمي متميز بعد إن تضاءلت أهميتها الإستراتيجية اثر انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز التقارب بين الشرق والغرب.
2- بروز التنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي مع إسرائيل من اجل إضعاف الأمن القومي العربي ودفعة نحو مزيد من التشرذم والتفكك.
3- إثارة الخلافات والمشكلات الحدودية ويتجلى ذلك في المطالب المستمرة لبعض دول الجوار بأقاليم وأجزاء عربية وقيام بعضها بإثارة المشكلات الحدودية واستخداماتها كأداة للضغط السياسي.
4- التدخل في الشؤون الداخلية العربية وإتباع سياسات ترمى إلى تفويض مقومات الوحدة العربية للكثير من الأقطار العربية , وذلك عن طريق دعم الأقليات المتمردة واستقبال عناصرها وتدريبهم وتسليحهم يعد من ابرز الوسائل التي تستخدمها دول الجوار الجغرافي للتأثير على الأمن القومي العربي.[3]

---

[1] محمد إسماعيل صادق؛ "**الأقليات في الخليج العربي**"، مرجع سابق.

[2] أسامة دامو وسعدي الدبور؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**"، مرجع سابق.

[3] عزالدين عبد الله أبو سمهدانة؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**"، مرجع سابق.

وعلى الجانب الاقتصادي سعى الشيعة إلى لعب دور مهم في الاستحواذ على مشاريع اقتصادية وتكنولوجية غاية في الأهمية داخل دول الخليج، كما يحتل تجار الشيعة مكانة كبيرة ومهمة في تجارة بعض أنواع البضائع في المنطقة.

وعلى صعيد الأقليات العرقية مثل الآسيويين والأفارقة والإيرانيين تظهر الآثار على كافة سياسات دول الخليج؛ فعلى المستوى السياسي، أصبحت هناك إمكانية لتدويل قضايا العمالة في الخليج، بل وتسييسها في إطار العولمة واتفاقيات العمل الدولية التي تتجه نحو توطين العمالة الأجنبية الوافدة، ومساواتها مع العمالة الوطنية في كافة الحقوق؛ الأمر الذي يحمل معه تحوّل مواطني هذه الدول إلى أقليات في غضون عقدين من الزمن، في حال تصديق حكوماتها على اتفاقيات العمل الدولية.

والأخطر أن تتحول تلك العمالة إلى قوى سياسية ضاغطة في المستقبل، وقد بدأ كثير من المراقبين الخليجيين يحذرون مما سموه "تهنيد" الخليج خلال العقود المقبلة، ومن أن شبه القارة الهندية باتت قادرة على أن تضغط على صانع القرار السياسي الخليجي لصالح الجالية الهندية الكبيرة.

وعلى مستوى السياسات الاقتصادية أدّى وجود الأقليات إلى استنزاف الموارد الاقتصادية عبر التحويلات المالية؛ فخلال الفترة من 1995 إلى 2000 كان متوسط حجم التحويلات حوالي 24.3 مليار دولار في السنة بمعدل 1.2%، أما في الفترة من 2001 إلى 2004 فارتفع إلى حوالي 27 مليار دولار في السنة. [1]

كما تأثرت الأوضاع الاجتماعية نتيجة وجود هذه الأقليات؛ فلا يمكن إغفال أثر المدارس الأجنبية على الرغم من أنها أنشئت في البداية لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية؛ فالواقع أن خطرها امتد إلى أبناء الخليج الأصليين وبدأت تؤثر في هويتهم العربية.

وفي إطار "التعددية الثقافية" عبر مدارس ونوادٍ وجرائد وبرامج تلفزيونية خاصة للأقليات الأجنبية، ازداد الخطر على مستقبل اللغة العربية، وعلى الانسجام التعليمي والثقافي بين أبناء المنطقة الخليجية، ويتوقع في المستقبل القريب أن تفرز هذه المدارس الخاصة أجيالا من أبناء المنطقة نفسها لا ينتمون إلى النسيج الثقافي والتعليمي واللغوي لها، كما أن لبعض الأقليات دورا اجتماعيا خطيرا على صعيد التبشير الديني والانتشار الثقافي، إضافـــة إلى التأثير الصادر عن العمالة في قطاعات معينة (خدمة المنازل، وقيادة السيارات، وتربية الأطفال...)؛ وهو ما يؤثر على العادات والتقاليد والقيم، خاصة فيما يتعلق بالشعائر الدينية والعلاقات وأنماط السلوك وكذلك الثقافة والتآلف الاجتماعي. [2]

---

[1] محمد إسماعيل صادق؛ "**الأقليات في الخليج العربي**"، مرجع سابق.

[2] محمد إسماعيل صادق؛ "**الأقليات في الخليج العربي**"،نفس المرجع.

المطلب الثالث

البعد الدولي لمسالة للأقليات

إذا كانت جل الدراسات الحديثة في مجال النزاعات مؤيدة لفكرة تراجع العامل الأيديولوجي المحرك لها، فإنها مقابل ذلك عملت على إبراز العامل الاقلي، اثني، طائفي، قومي، كإسهام في نشوء الشعور بالوعي الذاتي النوعي لكل أقلية، المؤدي إلى الانفلات في غالب الأحيان، وإحداث انقلاب كبير في بنيان الدولة ، بالإضافة إلى أهمية العوامل الدولية، في تأجيج ورفع حدة المطالب الأقلية، لتتجاوز في الكثير من الأحيان الحدود.[1]

إن سياسة الإمعان في التفتيت على أساس عرقي ومذهبي وديني ، على رأس الأولويات الأمريكية الإسرائيلية، وهي تأتي تحت عنوان نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن الذي تشهده المنطقة العربية ومجتمعاتها، يعكس خطورة رياح الفتن العرقية والمذهبية، من العراق إلى السودان، ومن مصر إلى لبنان، والمؤسف أن بعض القوى العربية داخل السلطة وخارجها، توفر المزيد من الظروف الفضلى لتعميق الشروق المذهبية، لعوامل تاريخية وحسابات شخصية.[2]

فالمنطقة العربية تشهد باستمرار تدخل القوى الدولية فيها، على غرار التدخلات المتكررة والمستمرة للولايات المتحدة الأمريكية.

ففي "إستراتيجية الأمن القومي لقرن جديد "التي أعدتها إدارة الرئيس كلينتون، وصدرت آخر نسخة معدلة منها في يناير سنة2000 ، صنفت المصالح إلى ثلاث درجات، الأولى هي المصالح الملحة المتعلقة بالبقاء وتشمل الوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فلن تتردد في استخدام القوة العسكرية إذا ما تعرضت هذه المصالح للخطر. والثانية هي المصالح المهمة التي لا تؤثر على البقاء المادي للولايات المتحدة، ولكنها تؤثر في نمط الرفاهية الأمريكية. وثالثا هناك المصالح الإنسانية.[3]

---

[1] جاك فونتا نال؛ "**العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد**"، ترجمة: محمود إبراهيم، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص.164.

[2] محمد نور الدين؛ "**الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بين التمويه والحقيقة**"، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، شؤون الأوسط، العدد 122، (2006)، ،ص.3.

[3] حسن الحاج علي احمد؛ "**التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي**"، (بيروت: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد276، (2002)، ص.17.

فمع التطورات الجارية في النظام الدولي بروز أنماط متعددة للعلاقات غير المتكافئة , وانعكاس ذلك على المفاهيم النظرية روج الغرب للاعتبارات الإنسانية فثارة نقاشات واسعة في المحافل السياسية والقانونية الدولية عن تطور مفهوم التدخل الدولي المبرر بمنطلقات إنسانية أو ما يطلق علية اختصارا (التدخل الإنساني) ذلك المفهوم الذي يهتم بتبرير التدخل في الشؤون الداخلية لدولة على أساس إنساني سواء جاء مثل هذا التدخل من جانب منظمة دولية أو إقليمية أو اخذ شكل تحالف يجمع بين عدد من الدول أو حتى من جانب دولة واحدة فقط .[1]

والملاحظ انه يمكن تجميع وحصول المصلحتين أو الثلاث في منطقة واحدة كالتدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، لتحقيق مصالحها مجتمعة هي وحلفائها.

فمشروع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق لا يقوم على قاعدة الديمقراطية بقدر ما يقوم على قاعدة التقسيم وإعطاء الأولوية ل الفيدرالية الطائفية والعرقية، وليس مجرد الفيدرالية الجغرافية، كما انه ينكر من الناحية التأسيسية عروبة العراق ويكتفي باعتبار "عرب العراق"جزءا من الأمة العربية.[2]

وعليه فالهدف الأساسي للعدوان على العراق واحتلاله لم يكن لا وجود أسلحة دمار شامل ولا إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، بل إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط بطريقة تضمن امن إسرائيل ومصالحها لعقود قادمة، وهذا يتحقق عبر وسيلتين:

- تدمير القدرات أو ما تبقى من قدرات عربية وإسلامية يمكن أن تهدد امن إسرائيل.
- تفتيت المنطقة والانتقال بنموذج الدولة الأمة إلى نموذج الدولة القبلية، والدولة والمذهب والطائفة.[3]

وبخصوص التدخلات الأوروبية فلقد أحدثت في القرن التاسع عشر أثرا مضاعفا على المسيحيين الموجودين في العالم العربي، لان الغربيين عندما أرادوا حمايتهم، أثاروا ريبة جيرانهم العرب المسلمين حيالهم، ومن هنا أتت مواقف متناقضة مزمنة مع محيطهم، واتت قطيعة مع الحضارة العربية الإسلامية والتركية والفارسية، وهذا يعني أن الغرب يمارس سحرا بل إغراءا على هؤلاء المسيحيين، وفي إطار هذه الجاذبية يختلط الرمزي والحقيقي.[4]

والى اليوم الوجود الأوروبي في كثير من دول الشرق الأوسط، في رسمها للسياسات والتوجهات العامة، بالتأثير المباشر وغير المباشر، مثال ذلك التأثير الفرنسي في مسار وسياسة القوى اللبنانية، وارتباط

---

[1] أسامة دامو وسعدي الدبور؛ "**الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**"، مرجع سابق.

[2] محمد السعيد إدريس؛ "**تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة**"، المستقبل العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد326،2006)، ص.33.

[3] محمد نور الدين؛ "**الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بين التمويه والحقيقة**"، مرجع سابق، ص.(2-3).

[4] جوزيف ياكوب؛ "**مابعد الاقليات بديل عن تكاثر الدول**"، مرجع سابق، ص.199.

هذه الأخيرة بأجهزة السلطة الفرنسية، وكان الطوائف السياسية في لبنان الأهم عندما هو الارتكاز علي دعم القوى الدولية، لتحقيق مصالحها الداخلية، فنكاد لا نجد قوة سياسية واحدة غير مدعومة ماديا، أو معنويا بقوة إقليمية أو دولية.

ونضرا إلى أن منطقة الشرق الأوسط تشكل ساحة صراع دولي، ومحط اهتمام عالمي، فان من مصلحة القوى الكبرى التحكم في إدارة النزاعات الداخلية فيها وتوجيهها، كل حسب مصالحه الإستراتيجية، كما تسعى الجماعات الأقلية في الشرق الأوسط، إلى الاستقراء بدعم القوى الخارجية لانتزاع حقوق أو تحقيق مصالح .

ونشير أن انقسام اللبنانيين الأساسي منذ قرنين، كان موضوعه تحالفات البلاد مع الخارج ومازال هذا الانقسام اليوم يشكل نقطة التباين المحوري، الأكثر تأثير أو التي تقسم الحساسيات السياسية إلى فريقين كبيرين متعارضين.[1]

فالحساسية الأولى تستند إلى الدور الرئيس الذي أدته الدول الكبرى الغربية في التقدم الثقافي والاقتصادي في لبنان، والى الحماية التي أمنتها هذه الدول الكبرى للمسيحيين، ما سمح للبنان بان يفلت من إمكانيات الاندماج في وحدة جغرافية عربية أوسع نطاقا(مثل سوريا) أما الحساسية الثانية فترى العكس، إن لبنان غالبا ما استعمل أداة في يد الدول الكبرى الغربية بهدف عزله عن محيطه العربي، وتحويله إلى قاعدة لتأثير السياسة الغربية في المنطقة.[2]

بالذكر أن أي حركة أو خطوة سياسية، لمن يمثلون الأقليات في العالم العربي عموما، وفي الشرق الوسط خصوصا، تفقد مشروعيتها وان كانت مشروعة نظريا، عندما يكون لدى الشعور العام أنها تخدم قوي خارجية أو بدعم منها.

فحقوق الأقليات شيء والاستقواء على الأمة بقوى الهيمنة الخارجية شيء أخر مختلف تماما، فمن حق الأقلية على الأغلبية أن تتمتع بحقوق مواطنة كاملة، ومن حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمد يدها أبدا للخارج.[3]

خاتمة الفصل:

إن بروز أو تجدد مشكلة الأقليات في الوطن العربي وما نجم عنها من صراعات وحروب داخلية خطيرة أخذت تهدد المستقبل السياسي للكثير من الأقطار العربية قد ظهرت بشكل أساسي من ضمن إطار

---

[1] عبادة محمد التامر؛ "**لبنان بين الطائفية الإقليمية والمؤثرات الإقليمية والدولية- قراءة في بنيوية الدولة والمجتمع-**"، الحوار المتمدن، تاريخ النشر 2005/06/15. http://www.m.ahewar.org/s.osp?aid=393158

[2] عبادة محمد التامر؛ "**لبنان بين الطائفية الإقليمية والمؤثرات الإقليمية والدولية- قراءة في بنيوية الدولة والمجتمع-**"، نفس المرجع.

[3] إبراهيم علوش؛ "**قضية الأقليات في الوطن العربي**". www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/kadeyyetalakliyat felwatan al3arabi.htm

المجتمع في الدول القطرية والثاني خارجي متمثل بسياسات بعض القوى الكبرى الرامية إلى تكريس حالة التجزئة العربية عبر استغلال المتناقضات الداخلية في المجتمع العربي وتغذيتها وتضخيمها بالشكل الذي يهيئ المجال إما تلك القوى لإعادة رسم الخريطة السياسية على نحو جديد يضمن عمليا السيطرة على اتجاهات المستقبل العربي فان الأخطار المحدقة بقضية الأقليات وما تهددها للأمن القومي العربي بحاجة إلى حل جذري وملموس لهذه القضية الصعبة.

الفصل الثالث

تأثير الاقليات على استقرار لبنان

تمهيد:

يعتبر التعدد الطائفي الذي تقوم عليه الدولة اللبنانية، مسألة حساسة جدا، فالطائفية هي التي تحدد مسارات جميع المجالات الحيوية والميادين الرئيسية في الدولة، فهي التي تحدد طبيعة النظام الاجتماعي وتتحكم في مواقف شعبه بمختلف اتجاهاته، وتوجه نظامه الاقتصادي بما يخدم مصالح طائفة على حساب أخرى، وتسعى للسيطرة على جميع مؤسسات والمناصب الهامة في نظامه السياسي، كما أن بإمكان الطوائف أن تجر لبنان إلى أزمات متعددة المظاهر والانعكاسات تهدد بذلك استقرار لبنان، ويعرقل مسار تطوره، خصوصا بتحالفها مع أطراف خارجية ذات أطماع ومصالح معلنة وأخرى خفية، تسعى إلى تحقيقها.

لذا تم معالجة عناصر هذا الفصل في مبحثين تم تناول فيهما المحددات التي يتميز بها لبنان وتأثير تضارب المصالح الطائفية على استقرارها، وكيف تسمح الطائفية بالتدخل الأجنبي بصورة ألية في الشؤون الداخلية للبنان، وإلى أي مدى يؤثر ذلك على سيادته.

المبحث الأول

لبنان دراسة جيوبوليتيكية

في هذا المبحث دراسنا لبنان من جانب المحددات والمقومات التي تتميز بها، لذا قسمنا هذا المبحث إلى عدة مطالب، تناولنا في المطلب الأول المحددات الجغرافية والديموغرافية للبنان، وفي الثاني المحددات الاقتصادية والسياسية للبنان، أما في المطلب الأخير الواقع السياسي للأقليات والصراع على السلطة في لبنان.

المطلب الأول

المحددات الجغرافية والديموغرافية للبنان

تحظى العوامل الجغرافية والديموغرافية بأهمية كبيرة عند العلماء الجيوبوليتيكيين، لكونها تمثل العماد الأساسي في تكوين قوة الدولة ومفتاح قدرتها على البقاء.

الفرع الأول

المحددات الجغرافية

لبنان هو أحد الدول العربية في **الشرق الأوسط** من جنوب غرب **أسيا**، يحده البحر المتوسط من الغرب ، و**فلسطين وسوريا** من الشرق والشمال،[1] أما المناخ، فيصنف الساحل بأنه مناخ البحر المتوسط،[2].

منذ **31 أوت 1920** عند إعلان الجنرال "**غورو**" الفرنسي عن دولة **لبنان** الكبير، حيث ضم إليه ولاية بيروت مع أقضيتها الأربعة وتوابعها، والبقاع مع أقضيته الأربعة، فاتسعت مساحته من **3500كلم²** إلى **10452كلم**،[2] فأربعة أخماس[3] هذه المساحة ذات طبيعة جبلية والسهول الساحلية، ليست سهولا بالمعنى الصحيح نظرا

---

[1]- سعدي سعيد؛ **معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)**، (بيروت: دار الجيل، 1998)، ص.358.

[2] **www.ar.wikipedia.org**

[3]-**أحمد عطية؛ القاموس السياسي، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1968)، ص.1047.**

لضيقها وارتفاعها عن مستوى سطح البحر، والتي تطل علة الموسط بسواحل صخرية مرتفعة تقطعها بعض السهول الضيقة[4]، ويمكن تقسيم الأراضي اللبنانية من حيث الطبيعة الجغرافية إلى ثلاثة أقسام:

1. **إقليم الخط السهلي الساحلي:** يمتد من جبال لبنان من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وتعتبر سهول **(عكار، صيدا، طرابلس)** أهم السهول الساحلية الواقعة في معظم المدن اللبنانية.

2. **إقليم المرتفعات الجبلية:** هي جبال تبدأ من "**جبال اللكام**" في الحدود الشمالية ل"**سوريا**" إلى "**جبل سناء**".

3.إقليم السهول الوسطى أو سهل البقاع: وهو شق يفصل بين السلسلتين الجبليتين، وهو يتميز بالخصوبة تربته، ومصدر أساسي للحبوب والمزروعات المختلفة، تجري فيه العديد من الأنهار أهمها؛ **نهر الليطاني**، و**نهر الكبير** الجنوبي، و**نهر البارد**، و**نهر الزهراني**، **نهر إبراهيم** وهي انهار صغيرة جبلية.[1]في حين تفتقر لبنان إلى الموارد الأولية والمعدنية وان كان يوجد بها**(الحديد الخام، والملح والفحم الليجنايت، وبيرايت الحديد، والنحاس، والفوسفات، والغابات الخشبية)** ، تكمن **لبنان** أهمية في كونها منطقة إستراتيجية لها وزنها في الوقت الراهن، لأنها تشرف على نقاط عبور التجارة الدولية، مما جعلها محل تنافس الدول القوية إقليميا ودوليا، فهي ممر خطوط أنابيب البترول لبلدان عربية، وقاعدة جوية وميناءا بحريا حيوي لمنطقة الهلال الخصيب، تزداد أهميتها مع التسهيلات الاقتصادية من اللدول الغربية فكان بلدا متميزا فريد من نوعه[2]، جلب هذا الموقع ل"**لبنان**" أهمية جيبوليتيكية، فهو متبع المياه فالحياة البلدان المجاورة، ومن جهة ثانية يمثل السطح الذي من فوقه عسكريا مراقبة أوضاع المنطقة، وتشكيل سلسلة من الاستراتيجيات العسكرية[3]، كما باتت "**بيروت**" مركزا للحركات التجارية، والمصرفية، والمالية، باعتبارها واسطة بين الغرب والشرق الأوسط[4]، هذا الموقع الجغرافي جعل "**لبنان**" بلدا حيويا، ونقطة استقطاب لمطامع هذه الدول،[5]وله دور فعال في تحديد مسار الحروب والصراعات، إلى جانب التضاريس في تحديد مناطق تمركز الأطراف الداخلية، وتوزيع الطوائف حول الأقاليم اللبنانية التي تحدد قوتها، ومميزتها، وبالتالي تحديد الطائفة السائدة عن الأخرى.

الفرع الثاني

المحددات الديموغرافية للبنان

---

[4]- كمال جنبلاط؛ **لبنان في واقعه ومرتجاه**، (لبنان: محاضرة ألقيت في الندوة اللبنانية، 1956)، ص.1.

[1] - ايديتو كريبس؛ "**الحضارات في الذاكرة لبنان تاريخ، وسياسة، وحضارة**"، بدون مكان نشر، (2003_2004)، ص.38.

[2] -قادري حسين؛ "**دور القوى الإقليمية اسرائيل، سوريا، م ت ف في الحرب اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين 1975_"1982**"، (الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990)، ص.13.

[3]- خليفة نبيل؛ "ميثاق الحل الوطني في لبنان"، **المستقبل العربي**، العدد 111، ماي 1988، ص ص. (103_104).

[4] -دافيد غليمور؛ "**دروب الانهيار تأريخ سياسي للازمة اللبنانية 1975_1985**"، ترجمة: حسان يوسف، (لبنان: دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع، 1985)، ص ص. (20_21).

[5]- العبد العارف؛ "**لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص. (30_31).

الأهم في الدراسة السكانية معرفة مدى تماسكهم أو تفككهم قد يكون عددهم القليل عنصر قوة من خلال تلاحمهم وتجانسهم، وقد يكون عددهم الكثير نقطة ضعفها، وبالتالي فالبعد الطائفي هو سبب عدم استقرار السياسي في لبنان فغياب الانسجام والتوحد الطائفي كان لا بد أن يقود إلى استقطاب حاد يقوم بحسب الخطوط الطائفية، فقد اختلف النمو السكاني مع اختلاف الظروف الأمنية والمعيشية في لبنان من حوالي **34** ألف قبل الحرب إلى **24** ألف في **2000**[6]، ففي المدة ما بين **1960** و**1992**، كان المعدل السكاني **1.4**٪ وهو معدل منخفض مقارنة بدول المنطقة، حيث تسببت الحرب الأهلية بمقتل ما يقارب **170** ألف شخص، وقد ارتفع هذا المعدل إلى **2.5** ٪ في **1992** و**1993**[1].

لقد شكلت تيارات الهجرة التي شهدها لبنان خلال فترة ما بين **1975_ 1991**، والاعتداءات الإسرائيلية التي أسهمت في التوزيع الجغرافي للسكان، مع الخصائص المتنوعة بين الساحل والجبل، حيث تشكل منطقة الساحلية مركز التجمع العمراني، والملاحظ أنهم يتجهون إلى مناطق انتماءاتهم المذهبية وهو ما شكل ضغطا سكانيا زاد الأمور تعقيدا أو عدل التوزيع الجغرافي في مناطق أخرى[2].

تعتبر الهجرة الخارجية ظاهرة بارزة في **لبنان**، وهي ترتبط بحركة التجارة الخارجية، وبنية الاقتصاد اللبناني وسوق العمل حيث مثلت نسبة الكوادر أعلى نسبة مما أدى إلى نقص الفنيين في مجال الخبرات الصناعية، وأعمال الصيانة، وغيرها وزاد في حجم العمالة الأجنبية في **لبنان**، فالتحويلات المالية إلى الخارج، ومشاكل اجتماعية، واقتصادية أخرى.

يتميز لبنان بتعدد طوائفه ومذاهبه، فهو بلد غير متجانس تلعب فيه الطائفية أدوارا مختلفة في الحياة السياسية ولاقتصادية اللبنانية، فلبنان هي دولة طائفية رسميا بالطوائف المعترف بها رسميا **17** طائفة ومذهبا، ثم أصبحت **18** بعد ضم طائفة الأقباط إلى القائمة الرسمية[3]، تنقسم الطوائف اللبنانية إلى قسمين رئيسين؛ الطوائف الإسلامية والطوائف المسيحية إلى جانب بعض الطوائف الصغيرة التي تتبع كلا القسمين الرئيسين، إلى جانب الطائفة اليهوديا التي تبلغ حوالي **5000ن**، أما الطوائف المعترف بها رسميا في لبنان فعددها **18** طائفة وهي كالأتي:

---

[6]- "**الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان**"، الوثيقة الوطنية والتي تم الأخذ بها في مجلس الوزراء بتاريخ 2001/8/16، ص.6.

[1]- خليل دمشقية نهاد؛ "**التكامل الصناعي السوري_اللبناني الإمكانيات والفرص**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص. (29_28).

[2] - قادري حسين؛ "**دور القوى الإقليمية اسرائيل، سوريا، م ت ف في الحرب اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين 1975_1982**"، المرجع السابق، ص ص. (18_19).

[3]- مارون حداد؛ "طوائف لبنان ال18 أقليات كبرى وأقليات صغرى"، (بيروت: **الشرق الأوسط**، العدد 10802، 2008/06/25): **WWW .AWSAT .COM**

1 **الطوائف الإسلامية:** يعود ارتباطهم بلبنان إلى أواسط **ق17م** حيث حلت الجيوش الإسلامية مكان البيزنطيين سكن المسلمون المدن الساحلية اللبنانية[4] وتتمثل في(**السنة، الشيعة، الدروز، العلويين الإسماعليون**).

أ_السنة: تشكل نسبة**50**٪ من الطوائف الإسلامية، وتتمركز في الشمال والوسط في **طرابلس، وبيروت** ويعتبر مستواهم الثقافي أعلى من مستوى غيرهم من الطوائف الإسلامية الأخرى[5]، تعود مرجعيتهم الدينية إلى دار الإفتاء ومفتي الجمهورية الشيخ **محمد رشيد قباني**، وهم رمز الاعتدال، لهم دور كبير في الحفاظ على وحدة المسلمين، ومفتي السنة يشارك في اختيار شيوخ **الشيعة** و**الدروز**، وتشارك سياسيا بفاعلية ويمثلها في مجلس النواب**20** نائبا كما أن لها بعض المناصب الوزارية وأهمها رئيس الوزراء ومنها يختار مفتي الديار اللبنانية[1].

2_الشيعة: تنتمي إلى مذهب **الجعفري الثانى عشر**، طالب الإمام **موسى الصدر** نواب الشيعة بتقديم مشروع إلى مجلس النواب لتأسيس "**المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى**" كمرجعية رسمية، حاليا "**نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الأمير قبلان**"، أما المرجعية الروحية هي "**العلامة محمد حسين فضل الله**".

تعرض شيعة اللبنانية لمضايقات من السلطات الحاكمة بدءا بالأمويين وانتهاء بالعثمانيين، وقد أدت المعاملة السيئة إلى تحالفهم في اغلب الأحيان مع غزاة الدولة الإسلامية، (**الفاطميين الشيعة**، و**الصليبيين**، و**المغول**) حيث أدى إلى سقوط الخلافة العباسية وتدمير **بغداد** في **1258م/656ه** قد كان لهم نفوذ كبير في **عهد الفاطميين 969_1075** حيث كثر عددهم وقوي نفوذهم السياسي، واستطاعوا أن يشكلوا إمارة شيعية مستقلة في **طرابلس** بإدارة **بني عمار**،لكن ضعفت في **عهود الأيوبيين، المماليك** و**العثمانيين** من **1180_1918**، كذلك تعرض الشيعة إلى الاعتداءات الإسرائيلية منذ**1948**، لذا هاجر كثير منهم إلى الدول النفطية، ومنذ اعتماد دستور**1926** حتى **1986**، خلت الحكومات الأولى من أي وزير شيعي، وهي حكومة "**بشارة الخوري 1928**،" و"**خير الدين الأحدب**" في**1937**، و"**حسين العويني1951**"، ويتجلى هذا بوضوح في مرحلة ما قبل رئاسة مجلس النواب للشيعة، رغم أن الحكومات التي تلت هذه المرحلة تضم من وزير إلى **3**وزراء، إلا أنهم كانوا يتسلمون الحقائب تقنية، كالزراعة[2].

---

[4]-فارس هاني؛ ا"**النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث**"، (لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1980)، ص 94.

[5] -جواد بولس؛ "**تاريخ لبنان**"، ترجمة: جورج الحاج، (بيروت: دار النهضة، 1972)، ص.262.

[1] -وعطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، الجزء2، (بنغازي: جامعة قريانس، 1988)، ص.126.

[2] -سلامة غسان؛ **المجتمع والدولة في المشرق العربي**" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص ص. (93_94).

بدأ دور الشيعة يتزايد خاصة مع نجاح المعارضة في تحرير جنوب **لبنان**، وتعزيز سلطات مجلس النواب، ورئيسه الشيعي من خلال اتفاق الطائف وتعديلاته، يتمركزون في الجنوب، وتشارك سياسيا ب**19** نائبا ويعطيهم الدستور رئاسة مجلس النواب كما يشاركون في الحكومة بمقعدين وزاريين[3].

الدروز: وضع نظامها الديني **حمزة بن علي الزوزان** تعود نشأتها إلى أوائل **ق11** حيث جاء "**تشيكين الدرزي**" إلى **سوريا** في**1020**، واستقر في **واد اليتم**، وراح يبشر بمذهب جديد يدور حول فكرة أن الخليفة الحاكم بأمر الله إمام ذو صفة فوق طبيعية، وأصبح **الدروز** تلامذة وأتباعه، وانتشروا في ظل الدولة الفاطمية في منطقة **الشوف** و**المتن**، يسمي **الدروز** أنفسهم ب **الموحدين** ويعرفون أيضا ببني معروف إشارة إلى انتمائهم العربي، فالعقيدة **الدرزية** هي من العقائد السرية التي هي وقف على فئة **العقال** من الطائفة أما فئة **الجهّال** فهم الأغلبية[4]، ويقر "**الدروز بمحمد بن إسماعيل**" كإمام سابع[1]، حكم **الدروز** جبل **لبنان** من **ق17** إلى **ق19**، وشهدت فترات حكمهم ازدهارا وأمنا جعلت **زعماء الدروز** المعاصرين يطمحون إلى استعادة أمجادهم من هؤلاء"**الدرزي كمال جنبلاط**" الذي حاول أن يبني **لبنان** العدالة والمساواة على نهج "**الأمير فخر الدين**"**1977**، ويتقاسم النفوذ في الطائفة منذ القديم العائلتان **آل أرسلان** و**آل جنبلاط** يتمركز **الدروز** في **لبنان** في **وادي اليتم** و**الشوف**، ومرجعيتهم الروحية هي مشيخة العقل، وعلى رأسهم "**الشيخ نعيم حسن**" والشيخ **ناصر الغريب**، أما سياسيا فيمثلهم في مجلس النواب**6** **نواب**، وفي الحكومة وزيرين[2].

الإسماعليون: جماعة منشقة من الشيعة لا يعترفون بالإمام **موسى الكاظم** كإمام سابع، ولكنهم يعتقدون أن إمام ظهر، كان **إسماعيل بن جعفر الصادق**، ويعتبر **الأغا** كان الزعيم الروح[3]، وقد قدموا من بلاد الشام التي جاؤوها من **العراق** هربا من السلطة العباسية، وهم أقلية ولا يتخذون مكانا محددا لإقامتهم ومرجعيتهم الدينية خارج لبنان.

العلويين: قدموا من سوريا واستقروا في جبل **بعل محسن** في مدينة **طرابلس** و**عكار**، ويمثلهم بنائبين واحد في **طرابلس** وأخر في **عكار**، مرجعيتهم رئيس المجلس الإسلامي العلوي في **لبنان**، الذي كان حتى عام **2004** النائب الحالي **بدر ونوس**، وعموما فالطائفتان العلوية والاسماعلية قليلتا العدد والنفوذ.

---

[3] - وعطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، المرجع السابق، ص135.

[4]- سعدي سعد؛" **معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)**"، المرجع السابق، ص. 182.

[1]- أبي عاد ناجي، جرينون ميشيل؛ "**لنزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط والناص والنفط التهديدات الأمنية**،" ترجمة: محمد نجار، (الأردن: الأهلية النشر والتوزيع، 1999) ص ص. (109_110).

[2]- حمدي الطاهر؛ "**سياسة لبنان في الحكم**"، (القاهرة: المطبعة العالمية، 1979)، ص 15.

[3] - ابي عاد ناجي، جرينون ميشيل؛" **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط والناص والنفط التهديدات الأمنية**"، المرجع نفسه، ص109.

2_ <u>الطوائف المسيحية</u>: وهم ينقسمون إلى عدة طوائف وهي؛ **(الموارنة، والروم الكاثوليك والأرثوذكس، والأرمن الكاثوليك والأرثوذكس، والأقباط الكاثوليك والارثوذكس، والانجيليون، والآشوريون، اللاتين، الكلدان).**

<u>أ_الموارنة</u>: وتعتبر من اكبر الطوائف المسيحية في **لبنان**، وهي فرع من فروع **الكنيسة السورية**، وينتسبون إلى "**القديس مارون الراهب**"، انتقلت جماعته إلى **واد العاصي** في الشمال **لبنان**،[4]ومن أتباعه تشكلت هذه الطائفة بعد انشقاق **اليعاقبية** على اثر انعقاد مجمع **مقدونيا** في **451**، اثر صراع مذهبي داخل الكنيسة المسيحية، بين من يقولون بطبيعة المسيح الواحدة وهم **اليعاقبة الأرثوذكس**، وبين من يقولون بطيعتين للمسيح **المراونة**، وقد اضطروا إلى الرحيل نتيجة لمعاداة **اليعاقبية** لهم، فاستقروا بصفة رئيسية في **جبل لبنان**[5].

مرجعية الموارنة **البطريرك الكاردينال نصر الله بطرس صغير** يتمركزون في الشمال وفي **كسروان**[6]، قد تمتعت برعاية فرنسا لها كما ارتبطوا رسميا ب**روما 1180**.

برز تأثيرهم السياسي نتيجة لظهور طبقة متعلمة من **المراونة**، اعتمد الأمراء الشهابيين في أعمالهم حتى أنهم تمكنوا من تنصير بعض الأمراء الشهابيين وللمعنيين مستغلين بذلك التعاطف الدرزي معهم، وابرز هؤلاء المتنصرين **الأمير بشير الثاني الشهابي (1760_1850)** الذي تحول إلى النصرانية، وعند استقلال لبنان وتأسيس دولة لبنان الكبير استأثرت بالمناصب الحساسة في الدولة، فمنها رئيس الدولة وتمثل في البرلمان **30** نائبا يمثلون أيضا العديد من الوزراء[1]، لذلك تشعر دائما بأنها صاحبة الدور الرئيسي في نشأة الدولة اللبنانية الحديثة، وإنها المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاقتصادية، والعامل المؤثر في بقاء استمرار الدولة، لذا يجب أن تبقى على رأس الدولة، وهي ترى **لبنان** عربي الوجه غربي الثقافة، يجمع بين روحانية الشرق ومدنية الغرب[2]، وبامتلاكها نفوذ أو امتيازات كبيرة وزيادة على الدور الذي تلعبه في الحياة السياسية والاقتصادية، من خلال اضطلاعهم بأهم الوظائف السياسية والاقتصادية**(رئاسة الجمهورية، قيادة المؤسسة العسكرية)**، يتمتع البطريرك الماروني وإتباعه بالاستقلال الكامل عن الحكومة، والكنيسة المارونية لديها أوقاف ضخمة تدر عائدا يكفي ويزيد على كل احتياجاتها وللبطريرك نفوذ حاسم في الشؤون السياسية اللبنانية داخليا وخارجيا.

---

[4] – وجيه كوثراني؛ "**<u>الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي</u>**"، (بيروت، بدون دار نشر، 1976)، ص.33.

[5] –فارس هاني؛ "**<u>النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث</u>**"، المرجع السابق، ص.43.

[6] – مارون حداد،؛ "طوائف لبنان ل18 أقليات كبرى وأقليات صغرى"، المرجع السابق.

[1] – حمدي طاهر؛ "**<u>سياسة لبنان في الحكم</u>**"، المرجع السابق، ص ص. (23_24).

[2] – حمدي الطاهر،المرجع نفسه، ص.24.

ب_الروم الأرثوذكس: هم شرقيون وأكثر المسيحيين تعلقا بالعروبة، أما تسمية **الروم** فقد لحقت بهم على الأرجح عمد إنشاء نظام الملل في بداية العصر العثماني[3]، مرجعيتهم **بطريرك أنطاكية** وسائر المشرق **اغناطيوس الرابع هزيم**، ظهرت في **ق09** واستقرت في المناطق الساحلية، وفي مراحل سابقة لقيت عناية من **روسيا القيصرية**، إلا أن العناية انتهت بقيام **الثورة البلشفية** في**1917**، مما ساعد على الارتباط بهذه الطائفة وغيرها من الطوائف الأخرى في المجتمع العربي الإسلامي، كما أن وجود **البطريرك الأرثوذكسي في دمشق**، وطد العلاقة بينهم وبين أخواتهم في **سوريا**، وجعل نظرتهم للأمور أكثر شمولية من تلك النظرة التي تسيطر على الطائفة المارونية[4]، وتشارك الطائفة في الحياة السياسية حيث تحصل على**11**مقعدا في مجلس النواب ولها بعض المناصب الوزارية[5].

ت_الروم الكاثوليك: فيعرفون ب**الملكيين** الذين انفصلوا عن **روما** ثم عادوا إليها، وهم يختلفون عن **الروم الأرثوذكس** يكونهم تابعين عقائديا إلى **كرسي الفاتيكان**، إلا أنها تشترك معها من حيث الأصول التي تنحدر **الفساسنة** فضلا أن الطائفة **الروم الكاثوليك** كانت في الأصل جزءا من طائفة **الروم الأرثوذكس**، لكنها انشقت عنها في **ق18**[6]مرجعيتهم **بطريرك أنطاكية** وسائر المشرق **أغاطيوس لحام** الذي يتخذ من **لبنان** مقرا له.

تتمركز هذه الطائفة بصفة خاصة في منطقة **زحلة** وهي حليفة **للمراونة**، وتتمتع بوضع اقتصادي ممتاز حيث أن غالبية أبنائها من الدرجة كبيرة من الغنى والثراء، من الناحية السياسية تشارك في هذه الطائفة ب**6** مقاعد في مجلس النواب، ولها مقعد في مجلس الوزراء[1].

ث_الأرمن الكاثوليك والأرثوذكس: سكنوا **لبنان** بصورة خاصة في برج حمود، **(ساحل المتن وزحلة وعنجر البقاعيين)** هي الطائفة السابعة من حيث العدد، يعود عهدها في **لبنان** إلى أواخر **ق19**على اثر الاضطهاد **التركي** ل**لأرمن**[2]مرجعيتهم هو **الكاثوليكي أرام الأول**، أما مرجعية الكاثوليك المحلية هو **الكاثوليكي نرسين بدروس التاسع عشر.**

ج_السريان الكاثوليك والأرثوذكس: سكنوا لبنان منذ القدم العصور هم من الأقليات الصغرى، مرجعية الكاثوليك "**بطريرك مارا اغناطيوس موسى الأول داود بطريرك انطاكية**" سائر المشرق **الارثوذكس** "**البطريرك زكا الأول عيواص**"[3].

---

[3] -سعدي سعد؛ "**معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)**"، المرجع السابق ص.202.

[4] _ وجيه كوثراني؛ "**لاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**"، المرجع السابق ص.24.

[5] -عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**" ،المرجع السابق ص. 134.

[6] -حمدي الطاهر؛ "**سياسة لبنان في الحكم**"، المرجع السابق، ص.25.

[1] _ حمدي الطاهر؛ "**سياسة لبنان في الحكم**"، المرجع السابق، ص.25.

[2] _الخوند مسعود؛ "**الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)**"، المرجع السابق، ص.34.

[3] -مارون حداد؛ "طوائف لبنان ل18 أقليات كبرى وأقليات صغرى"، المرجع السابق.

ح_ **الأقباط الكاثوليك والأرثوذكس:** هي الطائفة **18** التي ضمت قائمة الطوائف المعترف بها رسميا في لبنان ومرجعية **الكاثوليك الأب انطانيوس مقارا إبراهيم**، أما **الأرثوذكس** فمرجعيتهم **المطران سليم باتيران**.

خ_ الكلدان: لا يختلف **الكلدان** عن **الآشوريون** و**البابليين** من حيث الثقافة والحضارة، فقد كانوا واحدا في الدين واللغة، وأن رأى بعضهم أنهم قبائل **آرمنية** فهم مشرقيون، وفدوا من العراق وطائفتهم هي من الأقليات يتواجدون ب**بيروت** بصفة خاصة مرجعيتهم **البطريرك مارا روفائيل الأول بيداويد** في **بغداد**[4].

دس_ اللاتين: يعتبرون من المنحدرين عن الصليبيين في لبنان وهم من اصغر الطوائف الأقلية، ولا يقطنون منطقة معينة ويتبعون المطران بولس بحبح.

ذ_ الانجيليون: اعتنقوا هذا المذهب على أيدي المرسلين، وموجات التبشير البروتستانتي، وهم من سكان لبنان الأصليين يتواجد أغلبيتهم في **بيروت**، وتحديدا في منطقتي **رأس بيروت** و**الاشرفية**، مرجعيتهم في **لبنان** هو **القس سليم صهيوني**.

ر_ الآشوريون: طائفة مسيحية جاءت من بلاد ما بين النهرين، وتوزعوا على بعض مناطق **بيروت** و**جبل لبنان**[5].

نجد في توزيع الطوائف على الأقاليم اللبنانية، انه ليس هناك من منطقة حكرا على طائفة واحدة حتى ولو كانت تمثل في منطقة أكثرية لطائفية معينة، ألا أن كان بها أقليات من بعض الطوائف، وهذا التوزيع لم يكن نتيجة مرحلة زمنية معينة، ولا نتاج تأثير من العوامل على حدة، بل يعود ذلك إلى فترات تاريخية عديدة كما يعود إلى جملة من العوامل المعقدة[1]، التي تتمثل في كون اختلاف أصول الطوائف، فمنها ما يعود إلى المسيحية الأولى ذات الطابع الشرقي المميز، والى النصرانية الأولى، والجذع الروماني البيزنطي والى التراث الفارسي، والحركات الباطنية الإسلامية، أو المتفتحة على التيارات الفكرية والحضارية، بل فيها مزيج بين التيارات السابقة كالصوفية الإسلامية المتفاعلة مع **(التراث الإيراني، واليوناني، والروماني)**.

من هنا تأتي أهمية توضيح توزيع الطوائف اللبنانية على مختلف المناطق الرئيسية بادئين بإحصاء **1932**، الذي عهد الانتداب الفرنسي والذي جرى على أساس طائفي، وإحصاء **2007** للتوزيع الطائفي للسكان **لبنان** الذي نشر في موقع الجزيرة الذي نقل عن **(البي بي سي، وجامعة تكساس وموقع السي أي ايه)**، أين كانت الطائفة المسيحية تشكل الأغلبية حسب إحصاء **2007** بنسبة **58.92٪**.

---

[4] – سعدي سعد؛"**معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)**"، المرجع السابق، ص.388.

[5] – مارون حداد؛ "طوائف لبنان ل18 أقليات كبرى وأقليات صغرى"، المرجع السابق.

[1] _ قادري حسين؛ "**دور القوى الإقليمية إسرائيل، سوريا، م ت ف في الحرب اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين 1975_1982**"، المرجع السابق، ص ص. (28.23).

إن معرفة الخصائص السكانية للشعب اللبناني يجعلنا نربط بين التعدد الطائفي في **لبنان**، وبين ثرائه الحضاري، كما يعاني من انقسام طائفي حاد فعلى الرغم من صغر حجم السكان فانه يضم أكثر من**18** طائفة، تشكل كل طائفة كيانا منفصلا متماسكا، فكل طائفة تتمتع بإدارة الشؤون بحرية واستقلال عن الجماعات الأخرى[3]، فقضية الطائفية فيه هي قضية قديمة، ومن أسبابها الأساس المادي فهو العنصر الذي أعطاها صفة الاستمرارية لانها اكتسبت مظهرا اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا كما يعود على طائفة دون طائفة أخرى بفائدة[4].

إن مظاهر الضعف في النظام اللبناني لا تكمن في التعدد الطائفي، فهو سابق على قيام الدولة وهي تكمن في الأثر النفسي الذي يتركه الانتماء الطائفي داخل الجماعة، والذي ينعكس على سلوكها إزاء أو الطوائف الأخرى، فكل طائفة تنظر بعين الشك إلى دوافع السلوك الاجتماعي والسياسي للطوائف الأخرى، ويترتب عليه سلوك يقوم على الترقب والترصد[5]، وهنا تصبح العلاقة بين الطوائف اللبنانية محكومة بمبدأ الشك والصراع ليس بمبدأ التعاون والتسامح، يحدد كل موقف بعناصره ومقوماته، ولعل الأزمة اللبنانية تؤكد ذلك[6]، وفي الوقت الذي يجب أن يكون فيه التعدد الطائفي مصدر ازدهار المجتمع اللبناني، كان يرى بعض الساسة اللبنانيين قد شكل دائما إطارا للخلافات والنزاعات المسلحة، فالطوائف تحتفظ بعاداتها، المتصلة بقيمها الدينية، وبتحدي القيم المذهبية وعليه تكاد المناطق الجغرافية اللبنانية أن تكون مكرسة لطوائف دون غيرها[7].

المجتمع **اللبناني** يقوم على كيانيه طائفية، والتي تكرس استقلالية بنية الطائفة من خلال مجموعة من المؤسسات، ووظائف داخلية سياسية، واجتماعية وتضطلع بها كل المؤسسات، ولهذه الوظائف خصائص ومشروعية مستمدة من الدستور، ومن العرف اللبناني الذي اكتسب بفضل الممارسة قوة قانونية، ولكل طائفة عائلات سياسية، لها أرثة **(إدارات عسكرية، ميليشيات بجان مختصة بالعلاقات الخارجية، والداخلية مثقفون، قضاء مذهبي مستقل، وكشفية خطاب سياسي، ومصادر الدعم، وتمويل خارجية وداخلية).**

بهذا فالطائفية في **لبنان** إطار بنيوي مستقل، تملك وسائل الدفاع وسائل الانخراط في المساومة الطائفية مع مجموعة الواحدة أو مع مجموعتين متحاربتين، لحلول أمور السلام والحرب، وحلول أقسام الدولة ومراتبها اتجاه السياسيين الداخلية والخارجية في زمن السلم، على أن تبقى مصالح الطائفة النواة مستقلة، وأن يكون الدفاع عنها واجبا مقدس، ولذا ما صادف أن الطائفة قد تغاضت عن حق من حقوقها في حالات السلام أو

---

[3] - حمدي الطاهر؛ "**سياسة لبنان في الحكم**"، المرجع السابق، ص.15.

[4] -حسين ابو النمل؛ "الطائفة السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان"، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد51، (اكتوبر_نوفمبر) 1950، ص.41.

[5] - حمدي الطاهر؛ "**سياسة لبنان في الحكم**"، المرجع السابق، ص.32.

[6] -وعطا محمد صالح فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، المرجع السابق، ص.131.

[7] - فيصل جلول؛ "عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد82، أكتوبر 1985)، ص.11.

الهدنة الفاصلة بين الحرب، فان هذا التغاضي مؤقت ومؤجل إلى الحرب القادمة، حيث تتجمع المطالب وتتحول إلى احد العناصر النزاع[1]، ويتم التعبير عن الانقسامات الداخلية في كل مجموعة طائفية بمواقف معينة تتعارض مع مصالح غيرها من الطوائف، وقد يصل الأمر إلى حد الخروج على الموقف السياسي والعسكري لنفس المجموعة، كطائفة **الروم الأرثوذكس** من الموقف المسيحي الذي عقد في **1983** الطائفة السنية بعد الاجتياح **الإسرائيلي**، بعد**6 فيفيري 1984** في **بيروت الغربية** فالطائفة المارونية نجد في داخلها انقسامات، وهذا ما ينطبق على الطائفة **الدرزية**، وعلى الطائفة الشيعية إلا أن الانقسامات الداخلية قابلة للانضباط[2].

إن التعقيد الطائفي يؤثر على كل نواحي الحياة اللبنانية، فمجتمع الطوائف في لبنان يعمل لخدمة الطائفة الواحدة على حساب الطوائف الأخرى أو على حساب الدولة، أي أن الطائفة ومصالحها مقدمة على كل المصالح الأخرى، مما أدخل **لبنان** في مآزق داخلية والتي تطورت لتدخله في حروب أهلية مستمرة، كما أن الانقسام اللبناني ليس على أساس الثنائية مسلم_مسيحي فقط وإنما على أساس طائفي[3]، كما أنها لم تكن بسبب الانقسام الداخلي، فهي مبررا مناسبا لتدخل القوى خارجية، فاغلب الطوائف في **لبنان** ترتبط سياسيا بدول أجنبية، فالمسيحيون يرتبطون ارتباطا تاريخيا **بفرنسا**، و**الدروز** على ارتباط **ب_ريطانيا** ، والسنة بدول الخليج أما الشيعة ب**إيران** بعد انتصار الثورة الإسلامية أصبح الكثير منهم أكثر ارتباطا بالجمهورية الإسلامية ب**إيران** و**سوري**[4].

المطلب الثاني

المحددات الاقتصادية والسياسية للبنان

هذا المطلب يشمل كل من الخصائص والمميزات التي يمتاز بها القطاع الاقتصادي والحياة السياسية اللبنانية.

الفرع الأول

المحددات الاقتصادية للبنان

ورثت **لبنان** عن الانتداب الفرنسي وضعا اقتصاديا مزريا، بسبب إلحاق الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الفرنسي، بتشجيعها للقطاعات التي تعود عليها بالفائدة بالدرجة الأولى، فبالنسبة للفلاحة تعتمد على الإنتاج

---

[1] _ شقير رشيد؛ "**مفاهيم الدولة والنزاعات دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية**"، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص.188

[2] _ شقير رشيد؛ "**مفاهيم الدولة والنزاعات دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية**"، المرجع نفسه، ص189.

[3] _ شقير رشيد؛ "**مفاهيم الدولة والنزاعات دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية**"، المرجع السابق، ص.189.

[4] _حسين قادري؛ "**لبنان الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية**،" (باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2008)، ص.21.

السلعي، ألحقوها بالسوق الرأسمالية[1]، أما القطاع الصناعي مع نموه النسبي أثناء الانتداب، إلا انه شهد منافسة من قبل السلع الأجنبية، واعتماد السياسة الفرنسية على رساميل وأسواق لا تسمح بتطور الصناعة اللبنانية إلا في حيزها، مما أدى بالصناعة اللبنانية إلى الركود وإفلاس المصانع وغلق الشركات، وبداية **1939 في الحرب العالمية الأولى** عادت بقوة مستغلة الظروف[2]، كما أن الانتداب الفرنسي أعطى الفرصة للأقليات للتحكم في فروع الاقتصاد بجميع أنواعه على حساب الأغلبية مما مهد لتعميق التناقض بين الفئتين، لتنعكس هذه الأوضاع على مفهوم الاستقلال، فالبرجوازية والإقطاعية تريده لتوسيع مصالحها وامتيازاتها، بالتالي رفضها للسيطرة الأجنبية وإنهاء حالة المنافسة الاقتصادية الغربية[3] أما غالبية الشعب تريد الاستقلال من اجل إنهاء السيطرة والاستغلال والدخول في مرحلة **التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية**، التي ترهله للرفع من مستواه في جميع الميادين يتميز الاقتصاد اللبناني منذ الاقتصاد اللبناني إلى يومنا هذا بعدة خصائص هي:

(الاعتماد على الاقتصاد ليبرالي حر، والقائم على استقلالية الأفراد الاقتصادية وحماستها بحسب المادة 15 من الدستور والالتزام الدولة بهذا النظام عند إصدار مختلف التشريعات الاقتصادية والمالية، واعتماد على عدة قوانين؛ كقانون سرية المصارف بتاريخ6_9_1956، وقانون إجازة فتح حساب مشترك بتاريخ 19_12_1961، وقانون النقد والتسليف الصادر بالمرسوم رقم 13513 في 1_8_1961 وغير ذلك من القوانين والمراسيم، التي أدت إلى انعكاس ايجابية في جذب رؤوس الأموال واستثمارها في لبنان تطوير القطاع المصرفي، وجعله مركزا إقليميا ودوليا مهما،[4]الاعتماد على مبدأ حرية الصرف وحرية تحويل النقد، وتحرك الرساميل وضمان الودائع، والاستثمارات وعدم التعرض الاحتياطي الذهب في المركز المصرفي اللبناني على الرغم من الضغوطات والأزمات التي مر بها لبنان، ودعم وتوسيع دور القطاع الخاص في مجمل النشاط الاقتصادي، مع تحديد دور القطاع العام في توفير البنية التحتية اللازمة لدعم وتشجيع القطاع الخاص)[1].

تميز دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهامشية، حيث اقتصرت مهامها على ببعض الإجراءات التي تسهل المبادرات الفردية، وقد أدى ذلك إلى أزمة توازنية في النظام الاقتصادي والاجتماعي، تمثلت في عدم توازن بين القطاعات ، وعدم التوازن بين المناطق والطوائف التي أدت إلى تهميش قوى اجتماعية زاد تواجدها في ظل سياسية لا توفر لها تعبيرا سياسيا داخل النظام، مع استمرار تسييد قوة أخرى عليها وبذلك تحولت إلى جمهورية مزعزعة بسبب الأزمة التوازنية وأصبح النظام اللبناني على رأي **حليم بركات**" **نظاما**

---

[1] _ حسين قادري؛ "**دور القوى الإقليمية إسرائيل، سوريا، م ت ف في الحرب اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين 1975_1982**"، المرجع السابق، ص. 24.

[2] _ حسين قادري، المرجع نفسه، ص.25.

[3] _ حسين قادري، المرجع نفسه، ص.26.

[4] _ "جمعية مصارف لبنان أهم القوانين المصرفية والمالية 21 سبتمبر 2011" **www.SubPage_aspx.htm**

[1] _ خليل دمشقية نهاد؛ "**التكامل الصناعي السوري اللبناني الإمكانيات والفرص**"، المرجع السابق، ص.39.

يسلب غالبية الشعب حريته، حيث تتركز القوة المادية في أيدي عدد قليل من المحتكرين ونظاما يقاوم التغيير والإصلاح، ونظاما يربط المجتمع بشبكات الاحتكار العالمية لينتهي بان يكون نظاما لا حرية فيه غير حرية الاستغلال"[2].

بعد الاستقلال فشلت الحكومة في التحكم بالاقتصاد، مما أدى إلى الحرب الأهلية في**1975**، حيث حافظت الحكومة الطابع العشوائي بدون رقابة، وعلى الأوضاع الاقتصادية المزرية، فالنفقات المخصصة لتنمية ل**1975** لم يصرف منها إلا نسبة هامشية،[3]كما أن الخصائص البنيوية للنظام الاقتصادي اللبناني غير القادر على تطوير القوى المنتجة، واستيعاب قوة العمل التي اقترنت بتدهور شروط العمل ما عزز هجرة الكوادر، إلى الدول النفطية كما فقدت الدولة سيطرتها على مرافقها ومواردها، مع غياب سياسيات اقتصادية واضحة أثناء الحرب:

(انهيار المؤسسات ودمار المناطق الصناعية الرئيسية، تدمير البنيات التحتية الأساسية، عدم وجود مؤسسات وطنية قادرة على تشجيع قطاعات الإنتاج، وتعمل على حمايتها وتطورها، مع وجود مؤسسات ساهمت في زعزعة التوازن من بين هذه والقطاعات التي تحولت رهينة المصالح الطائفية والإقطاعية مع وجود مناطق وقطاعات من دون تنمية، غياب فعالية المجتمع المدني في تغيير أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، لدول القطاع المصرفي غير الإنمائي مع اهتزاز صورة المصارف سبب ما أفرزته الحرب من مشكلات[4]، لنزوح الريفي إلى المدن إذ تراوحت نسبة سمان المدن ما بين 80٪ إلى 85٪ من مجموع التعداد السكاني وهو ما انعكس سلبا على القطاع الزراعي[5]، تعاظم ظاهرة انتقال عوامل الإنتاج المحلية إلى الخارج، التي شملت هجرة رؤوس الأموال فبعد أحداث فيفيري 1984، بما فيها ذلك رؤوس الأموال لعدد كبيرة من اللبنانيين المقيمين وغير المقيمين، التأثر سلبا على ادوار الوساطة المالية، والخدماتية، والتجارية، والصناعية التي اضطلع بها لبنان تقليديا بين الداخل العربي والسوق الرأسمالية العالمية).

وبعد تخلص لبنان من الحرب أعاد اتفاق الطائف الوطني الذي عقد في **24 أكتوبر**، تحديدا معالم في **لبنان**، كما انه وضعها من جديد عن طريق إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي، حيث صادق عليه مجلس النواب اللبناني تحت راية أو وثيقة الوفاق الوطني، حددت هذه الوثيقة التوجه الاقتصادي العام في إقامة دولة المؤسسات التي يجب دعمها وزيادة فعاليتها ضمن المبادئ التالية:

(اعتماد النظام الاقتصادي الحر بما يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة، وعتماد الإنماء المتوازن للمناطق ثقافيا، واجتماعيا، واقتصاديا ركنا أساسيا من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام، تقرير إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول، العمل على تحقيق عدالة شاملة من خلال الإصلاح المالي، والاقتصادي، والاجتماعي).

واتبعت عدة سياسات إنمائية لتحقيق الأهداف التالية:

---

[2] _ عبد المنعم المشاط؛ "لاقتصاد اللبناني والحرب الأهلية، مؤسسة الأهرام، 2010 www.articles.aspx.htm

[3] - "الأسباب الاقتصادية لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975" www.ISBB-LqTsdy-indl-lhly-llbnny-m1975htm .

[4] _ حمدان كمال؛ "تطور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية اللبنانية في ظل الحرب"، **المستقبل العربي**، العدد11، ماي1988، ص.65.

[5] _ خليل دمشقية نهاد؛ **التكامل الصناعي السوري اللبناني الإمكانيات والفرص**، المرجع السابق، ص.29.

(ترميم القدرة الأساسية للبنية التحتية للخدمات في القطاع العام، تأمين المستوى المناسب من الخدمات بما يؤمن استمرارها، التوسع في نطاق المشاريع مع تأمين التوازن ألمناطقي، تامين المساعدات التقنية لزيادة فعالية أداء الخدمات وتحضير الأرضية المناسبة للمراحل القادمة للنهوض الاقتصادي).

لتحقيق هذه الأهداف قامت بالتعاقد مع عدة شركات محلية وأجنبية لإعادة الهندسة، وإعادة بناء **لبنان** ومسح جميع أضرار الحرب ك"**دار الهندسة اللبنانية ومؤسسة كهرباء فرنسا**"، كما قامت بإنشاء لجنة عليا لتنسيق السياسات المالية والنقدية ومتطلبات الأعمار وإعادة تأهيل، مع إبراز فعالية "**مجلس الإنماء والأعمار**" في عملية إعادة التأهيل البنية التحتية، وخلق الدعم اللازم لمختلف القطاعات الإنتاجية كما وضعت سياسات اقتصادية لخلق مناخ استثماري مناسب لرؤوس الأموال الأجنبية، ويظهر ذلك من خلال اعتماد البرنامج الوطني العاجل للأعمار، يشمل سلسلة من المشاريع لإعادة لمدة **3 سنوات 1993_1995**، مع إضافة خطة **2000** التي اقرها مجلس الوزراء في **فيفيري 1993** للنهوض الاقتصادي، ولتوفير بيئة ملائمة اقتصاديا، وماليا لتهيئة القطاع الخاص قامت بإعداد أربع خطط لذلك التي تتمثل فيما يلي:

(اعتماد سياسة تصحيح على مستوى الاقتصاد الكلي تعالج أسباب الأزمة الاقتصادية وتقويم انعكاسات الاختلال في الأوضاع المالية، وقيمة النقد ومعدلات نمو الإنتاج ومعدلات الفوائد الفعلية، إعادة تأهيل البنيات التحتية الاقتصادية، والمادية، والاجتماعية، ضمن خطة تمتد على 13سنة من 1995_2007، وانجاز المشاريع المعلقة، توطيد ثقة المواطن بالدولة وبمستقبل لبنان، بالإصلاح الإداري وتحديث النصوص القانونية والإدارية لتفعيل عمل الحكومة والإدارة، وتسهيل المعاملات المواطنين والقطاعات الإنتاجية، توفير التمويل الخارجي عبر قروض مسيرة أو هبات تخفيف العبء على الدولة والاقتصاد)[1].

بداية استجاب الاقتصاد اللبناني لهذه الخطط، والبرامج، والسياسات بقوة حيث سجلت معدلات نمو إجمالي للناتج المحلي، نسبة مرتفعة بلغت **8**٪ إلى **5**٪ في 1994، كما شهدت البلاد تراجعا في معدلات التضخم من **100**٪ الى**5**٪ من **1992_1998**، بالإضافة إلى ارتفاع في مستوى احتياطي للنقد الأجنبي من **1.4** إلى 6 **مليار دولار أمريكي**، واستقرار سعر صرف الليرة المرتبطة بالدولار الأمريكي،[1]إلا أن سرعة الانتعاش لم تنجح في الحفاظ على زخمها، فقد شهد الاقتصاد واتجاهها نزوليا خلال الفترة الممتدة بين **1995** و2000 وسجل متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي لفترة مابين **1992**و**2002** نسبة اقل بقليل من**4**٪[2].

اعتبرت فترة العجز هذه وليدة عن فشل عملية السلام، التي كان رئيس الوزراء الراحل **رفيق الحريري** يأمل تحقيقها والركود الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، حيث نتج عن هذين العاملين تداعيات سلبية على مناخ

---

[1]- خليل دمشقية نهاد؛ "**التكامل الصناعي السوري_اللبناني الإمكانيات والفرص**"، المرجع السابق، ص ص. (52.48).

[1] www.nationsencyclapedia.com/econmies/Asia_and_the_pacific/Lebamom_Overview_of_economy.html.

[2]- سمير مقدسي؛ "**دروس لبنان اقتصاديات الحرب والتنمية**"، (لبنان: توريس IB، 2004)، ص. 95.

الاستثمار في لبنان، أثرت السياسات الاقتصادية التي اعتمدها الرئيس الراحل **رفيق الحريري**، بقوة على الاقتصاد اللبناني ما بعد الحرب خلال الفترة ما بين **1992_2004**، حيث تمكن–الذي كان يعتبر محفز الثقة المستثمرين– من جذب رؤوس الأموال كبير نحو قطاع البناء في **لبنان**، وقد تدفقت الأموال بخاصة من المهاجرين اللبنانيين والمستثمرين الخليجيين، مقابل هذا التوجه نحو النمو الاقتصادي انتهج الرئيس "**الحريري**" مقاربة اقتصادية لبرالية ذات شقين؛ ألا وهما **الخصخصة** التي تهدف إلى حد من الفساد الإداري النظامي المتفشي من جهة، و**السياسات المالية** الهادفة إلى تعزيز النمو من جهة أخرى.

بقيت التركيبة القطاعية خلال فترة إعادة الاعتمار تقريبا كما كانت خلال الفترة ما قبل الحرب، فقد تراوحت نسبة التجارة والخدمات من إجمالي الناتج المحلي بين**53** و**62**٪، وارتفعت نسبة الخدمات المالية التي تعتبر جزءا من قطاع الخدمات إلى **18**٪ بحلول**2000**٪، واستمرت الصناعة ولزراعة بتأدية الدور الأصغر في الاقتياد اللبناني مع نسبة **10**الى **3**٪ للأولى و**9**الى**12**٪[3]، للثانية تشير معظم التوصيات السياسية القديمة منها والجديدة الموجهة إلى الدولة اللبنانية إلى ضرورة الإصلاح الهيكلي، وتسلط هذه التوصيات الضوء على القيود الاقتصادية التي اتسم بها الاقتصاد اللبناني حتى قبل **1975**، مما يشير إلى عدم صحة الادعاءات التي تعتبر انه على اقتصاد ما بعد الحرب، أن يسعى لاستعادة تألق فترة ما قبل الحرب[4]، قد يشكل فهم الأسباب القطاعية المؤدية إلى عدم التوازن بين القطاعات، واجه قصور السوق والحاجة إلى تنمية رأس المال البشري الخطوة الرئيسية، نحو إيجاد حل للعجز المالي والتجاري المزمن الذي يعاني منه **لبنان**.

سجل الفقر في **لبنان** معدلات خطرة ناتجة بشكل أساسي عن الفوارق الجغرافية والاقتصادية ولاجتماعية والمذهبية والطائفية، مما يشير إلى ضرورة الإصلاح الهيكلي قد وجدت الدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية حول الفقر في **لبنان** انه، وبالرغم من النمو المستدام لا يزال **28**٪ من الشعب اللبناني، يعاني من الفقر بينما يعيش **8**٪ منه ففي الفقر المدقع، مع وجود **300000** شخص عاجز عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغيرها[1]، في ظل الوضع الراهن تعتبر الحكومة اللبنانية عاجزة عن مواجهة هذه المسائل المحورية، فإنفاق الحكومة لا يزال مقودا بفعل الدين العام* حيث أن

---

[3] – سمير مقدسي؛ "**دروس لبنان اقتصاديات الحرب والتنمية**"، المرجع نفسه، ص. 97.

[4] –روجيه نسناس؛ "**تهوض لبنان نحو رؤية اقتصادية اجتماعية**"، (بيروت: بدون دار نشر، 2007)، ص. 36.

[1] – **WWW.Undp.org.lb/what we do/powerty.cfm**

*تضخم الدين العام في لبنان (1992_2010)، فزاد من 50.8٪ من الناتج المحلي القائم في 1993 إلى نحو 184 في 2006، ومع أن معدلات النمو الحقيقي المرتفعة في السنوات الثلاث الخيرة، مع معدلات تضخم عالية خفضت معامل الدين الناتج إلى 133٪ فقط بداية 2011 فان فوائد الدين لا تزال مرتفعة، وفي 2011 استنزفت 49٪ من الإيرادات الحكومية تقريبا، و62.3٪ من الواردات الضريبية ولم تقل حصتها عن =36.5٪ من مجموع

43٪من الإنفاق العام يخصص لخدمة الدين هذا، وتعاني الحكومة من عبء إضافي ألا وهو القطاع العام المكلف وغير الفعال، علما أن إنفاق هذا القطاع على الرواتب والتعويضات التقاعد قد بلغ **3427 مليار دولار** في **2010** أي حوالي **21**٪من إجمالي النفقات[2].

أما في المالية العامة أدت السياسات الاقتصادية إلى عجز في الموازنة، وتراكم الديون التي بلغت **51 مليار دولار أمريكي** مع معدل دين، بالنسبة الإجمالي الناتج المحلي يبلغ **147.98**٪ حاليا،[3]وربطت معظم الدراسات والتقارير الدين بالتكاليف الناتجة عن إعادة العمار والفساد في الدولة في الواقع رفع "**برنامج مجلس الإنماء والإعمار**"المعنون آفاق **2000** وهو تحديث للبرنامج الوطني الإعادة الاعمار في حالات الطوارئ مستوى الإنفاق المتوقع لإعادة الاعمار من **2.25** إلى **11 مليار دولار أمريكي** بالإضافة إلى ذلك لا يزال برنامج الخصخصة معطلا بسبب العوائق الاقتصادية الأساسية التي تعترضه وهي تحديات مستمرة لا تزال بحاجة إلى حل.

أكدت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد إجراء تحليل للموازنة العامة في **1999** انه مع جود عجز في الموازنة بنسبة **43**٪، لا يبقى للحكومة سوى اقل من **17**٪ من النفقات الحالية، أو **25**٪ من مجموع الإرادات التي بإمكانها تخصيصها لكل ما تبقى[4]، بعد مرور **11** سنة بالرغم من الحصة المخصصة لاستثمار من نفقات رأس المال لا تزال قدرة الحكومة على تصميم الواقع الاجتماعي والاقتصادي اللبناني محدودة، كما يتضح من الحصة البالغة **25**٪ المخصصة للإنفاق على ما تبقى، كما تطرح جميع التحاليل حول إمكانية اعتبار الموازنة المالية أدت لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك في التحدي الاقتصادي الذي يكمن في إيجاد نقاط الضعف المالية، وتعزيز النمو من خلال الإصلاح الهيكلي.

كما أن القطاع المصرفي والمالي اللبناني لا يزال صلبا خلال الفترة ما بين **2004_2009**، بلغ متوسط النمو في القطاع المصرفي **11**٪ مع ارتفاع قيمة الأصول من **71 مليار دولار أمريكي** إلى **127 مليار دولار أمريكي** بحسب تقديرات شهر **جوان 2010**[1] وفق تقرير صدر حديثا عن صندوق النقد الدولي، تعود قدرة **لبنان** على تفادي الأزمة المالية العالمية إلى اعتماده نهجا تمويليا، وهيكلية أصول تعكس حذر الرقابة والقيود المفروضة

النفقات، مستأنفة بذلك مسارها التصاعدي بعد وتيرة تنازلية بدأت في 2006، وبلغت أدنى نقطة لها في 2007. في عبد الحكيم فضل الله "الدين العام في لبنان 1992_2010 آليات تكوينه وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية" WWW.MANFATA.COM

[2] -ريا الحسن؛ "اقتراح الموازنة المالية ل2010 البيان العام لوزيرة المالية" WWW.YALIBNAN.COM

[3] _ ريا الحسن المرجع نفسه.

[4]-"جودي غالب الإنفاق الاجتماعي تحليل الموازنة دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" WWW.undp.org.lb

[1] -"جمعية مصارف لبنان حزيران تموز 2010" WWW.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=1089

على المصارف، بالرغم من إرباحية الرسملة الجيدة السيولة المرتفعة، ونسبة القروض المتعثرة المنخفضة، تقود معدلات الفائدة المتضائلة المصارف اللبنانية نحو فرص النمو خارج **لبنان** والقطاع الخاص[2].

أدت قوة القطاع المصرفي إلى انطلاق النقاش حول طبيعة دوره المتوقع، من حيث تحفيز النمو الاقتصادي المستقبلي في **لبنان**، ويتوجب أن يقوم بتقسيم مكاسب استثمار المصارف في الأسواق الخارجية بالمقارنة مع مكاسب الاستثمار في الأسواق المحلية، وأن يساهم في تحقيق السيناريو الأفضل لجميع أصحاب المصالح، فهو يمهد الطريق للمزيد من التداول حول الاستثمار العام، وتنمية البنيات التحتية التي يعتبر **لبنان** بأمس الحاجة إليها، من اجل بناء رؤيا حول دور الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق لهذه المهام.

كما برهنت خبرة "**رفيق الحريري**" أن **لبنان** هو بلد شديد الانفتاح، مما يشير إلى ضرورة تحديد السياسة الاقتصادية الخارجية للبلاد كجزء من السياسة الاقتصادية الشاملة، بإجراء مراجعة معمقة للموقع الاقتصادي الإقليمي، الذي يشغله **لبنان** بالنسبة للروابط مع **سوريا**، وسائر الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات ذات الصلة، لا يعتبر موقع **لبنان** الاقتصادي في الشرق الأوسط بالنسبة للاقتصاد العالمي ناتجا عن رؤيا اقتصادية معينة، بقدر ما هو يعكس غياب هذه الرؤيا في الواقع دخلت الدولة اللبنانية بالاشتراك مع ممثلي القطاع الخاص منذ **1999**، في مفاوضات من اجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ تمثل العلاقات من الجهات المانحة الدولية بعدا إضافيا لمشاكل لبنان المرتبطة بالدين، فالصلاحيات الثلاثة التي التزمت بها الدولة في **مؤتمر باريس**، لم تطبق لأنها عاجزة عن مواجهة مواطن الضعف الهيكلية في **لبنان**، أما سرعة وسياق إعداد ورقة إصلاحات باريس ثلاثة، فتشير إلى أن السياسات الاقتصادية تحرك من قبل الجهات المانحة أكثر مما تعتمد على المبادرة الذاتية المستقلة، بالرغم من انبثاق النظام الجديد المستوحى من اتفاق الطائف لم يتم بناء عملية إعادة الاعمار والانتعاش الاقتصادي الناتجة عن الحرب الأهلية التي زعزعت استقرار **لبنان**، وكادت أن تمحيه من الخارطة السياسية أو نموذج منهجي مرتكز على الخبرات السابقة، كما جرت العادة لم تكن طبيعة النظام اللبناني الاقتصادي يوما مسالة مطروحة للنقاش المباشر، أو مسالة نظامية ينبغي تسويتها فآي نقاش يدور حول المسائل الاقتصادية المترابطة، يجب أن ينبثق عن جهود موحدة وشاملة، وإن غياب إطار اقتصادي موحد وشامل، سواء كان إستراتيجية وطنية موحد ومحددة بوضوح أو مقاربة عامة، لتحديد الهوية النظام الاقتصادي المتفق عليه من قبل البنيات المركبة **للبنان**، يؤدي إلى تشتت الجهود الاقتصادية التي يبذلها، بسبب التوترات والنزاعات أصبحت العلاقات الاقتصادية المحلية والخارجية ضحية للاختلافات السياسية إلا أن الخطورة الحقيقية تكمن في ارتباط الاقتصاد اللبناني بالخارج أكثر من اللازم

---

[2] - صندوق النقد الدولي تقرير الموظفين لمشاورات المادة الرابعة لعام 2010، يوليو 2010.

وهذا من خلال تجارة المرور وخدمات التصدير وإعادة التصدير أي ما يكرس تبعية اقتصاديا للغرب الرأسمالي[1].

إذا كانت السياسة الاقتصادية ل**لبنان** قد أفرزت سلبيات عديدة على الصعيد الداخلي، كتضرر القطاعات الإنتاجية وانقسام المجتمع في ظل ازدياد صعوبات خارجية، وتقصد بالخصوص موقفه من حركة الثورات العربية التي قد تجعله ينتهج سياسة سلبية، يهدد مزاياه الاقتصادية يضع لبنان في موقف حرج، إذا كان العامل الاقتصادي كما بينا دور في بلورة التيارات المعارضة التي تنادي بالتغيير، فان ذلك لم يتوقف عند حد التغيير الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى المطالبة بإحداث إصلاح سياسي لارتباطهما ببعض إلى حد أن يستحيل على سلطة سياسية مفككة، وضع خطط إنمائية في حقول الاقتصاد والاجتماع والثقافة.

الفرع الثاني

المحددات السياسية للبنان

يعتبر **لبنان** دولة حديثة العهد في المشرق العربي أنشئت وفق لاتفاقية **سايكس بيكو** بين الحكومتين **البريطانية** و**الفرنسية** في **1916**، وأعلن إنشاؤها باسم دولة **لبنان** الكبير في **سبتمبر1920**، ثم باسم الجمهورية اللبنانية في **23ماي1966**، سميت على **جبل لبنان** الذي لعب دورا هاما في الإمارتين المعنية **1516_1697** والشهابية **1698_1842**[2]، يقوم النظام السياسي اللبناني وثيقتين أساسيتين واحدة مكتوبة وأخرى غير مكتوبة والى جانب ذلك بعض القواعد العرفية، الأولى تتمثل في الدستور الذي انشأ عام **1926** والمعدل والذي وضع زمن الانتداب الفرنسي، والثانية تتمثل في ميثاق **1923** بعد الاستقلال، والثالثة في القواعد المتعارف عليها.

1_دستور 1926: وضعه **المفوض السامي الفرنسي الجنرال ساراي**، وقدمه كمشروع دستور إلى الحكومة **الفرنسية** لكنها رأت أن يصوت عليه في المجلس التمثيلي اللبناني، وهذا ما حدث بالفعل ووافق عليه المجلس في**19ماي 1926**[3] وقد جاء هذا الدستور مطابقا لدستور **الجمهورية الفرنسية الثالثة** في **1975** والذي أعطى لرئيس الجمهورية اختصاصات واسعة بخلاف ما هو مألوف في النظم اللبنانية البرلمانية،[1]من أهم ما نص عليه الدستور الفصل بين السلطات إلا انه لم ينص صراحة على مبدأ سيادة الأمة حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان، والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية

---

[1]– حسين قادري؛ "**دور القوى الإقليمية إسرائيل، سوريا، م ت ف في الحرب اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين 1975_1982**"، المرجع السابق، ص. 29.

[2] – الكيالي عبد الوهاب؛" **موسوعة السياسة**"، الطبعة03، جزء 5، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996)، ص.408.

[3] – خيرات البيضاوي؛ "دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية"، **مجلة الشؤون الفلسطينية**، مركز الإيمان، العدد 52، سبتمبر 1976، ص ص. (112_113).

[1]– خيرات البيضاوي؛ "دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية، المرجع نفسه، ص. 113.

تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال للنظام العام، وهي تضمن أيضا للأهالي على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية[2].

لا يزال يعمل هذا الدستور إلى يومنا هذا بالرغم مما ادخل عليه من تعديلات، فانه لم يعد يتلاءم مع التغيرات والتطورات التي أصابت المجتمع اللبناني، ويعتبر الدستور من بين أهم الأسباب التي أدت أزمات في **لبنان** خاصة الحروب الأهلية، مذهب رئيس الجمهورية أو ديانته، تجسدت السلطة التشريعية ببرلمان يتكون من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ؛ يتألف مجلس النواب من **40 نائبا**، ويتألف مجلس الشيوخ من **16** عضوا وحرص هذا الدستور على اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد في كل المجلسين على النحو التالي؛ **(الموارنة5، السنة3،الروم الارثوذكس2، الروم الكاثوليك1، الدروز1، والأقليات الاخرى1)**، المجموع[3]**16** حيث المادة **95** من الدستور تنص على ذلك، ترتبط السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية على أن يتيم انتخابه من قبل المجلسين معا في اجتماع مشترك، ثم تم تعديل الدستور**03**مرات الأولى في**1927**، حيث تم إلغاء مجلس الشيوخ والثانية في**1929** تم تمديد ولاية رئيس الجمهورية من **03**إلى **06**سنوات، والثالثة في**1943** مرحلة الاستقلال[4].

2_ ميثاق 1943: وضع الميثاق الوطني بعد الاستقلال كمحاولة لوضع الأسس للعيش في تعاون وانسجام لذا، اعتبر الميثاق عهدا بين جميع اللبنانيين على أن يكون لبنان فوق كل الخلافات، وحرص الجميع على استقلاله وسيادته، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى وضع هذا الميثاق، الانقسام الموجود داخل المجتمع اللبناني حول ماهية لبنان، فكان اتجاهين الأول مسيحي يطالب بان يكون لبنان وطنا مسيحيا يرتبط ب**فرنسا**، نظرا للعلاقات الجيدة بين الطرفين خاصة الثقافية والروحية والحضارية الغربية، من خلال معاهدة الحماية، والاتجاه الآخر الإسلامي يطالب بان تكون **لبنان** جزءا من **سوريا**، أو إلى أي وحدة عربية اكبر إلا أن المسيحيين رأوا أن ذلك يمس بأوضاعهم، فـ**لبنان** هو البلد الوحيد الذي لا يشعرون فيه لأنهم أقلية[5]، لهذا التقى الفريقان في نتيجة هذا الانقسام، الذي لا يزال موجودا ومؤثرا في الحياة السياسية اللبنانية حتى هذه اللحظة حول ثلاث مبادئ شكلت ما عرف بالميثاق الوطني وهي:

(استقلال لبنان وتخلي المسيحيين عن الرغبة في الحماية الفرنسية، مقابل أن يتخلى المسلمون عن فطرة ضم لبنان إلى سوريا، والدخول في أي وحدة عربية اكبر، وأن تعترف بذلك سوريا والدول العربية الأخرى وتكون علاقة لبنان مع كافة

---

[2]-عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**" المرجع السابق، ص. 155.

[3] - ملحم قربان؛ "**تاريخ لبنان السياسي الحديث**" الجزء 01، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1981)، ص ص. (143_190).

[4] HOURANI.A.H ; « **Syria and Lebanon** », (Lebanon : Institute of International affairs, 1968), p 186.._

[5] - حمدي الطاهر؛ "**سياسة لبنان في الحكم**"، المرجع السابق، ص. 126.

الدول على أساس الصداقة، دون أن تلتزم مع آية دولة بأية ارتباطات، بنان ذو وجه عربي أي أن يقتصر اقتراب المسيحيين من العروبة، بالاعتراف بوجه لبنان العربي وان يتم تعاونه مع الدول العربية على أساس احترام استقلاله التام، وسيادته الوطنية الكاملة وهو في ذلك لا ينحاز إلى دولة عربية أخرى، كما انه لا يسير في ركاب أي دولة بما يتعارض مع مصالحه ووحدته،لتوزيع الطائفي للوظائف أي أن يجري تقاسم الوظائف على أساس التوزيع الطائفي العادل، أي حسب أهمية وحجم كل طائفة، لذلك اتفق على انه يتم توزيع مقاعد مجلس النواب بنسبة 6_5، وهي نسبة المسيحيين إلى المسلمين أما فيما يتعلق بالوظائف الفنية، فتعطي أولوية فيها للكفاءات الشخصية بدون أي اعتبارات طائفية وعملا بهذا المبدأ، وزعت الرئاسات الثلاثة كما يلي؛ رئاسة الجمهورية للموارنة، رئاسة مجلس النواب الشيعة ورئاسة مجلس الوزراء إلى السنة[1]، إلا أن اجري عليه تعديل أخر من خلال اتفاق الطائف 1989 بحيث أصبح كل شيء بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، والغي نظام 6_5[2]).

يتضح مما سبق أن الميثاق الوطني جاء تعبيرا واضحا عن حالة الانقسام في المجتمع اللبناني، كما انه جاء تعبيرا عن الطائفة اللبنانية، ومدى تأثيرها على النظام السياسي اللبناني، فالميثاق ينص صراحة على المحاصصة بين طوائف المجتمع اللبناني بشكل واضح وصريح، وذلك من خلال تقسيمه البرلماني**6_5** وتوزيع المناصب السيادية في الدولة، كرئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس النواب بين الطوائف الرئيسية في **لبنان**، وهو الأمر الذي شكل قمة الطائفية وتأثيرها على النظام السياسي اللبناني[3]، وبالرغم من الاتفاق على الميثاق بعد الاستقلال إلا أن ذلك لم يحل المشاكل الطائفية اللبنانية شأنه في ذلك شأن دستور **1926**، فهو لم يعد يتلاءم مع التغيرات السياسية، والاجتماعية، والديموغرافية التي شهدها **لبنان** خلال السنوات اللاحقة وأصبح من الضروري على الطوائف اللبنانية البحث عن صيغة جديدة تتلاءم مع تلك المتغيرات التي فرضت نفسها، بالرغم من تمسك الطوائف اللبنانية بما جاء من صيغ توافقية في ذلك الميثاق.

3_القواعد العرفية: هي مجموعة القواعد التي جرى العمل بها منذ الاستقلال، وفي إطار الالتزام بالميثاق الوطني، عمل على توزيع الوظائف الهامة، كرئاسة الجيش، ومديرية الآمن العام، ورئاسة مجلس الشورى، وورئاسة مجلس القضاء الأعلى، ومديرية الخارجية، مديرية الأحوال الشخصية، وحاكميه المصرف المركزي ووظائف أخرى، حتى إن شغل بعض الوظائف الفنية بآت عرفيا حكرا على الطوائف المسيحية، بالرغم ما نص عليه الميثاق على أن تكون الوظائف الفنية على أساس الكفاءة،[1]أما فيما يخص المؤسسات الدستورية أي السلطات العامة، يطبق **لبنان** النظام الجمهوري فقد نص الدستور اللبناني انه"**ابتداء من أيلول سنة**

---

[1] -مسعود ظاهر؛ "**لبنان الاستقلال الميثاق وصياغة**"، (بيروت: معهد الانماء العربي، 1997)، ص 247.

[2]- "**تفاق الطائف نفي وثيقة الفرقان الوطني اللبناني**"، المملكة العربية السعودية،1989.

[3] -سلامة غسان؛ "الحرب اللبنانية في قراءتها وفي سبل الخروج منها"، **المستقبل العربي**، العدد112، جوان 1988، ص. 62.

[1]-محمد خليل؛ "**النظم السياسية والقانون الدستوري**"، الجزء 01، (الإسكندرية: منشاة المعارف، 1972)، ص. 400.

1926 تدعى دولة لبنان الكبير، الجمهورية اللبنانية دون أي تبديل أو تعديل آخر، وسلطات ثلاث؛ التشريعية، والتنفيذية، والقضائية"[2]

<u>أولا: السلطة التشريعية</u>؛ يتكون البرلمان من مجلسين؛ الأول يحدد قانون الانتخاب عدد أعضائه، ولذا يلاحظ اختلاف في عدد أعضائه من فصل تشريعي لآخر ابتداء من**1929**إلى**1960**، إذ استقر عدد أعضاء فيه ب**99** عنصرا ويتم توزيع المقاعد على الوظائف كالتالي: **(المراونة30مقعدا، والسنة20 وللشيعة 19مقعدا وللدروز61مقعدا، وللروم الأرثوذكس 11مقعدا، وللروم الكاثوليك 6مقاعد، وللأرمن الأرثوذكس 4مقاعد، وللأرمن الكاثوليك مقعدا واحدا، وللبروتستانت مقعدا واحد، وللأقليات مقعد واحد)**، وينتخاب المرشحين مباشرة وبالاقتراع العام والسري وفقا لقانون الانتخاب **1960[3]/04/26**، تم تعديله في اتفاق الطائف، إذ جمع مجلس النواب**108** بين المسيحيين والمسلمين[4]، وأن تتم الانتخابات على أساس تناسب عدد المقاعد مع عدد السكان، لكن الانتخابات تتأثر بعدة العوامل:

1_الطائفية: يتم توزيع المقاعد على الطوائف حسب نسبتها في الدائرة الانتخابية، ويراعي في تحديد الدائرة الانتخابية التوزيع الطائفي.

2_القطاع: حيث يبرز العشائرية والنعرات الفردية، فقطاع متنوع في المجتمع اللبناني من قطاع عقاري إلى قطاع رأسمالي وإلى قطاع سياسي.

3_التأثير الخارجي: فالعملية الانتخابية تتأثر بالتأثيرات الخارجية، وذلك بحكم ارتباط بعض القوى اللبنانية ببعض الدول، فبعض الطوائف ك**الشيعة** تتأثر ب**إيران**، و**السنة** ب**السعودية** و**سوريا** و**مصر** و**الطوائف المسيحية** تتأثر ب**فرنسا** و**الولايات المتحدة الأمريكية**، ومن هنا يتم تغليب المصالح الفئوية الطائفية على المصالح الوطنية القومية[5].

مدة المجلس **04**سنوات ومن أهم اختصاصاتها؛ **التشريع وإصدار بقوانين، انتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي الأعضاء مجلس النواب بالاقتراع السري ومتابعة أعمال الحكومة من خلال الرقابة، ممارسة بعض المهام القضائية، حيث ينص الدستور على تشكيل مجلس أعلى من 07أعضاء للنظر في الجرائم المتعلقة برئيس الجمهورية أو الوزراء، كما أن مجلس النواب يحدد اختصاصات الجهات القضائية وله حق العفو العام فيما يتعلق ببعض الجرائم[6].**

---

[2]- عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**<u>النظم السياسية العربية المعاصرة</u>**"، المرجع السابق، ص. 161.

[3] - محمد خليل؛ "**<u>النظم السياسية والقانون الدستوري</u>**"، المرجع السابق، ص ص.(423_424).

[4] -"**<u>اتفاق الطائف نفي وثيقة الفرقان الوطني اللبناني</u>**"، المرجع السابق.

[5] - حمدي الطاهر؛ "**<u>سياسة لبنان في الحكم</u>**" المرجع السابق، ص ص.(203_204).

[6] - حمدي الطاهر؛ "**<u>سياسة لبنان في الحكم</u>**"، المرجع نفسه، ص ص.(447_448).

إذن التأثير الطائفي واضح جدا في السلطة التشريعية **(البرلمان)**، ويمكن القول أن هذا التأثير يعتبر تأثيرا شاملا ويدخل في أدق التفاصيل عملية الانتخاب البرلمان، وكذلك عمل البرلمان نفسه فالعملية الانتخابية تعتمد على التقسيم الطائفي داخل المجتمع اللبناني، وعمل المجلس بعد الانتخاب يتأثر بشكل واصح بالطائفية اللبنانية، وهذا ما انعكس على مجمل التطورات السياسية في المجتمع اللبناني خلال السنوات السابقة والسنوات اللاحقة، وأكبر دليل على ذلك ما شهده لبنان من وقوف المجلس النيابي عاجزا تماما عن انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية، وذلك بسبب العوائق الطائفية داخل المجلس.

3_السلطة التنفيذية، وهي تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء:

أ_رئيس الجمهورية: هو رئيس السلطة التنفيذية حسب الدستور وفقا للمادة**17**، ويباشر رئيس الجمهورية مهامه عقب إعلان مجلس النواب فوزه في الانتخابات، وبحصول على أصوات الأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب في الدورة الأولى، وعلى الأغلبية المطلقة في دورات الاقتراع التي يليها، يستمر في منصبه ل**06**سنوات[1]، ويشارك في عملية الاقتراع القوانين كما تنص **المادة18** من الدستور، وله حق الاعتراض على القوانين التي يصدرها مجلس النواب كما يقوم بعدة مهام هي:

(تعيين رئيس الوزراء، والوزراء، وإقالتهم حسب المادة53 من الدستور، تعيين موظفي وعزلهم حسب المادة53 من الدستور،لعفو الخاص فالمادة51 من الدستور تنص على أن يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات وإبرامها، ثم تقوم باطلاع المجلس النيابي عليها بعد إبرامها، حق إصدار اللوائح والأنظمة الإدارية والمراسيم العامة التي يديرها من خلال شؤون الدولة، تنفيذ مشروعات القوانين المستعجلة _ترأس الحفلات الرسمية حسب المادة53 من الدستور[2]،قتراح إعلان الحرب وعقد السلم بين لبنان والدول الأخرى، مع جعل الموافقة النهائية في هذا الخصوص لمجلس النواب).

ب_ مجلس الوزراء: يتألف من رئيس، ونائب للرئيس، وعدد من الوزراء، يتم تعيينهم وفقا للدستور ويشترط فيمن يتولى الوزارة أن يكون لبنانيا، متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية حسب **المادة65** من الدستور، ويتم اختيار الوزراء من بين أعضاء مجلس النواب، وقد يختارون من خارجه فيما يتعلق بالوضع الطائفي لمجلس الوزراء، فقد جرى العرف الدستوري على أن يختار رئيس الوزراء من السنة، ونائبه من الأرثوذكسية، ويكون وزير الخارجية من الكاثوليكية، ووزير الدفاع درزي، ووزير الأشغال ماروني[3]، إلا أن العرف أصبح لا يعمل به حرفيا وذلك بعد اتفاق الطائف، يلعب رئيس الوزراء دورا هاما في العمل السياسي

---

[1]- محمد خليل؛ "**النظم السياسية والقانون الدستوري**"، المرجع السابق، ص ص. (442_443).

[2]- محمد خليل؛ "**النظم السياسية والقانون الدستوري**"، المرجع نفسه، ص ص. (447_ 448).

[3]- حمدي الطاهر؛ "**سياسة لبنان في الحكم**"، المرجع السابق، ص. 173.

والإداري، **(فهو يترأس المجلس الوزاري في كل الاجتماعات التي لا يشارك فيها رئيس الجمهورية، ويشرف على نشاطات الوزراء لضمان انسجامها مع السياسة العامة، ويقوم بدور الوسيط بين الحكومة ومجلس النواب والرؤى الجمهورية، كما يقوم بتمثيل الحكومة في كثير من المناسبات، والاجتماعات، والاحتفالات التي لا يشارك فيها رئيس الجمهورية شخص)**[1].

تلعب الطائفية دورا رئيسيا، مجلس الوزراء يأتي نتاجا للعملية الطائفية داخل **لبنان** فرئيسه يجب أن يكون سنيا، والوزراء يجب أن يكونوا حسب التقسيمات الطائفية، فمجلس الوزراء هو تعبير صادق عن القسيمة الطائفية داخل **لبنان**، وتجب أن تمثل كل الطوائف اللبنانية في هذا المجلس، وما شهده **لبنان** من عجز رئيس الوزراء **السنيورة** من تشكيل الحكومة اللبنانية، ما هو إلا تعبير عن مدى عمق التدخل الطائفي في العملية السياسية في **لبنان**، وهو ما أمر تكرر وسيتكرر في السنوات القادمة، فالطائفية المحرك الرئيسي للعملية السياسية داخل **لبنان**.

3_السلطة القضائية: تنص **المادة20** من الدستور اللبناني على أن "**السلطة القضائية تتولاها محاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحتفظ بموجبه للقضاء وللمتقاضيين بالضمانات اللازمة والقضاء مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر قرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني**[2].

4_العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية: تقوم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفقا "**لمبدأ الفصل بين السلطات**"، مع التعاون فيما بينها، فمجلس النواب هو الذي يمنح الثقة للحكومة عقب تشكيلها وتكون موافقته على البرنامج الحكومي، بمثابة الموافقة النهائية على تشكيل الحكومة، والمجلس يقوم بمراقبة أعمال الحكومة فهو يستطيع توجيه الاستفسارات والاستجوابات إلى أي وزير في مجال اختصاصه، ونظام وزارة والى الحكومة[3]، من هنا تبدو العلاقة بين السلطتين التشريعية والقضائية من جانب واحد هو السلطة التشريعية، حيث تقوم بتنظيم أجهزة القضاء وتحديد اختصاصاتها، ويقوم مجلس النواب بوضع القوانين الخاصة برجال القضاء من حيث تعينهم وعزلهم، ويستطيع تعديلالقوانين في أي وقت، ولا يوجد في المقابل أي حق للسلطة القضائية في مراقبة أعمال السلطة التشريعية، كالنظر في دستورية القوانين وهذا حق يملكه فقط مجلس النواب.

5_الأحزاب السياسية اللبنانية: يقوم النظام السياسي اللبناني على التعدد الأحزاب السياسية، وتقر القوانين اللبنانية بحرية إنشاء الأحزاب، إلا أن السلطات اللبنانية لم تراع هذه القاعدة في التطبيق، فكل عدد من الأحزاب غير مرخص رسميا ولكنه ناشطا فعليا على ارض الواقع، كما انه يدخل في حساب ميزان القوى

---

[1] -مسعود ظاهر؛ "**لبنان الاستقلال الميثاق وصياغة**"، المرجع السابق، ص. 182.

[2] _ عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، المرجع السابق، ص.171.

[3] _ عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، المرجع نفسه، ص. 219.

الداخلي، تعود نشأة الأحزاب السياسية اللبنانية إلى **ما بعد الحرب العالمية الأولى**، ففي هذه المرحلة سرعان ما انتشرت الظاهرة الحزبية خلال فترة قصيرة من الزمن، وقد ساعد على ذلك الدستور الذي ينص في **المادة13** على ان "**لا حرية إبداء الرأي قولا ولا كتابة، ولا حرية الطباعة، ولا حرية الاجتماع، ولا حرية التأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون**"[1].

فالمجتمع اللبناني بالرغم من صغر حجم سكانه، شهد تعددا حزبيا لا مثيل له، فهناك أكثر من ثلاثين تنظيم سياسي هناك من ظهر لأول مرة، أو ظهر كنتيجة لانشقاق الأحزاب قائمة، أو كنتيجة لاندماج أحزاب أخرى، وقد شهد لبنان تنوعا في الأحزاب، ويمكن حصر هذا التنوع في ثلاث أنواع من الأحزاب وهي؛ **(الأحزاب الطائفية، والأحزاب العقائدية، والأحزاب التقليدية)**.

أ_الأحزاب الطائفية: وهي الأحزاب التي يضفي على برنامجها إيديولوجية الطابع الديني، ويمثل هذه المجموعة داخل المجتمع اللبناني حزبان

المسلمين، وهو يدل إذا رفضت المسلمون بقاء السيطرة المسيحية، فلا يلاءم المسيحيون إذا استنجدوا بدولة أجنبية، كما حدث في **1860** وفي **1958**، ويرفع شعار(**الله، الوطن، العائلة**) ويرى أن منطق القومية العربية تشكل خطرا على استقلالية **لبنان**، وان تقرب العرب من **لبنان** يدخل في إطار التوسع العربي[2]، فهو حزب طائفي من الدرجة الأولى من حيث الأهداف الإيديولوجية والممارسة، وقد لعب دورا رئيسيا في لبنان منذ نشأته، هذا الدور الطائفي الخطر، جعل **لبنان** دولة مسيحية بعيدة عن محيطها العربي عوضا عن أدواره الخطيرة في كل الحروب الأهلية التي وقعت في لبنان وآخرها سنة **1975**، وكان مساندا للاجتياح الإسرائيلي في **1982**، ويرفض قيام أي علاقات مع **سوريا**، ويناهض الوجود الفلسطيني في **لبنان**.

***حزب النجاده*:** انشأ في**1947**، هو شبه عسكري أغلبية أعضائه من السنية، لا يوجد بها قانون يمنع انضمام باقي الطوائف الإسلامية، لان الحزب يرى بان الدين مسالة شخصية بحتة، ليس من حق أي احد بالتدخل بها[3]، وقد حدد مبادئه في المادة**01** من نظامه الأساسي، حيث ورد فيها"**النجاده حزب لبناني سياسي ديموقراطي عربي تحرري، أساسه القاعدة الشعبية العريضة الداعمة للميثاق الوطني والنظام السياسي والاقتصادي المنبثق عنه، الذي يعمل على فرض المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأفراد داخل الدولة ويطالب، بان تكون رئاسة دورية بين المسيحيين والمسلمين، ومن أهدافه العمل على تحرير المجتمع اللبناني من السيطرة الأجنبية، وبث الروح الوطنية، والعدالة الاجتماعية، وتطبيق مبدئها في مختلف الميادين وينادي الحزب بتدعيم سياسة التضامن العربي والدفاع عن حقوق العرب المشروعة، وخاصة في فلسطين التي ينادي الحزب بضرورة تحريرها بشكل كامل من الاحتلال[4]**"، وجاء كرد فعل على قيام حزب

---

[1] _ حمدي الطاهر؛ "**سياسة لبنان في الحكم**"، المرجع السابق، ص. 219.

[2] -دافيد غليمور؛ "**دور الانحصار تاريخ سياسي للأمة اللبنانية**"، ترجمة: حسان يوسف، (بيروت: دار المروج، 1988)، ص. 42.

[3] - النادي الثقافي العربي؛ "**القوى السياسية في لبنان**"، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970)، ص. 20.

[4] -احمد سرحان؛ "**النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية**،" (بيروت: دار الباحث، 1980)، ص.207.

الكتائب ، فبمبادئه وأهدافه عكس التي ينادي بها حزب الكتائب، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات اللبنانية الخارجية، من أهم أهدافه القومية العربية والاهتمام بقضايا الأمة والإسلامية، وان **لبنان** جزء لا يتجزأ من محيطه العربي الإسلامي.

ب_الأحزاب التقليدية: وهي عبارة عن تكتلات سياسية بين أفراد، تجمعهم أساسا الروابط العائلية، والمصالح المتعلقة بسير المعارك الانتخابية والسياسية، ويمثله حزبان رئيسيان؛ **حزب الكتلة الوطنية، وحزب الكتلة الدستورية.**

ج_حزب الكتلة الوطنية: أسس في**1935** هو حزب البرجوازية التجارية، يمثل المارونية التقليدية وبدأ على أساس تكتل عائلي لعائلة **الخوري** وزعيمها **بشارة الخوري**، في مواجهة عائلة **إميل إده** في إطار التنافس على زعامة الطائفية المسيحية، ذو طبيعة الانعزالية، تعصب الديني، ومبادئه تبقي **لبنان** صغيراً وأن يظل مسيحياً خالصاً[1].

د_حزب الكتلة الدستورية(الاتحاد الدستوري): نشا في**1932** بقيادة **بشارة الخوري** يمثل البرجوازية الناشئة، المتضررة من الانتداب الفرنسي، والداعية للتعاون مع الدول العربية، وأنه من الضروري التمسك بالميثاق الوطني، إن من بين أهدافه، **العمل على إشاعة الروح الوطنية لدى اللبنانيين، والارتفاع فوق الطائفية، والعمل على إلغائها بصورة تدريجية ويعلن عن تمسكه بمبدأ استقلال لبنان وسيادته في حدوده الحالية، ويرى ضرورة توثيق العلاقات مع الدول العربية في نطاق ميثاق الجامعة العربية**[2].

فالحزبين السابقين، حزبان طائفيان من حيث الأهداف والإستراتيجية، بل أكثر من ذلك فالعائلة والقبلية تلعب الدور الأساسي في تأسيس وعمل هذين الحزبين، ومن هنا يعتبرون أن ترسيخاً للطائفية في لبنان.

ج_الأحزاب العقائدية: وهي مجموعة من الأحزاب التي يطغي عليها أيدلوجيات محددة، بحيث تكون السمة المميزه لها، **كالحزب القومي السوري، الحزب الشيوعي، الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي.**

الحزب القومي السوري: نشأ في1932، على يد **أنطون سعادة** وهو رومي أرثوذكسي ومن مبادئ الحزب، أن السوريين يشكلون أمه واحدة قائمة بذاتها، ولذلك فإن استقلال **سوريا** هي قضية قومية مستقلة، وينبغي أن تتم في الإطار الوطني السوري الذي يضم بلاد الشام بكاملها دون أي تجزئة، ويرفض الحزب فكرة قيام **لبنان** المستقل[3] ضم الحزب، العديد من المسلمين بحيث وصل المنتمين إليه إلى أكثر من **15000 شخص**[4].

---

[1] -جمال زكريا قاسم وآخرون؛ "**الأزمة اللبنانية أصولها، وتطورها، وأبعادها**"، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، دون سنة نشر)،ص. 298.

[2] - النادي الثقافي العربي؛ "**القوى السياسية في لبنان**"، المرجع السابق، ص. 34.

[3] -فؤاد مطر؛ "**سقوط الإمبراطورية اللبنانية**"، الجزء2، (بيروت: دار القضايا، 1978)، ص. 134.

[4]- عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، المرجع السابق، ص. 179.

الحزب الشيوعي: ظهر في1934، أغلبه من الطائفة الأرمينية، ويطلق الحزب على قانون الأساسي لفظ "**الميثاق**" وبرامجه وأهدافه لا تختلف عن برامج وأهداف أي حزب شيوعي آخرون، وبالرغم من أن الدولة لا تعترف به رسمياً، إلا أنه استطاع وخاصة في السنوات الأخيرة، أن يعمل بنشاط وعلى نطاق واسع، ولم تعد اجتماعاته وتحركاته سرية كما كانت في السابق، وصل عدد أعضائه في مرحلة من المراحل إلى أكثر من**40000شخص**[5].

الحزب التقدمي الاشتراكي: تأسس في**1949**، على يد **كمال جنبلاط**، معظمه من الدرزية، من مبادئ الحزب؛ **الجمع بين إيجابيات الأحزاب المتضاربة في العالم الإسلامي، الشيوعية، الديمقراطية وغيرها، وذلك لمساندة الشعوب المضطهدة**، يضم الحزب فئات متعددة الانتماء الطائفي والطبقي، والانتماء الفكري والمهني، حيث يضم **(رجال الفكر والزراعة والصناعة وأصحاب الحرف والمهن الحرة)**، ومن أهم أهدافه، **المناداة بقيام دولة لبنانية علمانية لا وجود للحواجز الطائفية فيها، مع احترام جميع الأديان والمعتقدات، وبناء المجتمع اللبناني على أسس ديمقراطية يسوده العدل والرخاء والحرية والسلام، وبحيث تكون حقوق الإنسان مكفولة**[1]، وقد ظل **كمال جنبلاط** يترأسه حتى اغتياله في**1977**، وخلفه **وليد جنبلاط**.

حزب البعث العربي الاشتراكي: نشأ في**1951**، ظهر بين المثقفين اللبنانيين، وعدد من ممثلي الفئات الشعبية الذين يؤمنون بمبادئه القومية، ظل يعمل سرياً حتى نهايات عهد الرئيس **كميل شمعون**، حيث أخذ يعمل علناً كالأحزاب الأخرى، ونتيجة للطوائف التي مر بها حزب البعث في كلاً من **سوريا** و**العراق** والانقسام الذي نشأ، انقسم إلى قسمين؛ أحدها "**حزب البعث العربي الاشتراكي**"، برئاسة **عبد المجيد الرافعي**، والآخر كان إلى القيادة القومية للحزب في **العراق** "**منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي**"، برئاسة **عاصم قالعنوه وولادة** للقيادة القطرية في **سوريا**[2].

بالرغم من التنوع في الأحزاب السياسية اللبنانية، إلا أنها قائم على أساس طائفي، خاصة الأحزاب السياسية الرئيسية، فكل الأحزاب تعمل في إطار طائفي خاص، وليس لخدمة الوطن وأهدافه، فهي نشأت لتحقيق مآرب للطائفة المكونة لها، حتى التي نشأت على أسس علماني قومي، هي طائفية تختفي وراء استراتيجيات وأغراض قومية لتحقيق الأهداف الطائفية.

المطلب الثالث

الواقع السياسي للأقليات والصراع على السلطة في لبنان

الفرع الأول

---

[5]- عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، لمرجع نفسه، ص. 180.

[1] - عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، المرجع نفسه، ص. 181.

[2] - عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، المرجع نفسه، ص. 182.

التطور التاريخي للأقليات في لبنان

لا يمكن فهم النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان إلا على ضوء التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية من جهة، وتبلور مشروع السيطرة الأوروبية والغربية عموما على المشرق العربي من جهة أخرى، وعليه سنقوم برصد المداخل الثلاثة المتعاقبة للطائفية التي عايشتها المقاطعات اللبنانية، والتي فصلها الكاتب **مسعود ظاهر** كما يلي[3]:

1_المرحلة الطائفية المستقرة: في إطار نظام "**الملل العثمانية**" أين كانت أقوى دولة في العالم في القرنين**16_17** وكانت تهدد باحتلال **فيينا** في قلب أوروبا، بعد أن احتلت (**الجبل الأسود، والبوسنة، ومساحات واسعة من البلقان**).

2_ مرحلة الطائفية المتفجرة: في إطار المشروع الاستعماري الأوروبي لتفكيك السلطنة، واقتسام ولايتها وبدأت مع حملة **نابليون بونابرت** على **مصر** في السنوات الخيرة من **الق18**، وقد حركت مشاعر الطوائف المحلية خاصة اليهود والمسيحيين، لبناء دولة طائفية أو تستند إلى التمايز الطائفي.

3_ مرحلة الطائفية المدمرة: التي لعب الدور السياسي في تفجير **لبنان** إبان الحرب الأهلية لسنوات **1975_1990**، وما لبثت الصدامات الدموية بين المذاهب الدينية في **لبنان**، إن ضعفت السلطة المركزية فيه وقادت إلى تفككها وانهيار النظام السياسي المبني على التعددية الطائفية في مراكز السلطة، كما أن للأقلية من الفرص لتوطيد نفسها سياسيا أكثر مما يكون لها في مجتمع متميزا.

بتفوق أكثرية عددية على أقليات مقلصة[1]، فالتاريخ اللبناني قام على ثقافة الطوائف لذا فالهوية اللبنانية هي نتاج ثقافة الطوائف، وهذي مأخوذة من مصدرها الغربي، وبحكم انتمائهم الديني وسهولة المواءمة بين الثقافات المحلية، صنف الطوائف على أنها مجتمعات لها هويات متماثلة مع الهوية الدينية، ومن هذا انبثق التاريخ اللبناني في الجبل من ثقافة **الموارنة**، ومن البروز السياسي والعسكري **للدروز** مع **لبنان الكبير**، أضيفت إليها عوامل أخرى أبرزت الوجه المتجدد **للبنان**، ولفهم أكثر للطائفية في **لبنان** لابد من التطرق لبعض جذورها التاريخية، والتي قد أبرزت في تاريخه بالترابط مع الصراع الخارجي بين السلطة العثمانية المسيطرة على المنطقة، وبين التغلغل الأوروبي الذي بلغ تطوره الرأسمالي لمرحلة متقدمة حملت معها الصراع للسيطرة على بلدان وشعوب، وإعادة اقتسام العالم، كانت أول نتائج هذا الصراع استخدام التعدد الطائفي، وإثارة الحساسيات خلال (**1840_1860**) لطمس الصراع الطائفي وإقامة النظام " **القائم قامتين**"، التي يسيطر عليها **الدروز** في جنوب خط الشام، والأخرى للمسيحيين انتهت هذه المرحلة بفتنة طائفية في (**1859_1860**)، وقد

---

[3] – مسعود ظاهر؛ "**الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (1861_1917)**"، الطبعة 4، دار الفرابي للنشر، 2009، ص. 7.

[1] – أني شابري ولورانت شابري؛"**سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**"، المرجع السابق، ص. 259.

برزت التدخلات الخارجية وتصاعدها واستخدامها الطوائف داخليا، في بروتوكول(**1961_1864**)[2] وفي مابين (**1919_1816**) أعطى نظام المتصرفية الدول الأوروبية بحجة حماية الطوائف دورا مباشرا للتدخل في **لبنان** **فرنسا** ترعى الطائفة **المارونية**، **روسيا** ترعى **الأرثوذكس**، و**النمسا** ترعى **الكاثوليك**، و**بريطانيا** ترعى **الدروز**، وتبقى الطائفية **السنية** و**الشيعية** تحت رعاية **تركيا** قد أنشأت على الأساس متصرفية **جبل لبنان**، مع مراعاة الطوائف في نظامها ومجلسه[3].

أما في مرحلة الانتداب الفرنسي (**1920_1943**) فقد تم فيها تقسيم المنطقة وفقا **لاتفاقة سايكس بيكو**، ومع بدء الانتداب وإعلان **لبنان الكبير** بحدوده الراهنة في**1920**، برزت مراعاة الطوائف في تركيبة المجالس لكن دون اعتماد وتوزيع المواقع الرئيسية على طوائف محددة، ففي دستور **1926** لم يتضمن نصا يحدد التوزيع الطائفي كان **شارل دباس H. Dabas** الأرثوذكسي رئيسا للجمهورية، ثم **أيوب ثابت A.Thabat** الانجليلي فهما ليسا موارنة بتثبيت الطائفية في المجالس التمثيلية قام الانتداب بتثبيت عناصر التبعية في البنية الاقتصادية والاجتماعية[1].

في مرحلة الاستقلال كان التوافق بين في**1943**، بين ممثلي الطوائف (**الميثاق الوطني والصيغة**) والذي اوجد عرفا بتوزيع المناصب الرئيسية للسلطة على أساس طائفي مرتبطا بحالة ظرفية مؤقتة، وبهدف الاستقلال وتمهيدا لبناء الدولة المستقلة أبقى **لبنان** ولاستقلاله في الحالة الظرفية، رغم الإقرار بسلبياتها الكبيرة على الدولة والوطن، والمجتمع[2](**المادة95 من الدستور نصت على اعتبار الطائفية مؤقتة**)، وكان الفضل في قيام دولة ذات حضارة في **لبنان** إلى مجموعتين من البشر، استقرتا في هذه البقعة الجغرافية منذ **ق8م** وهما **الماورنة** و**الدروز**، وقد تجسدت قيام التنظيم الاجتماعي والسياسي عند الماورنة بشخص **ماريو حنا مارون Mar .Y.Maronne**، وكان ذلك بمثابة وضع حجر الأساس لقيام الدولة اللبنانية، التي أسسها **الأمير الدرزي فخر الدين المعني F.E .Màni[3]** .

الفرع الثاني

الواقع الراهن للأقليات

---

[2] _ "دائرة التثقيف الحزب الشيوعي اللبناني تاريخ الطائفية في لبنان" مأخوذ من موقع www.sawtakonline.com

[3] _ مسعود ظاهر؛ "**الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (1861_1917)**،" المرجع السابق، ص 10.

[1] _دائرة التثقيف "**الحزب الشيوعي اللبناني تاريخ الطائفية في لبنان**"، المرجع السابق، ص. 3.

[2] _محمد منذر؛ "**الجبهة والحزب السياسي مبادئ عامة ومنطلقات أساسية**"، (بيروت: منشورات الحلي الحقوقية، 2004) ، ص. 65.

[3] – اسعد جر مانوس؛ "**أصول المارونية السياسية وجذور الحريات اللبنانية**"، (بيروت: منشورات دار المراد، 1996)، ص. 18.

من الواضح أن للأقلية وجوه متعددة بل، وحتى متناقضة فالاختلافات العرقية الدينية واللغوية، هي انعكاسا لعوامل داخلية وخارجية، فهي قابلة لان تكون قوة إنسانية محررة، أو مدمرة[4]، فهي مع شعورها بالتمايز العرقي أو الديني والثقافي عن البقية ترى أن لها مطالب اتجاه الأكثرية وهذه المطالب، ترتبط ارتباطا بوضع الأقلية في هذه البلدة آو تلك، وهي ليست بالضرورة مطالب واحدة بالنسبة لجميع الأقليات، وان كانت تتقارب انطلاقا من تقارب الأوضاع، كما أن مطالب الأقلية على وجه العموم يمكن اختصارها في النقاط التالية:

(المحافظة على الهوية، المساواة في الحقوق السياسية، الاستقلال التام، الحكم الذاتي إلغاء قوانين التفرقة والتميز، الاندماج التام في إطار الأكثرية).

أن هذه المطالب ليست مقتصرة على أقلية محددة، إذ أن بعضها يتعارض مع بعض بحسب وضع الأقلية في مجتمعها وفي لبنان يكاد يغلب على مطالب الأقليات ما تعلق بالحقوق السياسية، والتمثيل في مختلف مراكز السلطة باعتبار مختلف الطوائف اللبنانية موزعة مناطقيا، لذا لا يمكنها المطالبة بالانفصال، ففي **2008/03/22** أطلقت مجموعة من الأقليات المسيحية؛ **(السريان، والأرثوذكس، والسريان، والكاثوليك والأشوريون، والكلدان، واللاتين، والأقباط)**، بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني اللبناني ب**الدوحة**، بيانا تعترض عن التقسيم الجغرافي لدوائر **بيروت** الانتخابية، علما أنها تمثل نصف الطوائف المسيحية، ورغم أنها تملك **50ألف** ناخب موزعين على المدن اللبنانية، فإنها تخص بمقعد نيابي**01** في كل **لبنان**، وقد اقر **اتفاق الطائف1989** المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي والحكومة وموظفي الفئة الأولى رغم ما جاء فيه، من ضرورة تشكيل هيئات وطنية لبحث كيفية تجاوز الطائفية، وضرورة انتخاب أعضاء المجلس النيابي خارج القيد الطائفي لأنه كرس التقاسم الطائفي للمواقع الرئيسية للدولة، ونشا ممارسات سلطوية يطغى ذات طابع المحاصصة الطائفية[1].

فتعاقب الأحداث اللبنانية، تعيدنا للبحث في العناصر التي تكون المعطيات الداخلية اللبنانية المبنية على الأساس الديني، إلا أن الشأن السياسي اللبناني المتضارب، تبقى اصح بما لا يقاس من التحليلات التي تفترض وجود صراع بين المسيحية والإسلام، وخطورة البحث فيها تكمن في صعوبة التعمق في التاريخ الاجتماعي ذلك أن تعدد الطوائف في **لبنان** والأساس العشائري للطوائف تسمح لكل طائفة أن تنظر إليه نظرة أسطورية، وهي نظرة نابعة من شعور الجماعات الطائفية والعائلية، أنها مهددة بفقدان هويتها وهي الهوية الدينية في الأساس[2].

---

[4] GAREH Evans ; «Comparative Security and intrestates conflits», **forgien Policy**, (fall1994), p=N 5..96°,

[1] – جوني دايار؛ "**الفوضى التي نظموها– الشرق الأوسط بعد العراق**"، ترجمة: بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص. 1

[2] – عاطف عطية؛ "لبنان المجتمع والهوية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 15، (2007/7)، ص. 128.

لابد من الإشارة إلى حقيقة في الواقع اللبناني، هي أن التجربة فيه تشبه إلى حد بعيد نظرية الثورة الدائمة، إذ لا يمكن للبنانيين أن يعتقدوا أن مشاكلهم قد سويت، وإن خلافاتهم قد انتهت فالواقع هو من طبيعة العمل السياسي في **لبنان** حيث لابد لعدد من المشاكل أن تبقى دون حل وبعضها لا حل له، والبعض الآخر تتحكم فيه وسائل تظهر عند الضرورة وإذا شئنا تفسير هذه الظواهر نرى إن دولة القانون والمؤسسات، وهي العنوان الأساسي للنظام الديمقراطي مازالت اضعف من دولة الأفراد، والمصالح الخاصة، والاستغلال الطائفي.

الفرع الثالث

تأثير الصراع الطائفي على استقرار النظام السياسي في لبنان

من الضروري الإشارة إلى أن"**الفكر لطالما انشغل بتحليل عوامل عدم الاستقرار أكثر من انشغاله بتوصيف الاستقرار في حد ذاته**[3]"، الذي يبقى معطى يتسم بالنسبة، ويعبر عن قدرة النظام السياسي تفاعله بشكل ايجابي مع مختلف عوامل التغيير، واستيعاب النزاعات بتوظيف كل والإمكانيات في إطار عقلاني، والواقع المعايش يثبت أن تأثير الأقليات يختلف من دولة إلى أخرى، بحسب العوامل المتشابكة والتي تتعلق بالبيئة الداخلية من حيث طبيعة النظام السياسي، وموقع الأقلية منه وتفاعلاتها الداخلية، بين مختلف مستويات النخبة والجماهير إلى جانب عامل البيئة الخارجية بفاعليتها وفواعله، مشكلة العالم المعاصر هي كيف نضمن تعايش المجتمعات البشرية المختلفة؟، وكيف نحقق السلام بين الأفراد والدول؟، رغم انقساماتهم إلى قوميات وطوائف، رغم اختلاف مواردهم وسياستهم وإيديولوجيتهم وأجناسهم[1]، يبدو جليا في **لبنان** انعدام التعايش، وركون الجميع إلى الذات فالسلطة تمثل القاسم المشترك بينهم جميعا، فهي الهدف والوسيلة، كما أن السياسية في **لبنان** تجري نتيجة لتفاعل القوى التي تشكل العناصر الأساسية، التي ترتبط بها سواء نشاطات مجلس النواب فيما يتعلق بالتشريعات المختلفة، آو نشاطات رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء في مواجهة المواقف المختلفة واتخاذ القرارات السياسية، ويتحكم في السياسية **اللبنانية(رئيس الجمهورية، القيادات الحزبية، القيادات الدينيةن ممثلوا القوى الاقتصادية)**.

1. **رئيس الجمهورية:** يعتبر مركز السلطة الفعلية في الدولة، إذ أن سلطاته لا تقف عند الاختصاصات التي يمارسها وفقاً للدستور، وإنما تتجاوز ذلك كثيراً، سواء فيما يتعلق بعمل مجلس الوزراء أو بعمل مجلس النواب، وفاعلية الدور الذي يقوم به ترتبط باعتباره حكماً بين الطوائف والأحزاب السياسية، وأن انحيازه إلى

---

[3] – وليم سليم قلادة؛ "حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، **السياسة الدولية**، العدد 92 ، (افريل 1988)، ص. 274.

[1] – عبد الخالق عبد الله؛ "العالم المعاصر والصراعات الدولية"، (الكويت: **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والآداب، العدد 133، 1989)، ص. 11.

الطائفة التي ينتمي إليها يضعف من موقفه، وقد يعجزه عن القيام بمهام منصبه، ممارسته لدور الحكم تعني من الناحية العملية تعاون جميع الطوائف والأحزاب معه، والتخلي عن هذا الدور يعني التعاون مع بعض الطوائف الحزبية دون أخرى، مما يؤدي إلى شل حركته، أو إلى سقوطه، مثلما نجد سقوط **بشارة الخوري** في**1952**، عندما أمتنع زعماء الطائفة السنية عن التعاون معه، وعجز **سليمان فرنجيه** عن مواجهة الأزمة اللبنانية في **1975م**، عند ما أصبح طرفاً من أطراف الصراع، الرئيس **إلياس سركيس**، الذي أخذ يتحدث باسم الطائفة المارونية والشارع المسيحي[2]، بسبب طائفية النظام السياسي، فالرئيس اختياره على أساس طائفي، أن الرئيس يجب أن يكون مسيحي ماروني وقلما نجد رئيس لا يعمل بعيدا عن طائفته، بعد استقالة الرئيس **أميل لحود** واختيار **الرئيس ميشيل سليمان**، فقد احتاج لبنان إلى كل أقطاب العالم ليستطع أن ينتخب رئيس جمهورية.

2. القيادات الحزبية السياسية: هناك ثلاث مستويات من القيادات الحزبية السياسية في **لبنان**، المستوى الأول يضم القيادات الحزبية التي تشارك في الحكومة، وهي تقوم بدور فاعل في اتخاذ القرارات السياسية، المستوى الثاني يضم القيادات الحزبية التي تقف في مواجهة الحكومة مثله أحزاب المعارضة، والمستوى الثالث يضم قيادات الأحزاب الصغيرة ذات الدور الهامشي.

في المستوى الأول تبرز قيادات الأحزاب السياسية المسيحية،**(كالحزب الدستوري، وحزب الكتلة الوطنية، وحزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار)**، وفي المستوى الثاني تظهر الأحزاب الإسلامية **(كحزب النجادة وحركة أمل، والآن حزب الله وتيار المستقبل وغيرهم)**، ويعود دور القيادات الحزبية في السياسية إلى الروابط الطائفية فأعضاء مجلس النواب الذين يمثلون أحزاباً سياسية، يتم انتخابهم بدوافع عائلية طائفية، وليس فقط لميولهم السياسية الحزبية[1]، ويساعد في ذلك قانون الانتخابات، والأصل أن الطائفية التي تفرض على الأحزاب، **(فحزب الكتائب ماروني، وحزب النجادة سني، والحزب التقدمي الاجتماعي من الأرثوذكس، وحزب الوطنيين الأحرار من الموارنة، والحزب التقدمي الاشتراكي درزي)**[2]، لذا الطائفية هي السر في السياسية اللبنانية تنوعت الأحزاب عجزت عن اختيار حكومة وطنية موحدة، واليوم دخلوا في متاهة اختيار الحكومة، والعجز سببه الطائفية التي تقف دون الوفاق الوطني اللبناني فلبنان يحتاج إلى تدخل خارجي، حتى يستطيع الخروج من مشاكله المستعصية.

3_القيادات الدينية: منذ أن أصبح لبنان يقوم على التوازنات الطائفية، أخذ دور القيادات الدينية يبرز إلى أن أصبح واقعاً لا يمكن تجاوزه **(وليس بالصدفة أن يدعو الرئيس ميشيل سليمان في 2008/6/24م، إلى اجتماع عاجل لزعماء الطوائف الدينية وذلك لحثهم للخروج بالبلد من الانتحار التي هي مقدمة عليه)**، وهذا يدل على مدى تأثير

---

[2]– عطا محمد صالح، فوزي احمد يتم؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، المرجع السابق، ص. 182.

[1] – عصام نعمان؛ "طائفية النظام اللبناني الخلفية الأزمة المخرج"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 69، (1948/05)، ص. 63.

[2]–مسعود ظاهر؛ "**الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (1861_1917)**"، المرجع السابق، ص. 288.

القيادات الدينية في **لبنان**، التي تؤثر في الحياة السياسية، وما يدل على أهمية دور القيادات الدينية في الحياة السياسية اللبنانية، فكان هناك اجتماعات متكررة في بدايات الاستقلال في**1943**، لتحديد نمط الدولة ودستورها والحياة السياسية في **لبنان**، والثاني يعود على**1975** وبداية الحرب الأهلية اللبنانية، والدور الذي لعبته القيادات الدينية الإسلامية، في جمع الطوائف الإسلامية، لرفض الحكومة العسكرية برئاسة العميد أول المتقاعد **نور الدين الرفاعي** خلفاً لحكومة **رشيد الصلح**، وتأييد دعم المقاومة الفلسطينية وجوداً ونضالا[3].

تستمد القيادات الدينية قوتها وفاعليتها من مركز خصائص الطوائف التي تنتمي لها، فقوة الطوائف المسيحية تكمن في الامتيازات التي تحصل عليها الطائفة المارونية، ومن أبرز هذه الامتيازات الهيمنة على الحكم في المؤسسات السياسية المختلفة وعلى رأسها (**رئاسة الجمهورية**)[4]، أما الإسلامية فإن قوتها تكمن في القدرة على شل حركة رئيس الجمهورية بعدم التعاون معه، لأن ذلك يعني عدم إمكانية تشكيل الحكومة لأن رئيس مجلس الوزراء وكذلك رئيس مجلس النواب من هذه الطائفة، وهكذا يبدو الوضع في **لبنان** تداخل وتضارب وصراع طائفي قلما تجد له مثيل في العالم، فالقيادات الدينية هي في الأصل قيادات طائفية تأخذ شكل وطابع ديني، في النهاية يصب لمصلحة الطائفة داخل الحياة السياسية اللبنانية.

4_**ممثلو القوى الاقتصادية:** ترتبط بشكل رئيس بالطبقة العليا في المجتمع اللبناني، وتعبر عن مصالحها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هنا تتأثر القيادات والحياة السياسية في لبنان بالقوى الاقتصادية، وذلك من خلال النواب ذو كل المهن المختلفة كالإقطاعيين ورجال الأعمال وذو المهن الأخرى أو من خلال الوزراء الذين يتم اختيارهم من خارج مجلس النواب، فالارتباط المهني لابد أن يترك أثراً واضحاً على اتجاهات التشريع وإصدار القوانين واتخاذ القرارات في المواقف المختلفة وفقاً لمصالح القوى المؤثرة في كل موقف، وقد يكون تأثيرها من خلال نشاطاتها كجماعات مصلحيه تمارس ضغوطها في مجلس النواب أو في مجلس الوزراء، فالشركات والغرف التجارية والصناعية والنقابات، لابد أن تضغط على الحكومة لتقديم المقترحات والمشاريع التي تنسجم مع مصالحها، كما أنها تضغط في مجلس النواب لتوجيه المناقشات بحيث تسير في الاتجاه نفسه[1].

إن الدولة اللبنانية هي نتاج طبيعي للطائفية اللبنانية، وهي عنصر من عناصر الصراع وليست وسيلة للحيلولة دون اندلاع الصراعات الطائفية المسلحة، إنها الميدان الذي تختلف فيه الطوائف حول حجم حصصها في النفوذ، هذه الوضعية للدولة تفقدها وظيفتها في ضبط المشاكل النزاعات الداخلية، مثل التمرد الطائفي

---

[3]- احمد سرحان؛ "**النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية**"، المرجع السابق، ص. 288.

[4] - فؤاد مطر مطر؛ "**سقوط الإمبراطورية اللبنانية**"، المرجع السابق ص. 43.

[1] ILIA F.Harik ; «potical Elite of Lebanon» in GEORGE Lenzouki ; « **political Elites in the Middel East** », (washington : American Interprise Institute for public policy Research, 1975), pp. (201_202).

والتصدي للاضطرابات المذهبية، والدفاع عن حدود الوطن، كما أنها تشكل إطار حماية حقيقي للمجرمين من أبنائها وتتدخل للحيلولة دون تطبيق القانون ضدهم وهذا التدخل فعال، ويتخذ أشكالاً مختلفة، وفي هذه الحالة وحالات كثيرة لا يطبق القانون اللبناني إلا على ذلك المسكين الذي لا طائفة له أو الذي تتخلى عنه طائفته[2].

إن استقلال الطائفة يتتبع بعدم استقلال الدولة، وعدم ممارستها لوظائفها و تقتصر وظيفتها على ممارسة الإجراءات التي لا تمس استقلال الطوائف ولا تشكل تهديداً لكيانها وبالتفاهم مع الزعامات الطائفية، وينطبق ذلك **(على استخدام العنف بواسطة الأجهزة الأمنية، وعلى السياسات الدفاعية والإنمائية الخارجية والداخلية وترتيب الموازنة العامة وترتيب الجيش وقوى الأمن الداخلي ونوع أسلحتها وتحديد مواقع تواجدهما)**، فالطوائف الإسلامية، احتجت على توزيع المناصب القيادية في الجيش، **وقيادة الجيش للطائفة المارونية، وقيادة المخابرات المدنية والعسكرية**، كما اشتكت من تدخلات **البطريركية المارونية** في صرف الموازنة اللبنانية وغيرها[3].

كما يختلف اللبنانيين حول مفهوم الوطن والمواطنة، حسب انتماءاتهم الطائفية، فلا يوجد مفهوم موحد للمواطن والوطن بين اللبنانيين، كما هو بالنسبة للدولة والقضاء والدستور والأجهزة المختلفة فالمواطن اللبناني يختلف في كل شيء، فلبنان دولة عربية في نظر المسلمين، ومسيحية ذو وجه غربي بنظر المسيحية، المسلمون يتحدثون عن أصول عربية للبنان والمسيحيين يتحدثون عن أصول فينيقية، فالاختلاف حول هوية الوطن يجعل من صور **لبنان** الباهتة، مما يدعم الهوية الطائفية ويعطيها أولوية على باقي الوقائع، بدليل عدم انخراط كل اللبنانيين في الدفاع عن الجنوب اللبناني تحت ضربات العدو الإسرائيلي، فالعديد من الطوائف المسيحية أيدت الاحتلال الإسرائيلي، وأن يكون للعدو الإسرائيلي نفوذ داخل لبنان، على حساب الوجود السوري العربي[1].

المبحث الثاني

دور القوى الخارجية في التأجج الطائفي في لبنان

يرى **محمد حسين فضل الله** وهو احد المرجعيين للشيعة إن "**الأزمة اللبنانية لا تدعو إلى أوضاع لبنان الداخلية، وإنما تعود في الأساس إلى خضوعه للخطوط الإقليمية والدولية خصوصا الطرف الأمريكي والأوروبي، فضلا عما يطالعه الموقع المعادي لحرية لبنان، واستقلاله من ضغوط سياسية وأمنية تتصل بمصالح أطرافه والتحالفات مع أعداء الأمة**"[2]، فالأزمة التعدد الطائفي ناجمة عن التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية، إذ يعتبر **جمال حمدان** أن الطائفية مشكلة في

---

[2] _فيصل جول؛ "عشر سوات على الحرب الأهلية في لبنان"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 82، (1985/10)، ص. 13.

[3] – فيصل جول؛ "عشر سوات على الحرب الأهلية في لبنان"، المرجع نفسه، ص. 13.

[1] –فيصل جول؛ "عشر سوات على الحرب الأهلية في لبنان"، المرجع نفسه، ص. 13.

[2]– عبد العزيز فرحات؛ "إسلام فضل الله في حوار لإسلام اون لاين نت: 80٪ مشترك فقهي بين السنة والشيعة" على الرابط: www.islamonline.net

لبنان لم تنفصل أبدا عن الاستعمار، فهو الذي يدعمها واتخذها أداة سياسية يدعم بها وجودها، فهو **يرى** "**بان الاستعمار التركي ولكي يضرب عناصر الدولة المتنافرة بعضها ببعض، ويضمن بقاؤه وضع عامدا معمدا (نظام الملة) الذي يحدد إطار الحكم على أساس الدين، وخلق بذلك وعيا دينيا بالذات وبذر أول بذور الطائفية، وبتعصبه الضيق واضطهاده للشيعة هو الذي فرق بين الفرق الإسلامية، ثم جاء الاستعمار الأوروبي ليستغل الطائفية كسياسة مرسومة فاحتضن الأقليات والطوائف وعمل على خلق شعور بكيان خاص لها**[3].

اعتبر **جورج قرم** في مداخلة ألقاها في **28_11_2003 جامعة السيدة لويزة** أن "**النظام الطائفي اللبناني الحديث لا يعبر عن ديمقراطية توافقية إلا عن التوازنات الإقليمية والدولية**"، ولان لعبة تسييس الطوائف وإدخالها منذ **200**سنة، شبكات النفوذ الإقليمي والدولي في إطار تكريس نظام تقاسم السلطة المحلية على أساس طائفي يحول بطبيعة الخال دون قيام دولة قوية ومستقلة[4]، وأضاف أن "**التوازنات الطائفية في لبنان ليست من صنع وإرادة لبنانية، بل هي نتيجة لتوازن القوى الخارجية الفاعلة على الساحة اللبنانية، وأدواتها الطوائف اللبنانية**"[5].

انطلقت التحليلات للازمة اللبنانية من المنظور الجيوبوليتيكي، مركزة على البيئة السياسية الإقليمية وادوار الدول المعنية بالوضع في **لبنان** وتحديدا، ومن ثم تحليل دور كل طرف من الأطراف المحلية، وفقا لنوعية التحالف الخارجي والداخلي ووفق الموقع الذي يحتله في المعادلة الإقليمية بصفة عامة، وإلى دراسة تحليل دور **الولايات المتحدة الأمريكية** على وجه الخصوص، يمثل **لبنان** لوحة قاتمة بسبب الأزمات والحروب منذ بداية عهد الفتن الطائفية في **جبل لبنان** بأواسط **ق19**، وحتى الحروب الأهلية إلى اغتيال **الرفيق الحريري** في**2006**، فطوال تلك الحقبة مثلت مقاطعات اللبنانية حقل دموي وساحة لتصفية الحسابات استخدامها القوى الفاعلة في العالم[1].

في نهاية الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق الطائف**1989**، لم تكن نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة وأنها استمرت الأزمات في **لبنان**، كما استمرت التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية، إذ يرى **جوزيف فاضل** "**ليس الجوار العربي وحده مصلحة لتدخل في لبنان بل كل من يسعى إلى دور في المنطقة يحاول تحقيقه عبر الدخول في الساحة اللبنانية**"، فالواقع اللبناني يمثل مرآة عالمية للواقع الإقليمي والدولي، **فلبنان** حسب **سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق** "**يكون بخير يسوده الهدوء والاستقرار إذا كانت العلاقات الإقليمية والدولية على خير ما يرام، هكذا تبدو صحة لبنان**

---

[3] -بركات حليم؛ "**المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص. 438.

[4] – إسماعيل نعمة عصام، المرجع السابق ص. 166

[5] -جورج قرم؛ "**مدخل الى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**"، (بيروت: دار الجديدة، 1996)، ص. 37.

[1] -ظاهر مسعود؛ قراءة في كتاب أمراء "الحرب وتجار الهيكل رجال السلطة والمال في لبنان"، **المستقبل العربين** العدد341، (جويلية 2007)، ص. 119.

مرآة لصحة العلاقات بين القوى الداخلية ودول في الخارج[2]"، وهنا سنحاول تحديد الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة في الوضع اللبناني، مع توضيح أهداف ومصالح كل طرف التي ينبغي تحقيقها من خلال تدخله في **لبنان.**

المطلب الأول

دور القوى الإقليمية في الأزمة اللبنانية

1_ الدور السوري و محاولة حماية لأمنها

لقد كان التدخل السوري أقوى من أي دولة أخرى، وكان تحت شعار قومي وامني بحجة استدعاء **لبنان** لها، لتفويت الفرصة على القوى الأجنبية الأخرى للانفراد به لتستمر في إطار قوات الردع العربية **1976** فالهدف المعلن هو مساعدة **لبنان** للخروج من أزمة، فالتدخل **السوري** مبني على عدة أهداف المتمثلة في:

(الإدراكها للخطر الذي يواجهه أمنها القومي بعد الاستهداف المتكرر الإسرائيلي للمنطقة، خاصة مع الاحتلال الجولان، إذ يقول إنعام رعد" شكل لبنان ثغرة في الإستراتيجية الدفاعية السورية بسبب ضعف إمكانية العسكرية من جهة ونتيجة للارتباطات لبعض القادة وفي مرات عديدة شكل لبنان ممر للطائرات الحربية الإسرائيلية المغيرة على سوريا الوسطى والساحلية وحتى في دمشق"، إن وجود سوريا في لبنان يكسبها رصيدا دعائيا، يغطي عجزها في استرداد مناطقها إستراتيجية كالجولان، إن أمن سوريا من أمن لبنان، لذا فصيانة أمنها يتطلب ضمان استقرار لبنان، أي أن استخدام القوة بين الطوائف سيؤدي إلى تقسيمه لدويلات طائفية تعود سلبياتها على البلدين فوحدة لبنان هي ورقة الضغط في الصراع الإسرائيلي_العربي، فالتجزئة تعزز من مكانة إسرائيل التي تهدف إلى تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية[3]، لقد عزز الصراع الإسرائيلي_العربي التدخل السوري السريع، الذي استهدف إسرائيل بصورة خاصة النتيجة الاحتلال هذا الأخير أراضي مهمة لسوريا[4]، ربط عملية للتسوية بين لبنان وإسرائيل إلا بالتسوية بين سوريا وإسرائيل، فقد أدى الضغط السوري على الرئيس اللبناني امين جبيل إلغاء اتفاق ماي 1983، بين لبنان وإسرائيل حيث تم منع إمكانية استقلال المسار اللبناني تجاه إسرائيل، وفرض ما يسمى بوحدة المسارين السوري واللبناني باتجاه الصراع مع إسرائيل)[1].

تلعب أدوارا أساسية في هذا البلد، أداتها السياسية في التعامل مع القوى الداخلية والخارجية، بالرغم من إسهام **سوريا** في الحفاظ على **لبنان**، ومنعها لأي تفوق قوى على قوى أخرى إلا أنها واجهت صعوبات، ومعارضة لوجودها في **لبنان** من قوى داخلية وخارجية، إذ شكل تواجدها موضوعا لهجوم حرب الكتائب، الذي ابرز

---

[2] – الحص سليم؛ "الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني"، **المستقبل العربي**، العدد 338، افريل2007، ص. 13.

[3] _ محمودي عبد القادر؛ "**النزاعات العربية العربية وتطور التظام الاقليمي العربي (مع التركيز على ىالنزاعات حول القضية الفلسطينية) 1945_1985**"، (الجزائر: رسالة دكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997)، ص. 418.

[4] _ قادري حسين؛ "**دور القوى الإقليمية إسرائيل، سوريا، م ت ف في الحرب اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين 1975_1982**،" المرجع السابق ص. 150.

[1] _ شفيق شقير؛ "**لبنان وإسرائيل في مواجهة**،" دون مكان طبع، الجزيرة نات للبحوث والدراسات،2006، ص.24.

انحراف الحكم **السوري** عن أهدافه المعلنة عند دخول جيشه إلى **لبنان**، أين قصفت المناطق المسيحية، ولهذا رأى الحزب انه لم يعد مبرر للوجود **السوري** في **لبنان** خاصة مع عدم تصديه **لإسرائيل**، وعمل على تقاسم **لبنان** معها كما أن الحكم السوري يعمل على فرض وصايته في محاولته لتحقيق الوفاق بين الأطراف اللبنانية المتنازعة[2].

أما القوات اللبنانية فهي ترى بان **سوريا** تطمع بالأراضي اللبنانية لهذا فهي لا تعترف به، لذا **سوريا** تنتهج "**سياسة العقبة**" من خلال عدم احترامها لاتفاقاته مع **لبنان**، كما أنها تعتقد بان **سوريا** تهدف لإسقاط النظام اللبناني آو على الهيمنة على القرار السياسي للدولة، في إطار زعامة **سوريا** على **الشرق الأوسط**، ونتيجة تقاسم الأراضي للبنانية بين **سوريا** و**إسرائيل** ولتحقيق ذلك تعمل **سوريا** على إضعاف الجيش اللبناني.

في مناقشات الطائف علق نواب المنطقة الشرقية موافقتهم على البنود الإصلاحية مقابل تعديلات في نص الوثيقة فيما يتعلق بإعادة انتشار الجيش السوري فجاء في **الفقرة 04** بعنوان "**بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية** "، "**وحيث أن الهدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة، بمساعدة القوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني ،وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية هذه الفترة تقر الحكومتان الحكومة السورية في المنطقة وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع وداخل البقاع الغربي، في ضهر البيدر حتى خط حمانا– المدير_ عين دارة وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما تم الاتفاق بين الحكومتين على تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها**"[3].

مثلما لقي اتفاق الطائف تأييدا على المستوى اللبناني، والعربي، والدولي فانه لقي معارضة من بعض الأطراف اللبنانية التي ترى أنه تكريسا للوجود **السوري** في **لبنان**، رفض **العماد ميشيل العون** الاتفاق"**انه يشرع الجريمة المتمثلة في الوجود السوري**" أما **عصام أبو حمزة** عضو المجلس العسكري سابقا " **أن هذا الطائف السوري ولن نربح منه أي شيء**"، إذ استمرت المواجهات بين **عون** وبين **القوات اللبنانية** التي يقودها **سمير جعجع** التي

---

[2]_ شقير شيد؛ "**مفاهيم الدولة والنزاعات دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية**"، المرجع السابق، ص. 89.

[3]_العبد العارف؛ "**لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، المرجع السابق، ص ص. (234_235).

عرفت ب"**حرب توحيد البندقية**"عند **عون**، و"**حرب الإلغاء**" عند **جعجع**، انتهت بهجوم سوريا على مناطق التابعة **لعون** في **1990/10/13**[1].

بعد اتفاق الطائف كان على الجيش **السوري** أن يعيد انتشاره بالتمركز في **البقاع** في المرحلة أولى، بعد عامين من بدء تنفيذ اتفاق الطائف ثم الانسحاب، إلا انه لم ينفذ ذلك مما أدى إلى توتر حاد ين التيارات السياسية اللبنانية التي انقسمت إلى اتجاهين؛ **الأول** يطالب بتنفيذ الطائف مع ضرورة الانسحاب **السوري**، وتمثل في"**التيار الوطني الحر (ميشيل العون المنفي في باريس) حزب الوطنيين الأحرار، القوات اللبنانية المحضورة، الكتلة الوطنية بعض النواب والشخصيات المسيحية، بيانات المطارنة الموارنة، وعظات البطريرك الماروني الكردينال نصر الله صفير**"، أما الاتجاه **الثاني** تمسك بالبقاء **السوري** متذرعا بالاحتلال **الإسرائيلي** في الجنوب، وضرورة توفير الدعم للمقاومة ومساعدتها عل بسط الأمن ومثل هذا الاتجاه "**أركان الدولة والشخصيات المتعاونة مع سوريا**".

بعد الانسحاب **الإسرائيلي** من الجنوب في (**ماي2004**)، ارتفعت الأصوات مطالبة بالانسحاب **السوري** من الأراضي اللبنانية وطالب **وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي** بالبحث في الوجود العسكري لما يؤمن مصلحة البلدين، ويضمن حرية وسيادة **لبنان** ويساعد في حل الأزمة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الخانقة في **لبنان** وتساءل **جنبلاط**، حول مدى جدوى الانتشار الجيش **السوري** في المدن والأحياء، وتدخل أجهزتها في كل شيء "**إن دمشق اذا كانت ترى مبررا استراتيجيا لبقاء عسكريا في لبنان، إلا أن آمر إدارة الشأن اللبناني الداخلي لا يمكن أن يقنع أحدا**".

كما شدد بيان المطارنة الموارنة (**2000/09/20**) على ضرورة تطبيق اتفاق الطائف وانسحاب الجيش السوري لأنه لم يعد له مبرر لوجوده وتدخله في لبنان "**هذا الجيش الذي يرابط في جوار القصر الجمهوري رمز الكرامة الوطنية ووزارة الدفاع وما سوى ذلك من أماكن حساسة يشعر اللبنانيين لوجوده فيها حرج كبير لكي لا نقول بانتقاص من سيادتهم وكرامتهم الوطنية "هذا الوضع انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني والوضع المعيشي" كما فقد لبنان استقلاله وسيادته "لن يكون فتنة في لبنان أن لم بعمد احد إلى إضرام نارها واللبنانيون ما اقتتلوا إلا انه كان هناك من ينثر بذور الفتنة في ما بينهم... آن الأوان لإعادة النظر في طريقة التعاطي بين البلدين (لبنان وسوريا)**[2]".

رفض **بطريرك صفير** لوكالة **فرانس براس** الذرائع التي يقدمها لمن يخشون عودة الحرب الطائفية إلى **لبنان**"**مقولة ان الجيش السوري وان الفوضى ذريعة واهية.. بعد رحيل السوريين لا اعتقد أن ستحصل إلا إذا الفوضى افتعل احد ذلك إن الحكومة ليست سوى تعبير عن إرادة الحكومة السورية وليست سرا على احد أن السوريين يتدخلون في كل مكان**"

---

[1] _العبد العارف؛ "**لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، المرجع نفسه، ص ص. (235_236).

[2] الخوند مسعود؛ "**الموسوعة التاريخية الجغرافية لبنان**"، الجزء 17، الطبعة03، (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2005)، ص.753.

في محطة **اوربت التلفزيونية** قال **صفير**"**أن لبنان مهدد بالزوال أكثر من أي وقت**"، وان " **الوجود السوري في غير محله**"، وطالب **صفير**: "**بخروج مشرف للجيش السوري من لبنان من منطلق الصداقة بين البلدين**"، وفي **نوفمبر2000** دعا **النائب ألبير مخيبر** إلى الجلاء السوري، وقيام تمثيل دبلوماسي بين **بيروت ودمشق**، في **2000/11/18** اصدر مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك بيانا "**طالب فيه الحكومة اللبنانية**" بالعمل بجدية لاستكمال تطبيق وثيقة الوفاق الوطني فيما يخص الوجود العسكري السوري في **لبنان** مؤيدا مطالب البطريرك الماروني "**بضرورة تصحيح العلاقات بين البلدين على أساس القوانين الدولية في مناخ من الصداقة والأخوة والتعاون بعيدا عن الخلاف والانقسام وفي جو من الحوار والتوافق بين اللبنانيين ولمصلحة الشعبين السوري واللبناني في شتى المجالات**[1]".

تم إنشاء "**التجمع الوطني لإنقاذ ولتغيير**" لمواجهة التعبئة الطائفية لوقف التدخل **السوري** لقيام علاقات متكافئة وواضحة بين البلدين، وشارك فيه **300 شخصية لبنانية معارضة**، وفي **14** الى**27 مارس 2001** أطلق تحرك **التيار العوني** في مناسبة ذكرى حرب التحرير (**التظاهرة الضخمة في استقبال البطريرك صفير الذي قام بجولات في الولايات تعرض فيها لقضية الوجود السوري في لبنان وضرورة انسحاب القوات السورية**)[2]، وكان رد الحكومة على لسان **رفيق الحريري** الذي قال "**بان الوجود السوري ضروري وشرعي ومؤقت**"، معتبرا إن استقرار **لبنان** "**كان مستحيلا من دون الدخول السوري ولو أن هذا الدخول حصل لمصلحة سوريا لكنها لعبت دورا ايجابيا**[3]" واعتبر الرئيس **إميل لحود** أن "**الوجود السوري في لبنان شرعي ومؤقت توقيت البحث فيه ينطلق من مصالحها الاستراتيجية دون غيرها في حين أن العدو الإسرائيلي مازال يرفض السلام العادل والشامل ويسعى إلى التوطين الفلسطيني في لبنان**" وأضاف "**ليس من لغة العقل والمنطق والحق أن يتم التحامل على سوريا بينما يتم التعامي على جرائم إسرائيل في حق لبنان... وليس من لغة العقل والحق أن يرمي اللبنانيون مسؤولية حربهم على الآخرين كل مرة في وقت كانت معظم أدوات الحرب منهم وفيهم**[4]"

حاول **جورج قرم** وصف الانقسام الداخلي اللبناني حيال الوجود **السوري** فتحدث عن السيادة في مقابل المعدلات والمحاور الإقليمية الأول يمثل المطالبين بالانسحاب **السوري** من **لبنان** في حين يمثل المتمسكين بالوجود **السوري** في **لبنان** فالانسحاب **الإسرائيلي** من الجنوب اللبناني أدى إلى"**المطالبة بالسيادة الكاملة عبر إعادة توزيع القوات السورية بل بخروجها كان يطالب بعض الأطراف من أنصار منطق السيادة أما أنصار منطق المعادلات الإقليمية وعلى رأسها قيادات حزب الله فيعترضون على منطق السيادة قائلين إن المعركة مع العدو لم تنته طالما أن هناك أراضي عربية محتلة وحقوق الفلسطينية مغتصبة وأن ليست للبنان القدرة على الانسحاب من المحور السوري إيراني من دون أن يتعرض لبنان إلى المخاطر المختلفة وإن إثارة منطق السيادة في الظروف الراهنة يصب في نظرهم في صالح التحالف الأمريكي**

---

[1] الخوند مسعود؛ "**الموسوعة التاريخية الجغرافية لبنان**"، الجزء 17، المرجع نفسه، ص ص. (754_757).

[2] _ الخوند مسعود؛ **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الجزء 16، المرجع السابق، ص ص. (37_38).

[3] الخومد مسعود؛ **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الجزء17، المرجع السابق، ص. 755.

[4] الخوند مسعود؛ **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الجزء17، المرجع السابق، ص. 757.

الإسرائيلي المسيطر على المنطقة ويرد أصحاب منطق السيادة على ذلك بان بقاء جبهة الجنوب مفتوحة عسكريا قد يتحول إلى نقطة ضعف جديدة في المواجهة مع إسرائيل وقد يعرض امن لبنان وسوريا إلى الاهتزاز[1]".

وطبقا لدستور اللبناني تنتهي عهدة الرئيس **لحود** في **سبتمبر،2004** إلا أن **سوريا** أصرت على تعديل الدستور، وتمديد فترة رئاسته لمدة **3** سنوات أخرى، إلا أن هذا أثار ردة فعل سلبية لدى أطراف متعددة فقد شكل تحديا "**لتوجهات الإدارة الأمريكية في المنطقة**"، حيث ركز الرئيس **بوش** على "**الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط** وهو ما عجل بإصدار قرار مجلس الأمن الدولي **رقم 1559** في **2004/09/02** ،والذي ينص على ما يلي:

انسحاب كل ما تبقى من القوات الأجنبية من لبنان، تفكيك ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، دعم وتوسيع سلطة حكومة لبنان على كل الأراضي اللبنانية (إعادة انتخاب رئيس جمهورية جديد)[2].

قد أدى ذلك إلى انقسام لبنان إلى اتجاهين **الأول** هو فريق الموالين؛ وضم **(حركة أمل وبعض الأحزاب الدينية مثل حزب الله، وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية، والقيادات المارونية الموالية لسوريا، مثل سليمان فرنجيه، حزب الكتائب برئاسة كريم بقرادوني، والحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب البعث والحزب الديمقراطي اللبناني برئاسة طلال ارسلان)**، وقد وافقوا على مراجعة **العلاقات السورية_اللبنانية** وإصلاحها وتطويرها ولم يؤيدوا انسحاب سوريا انسحابا كليا من **لبنان**، أما **الاتجاه الثاني**؛ وهم المعارضون وقد ضم **(التجمعات المارونية الرئيسية كتجمع قرنة شهوان، وحركة الإصلاح الكتائبية، وضم الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة جنبلاط، وتيار المستقبل، وحركة اليسار الديمقراطي)** وقد شددوا على خروج القوات السورية من لبنان وإيقاف تدخل الأجهزة الأمنية السورية في الحياة السياسية اللبنانية.

قد وقفت بعض القيادات والجماعات ممثل ندوة العمل الوطني واللجان والروابط الشعبية والحزب الشيوعي وحركة الشعب موقفا محايدا[3]، توسع هذا الانقسام بعد اغتيال **رفيق الحريري** الذي حدث في وقت بدا فيه كأنه طرف رئيسي في الصراع مع سوريا ومع حليفها **إميل لحود** حيث وجهت الاتهامات لهما، كما تمكنت المعارضة من لم أنصار الطائفة السنية من مؤيدي **الحريري** ولكن بعد إضافة إليها بعض أهداف:

(التحقيق الدولي في اغتيال الحريري، انسحاب القوات والأجهزة الأمنية السورية من لبنان، تبديل السفارات بين لبنان وسوريا كإجراء ينقض العلاقات المميزة بين البلدين، إطلاق صراح المعتقلين اللبنانيين من السجون السورية، تنفيذ قرار 1559، استقالة الحكومة وتشكيل حكومة انتقالية تمهد إجراء انتخابات حرة)[1].كما اتهمت القوى الدولية **سوريا** باغتيال

---

[1] الخوند مسعود؛ **الموسوعة التاريخية الجغرافية** الجزء 16، المرجع السابق، ص. 40.

[2] الكروي محمود صالح المرجع السابق ص 39.

[3] مالكي أمحمد وآخرون؛ "**الديمقراطية والتحركات الراهنة في الشارع العربي**"، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص.(189_191).

[1] مالكي أمحمد وآخرون؛ "**الديمقراطية والتحركات الراهنة في الشارع العربي**"، المرجع نفسه، ص. 192.

الحريري، وعلى لسان **الجنرال فركش** رئيس جناح الاستخبارات العسكرية عبرت **إسرائيل**" **أن سوريا ظلت تتعامل نع الحرير انطلاقا من نظرة قائمة على الشك خاصة و انه تحول في الفترة الأخيرة إلى قوة مؤثرة في الساحة اللبنانية تعمل على التخلص من النفوذ السوري في لبنان**"، وأعلن **اهود باراك** انه انطلاقا "**من إلمامه بالوضع اللبناني فإنه يستطيع أن يؤكد أن سوريا وحلفائها في لبنان هو وراء عملية الاغتيال**، كما أن الإدارة **الأمريكية وفرنسا** وجهت الاتهامات إلى جهات لبنانية مرتبطة ب**سوريا** وإلى **سوريا**، ومع تزايد دعاة إنهاء الوجود **السوري** في **لبنان** أدى ب**سوريا** لسحب قواتها من **لبنان في2005**،[2] إلا أن الانسحاب اثر على استقرار اللبناني.

الأقطاب المعارضة التي قام بها **سعد الحريري ووليد جنبلاط** باللقاء مع **البطريرك صفير** وبقية النواب والمسئولين اللبنانيين، سيخلق أزمات في مهمة المراقبين الدوليين ومحاولاتهم لافتعال قضايا للدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها المقاومة اللبنانية، الانسحاب انهى العلاقة المباشرة بين **حزب الله** و**سوريا** وجعل العلاقة مع **حزب الله**، ومدير القناة **الإيرانية** فأي حركة يقوم بها **حزب الله** في ظل علاقته **بسوريا** تنعكس سلبا عليها[3].

الدور السعودي:

اتسمت **السياسة السعودية** مع الأزمة اللبنانية بالتحفظ، وبالتراجع عن بعض المواقف بسبب خشيتها من الانجرار إلى مواجهة، باستثناء **اتفاق الطائف** في**1989** الذي جاء نتيجة لجهود عربية ودولية، فمنذ **الستينيات** وحتى سقوط حكومة **سعد الحريري** في **2011/01/12**، تميزت السياسة السعودية اتجاه **لبنان** بالتباين ففي ستينيات والسبعينيات تحدثت المملكة عن نقيضين هما الحفاظ على سيادة **لبنان** وحرية النشاط الفلسطيني على أرضه وفي**1979** سحبت المملكة وحداتها العسكرية من **لبنان**، ولم تتمكن من وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان في**1982**، وفشلت بين**1978**و**1982** في حل أزمة **لبنان** وعجزت عن إجبار **سوريا وإسرائيل** على سحب جيشها،[4]بعد اغتيال الحريري دخلت في تنافس مع **إيران** حول **لبنان**، وفي **أيار2008** وضعت السعودية وحلفاؤها اللبنانيون "**اتفاق الدوحة**" الذي غير التوازنات في **لبنان** لصالح **سوريا وإيران** وحلفائها مما شكل انتكاسة للسياسة السعودية التي كانت قد بلغت ذروتها عقب اغتيال الحريري فأمست المعادلة كالآتي:

كلما قوي النفوذ أن السوري والإيراني في **لبنان** انحصر الدور **السعودي**، قامت بالتنسيق مع **سوريا** في **قمة الكويت الاقتصادية 2009**، نظرية "**السعودية–السورية**" س.س إلا أنها لم تستطع مجارات النفوذ السوري ولا أن تتحكم بتداعيات المحكمة الدولية على **لبنان** واضطرت أن تتخلى عن جهود وساطتها مع سوريا في **2011/01/19**، وآن تخسر دورها لحل الأزمة بعدما أسقطت حكومة **سعد الحريري**، حيث لعبت "**سياسة حافة**

---

[2] الدار العربية للدراسات والنشر؛ " **من اغتال الحريري"؟**، الدار العربية للدراسات والنشر، 2005، ص ص. (8_9).

[3] الكروي محمود صالح، المرجع السابق، ص ص. (41_42).

[4] عبد الرؤوف سنّو؛ "العلاقات السعودية اللبنانية"، (**لبنان: استشراف التحديات الخارجية**، مبادرة المساحة المشتركة، أيار 2011)، ص. 02.

الهاوية" وعملت على عجز سياستها اتجاه لبنان بدعمه اقتصاديا والحفاظ على مصالحها الاقتصادية[1]، وخلال حرب **1975_1983** اتسمت سياستها بالوسطية ما جعلها تسعى لحلول مقبولة بين الأطراف وانطلقت من المعطيات الآتية:

(تدعيم اللّحمة الوطنية اللبنانية كشرط أساسي لسلامة لبنان واستقراره وسيادته ومنع تقسيمه وعدم سيطرة قوى اليسار على نظام الحكم، وجوب قيام لبنان بإصلاحات داخلية توافقية من دون تدخل خارجي، ارتباط لبنان بالصراع الإسرائيلي العربي مع التركيز على الأزمة اللبنانية أولا، تشابك الوضع الداخلي اللبناني مع القضية الفلسطينية والإبقاء على المقاومة شرط احترامها السيادة اللبنانية،طرح مبادرات التسوية وهي التي تعثرت في كثير من الأحيان لكنها تكللت بالنجاح باتفاق الطائف 1989).

لعبت المملكة دورا ايجابيا في إنهاء حرب **(1975_1976)**، وأخرجت المصالحات العربية في **مؤتمري الرياض والقاهرة 1976** التي توجت بإرسال "**قوات الردع العربية**" لحفظ السلام والأمن في **لبنان**، ثم انصبت على دعم **(شرعية ووحدة لبنان، وإصلاح نظامه السياسي، ومنع تقسيمه، وتقديم المساعدات الاقتصادية، والإنسانية له)**، ومحاولة أبعاده عن المحاور الخارجية خاصة **سوريا وإسرائيل**، ومن خلال علاقاتها الجيدة مع الأحزاب **المسيحية اليمينية** المناهضة، ولإبعاد الموارنة عن علاقاتهم مع إسرائيل، وعدم السير وراء مشاريع تقسيم لبنان والحفاظ على الصداقة التقليدية بالقوى والزعامات الإسلامية، ودعم حكومات **لبنان** المتوالية كافة باعتبارها مؤسسات شرعية.

قامت برعاية الحوار بين الفرقاء اللبنانيين وبين بعضهم **وسوريا**، وتجلت سياسيتها بعدم مناوأة **سوريا** واستيعابها، إدراكا منها لقدرتها على تعطيل أي حل لا ترضى عنه، فلجأت المملكة لسياسة دفع **دمشق** إلى التدخل الايجابي في **لبنان** وقد ساعدها على ذلك دعمها المالي لها فضلا عن الاستثمارات **السعودية** العاملة في **سوريا**، غير أن موقع **لبنان** الاستراتيجي ومصالح **سوريا** فيه كان أكثر أهمية ل**دمشق** لاسيما بعد انفتاح **دمشق** على **طهران** منذ مطلع الثمانينات، كانت **سوريا** تعي أنها غير قادرة على المعارضة المطلقة للمبادرات **السعودية** لإدراكها أن **الرياض** لن تتركها تنفرد ب**لبنان**، فتمكنت من تخفيف الاحتقان بين **سوريا** و"**الجبهة اللبنانية**" في **الأشرفية1978**، ومن رعاية **مؤتمر المصالحة** الذي أقيم في **بيت الدين** والذي لم تطبق مقرراته، ونجحت كذلك في تسوية "**أزمة زحلة**"، و"**أزمة الصواريخ**" السورية في **البقاع 1981**، وفي "**اتفاق فيليب حبيب**" "**تموز 1981**" لوقف المقاومة الفلسطينية عن إطلاق الصواريخ على **شمال إسرائيل**، وأعلنت كمشجعة لخطوة السلام مع **إسرائيل** باعتبار انه سينعكس ايجابيا على **لبنان**، لكن الدولتين رفضت الخطة لأن وجود جيشها في **لبنان** يحقق مصالحها.

---

[1] "التناغم السعودي الايراني":

بعد فشل **اتفاق 17 أيار** تقدمت السعودية بمقترحات **لمؤتمر الحوار الوطني اللبناني في جنيف 31 تشرين الأول 1983**، لإيجاد حل للازمة، واتفاق **17 أيار** وقع في عهد الرئيس **أمين جميل** في ظل الانقسام الداخلي والمعارضة السورية مع انسحاب القوات الأجنبية من **لبنان**، وقد شكل تراجعا عن المطلب الذي دعموه في **17 أيار** فيما يخص الخروج **السوري والإسرائيلي** من **لبنان**[1]، وبعد **انتفاضة 6 شباط 1984**، ووساطة **سعودية** مع **دمشق** في **16 شباط** عرفت" **بمبادرة النقاط الثماني**" نصحت **الرياض** "**جميل**" بإلغاء **اتفاق 17 أيار**، الذي مهد لعقد مؤتمر ثاني للحوار اللبناني في **لوزان 12آذار1984**، الذي لم ينجح بأي تسوية وخرج بوقف إطلاق النار وتشكيل حكومة برئاسة **رشيد كرامي** شاركت فيها الميليشيات اللبنانية لأول مرة ،وبفشل **مؤتمري جونيف ولوزان** وصلت **سوريا والسعودية** إلى قناعة مفادها أن الميليشيات هي القوى الفاعلة في لبنان لذا دعمت "**الاتفاق الثلاثي**" الذي أعدته دمشق في **كانون الأول1985** في حين انغمس **الحريري** إلى إخراجه، وانتهى بوضع الحكم في أيدي ميليشيات **حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية** التي كان يترأسها "**إيلي حبيقة**" وان تحصل **سوريا** على موقع مميز لها في **لبنان**.

وفيما يخص اتفاق الطائف ثمة عدة عوامل دفعت المملكة بالمبادرة به:

(الانهيار الدستوري والسياسي والأمني الذي لحق لبنان بعد تعذر إجراء انتخابات رئاسية في ايلول 1988 وتعيين قائد الجيش العماد ميشيل عون رئيسا للحكومة، وحرب التحرير التي أعلنها العماد العون على سوريا وتجاوزها خطوطا حمراء إقليمية، بالإضافة إلى الرغبة العربية في تعريب الأزمة اللبنانية وهو المسعى السعودي منذ 1976 والرغبة الأمريكية في إنهاء ملف الأزمة اللبنانية خاصة مع التوافق الأمريكي السوفيتي على تسوية الوضع في لبنان قبل انتهاء الحرب الباردة).

انعقد مؤتمر الطائف في **1989/10/01**، تناول النواب الإصلاح السياسي، وتمكن **سعود الفيصل** من تبديد مخاوف النواب المسيحيين من الوجود **السوري** في **لبنان** من خلال"**اللجنة العربية العليا**" التي تألفت من الملكين **فهد بن عبد العزيز والحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد**، التي ستتابع عن قرب تنفيذ الاتفاق بين الحكومتين **اللبنانية والسورية** حول انسحاب الجيش **السوري** من **لبنان**، وفي اليوم**23** من انعقاد المؤتمر أقرت صيغة "**اتفاق الطائف**" فتعهد **الملك فهد** بان تكون بلاده مساندة للبنان لكن ذلك لم يتحقق بسبب حرب الخليج الثانية وتداعياتها[2].

في مرحلة ما بعد الطائف تميزت السياسة السعودية بما يلي:

---

[1] عبد الرؤوف سنّو؛ "العلاقات السعودية اللبنانية"، المرجع السابق، ص 3.

[2] عبد الرؤوف سنّو؛ "العلاقات السعودية اللبنانية"، المرجع نفسه، ص. 4.

(الحفاظ على مكتسبات الطائف واعتباره عقدا اجتماعيا ثابتا، مراقبة الحياة السياسة في لبنان تحت النفوذ السوري عن بعد الإبقاء على الانفتاح السابق على كل مكونات التجمع اللبناني، دعم رفيق الحريري يعد وصوله إلى رئاسة الحكومة في1992 تقديم المساعدات القروض التنموية إلى لبنان لتثبيت وضعه الاقتصادي والمالي، دعم لبنان في وجه الاعتداءات الإسرائيلية وتقديم المساعدات المالية له جراء الأضرار الناجمة عنها).

ومنذ مطلع التسعينيات وصفت إحدى الصحف اللبنانية دور المملكة بأنه"**كاد أن ينسى**" آو انه "**ينظر من خلف الكواليس**"، كما تحفظت على كل ما يزعج **سوريا** في **لبنان**، وكانت تسعى لاستقرار لبنان على حساب رأيها، وان يصل **الحريري** إلى رئاسة الوزراء لتثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار **لبنان**، والحفاظ على مصالحها وفتح أفاق الاستثمار أمام مواطنيها، فقد كان **الحريري** بمثابة رافعة لسنة بعد سنوات من التهميش، خلال الحرب حيث كان وسيطا بين **سنة لبنان** وبين **الرياض** وبينهم وبين **دمشق** ومرجعية **لبنان** مع المجتمع الدولي وخاصة **فرنسا**، وهنا كانت تحبذ الوجود **السوري** في **لبنان** للامساك بالوضع الداخلي، وتحديدا حزب الله الذي كان يمثل حالة أصولية شيعية مرفوضة من قبلها، وادخل **اغتيال الحريري** في **2005/02/14 لبنان** في دائرة أوسع لاهتمامات **المملكة**، التي أعبرت الجريمة محاولة لشطب دورها في لبنان والمنطقة واتسمت مواقفها كالآتي[1]:

(إدانة اغتيال الحريري و كل جرائم الاغتيال والتفجيرات واعتبارها جرائم "لصوص" نكراء، استبعاد فرضية وقوف جماعة إرهابية وراء اغتيال الحريري انتقاما من السعودية، تحميل سوريا مسؤولية معينة في عملية الاغتيال لوجود قواتها على الأراضي اللبنانية، وجوب انسحاب الجيش السوري من لبنان وفق اتفاق الطائف ثم تأييد الموقف الأمريكي الفرنسي الداعي إلى الانسحاب الفوري لهذا الجيش وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559، الإبقاء على النظام السوري خشية انهياره وتحول لبنان إلى عراق آخر مع وجوب تعاطي دمشق بايجابية مع مطالب المجتمع الدولي، تكثيف تواصلها مع القيادات اللبنانية في إطار سياسة تنظر إلى اللبنانيين كشركاء في الوطن لا متنافسين وعلى أنهم مرتبطين بمصير واحد، دعم التحقيق الدولي والمحكمة الخاص بلبنان ومطالب الحكومتين السورية واللبنانية بالتعاون معها، تأييد حصول انتخابات سريعة وديمقراطية في لبنان والانتقال إلى حالة السلم).

اعتبر **الرياض** ان"**ثورة الأرز**" وانسحاب **سوريا** من **لبنان** في **2005/04/25**، أمرا متوافقا مع اتفاق الطائف وقدمت دعمها لحكومة **فؤاد السنيورة**، ولكي لا تتهم بالانحياز **للسنيورة**، دعمت **المملكة** مبادرة **جامعة الدول العربية** منذ نهاية**2006**، والحوارات الداخلية والمبادرة **الفرنسية** بين **آذار وآب ،2007** واللقاء الرباعي في**2008**، برعاية **عمرو موسى** وفتحت الحوار مع **طهران** لضبط اعتصام "**حزب الله**" في وسط **بيروت** واستقبلت وفدا منه في**2007** ومع تقارب موعد الانتخابات الرئاسية في**2007**، واندلاع **معارك نهر البارد** وتعطل عمل المجلس النيابي، ومقاطعة المعارضة **حكومة السنيورة** وخشيت انهيار **لبنان**، وحدوث فراغ في الرئاسة الأولى فربطت مشاركتها في **القمة العربية** في **دمشق آذار2008** وتطبيع علاقاتها مع **سوريا**، باعتماد **سوريا** على سياسية

[1] عبد الرؤوف سنّو؛ "العلاقات السعودية اللبنانية"، المرجع السابق، ص. 4.

داعمة لاستقرار **لبنان** وتكرر موقفها في **قمة شرم الشيخ** بين **الملك عبد الله** و**الرئيس مبارك** في **2008/4/9** من دون نتيجة، وفي حرب **تموز2006** اعتبرت السعودية ما قام به حزب الله "**مغامرة**" تجر المنطقة إلى مواجهة غير محسوبة مع **إسرائيل**، وان ما يجري هو صراع **أمريكي_إيراني**[2]، فرقت بين عملية **حزب الله** و**سياسة إسرائيل** لتدمير **لبنان**، فقد انتقدت الحكومة **السعودية** في**17تموز** العدوان **إسرائيل** و**واشنطن** لدعمها له ووافقت على إرسال قوات دولية إلى **جنوب لبنان** وقامت بجمع وزراء الخارجية العرب في **بيروت 7آب** لدعم مجلس الأمن الدولي والتي جرى انتقادها من قبل **سوريا** و**إيران**.

غيرت أحداث **أيار 2008** بين حزب الله وحلفائه من جهة، و**حكومة السنيورة** وقوى الأكثرية من جهة أخرى و**اتفاق الدوحة** المنبثق عن **مؤتمر الحوار الوطني اللبناني**، الذي عقد في **الدوحة 17 _21 أيار2008** غيرت التوازنات لصالح حزب الله والمعارضة، وتم تشكيل حكومة **لبنانية** على أساس الثلث الضامن للمعارضة في المقابل تراجع الدور السعودي بخسارة أمام **سوريا** و**إيران**، وفي**25 أيار** انتخب "**ميشال سليمان**" رئيسا للبلاد، ربحت **السعودية** وقامت بتدعيم **حكومة السنيورة**، ومع اقتراب موعد الانتخابات في **حزيران2009** راهنت على تقوية مركز السنة العام ودفعت **سعد الحريري** إلى تشكيل لوائح انتخابية مع زعامات سنية في الشمال، والجماعة الإسلامية، مع موارنة من **قوى 14آذار** في **دائرة بيروت الأولى**أ والى ضم "**تمام سلام**" إلى لائحته في **بيروت** وإحداث توازن سني شيعي في **البقاع**، مع خوض المعركة في **صيدا** بمرشحين سنيين (**فؤاد السنيورة، وبهية الحريري**) وأن اقتضى الأمر التضحية بأسماء من **التيار المستقبل**، وتمكن **سفير السعودية عبد العزيز خوجة** في **أواخر2008** من إجهاض مذكرة التفاهم بين حزب الله وبعض الجماعات السلفية السنية في **طرابلس**، خشية الالتفاف على جهود **المملكة** للم شمل الطائفة السنية، هذه التحركات جعلت القوى المعارضة في **لبنان** تتهم المملكة بتمويل **حملة 14آذار**، وشراء أصوات واستحضار ناخبين من المهجر، وعلى الرغم من تحقيق **قوى 14آذار** انتصارا "**رقميا**" في الانتخاباتن لكنها لم تستطع أن تحكم البلاد، لتأثير "**حزب الله**" وحلفائه، ومن خلفها **سوريا** و**إيران** في الحياة السياسية اللبنانية[1].

دعمت **المملكة** المحكمة الدولية لتحقيق العدالة لحماية **للبنان** من فوضى الاغتيالات، وبسط الاستقرار غير أن التوقعات التي سربتها الصحافة الأجنبية، و**إسرائيل** باتهام عناصر من **حزب الله** بجريمة اغتيال **الحريري** و**قرع إسرائيل** الحرب ضد **لبنان** جعلت **الرياض** تخشى من زعزعة الاستقرار الداخلي اللبناني، ومن تلقي الأكثرية ضربة جديدة ما يؤثر في دورها في هذا البلد.

---

[2]"التناغم السعودي الايراني":
WWW.ANNABAA.ORG

[1]عبد الرؤوف سنّو؛ "العلاقات السعودية اللبنانية"، المرجع السابق، ص.5.

بعد تقارير تلقتها عن مؤشرات لنسف الاستقرار في **لبنان**، بسبب القرار ألاتهامي وجدت نفسها أمام خيارين؛ إما ترك الفوضى تعم لبنان، أو التدخل لحماية **لبنان** خاصة بين الشيعة والسنة، وفقا **للخيار الأول تفقد المملكة** مركزها غير المستقر في **لبنان**، وتتلقى **قوى 14آذار** ضربة قاسمة أضد من تلك التي تلقاها في **أيار2008** أما **الخيار الثاني**، فكان يقتضي بان ترضخ **السعودية**، لابتزاز نشر الفوضى وترضى بتسوية تضعف من مكانتها ومكانة القوى التي تحصل على دعمها، فضلت سياسة الإذعان لاعتقادهم أن ذلك يحفظ السلم في **لبنان**، ونتج عن عقد **قمة الملك عبد الله** و**الرئيس بشار الأسد** في **تموز2010**، تحولت إلى **قمة ثلاثية** مع الرئيس **اللبناني** "**ميشال سليمان**" في **بعبدا**، وأشارت مصادر صحيفة إلى أن **المملكة وسوريا** تقاسما الأدوار، أي أن **الأولى** عملت على إرجاء صدور القرار ألاتهامي وهو ما رفضه **حزب الله** فيما هدأت **سوريا** من اندفاع **حزب الله** للسيطرة على **لبنان**.

بعد سلسلة من التوترات السياسية والاتهامات المعارضة **قوى 14 آذار** والحريري تحديدا، بالتغطية على شهود زور ضللوا التحقيق الدولي، واسقطت معارضة **حكومة سعد الحريري** في **12كانون الثاني2011**، وفي 19 **كانون الثاني2011** أعلن وزير الخارجية **السعودي** انتهاء التنسيق **السعودي_السوري** في شان لبنان، واصفا الوضع بالخطير وبأنه ينذر بالتقسيم، وفي تطور لافت اقترح الأمين العام "**حزب الله**" "**نجيب ميقاتي**" لتشكيل الحكومة ما أثار نقمة **تيار المستقبل والطائفة السنية**، أما **السعودية** كان رد فعلها الصمت خاصة وان الوزير "**محمد الصفدي**" والنائب "**نعمة طعمة**" المقربين منها، واللذين يملكان مصالح اقتصادية معها صوّتا في الاستشارات النيابية لصالح **الرئيس المكلف نجيب ميقاتي**، وبالتالي خسرت **المملكة** كثيرا أمام **سوريا وإيران** وحلفائها ما بين **2007_2010**.[1]

الدور الإيراني

عند نجاح الثورة الإسلامية في إيران**1979** بقيادة **آية الله الخميني**، كان لها دافعا قويا لنمو **حزب الله**، وذلك للارتباط المذهبي والسياسي، فقد لقيت الثورة الإسلامية ترحيبا من القادة المسلمون في **لبنان**، وتخوف المسيحيين من تعاظم الدور **الإيراني في لبنان** ضد مصالحهم، فقد حرصت **إيران** على تقديم الدعم السياسي والعسكري مع مجموعات من حرس الثورة الإيرانية، على الحركات الشيعية فقد صرح الخميني في**1981** "**منذ البداية كانت قضايا لبنان فلسطين جزء من أهدافنا الرئيسية ولم تكن بمعزل عن قضايا إيران ...لبنان منا ولا فرق بين شيعة لبنان وشيعة إيران**[2]، فخرج حزب الله من حركة أمل الإيرانيون الشيعة الوافدون إلى **لبنان**، الذين أسسوا

---

[1] "لقاء الرئيس الاسد بالملك عبد الله في دمشق في 7 تشرين الاول 2009": WWW.CBSNEWS.COM

[2] سعدي سعد؛ **معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)**، المرجع السابق، ص ص. (187_188).

حركة أمل بل ومعظم قادة حزب الله كانوا أعضاء بل مسؤولين في حركة أمل، عندما ارتكبت مجزرة المخيمات الفلسطينية، وفي بداية التسعينيات تعززت **العلاقات اللبنانية الإيرانية** وشهدت تطورا في عهد **الرئيس محمد ختامي** أهم سماته:

(تجاوز العلاقات المرتبطة بالطائفة الشيعية لتعداها إلى باقي الطوائف اللبنانية وصرحت بان هذا الموقف يدعم موقفها في المنطقة إذ أكد الخاتمي للرئيس الهراوي إن "إيران تتعامل مع لبنان كدولة وهذا الأمر يجب أن يستمر لأننا نرى أن يكون لبنان دولة قوية موحدة بكل ترابها وأرضها" ودعمتها من خلال عقد اتفاقات اقتصادية وتأليف لجنة إيرانية لبنانية لمتابعة الوعد بيع النفط الإيراني للبنان بأسعار منخفضة مع تسهيلات بالدفع، دعم علاقة الحكومة والجيش وفئات المجتمع اللبناني بالمقاومة في الجنوب وصرح "الخاتمي" قائلا:"نحن سعداء أن المقاومة في لبنان أصبحت مقاومة وطنية يشارك فيها الجميع ولا شك في أن الدولة اللبنانية ساهمت في هذا الأمر وإيران تحترم سيادة واستقلاله وسيطرته على ترابه كاملا"، دعم الوحدة اللبنانية والسورية فهي ترى بان هدف إسرائيل هو إزالة نقاط القوة في المنطقة كتلك الكامنة في التنسيق اللبناني السوري)[1].

كما أن علاقة "ش**يعة لبنان بشيعة إيران**"، والنظام **الإيراني** بحركات الأحزاب الشيعية، يجعل الأمر صعبا عند محاولة إلغاء العلاقة بين البلدين على المستوى الدبلوماسي، بعيدا عن الامتداد الطائفي والإيديولوجي الذي يجمع بين طائفة **لبنانية** كبيرة (شيعة) ب**إيران**، ف**إيران** دولة مذهبية تقوم على المذهب الشيعي الإثنى عشري ولكنه ليس مجرد دين للدولة، فهو المحرك الإيديولوجي **للسياسية الخارجية الإيرانية**، المتمثلة في الثورة الإسلامية على الطريقة الشيعية إلى دول العالم الإسلامي، لذا هي توصي على كل الشيعة في العالم[2].

لذا تشكل **حزب الله** باعتباره"**حزب الثورة الإسلامية**" في **لبنان** كفرع **لحراس الثورة الإسلامية الإيرانية**، حيث جاء حراس الثورة إلى **لبنان** في اجتياح**1982**، وأقامت قاعدة عسكرية في **بعلبك** قامت بتوحيد، وتدريب، وتنظيم المجموعات التي تحولت إلى **حزب الله**، يقوم على أساس عقائدي، فكري، وتنظيمي نظريا وممارسة ولاية الفقيه أي على الإيمان المطلق والانضباط والطاعة التامة لها،[3] إذ يقول **إبراهيم السيد** الناطق الرسمي باسم الحزب "**نحن لا نستمد عملية صنع القرار السياسي لدينا إلا من الفقيه والفقيه لا تعرفه الجغرافيا بل يعرفه الشرع الإسلامي فتحت في لبنان لا نعتبر أنفسنا منفصلين عن الثورة الإسلامية في إيران نحن نعتبر أنفسنا_وندعو الله لان نصبح_ جزءا من**

---

[1] سويد محمود؛ **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل 50 عاما من الصمود والمقاومة**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص ص. (80_81).

[2] احمد حميد شهاب؛ "الإشكاليات المثارة حول المشروع النووي الإيراني والدور الإيراني"، في **المشروع النووي الإيراني الأبعاد الإستراتيجية الإقليمية**، (القاهرة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006)، ص. 43.

[3] احمد طه؛ **حرب لبنان والخطر الشيعي القادم**، المرجع السابق، ص. 63.

الجيش الذي يرغب في تشكيله الإمام من اجل تحرير القدس الشريف ونحن نطيع أوامره ولا نؤمن بالجغرافيا بل نؤمن بالتغيير[4]"

استغلت **إيران** عامل الحرمان التاريخي والتهميش الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي الذي عانى منه شيعة **لبنان** دون وجود دولة حامية على غرار باقي الطوائف، فطرحت **إيران** قيادتهم لشيعة **لبنان**، وتدخلها في أوضاع **لبنان**، من خلال مرجعي دينية والسياسية**(ولاية الفقيه)**، غير أنها أصبحت تأثر مباشرة في قضايا الآمن والاستقرار في المنطقة فهي تلعب دورا خطيرا في المسائل الداخلية، فهي لا تقدد الدعم للدولة بل لفئات داخلية كحزب الله، وحركة أمل، مما يهدد الشرعية السياسية للدولة وخلق أزمات داخلية[5].

فالمصالح الإيرانية في **لبنان** حسب **الدكتور وحيد عبد المجيد** نوعان؛"**مصالح ترتبط بطابع الدولة باعتبارها دولة دينية رسالية وأخرى تتصل بدورها الإقليمي وطموحها لان يكون هذا الدور مركزيا بما يجعلها القوة الأكبر في المنطقة وإذا كان الشيعة في قلب النوع الأول من المصالح الإيرانية في لبنان باعتبار أن إيران هي الدولة الشيعية الوحيدة الآن فحزب الله يقع في قلب النوع الثاني من هذه المصالح بوصفه رافعة أساسية لدور طهران في المنطقة خصوصا بعد أن أصبح قوة يحسب حسابها إقليميا وليس فقط داخليا في لبنان غير انه لما كان حزب الله يتبنى نظرية ولاية الفقيه فقد تداخل دوره في مشروع إيران الإقليمي مع موقعه بالنسبة إلى الدولة ذات الطابع الرأسمالي**[1]".

غير أن اللواء "**صفوت الزيات**" لا يوافق الدكتور "**وحيد عبد المجيد**" حيث حدد تصوره للنظام الإيراني قائلا" **احسب أننا في مسالة إيران أم نظام برغماتي عملي نفعي بالدرجة الأولى في مجال السياسة الخارجية ولسنا باليقين أمام نظام ترتبط علاقته الإقليمية والمحلية بالناحية الإيديولوجية كما يتصوره البعض بل أن هذه الناحية بالذات والتي تعتمد فيها على تولي وظيفة الرعاية وربما الحماية لطائفة الشيعة إسلاميا بالعامة وعربيا بالخاصة لا تعدو كونها احد أدوات بناء الدور الإقليمي والدولي وحكاية المصالح النظام العليا**[2]".

حسب الدكتور "**سعود المولى**" أن هدف **إيران** هو بقاء **حزب الله** بقوته ونفوذه ودوره في البرلمان والحكومة ما يعطي**ها** القدرة على التوازن مع **إسرائيل** في حال ضرب **إيران** فان جبهة **جنوب لبنان** هي المرشحة لرد عنيف في قلب **إسرائيل** ومن خلال **حزب الله** وصلت **إيران** إلى **حماس والجهاد** في **فلسطين** مما سهل تحكمها في السياسات العربية والإسلامية حيال **الصراع الإسرائيلي_العربي**، ومن خلال حزب الله والسياسات الإيرانية في **لبنان وسوريا** وصلت إلى حدود إسرائيل والتحكم في المقاومة الفلسطينية والتحكم في مسائل الشرق الأوسط ما

---

[4] المولى مسعود؛ **العلاقات اللبنانية الإيرانية في الدور الإيراني في المنطقة بين المصالح والهيمنة**، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008)، ص ص. (63_64).

[5] سليمان عادل؛ "دور إيران الإقليمي بين الطموحات والمحددات وانعكاساته على الأمن والاستقرار في المنطقة"، في **المشروع النووي الإيراني الأبعاد الإستراتيجية الإقليمية**، المرجع السابق، ص.15.

[1] عبد المجيد وحيد؛ **المصالح الإيرانية في لبنان والدور الإيراني في المنطقة بين المصالح والهيمنة**، المرجع السابق، ص. 59.

[2] "تقرير عن ندوة الحرب الإسرائيلية على لبنان التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية"، **المستقبل العربي**، العدد 232، (اكتوبر2006)، ص. 199.

سمح لها إن تلعب دورا إقليميا ودوليا هذا ما أكدته من خلال نوابه "**ميشائي**" و"**آغا زادة**" اللذان اعتبرا مساعدة إيران والتفاوض معها على الملف النووي قد يساعد حل مشاكل العراق وفلسطين ولبنان حتى بالنسبة إلى أسعار النفط[3].

ويرى "**جورج بولس**" و"**إهود ألمرت**" أن مصالح إيران صرف نظر المجتمع الدولي عن تطورات الملف النووي وردع القوى المحرضة على العمل العسكري ضد إيران من داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخراجها وتعزيز النفوذ الإقليمي الإيراني وهذا الهدف متصل بأسس السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على التمدد خارج حدودها مباشرة[4]، اعتبرت **إسرائيل لبنان وفلسطين** غطاء دفاعي **لطهران** في وجه أي **عملية إسرائيلية** في حال تأزم الوضع بين **إسرائيل وإيران** فيما يخص مشروعها النووي وجبهة حملة رد الهجوم[5] ويمكن تلخيص **المصالح الإيرانية** في المنطقة ما يلي[6]"**وضع لبنان وحزب الله كورقة جديدة أمام التفاوض حول سلاحها النووي، وإعادة المنطقة برمتها إلى أجواء الحرب الحقيقية وهو الهدف المذهبي الذي من خلاله تستطيع تنفيذ كامل مخططها، وتحسن صورة الشيعة عند المسلمين بعد امتناع شيعة العراق عن المقاومة الاحتلال الأمريكي وانخراطهم في حملة تصفية المقاومة العراقية الإسلامية ومجازرهم بسنة العراق وتخدير الأمة لاستكمال السيطرة على العراق وتشييعه، وكسب الجماهير السنية لمعركة إيران وأمريكا مستقبلا عن طريق حزب الله وعمليات ضد اليهود،تخفيف الضغط الدولي على حلفائهم من غلاة الشيعة النصرين (العلويين) في سوريا، وإسكات المطالب الداخلية والخارجية بشان نزع سلاح حزب الله**".

لتحقيق **إيران** مصالحها لجأت إلى استخدام الأدوات الاقتصادية، من خلال الدعم المالي المباشر للمنظمات الشيعية، فمنذ بداية الثمانينات تكرس وجود **حزب الله** كقوة فاعلة في **لبنان**'[1] وهذا ما أكده **السيد نصر الله** من خلال التعويضات التي دفعها الحزب للمتضررين من مواجهات **حرب تموز**، هي من عند مرشد الثورة السيد **خامنئي** واصفا المال بنظيف المساعدات التي وصلت الحكومة اللبنانية برئاسة **السنيورة**، هناك من ذهب إلى أن الدعم (**الإيراني لحزب الله لا يقل عن 100 مليون دولار سنويا كما زودته في حرب تموز 2006 ما بين 11000 و13000 صاروخ متعدد الطراز مختلفة بين قصير المدى والمتوسط وأن كوادر الحرس الثوري الإيراني انتقلوا من تدريب جنود حزب الله إلى مقاتلين فيه ويرى البعض أن حزب الله يتلقى الدعم المالي حوالي 25_50مليون دولار سنويا تتوزع بين الدعم المادي والمساعدات بالعسكرية ما عدا الاستثمارات الإيرانية في مشروعات الدينية التحتية اللبنانية في الجنوب**

---

[3] المولى سعود؛ **العلاقات اللبنانية الإيرانية في الدور الإيراني في المنطقة بين المصالح والهيمنة**، المرجع السابق، ص. 67.

[4] مسعد نيفين، المرجع السابق، ص. 54,

[5] سيغيل ميكي؛ "تقرير فينوغراد اغفل الدور الإيراني الجوهري في الحرب لبنان الثانية":
WWW.VOLTAIRNET.ORG

[6] احمد طه؛ **حرب لبنان والخطر الشيعي القادم**، المرجع السابق، ص ص. (79_82).

[1] فخر الدين احمد وآخرون؛ **الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية**، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007)،ص. 14.

والضاحية حيث الشيعة الحاضنة لحزب الله)، اعتبر **الدكتور عادل سليمان** هذا يدعم المصالح الإيرانية أكثر مما يخدم التوجهات الإيديولوجية أو كما يبدو في ظاهر[2].

قد رد باسم **الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي ان "الدعم الذي تقدمه إيران لحزب الله يدخل ضمن الدعم الإنساني والسياسي والدبلوماسي وأن كان هناك دعم عسكري لكانت إسرائيل هزمت قبل ذلك بكثير"** كما انفي بوجود جنود إيرانيون **بلبنان** وأنها مصدر الصواريخ التي أصابت **البارجة الحربية الإسرائيلية ومحطة قطار حيفا.**[3]

إلا أن تقارير مراكز دراسات إستراتيجية أمريكية وغيرها، أكدت عدم تبعية مقاومة **حزب الله** لأي قوى الإقليمية، من دون أن يمنع ذلك من استفادتها من التسليح والخبرة من تلك القوى، وأن يمنع من استفادة تلك القوى من نتائج المقاومة في **لبنان**، وقد كتب الباحث المصري **"حامد أبو زيد": "الذين يقولون أن حزب الله ورط لبنان في حرب لصالح أطراف خارجية إيران وسوريا، تحديدا يجب أن يراجعوا مواقفهم، فالفرق واضح بين قبول المساعدات والتبعية، والتبعية لا تحقق انتصارا أبدا[4]"**، واعتبر **غسان بن جدو** أن **"من المعيب القول ان حزب الله نفذ أجندة إيرانية خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان أن ما توفر من معطيات خلال الحرب أفادت بان إيران كانت حريصة على تهدئة الأوضاع وليس على تصعيدها ولم تكن راغبة في استمرار الحرب اعتقادا منها إن هذا الأمر لا يفيدها في صراعها النووي على عكس ما يتوقع البعض.**

هناك من يتهم حزب الله بفقدانه الاستقلالية في قراره، وانه خاض حرب **(تموز2006)** بالوكالة عن **إيران** لرفع الضغط عنها في قضيتها، وهذا الفريق يعتقد أن **لإيران** مصالح في **لبنان**، وأن **حزب الله** هو الوسيلة لنحقق تلك المصالح[1]،إذ اعتبر **أمين جميل "إن غاية إيران الأساسية من لبنان هو الحصول على تبعية الشيعة وحدهم واستخدامها في مآربهم السياسية"**[2]،ويرى **"عطا الله"** نائب رئيس حركة اليسار **الديمقراطي "ان حزب الله هو موقع متقدم للمشروع الإيراني الذي يقوم على إبقاء الجبهة مفتوحة مع إسرائيل ما يحصن موقع طهران في عملية ضد الحبال بينها وبين العرب بالنسبة للملف النووي الإيراني"** ويؤكد على علاقة حزب الله بإيران بقوله **"إن حزب الله لا يزال يرفض الدخول في نسيج الدولة كحزب سياسي رغم دخوله الحكومة لأنه لا يزال يرفض متمسكا حتى الآن بالدور العسكري والإيديولوجي الذي تؤمنه إيران له"** وأضاف أن**"حزب الله يعمل منذ سنوات بإمكانيات استثنائية مادية وعسكرية من إيران عبر همزة الوصل التي هي النظام السوري الذي لم يعد بحالة تحالف على قدم المساواة مع إيران[3]".**

---

[2] مسعد نيفين، المرجع السابق، ص ص.(54_55).

[3] فخر الدين احمد وآخرون؛ **الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية**، المرجع السابق، ص.43.

[4] "تقرير عن ندوة الحرب الإسرائيلية على لبنان التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية"، المرجع السابق، ص.198.

[1] سعدي سعد؛ **معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)**، ص.188.

[2] "الدور الإيراني المتنامي يثير مخاوف الكثيرين في لبنان": www.alaraiya.net

[3] فخر أحمد وأخرون، المرجع السابق، ص. 15.

أكدت **الولايات المتحدة الأمريكية** أن **حزب الله** يمثل أداة بالغة الأهمية لتحقيق **المصالح الإيرانية**، من خلال "**مايكل إيزنستاوت**" مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في **معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى** في مقالة نشرها في **2006/07/13** تحت عنوان "**حزب الله يفتح جبهة ثانية": إن ما يقوم به حزب الله ضد إسرائيل يكشف عن أن الحزب ينفذ بالتأكيد غالبية القرارات المحورية التي ترسمها القيادات الدينية الإيرانية ولا يمكن تصديق أن الحزب لم ينل موافقة قبل الإقبال على تلك الخطوة المحفوفة بالمخاطر كما أن توقيت عملية حزب الله ضد إسرائيل يخدم هدف طهران الأساسي بتحويل الانتباه العالمي عن ملفها النووي**[4]".

وصف رئيس شعبة الاستخبارات **العسكرية الإسرائيلية موشي يعلون** في **2006/07/26** الدور الإيراني بان "**إيران ترى حزب الله أداة توسع تدخلها في لبنان ووسيلة صراع مع إسرائيل والقوى المعتدلة في لبنان وعلى هذا أسهمت إيران إلى جانب سوريا إسهاما فعالا في بناء البنية التحتية العسكرية وأيدتا مشاركته في الحكومة اللبنانية والحياة السياسية اللبنانية فاستفادت من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وطور قدرته العسكرية وأغدقت عليه إيران وسوريا بالمساعدات وأنشئت البنية التحتية على مثال هجومي قوامه مخزون الصواريخ وفيها بعيدة المدى التي تبلغ شمال إسرائيل ووسطها ومكن ذلك الحزب من التصرف بقدرة إستراتيجية على خوض معركة طويلة واستهداف السكان المدنيين وردع إسرائيل عن خوض عملية عسكرية واسعة ضده وضد لبنان**" واعتبر "**وحيد عبد المجيد**": "**أن إرباك المعادلات الداخلية في لبنان ليست هدف لإيران غي خد ذاته ولا يرتبط بمصالحها في هذا البلد بالضرورة وإنما قد يكون وسيلة في بعض الأحيان من الوسائل التي قد تفيد في تحقيق أهداف تتعلق بدورها الإقليمية فإذا كان هذا الإرباك ضروريا بالنسبة إلى حزب الله وموقعه في لبنان فهو يدخل ضمن المصالح الإيرانية ويعني ذلك انه لا يمثل مصلحة دائمة**[1]".

اعتبر المستشار "**وائل الأسد**" "**أو لإيران هاجسا امنيا وذلك أنها محاطة بوجود عسكري في الخليج والعراق من جانب وأفغانستان من جانب آخر ومحاطة بقوة نووية موجودة شرقا في الهند وباكستان وإسرائيل من الطرف الآخر إضافة إلى الضغط على إيران فيما يتعلق بالملف النووي وهذا ما جعل إيران تعمل على نقل المعركة توسعها في جبهات أخرى فانتقل جزء من هذه المعركة للعراق وجزء إلى لبنان**" أما **الدكتور** "**سعود المولى**" اعتبر إن "**لبنان ما هو إلا ساحة مهمتها إدامة الصرع مع العدو الإسرائيلي على ارض الجنوب حيث بالإمكان التحكم الكامل بمجريات هذا الصراع ما يعني إبقاء الدولة اللبنانية مفككة، أو جعلها ضعيفة أمام قوة حزب الله والإبقاء ما أمكن على التحالف مع سوريا خدمة لهذا للهدف**".

الدور الإسرائيلي

يعود الاهتمام **الإسرائيلي بلبنان** إلى مشاريع الصهاينة الأوائل (**هرتزل وايزمان**)، وأطماعهم في **المياه اللبنانية**[2] وازدادت بازدياد حاجات **إسرائيل** الاقتصادية وقوتها العسكرية المتفوقة[3]، وزاد تحرش **إسرائيل بلبنان** ومع

---

[4]إدريس محمد السعيد؛ "البعد الاستراتيجي لاعتماد المقاومة"، **المستقبل العربي**، العدد 343، (سبتمبر2007)، ص ص.(15-15).

[1]سيغيل ميكي؛ "تقرير فينوغراد اغفل الدور الإيراني الجوهري في الحرب لبنان الثانية":
WWW.VOLTAIRNET.ORG

[2]احمد حميد شهاب؛ "الإشكاليات المثارة حول المشروع النووي الإيراني والدور الإيراني"، المرجع السابق، ص.44.

[3]المولى سعود؛ **العلاقات اللبنانية الإيرانية في الدور الإيراني في المنطقة بين المصالح والهيمنة**، المرجع السابق، ص.69.

انفجار الحرب الأهلية اللبنانية في **افريل1975**، حيث برزت إشاعات تقسيم **لبنان** وفي **1976/01/26** أعلن وزير الدفاع **الإسرائيلي** "**شمعون بيريز**"قرار فتح الحدود أمام اللاجئين اللبنانيين المسيحيين، وقام "**الجدار الطيب**" رسميا في **1976/03/10** **السياسة الإسرائيلية** الداخلة طرفا رئيسيا في الحرب الأهلية اللبنانية ساعدت المجموعات المسيحية المؤلفة من جنود وضباط منشقين عن الجيش اللبناني في الجنوب، بقيادة الرائدين "**سامي الشدياق وسعد حداد**[4] "

إثناء الحرب الأهلية قامت **إسرائيل** بغزو **لبنان** مرتين إذا كان هدفها من"**عملية الليطاني1978**" هو الوصول إلى المياه اللبنانية في الجنوب "**نهر الليطاني**" وهدفها من **غزو لبنان1982/6/6** ما عرف بعملية السلم في **الجليل** كان تدميرا "**شبه الدولة**"، التي إقامتها **منظمة التحرير الفلسطينية** في **لبنان** وطرد القوات **السورية** منه وإنشاء حكومة **لبنانية**، تحميها الدولة العبرية وهو الهدف الأكثر أهمية[5]، وهذا ما أكدته **'صحيفة المعارف الإسرائيلية'** "**إن مناحيم بيغن لم يكن او رئيس حكومة يحلم باحتلال لبنان وان أي شخص يقرأ مذكرات بن غوريون سيدرك بان الإبادة الجماعية التي يمارسها بيغن في لبنان هي التي تنفذ لحلم قديم وليست انتقاما من منظمة التحرير الفلسطينية فقد دعا بن غوريون سنة 1948 إلى إسقاط الحكومة اللبنانية رسمية وإقامة دولة مارونية في لبنان يكون نهر الليطاني حدها الفاصل مع إسرائيل**"[6]، إلا أن **مشروع شارون** كان يضم منطقة **الشرق الأوسط**، والنجاح في فرض الأمن الإقليمي وإيجاد حل في **الضفة الغربية** وفقا للقواعد **الإسرائيلية**، وقد أكد "**زئيف شيف**" و"**إيهود يعري**" أن **شارون** شرح لمعاونيه أن هدفه تقديم **تفوقا إسرائيليا 30**للأعوام المقبلة بحيث تكون إسرائيل حرة في فرض واقع يتلاءم مع مصالحها.

لكن بعد اتفاق الطائف واصلت إسرائيل عملياتها العسكرية ضد لبنان(**عملية تصفية الحسابات 1993/07/25 التي استمرت07أيام وانتهت في1993/07/31 باتفاق تفاهم تموز وعملية عناقيد الغضب في1996/04/11 حيث ساهمت مجازر قانا من إحباط نتائجه وحرب تموز2006**)، وكان سبب الهجوم كما جاء في رسالة الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة حسب إسرائيل"**دوري غولد**" إلى الأمين العام في **1998/01/27**، يكمن في "**النشاط الإرهابي الأثيم الذي يمارسه حزب ... التي تعمل تحت مظلته والحكومة اللبنانية ليست فقط عاجزة عن منع استخدام الأراضي اللبنانية كقاعدة للعدوان على إسرائيل أو غير مستعدة، وإنما تقوم بدعم النشاط وتشجيعه بالاشتراك مع دول أخرى ... وفي هذه الظروف لا تملك إسرائيل سوى أن تمارس حقها في الدفاع عن النفس، بغية حماية أرواح السكان في مدنها وقراها الشمالية وقد**

---

[4]نويهض الحوت بيان؛ "خلفية الأطماع الإسرائيلية غي المياه اللبنانية"، **المستقبل العربي**، العدد95، (جوان1995)، ص56.

[5]سويد محمود؛ **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل 50 عاما من الصمود والمقاومة**، ص.10.

[6]منصور كميل؛ **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل: العروة الأوثق**، ترجمة:نصير مروة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فيفري1996)، ص.194.

أوضحت إسرائيل مرارا ليس لديها مطالب آو أطماع إقليمية في جنوب لبنان، وانه إذا التزمت حكومة لبنان بالتزامها بتفكيك البنية الأساسية للإرهاب، ومنعت الهجمات على إسرائيل لانعدمت أسباب الوجود الإسرائيلي في المنطقة[1].

هذا ما أكده "**ايهود باراك**"**حيث أن العنوان السياسي للعملية –عناقيد الغضب– هو الحكومة اللبنانية والعنوان العسكري لها حزب لها**"، وأضاف" **أن إسرائيل تتوقع من الحكومة اللبنانية أن تمارس سيادتها وأن تعمل على وقف النشاط العسكري لحزب الله و نزع سلاحه**" ومن أهداف هذه العملية :

1. امن مستعمرات الشمال وامن الجنود الإسرائيليين في المنطقة المحتلة، الذي عبرت عنه مختلف المصادر الرسمية والإعلامية الإسرائيلية، وغضب سكان الجنوب اللبناني على حزب الله ودفعه للاستسلام وإشهار سلاحه.

2.نزع سلاح حزب الله وتقييد نشاطه حيث قال الجنرال **عميرام ليفين** قائد المنطقة الشمالية "**ينبغي أن نجعل حزب الله يشعر بشدة بطشنا وليس سرا أنني أفضل أن يشعر بذلك حتى الحد الأقصى إذ حينما يكون الأمر متعلقا بتنظيم صغير يكون لذلك تأثير فيه يجب أن نوقع ابلغ الإصابات في صفوفه واعتقادنا سنفعل ذلك يجب في نهاية الأمر أن نصل إلى قواعدهم والجيش الإسرائيلي يعرف كيف يقوم لذلك.**

3. إضعاف الحكم السوري ودفعه إلى الانضمام إلى العملية السلمية بأقل ما يمكن من الشروط من خلال إنهاء وإضعاف ورقة المقاومة وذلك من خلال تحميل دمشق مسؤولية المحافظة على الهدوء في الحدود فحسب باتريك سيل "**أن إسرائيل كانت تهدف إلى إضعاف سوريا وإضعاف هيمنتها على لبنان فتنضم بذلك إلى العملية السلمية**"[2].

4. الحد من تآكل هيبة الجيش الإسرائيلي واستعادة لصورة المهيمنة في الصراع مع العرب إذ اعتبر الجنرال "**عميرام ليفين**" انه "**في المدى الطويل لا تفقد القدرة على الردع لقد تتابعت الأمور على نحو غير مريح كان اتفاق اوسلو 1و2 وكان المسار الأردني وكانت مفاوضات مع سوريا والطرف الآخر كان يقرأ الوضع ويفسره على أن إسرائيل تتخذ خطوات سريعة جدا نحو تقديم تنازلات لكن هذا غير صحيح وهذا الأمر تأثير سيتخذ أبعاد حقيقية عندما يرون أن ليس في هذه المرحلة تنازلات السوريون وأن الجيش الإسرائيلي لن يتنازل لحزب الله**".

5.رفع معنويات **جيش لبنان الجنوبي** والحلفاء في المنطقة، حيث ذكر **الجنرال أمنون شاحك** رئيس الأركان الإسرائيلي في اجتماع اللجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن "**هناك توترات غير ودية إلى حد ما تسود بين جنوده وأن الجيش الإسرائيلي يبذل كل شيء ممكن لإعادة الثقة إليهم بما في ذلك زيادة رواتبهم لكن معنوياتهم متدنية أما السكان**

---

[1] محمودي عبد القادر المرجع السابق، ص ص.(410_414).

[2] سويد محمود؛ **سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض (من تصفية حسابات)1993 إلى (عناقيد الغضب)1996**، (بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص ص.(16_17).

داخل الحزام الأمني فان إحساسهم بالاستقرار مزعزع بسبب عدم اليقين السائد وليس واضح لهم ما سيحدث عندما تغادر إسرائيل المنطقة وهذا الأمر يؤثر أيضا في جيش لبنان الجنوبي ويعيق قدرته على تجنيد أشخاص للخدمة في صفوفه".

لخص **أولمرت** في أول خطاب له بعد إعلان الحرب على **لبنان** أهدافها الرئيسية؛ **بإعادة الجنديين المختطفين دون شروط مسبقة، والقضاء على حزب الله وبناه التحتية، وتغيير الواقع الذي كان قائما على الجبهة الشمالية حتى اندلاع هذه الحرب**، إلا أن الزمن يكشف أن **إسرائيل** قد رتبت لذلك قبل سنة لمباغتة **حزب الله**، والقضاء عليه لكن عملية الاختطاف هو الذي عجل الهجوم الإسرائيلي ليتم قبل الموعد المحدد،[1] ولتأكيد ذلك فقد أعدت وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية المقدم إلى **مجلس الوزراء المصغر** في **إسرائيل (فيفري 2005)**، الذي عرضه رئيس الشعبة ف"**إجراء عملية جراحية وحشية في لبنان، حتى تتخلص إسرائيل من سوريا، وحزب الله ومن الوجود الإيراني في لبنان وكذلك الوجود الفلسطيني، وذلك من خلال دعم التحرك المعادي لسوريا وايران وحزب الله في لبنان[2]**".

وقد أكد **'ماثيو كالمان' Mathew Kalman** في مقالته **'إسرائيل وضعت خطر حربها منذ أكثر من سنة'** "**أن الحرب التي قامت بها إسرائيل قد وضعت خطتها النهائية منذ أكثر من سنة** " وأضاف" **في جميع حروب إسرائيل منذ عام 1948 فان هذه الحرب كانت أكثر الحروب التي استعدت لها إسرائيل**"[3]،إذ رصدت **وحدة المخابرات الإسرائيلية8200** بعض اتصالات **حزب الله** مع **حركة حماس**، أهمها في **ماي2006** وجاء فيها أن الحركة لم تستفد من التهدئة مع **إسرائيل**، وفي المقابل فإنها فقدت رصيدها من التأييد الشعبي، وعليه فإنها تعتزم استئناف عملياتها ضد **إسرائيل** لانتزاع بعض التنازلات السياسية منها، ثم ما دار بين **حركة حماس وحزب الله والمسؤوبين السوريين** حول تسخين الجبهة مع **إسرائيل** والتعويل على محدودية رد الفعل **الإسرائيلي** على أساس ما ذكره **الأمين العام لحزب الله** في احد تلك الاتصالات من ضعف رئيس الوزراء **إهود ألمرت** مقارنة برؤساء الوزراء السابقون **إهود باراك** و**أرييل شارون**[1].

ومن وراء الاجتياح كانت إسرائيل تهدف إلى تحقيق ما يلي[2]:

(تدمير القيادة الإيرانية في لبنان قبل أن تصبح إيران دولة نووية، استعادة صدقية الردع الإسرائيلي بعد الانسحاب من لبنان 2000 وغزة 2005 ومحو فكرة ضعف إسرائيل حيث يرى بعض المسؤولين الإسرائيليين أن الأثر الرادع سيزداد حين ترى الدول العربية نطاق الدمار وترفض السماح للفاعلين من غير الدول بالقيام بعمليات في أراضيهم حسب التكاليف والمخاطر، إجبار لبنان على أن تصبح دولة وتخضع للمساءلة وإنهاء حزب الله، تحطيم وشل حزب الله على أساس فهم انه لا يمكن تدميره كقوة عسكرية وانه يستمر في كونه فاعلا سياسيا أساسيا في لبنان، إعادة الجنديين المختطفين حيين).

---

[1] الحمودي محمد؛"إمكانية ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان"، **المستقبل العربي**، العدد333، (نوفمبر2006)، ص 86.

[2] الزغبي حلمي عبد الكريم؛ **تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية، اللبنانية، والإيرانية من منظور أمريكي**، الدار العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص ص.(87_88).

[3] الحمودي محمد؛"إمكانية ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان"، ص ص.(87_88).

[1] هاني.أ فارس؛ "السلسلة المتصلة بين فلسكين و العراق و لبنان"،**المستقبل العربي**، العدد343، (سبتمبر2007)، ص.37.

[2] إدريس محمد السعيد؛ "البعد الاستراتيجي لاعتماد المقاومة"، المرجع السابق، ص.41.

المطلب الثاني

دور القوى الدولية في الأزمة اللبنانية

تعتبر إستراتيجية الأمن القومي التي اعتمدتها إدارة جورج بوش الابن أن إيران وسوريا وحزب الله عدو للمصالح الأمريكية في المنطقة و لمواجهة هذه القوى تحالفت الإدارة الأمريكية مع إحدى الكتل في لبنان (الحكومة اللبنانية) ضد الكتل الأخرى (المعارضة) وأحبطت خططا للمصالحة واعتبرت أن المعارضة في لبنان هي "غير شرعية و غير قانونية وشيعية.

فالأزمة اللبنانية باتت تنحصر في "**أمريكا تعتزم قهر إيران في لبنان(إيران تتمثل أمريكيا بكل بواسطة حزب الله)**" فإذا كان حل الأزمة المستحكمة لن يستقيم إلا بالتفاهم ما بين السلطة ممثلة برئاسة الحكومة اللبنانية فلن يكون حل ما دامت الإدارة الأمريكية لا تجيز للحكومة اللبنانية الاتفاق مع حزب الله، على أي تسوية وتنزع صفة المقاومة من هذه الحرب، من هنا أضحى الحل في **لبنان** رهن بالتفاهم ما بين الإدارة الأمريكية، **وإيران** واستطراد **سوريا**، إذا كانت **أمريكا** لا تبتغي شيئا من **لبنان** بالذات فهي تريد أن تمارس ضغوطا على **الفلسطينيين والسوريين وعلى الإيرانيين**[3]، ويرى **سليم الحص** آو **الولايات المتحدة الأمريكية** تعمل على نشر الفتنة في المجتمعات العربية بدءا **العراق** و**سوريا** و**لبنان وفلسطين** وهدفها الرئيسي إنشاء منطقة خاضعة للمصالح **الأمريكية** وتسمح بنشوء **إسرائيل** المهيمنة.

ففشل **مشروع الشرق الأوسط الكبير** الذي جاء عنوانا **للاحتلال الأمريكي للعراق** دفع الأمريكيين إلى البحث عن فرض **مشروع الشرق الأوسط الجديد** الذي قالت عنه **كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية** السابقة انه "**سوف يولد من رحم هذه الحرب**، "وتقصد الحرب الإسرائيلية على **لبنان2006**[1]، ويدخل هذا المشروع ضمن الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على المنطقة والتي تبتغي تحقيق عدة أهداف(**أحكام السيطرة على أهم المناطق الجيوستراتيجية في العالم، تعزيز الوضعية الأمريكية كقطب أوحد يتحكم ويحتكر النظام الدولي وآلياته، السيطرة على أهم منابع النفط في المنطقة وكذا خطوط نقله**).

أما حزب الله بالنسبة لها يشكل الخطر الأكبر والعقبة الأقوى أمام تقدم عميلة السلام وذلك من خلال تحالفه مع من تصفها ب" **المنظمات الإرهابية الفلسطينية**"حماس والجهاد[2]، فحسب السناتور"**بوب غراهم**" أن **حزب الله** "**المنظمة الإرهابية الأكثر فعالية وشرا في العالم**" لأنه تسبب في "**مقتل العديد من المواطنين الأمريكيين ويشرف على إدارة**

---

[3] الحص سبيم؛ "الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني"، المرجع السابق، ص ص.(12_13).

[1] إدريس محمد السعيد؛ "البعد الاستراتيجي لاعتماد المقاومة"، المرجع السابق، ص.41.

[2] الزغبي حلمي عبد الكريم؛ **تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية، اللبنانية، والإيرانية من منظور أمريكي**، المرجع السابق، ص ص.(9_10).

خلايا إرهابية تهدد امن واستقرار أمريكا"[3]، كما تعتبر **مؤسسة راند** الممثلة للمركب الصناعي العسكري، التي يمثلها في **إدارة بوش** كل من **نائب الرئيس ريتشارد تشيني** في البيت الأبيض **ودونالد رومسفيلد وزير الدفاع** في البنتاغون من أن "**حزب الله هو التنظيم الإسلامي الأقوى والأقدر على ضرب المصالح الأمريكية وحلفائها في العالم حيث أثبتت قدرتها على إلحاق الأذى بالعسكريين الأمريكيين منذ الهجوم الانتحاري على قوات المارينز في بيروت 1983 والذي خلف 241 قتيل في صفوف الجيش الأمريكي الذين كانوا يعملون في القوات متعددة الجنسيات في بيروت**".

كما أن السياسة الأمريكية قد اعتمدت غي بناء موقفها اتجاه حزب الله على الأسس الفكرية التي قدمتها المؤسسة الفكرية المقربة من المرطب الصناعي العسكري ومن اللوبي الصهيوني انه يطوق المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وهو ما جعل الخطاب الرسمي الأمريكي يحاول أن يعطي لحزب الله بعده العالمي من خلال ربطه بتنظيم القاعدة ومن خلال الدور الذي يقوم به بتوريد المال والسلاح للتنظيمات الفلسطينية[4].

ولربط العلاقة الإستراتيجية بين حزب الله وغيران أكد التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في **2006**"**تبقى إيران الدولة الأكثر نشاطا في رعاية الإرهاب وقد اشتركت وحدات من حرسها الثوري الإسلامي ووزارة الاستخبارات والأمن بصورة مباشرة في تخطيط ودعم عمليات إرهابية واستمرت في احتضان جماعات متعددة خصوصا جماعات فلسطينية لديها كادرات قيادية في سوريا وحزب الله اللبناني لاستخدام الإرهاب سعيا لتحقيق أهدافها**[5]، كما تربط خطر حزب الله بسوريا التي صنفتها الإدارة الأمريكية بالدولة الراعية **للإرهاب** "**استمرت الحكومة السورية في توفير دعم سياسي لجماعات إرهابية فلسطينية ولدى منظمة الجهاد الإسلامي الفلسطيني وحماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسكين وغيرها قواعد لقياداتها الخارجية في دمشق وتصر الحكومة السورية على أن الجماعات التي مركزها دمشق تقوم فقط بنشاطات سياسية وإعلامية غير أن جماعات فلسطينية لديها فقادة في سوريا ادعت مسؤوليتها عن نشاطات إرهابية ضد إسرائيل**[1]"

فقد حمّلت أمريكا المسؤولية إلى **حزب الله** في"**عملية عناقيد الغضب1996**"حيث قال **وزير الخارجية الأمريكي** "**وارن كريستوفر**"على الوضع في **جنوب لبنان**"**أن المشكلة أساسا نجمت عن هجمات الكتيوشا على شمال إسرائيل**"وأضاف "**أن هجمات حزب الله أوجدت وضعا بالغ الخطورة**"، وقال الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية "**تيكولاس بيريتز**" أن

---

[3] برادلي أتاير؛ **السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى في المنطقة بعد11 أيلول**، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص ص.(77_78).

[4] التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم لعام2006، وزراه الخارجية الأمريكية في نشرة واشنطن الصادرة عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، 2007/04/30 في: www.usinfo.state.gov/arabic

[5] "التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم لعام2006"، المرجع السابق في: www.usinfo.state.gov/arabic

[1] سويد محمود؛ **سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض (من تصفية حسابات)1993 إلى (عناقيد الغضب)1996**، المرج السابق، ص.7.

"**مسؤولية الجولة الحالية من القتال تقع تماما على حزب الله لقد أطلق صواريخ الكتيوشا على شمال إسرائيل**[2]، وقد زاد قلق الإدارة الأمريكية بعد نجاح **حزب الله** الذي فرض على **إسرائيل** الانسحاب من **جنوب لبنان** من دون شرط، وهو ما كان يرهبها من إمكانية إعادة تكرار السيناريو في **فلسطين** والدول العربية، لقد كانت **الحرب الإسرائيلية** على **لبنان** هي **حرب أمريكية** بالوكالة، أكدت المصادر **الإسرائيلية** إلى أن الإطار العام لهذه الحرب وأهدافها وتسلسلها الزمني قد جرى الإعداد به في **واشنطن**، وفي إطار لجنة الحوار الاستراتيجي **الأمريكي الإسرائيلي**[3]، وقد جاء على لسان مستشار في وزارة الدفاع من البيت الأبيض"**كان يبحث منذ بعض الوقت عن سبب لضربة إستباقية ضد حزب الله**" وأضاف"**لقد كان هدفنا إضعاف حزب الله والآن هناك من يقوم بهذا الأمر غيرنا**"[4]، واعتبر **الرئيس بوش** هذه الحرب على أنها جبهة جديدة في الحرب على الإرهاب وأن إضعاف **حزب الله** يشكل انتصارا للرؤية الإستباقية لإدارته[5].

يؤكد كل من الصحفي الأمريكي **'سيمور هيريش'** في تقرير قدمه لمجلة **'ذي نيويوركر'** في**2006/08/14** و**'وين ماديسون'**، الذي نشر في نفس المجلة إن اجتماعا عقد يومي**17و2006/06/18** تحت غطاء ندوة نظمها معهد **امريكان انتربريز**، شارك فيه نائب الرئيس **ريتشارد تشيني** ورئيس الوزراء **أيهود ألمرت** إضافة إلى ثلاثة رؤساء سابقين للحكومة في **إسرائيل**، هم **نتنياهو باراك**، **وبيريز** في حضور النائب **ناتان شارنيكي**، وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللمسات الأخيرة على خطط تدمير حزب الله عسكريا،وتم توزيع الأدوار على الفريقين **الإسرائيلي** و**الأمريكي** وفقا لهذه الخطط منذ أكثر من عام، وفي **مارس2006** ابلغ **السفير الأمريكي** في **بيروت جيفري فيلتمان** الحكومة أنها الإدارة الأمريكية تمنح للمسئولين اللبنانيين، فرصة **05أشهر** لنزع سلاح **حزب الله**، وأن فشلوا فان الإدارة الأمريكية ستتولى المهمة بنفسها[6].

بالتالي **فإدارة بوش** كانت شريكة في الحرب الإسرائيلية على **حزب الله**، فالواقع أن **أمريكا** لم تكلف بمنح **إسرائيل** ضوءا اخضر لشن هذه الحروب، واضطرت للتعامل معها بعد اندلاعها كما اعتادت في الحروب السابقة بل كانت شريكتها ومحرضا عليها، وراعيا لها إلى درجة أن البعض اعتبر أن هذه الحرب بالذات **حربا أمريكية** تؤديها **إسرائيل** بالوكالة، ومسالة تدمير **لبنان** هي "**دفاع عن النفس**"، فكان هذه الحرب هو تصفية **المقاومة اللبنانية**

---

[2]أبو هدبة أحمد؛ "الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان"، **شؤون الأوسط**، العدد123، (صيف2006)،2006، ص ص.(51_52).

[3]هيريش سايمور؛ "مصالح واشنطن في حرب إسرائيل"، **شؤون الأوسط**، العدد123، (صيف2006)، ص.59.

[4]أبو هدبة أحمد؛ "الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان"، المرجع السابق، ص.51.

[5]أحمد دياب؛ "المواقف الدولية من الحرب على لبنان"، (القاهرة: **السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد166، اكتوبر2006)، ص.138.

[6]حسن نافعة؛ "**التداعيات الدولية للحرب الإسرائيلية على لبنان**"، (بيروت: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد332، أكتوبر 2006)، ص.88.

وإبعادها عن الجنوب اللبناني، كبداية لحرب ضد **إيران** أي تنفيذ الشق الثاني من **قرار1559** غير أن الهدف الأهم هو بناء شرق أوسط جديد من خلال حرب واسعة وشاملة تبدأ **بلبنان** وتمتد إلى **إيران وسوريا**[2].

كما رأت الحرب هي فرصة إستراتيجية لإعادة صياغة قواد اللعبة السياسية في الداخل اللبناني باستبعاد كامل سلاح **حزب الله** من معادلة القوة، وتمكين الأطراف اللبنانية حليفتها من تقليص نفوذ الحزب ومحاصرته،كما سعت إلى تغيير علاقات القوة بين المحاور الإقليمية على نحو يخصم من الرصيد الاستراتيجي **لإيران وسوريا** بحرق ورقة **حزب الله**، ويسمح باحتواء النفوذ المتزايد لنظام الجمهورية الإسلامية في **إيران**، كما أن أهم سبب للحرب هو أن البيت الأبيض كان أكثر تركيزا على تجريد **حزب الله** من صواريخه، لأنه إذا كان هناك خيار عسكري ضد المفعل النووي الإيراني، إذ يجب التخلص من أسلحة **حزب الله**، التي يمكن أن يستخدمها في أي هجوم محتمل على **إسرائيل**، "**فالرئيس بوش ونائبه ديك تشيني**" كانا مقتنعين بحسب مسؤولين حاليين وسابقين في المخابرات ودبلوماسيين، **أن حملة هجمات جوية إسرائيلية ناجحة ضد حزب الله، وضد الصواريخ المخزنة تحت الأرض والمجمعات القيادية في لبنان التابعة للحزب ستزيل الهواجس الأمنية، وتكون كمقدمة لهجوم أمريكي استباقي في المستقبل لتدمير المفاعل النووية الإيرانية**[3].

كما عملت عل تصعيد لهجة ومضمون **قرار1559** وتطويره أكثر ليضع **سوريا** أمام خيار الانسحاب آو مواجهة عمل عسكري وفي هذا أكدت **كوندوليزا رايس** أن"**الولايات المتحدة مصممة على إخراج سوريا من لبنان من اجل إعادة التوازن إلى هذا البلد**" وأن "**لبنان الحر سيكون اقدر على تحديد خياراته ومساراته بدون إملاء أو إكراه من قبل قوى خارجة هي سوريا.**

من خلال إحداث اضطرابات سياسية داخل لبنان بتصعيد التعبئة ضد **سوريا**، وانصهارها في **لبنان (السلطة اللبنانية وحزب الله)**، والمتابع لمسار الأحداث في **لبنان**، وتحرك ما يسمى بقوى المعارضة التي تأخذ خطا تصعيديا يلاحظ توافق هذا التحرك مع التحرك الأمريكي، **فالإدارة الأمريكية** كثيرا ما كانت تستقبل وفود **الجماعات اللبنانية المعارضة للوجود السوري (البطريرك صفير في فيفري 2001)**، وقد اعتبر **باسكال شينيو** احد الباحثين الفرنسيين ورئيس مركز الدراسات الإستراتيجية والمستشار في وزارة الدفاع الفرنسية، أن حالة الاحتقان داخل **لبنان**، والتي قد تنفجر على شكل حرب أهلية جديدة تستهدف تضييق الخناق على **سوريا** من

---

[2] حمزاوي عمر؛ "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **المستقبل العربي**، العدد334، (ديسمبر2006)، ص.14.

[3] محي الدين طلال؛ **لبنان واحتمال تفجير جولة جديدة من الحرب الأهلية: الضغوط الأمريكية الإسرائيلية لحمل سوريا على الانسحاب**، الدار العربية للدراسات والنشر، (نوفمبر2004)، ص.2.

اجل حملها على وجودها في **لبنان**[1]تحويل **لبنان** إلى ساحة إضعاف **سوريا** بدلا من أن يكون ساحة إسناد ودعم وعمق استراتيجي،[2]وحسب تقدير **انتوني كورد سمان** فان الحرب جاءت لأجل خمسة أهداف رئيسية[3]:

(تحطيم القيادة الإيرانية الغربية وحزب الله وسوريا قبل أن تصبح إيران نووية، استعادة صدقيه الردع الإسرائيلي بعد الانسحاب المنفرد من لبنان عام 2000 ومن غزة عام 2005 ومواجهة انطباع بان إسرائيل كانت ضعيفة وأجبرت على الانسحاب، إجبار لبنان على أن يصبح ويتصرف كدولة مسؤولة وإنهاء وضع حزب الله كدولة داخل دولة، أضرار وتحطيم حزب الله مع الإدراك بأنه لا يمكن تدميره كقوة عسكرية وانه يستمر كقوة سياسية رئيسية، استعادة الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما حزب الله حيين من دون تبادل كبير مع الأسرى الموجودين في إسرائيل).

انتهت **الحرب الإسرائيلية الأمريكية** على لبنان، وفشل **إدارة بوش والحكومة الإسرائيلية** في تحقيق أهدافها الإقليمية المتمثلة في إعادة ترتيب المنطق وفق **مشروع الشرق الأوسط الجديد**، الذي طرحته **رايس** في فترة الحرب على أساس أن تعزز **العلاقات الإسرائيلية الأمريكية** مع انظمه عربية حليفة في **لبنان**، "**ودول الاعتدال**" ليتم التطبيع العربي الشامل مع إسرائيل بعد أن تكون إسرائيل قد قدمت بتحقيق الأهداف المسيطرة المتمثلة أساسا في تدمير البنية البشرية والعسكرية لحزب الله الذي يمثل "**الجناح العسكري الغربي لإيران**" بمفهوم الإستراتيجية الأمريكية، غير إن الأمر الذي وفر فرصة حقيقية غير مسبوقة للإدارة الأمريكية من اجل اختلاف المزيد من المبررات لاستهداف سوريا هو **اغتيال الحريري** حيث عملت **الإدارة الأمريكية** على توظيف هذه الحادثة التي حملتها ضد **سوريا**[4].

يمكن تقييم **الدور الأمريكي** نجد أن من خلال الفشل الذي اصطدمت به **القوات الإسرائيلية** فوق الميدان العسكري بالرغم من الغطاء الدبلوماسي والأمني، الذي قامت به **الولايات المتحدة الأمريكية** اتجاه العدوان **الإسرائيلي** طيلة أيام الحرب، وهو ما زاد من تعميق قلق صانعي القرار في **بإدارة بوش** من مستقبل التعامل مع **حزب الله**، كما تكشفه التقارير الرسمية الأمريكية "**هناك الكثير من بواعث القلق فيما يتعلق بقدرة لبنان على محاربة الإرهاب، حتى بعد اتخاذ هذه التدابير ومازال حزب الله ابرز المجموعات الإرهابية في لبنان، وهو يتمتع بنفوذ كبير في صفوف اللبنانيين الشيعة الذين يشكلون حوالي ثلث سكان لبنان، ومازالت الحكومة اللبنانية تعترف بحزب الله ك"منظمة مقاومة" مشروعة وكحزب سياسي ولحزب الله مكاتب في بيروت، وفي أماكن أخرى في لبنان، ولديه ضباط كما أن لديه نوابا منتخبين يمثلونه**

---

[1] الزغبي حلمي عبد الكريم؛ **تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية، اللبنانية، والإيرانية من منظور أمريكي**، المرجع السابق، ص ص.(9_10).

[2] انتوني كورد سمان؛ "دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله"، **المستقبل العربي**، العدد33، (سبتمبر2006)، ص.12.

[3] حمزاوي عمر؛ "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **المستقبل العربي**، العدد334، (ديسمبر2006)، ص.14.

[4] الزغبي حلمي عبد الكريم؛ **تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية، اللبنانية، والإيرانية من منظور أمريكي**، المرجع السابق، ص ص.(9_10).

في البرلمان، وكان لديه حتى فترة قريبة وزير واحد في الحكومة[1] وهذا القلق الرسمي الأمريكي من قوة انتشار **وشرعية حزب الله** في الساحة السياسية اللبنانية جعلت **إدارة بوش** تراهن على سياسة دعائية، تحاول من خلالها بناء الفوضى الداخلية في **لبنان** وأفضل إستراتيجية يتقنها صانعوا القرار في **إدارة بوش** هو "**تعميم خطر تنظيم القاعدة**"، وهو ما يتضح في التقرير الرسمي عن حالة الإرهاب لسنة **2006** الصادر عن وزارة الخارجية، "**ساهم الوضع السياسي غير المستقر في لبنان في تمكين منظمات إرهابية أجنبية مشتبه فيها كالقاعدة وفتح الإسلام من التسلل إلى لبنان، وإقامة خلايا فاعلة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وتمكنت بعض هذه المجموعات كجماعة اسباط الأنصار المرتبطة، بالقاعدة من العثور على ملجأ آمن لها داخل المخيمات لدعم عملياتها**[2].

انطلاقا من الدراسة الجيبوليتيكية للبنان وجدناه بلدنا متميزا عن باقي دول المنطقة بطبيعته الجغرافية وموقعه في قلب الشرق الأوسط، وتركيبته البشرية ومزيجه الحضاري، ومواكبة للعصر باقتصاده الرأسمالي الليبرالي، فكان بلدا عربيا بوجه غربي، إلا أنه سدد فاتورة كبيرة جراء طبيعة المجتمعية والسياسية القائمة على أساس الطائفية التي سعت إلى تحقيق مصالحها الطائفية على حساب مصالح الدولة اللبنانية، خاصة مع تحالفها مع قوى خارجية لها مطامع وأهداف إقليمية، وبالتالي لطالما كان لبنان مهدد بالاحتلال وبعدم استقرار نظامه السياسي ولأنقاض الوضع في لبنان كانت هناك العديد من مبادرات داخلية وخارجية لحل الأزمة اللبنانية.

---

[1] التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم لعام2006"، المرجع السابق في: www.usinfo.state.gov/arabic

[2] التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم لعام2006"، المرجع السابق في: www.usinfo.state.gov/arabic

الفصل الرابع

مبادرات تسوية الأزمة اللبنانية

تمهيد:

من خلال ما تم معالجته في الفصل السابق وجدنا أن من بين أهم تأزم الوضع في لبنان هو علاقة طوائفه بقوى خارجية سواء كانت علاقات رعاية أو حماية أ كانت علاقات صراعية قد تؤدي إلى حرب غير متكافئة ومن هنا جاءت المبادرات والمساعي الإقليمية والدولية لحل الأزمة السياسية اللبنانية، وقد تم معالجة المبادرات الداخلية أو خارجية سواء كانت منظمات دولية أو منظمات إقليمية ودولية تقوده دول أخرى.

المبحث الأول

المبادرات الداخلية لإنقاذ لبنان

مما سبق نجد أن الصراع بين إسرائيل وحزب الله المسلح، كاد أن تؤدي إلى الدمار الشامل في الجنوب اللبناني، خاصة وأن الحكومة اللبنانية كانت عاجزة عن الدفاع على الأراضي اللبنانية، وعاجزة عن التصرف كدولة ذات سيادة، وتنازلت عن وظيفتها –حماية لبنان واللبنانيين– بيد طائفة من طوائفها المتكتلة حول حزب الله، المدعوم من طرف قوى خارجية لذا تم طرح مشاريع ومبادرات حل الأزمة فكانت "**خطة النقاط السبع**" و"**مبادرة العماد ميشال عون**"، و"**مبادرة سليم الحص**"، و"**مبادرة نبيه بري**".

المطلب الأول

خطة النقاط السبع

طرح رئيس مجلس الوزراء اللبناني "**فؤاد السنيورة**" في مؤتمر روما في **26/جويلية/2006**، خطة النقاط السبع والتي تطالب بوقف إطلاق النار الفوري وشامل[1]:

1. إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين، والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.
2. انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، وعودة النازحين إلى قراهم.
3. وضع "**مزارع شبعا**" و"**تلال كفر شوبا**" تحت حماية الأمم المتحدة، إلى غاية إعادة رسم الحدود اللبنانية، وسيطرة الحكومة اللبنانية على أراضيها.
4. نشر الحكومة اللبنانية قواتها المسلحة الشرعية على كامل أراضيها، للحد من انتشار السلاح في "لبنان".
5. دعم القوى الدولية التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان، لنشر الأمن، والاستقرار، وتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين.
6. اتخاذ الأمم المتحدة الإجراءات اللازمة لعودة إلى اتفاق الهدنة الموقع في "**1948**"، مع إعادة تعديل بنوده.

---

[1]- "نص قرار مجلس الجامعة العربية على المستور الوزاري": **www.sourakia.net/view.php=14208**

7. أن يتم تدعيم "**لبنان**" من قبل المجتمع الدولي لمواجهة الأضرار التي دمرت[2]"**لبنان**" من جميع الجوانب.

لقيت هذه الخطة بترحيب من قبل المجتمع اللبناني، فقد صرح "**أميل لحود**"، من خلال"**إن مشروع النقاط السبع الذي تقدم به "لبنان" وقرار إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب هما ركيزة مهمة لحل الأزمة اللبنانية الحالية...**"، وفي اجتماع مجلس الوزراء في "**5/أوت/2006**"، أكد على "**تمسكه بإجماع إجماع سائر اللبنانيين على النقاط السبع التي طرحها رئيس المجلس "فؤاد السنيورة" في المؤتمر روما**"، ودعا رئيس مجلس النواب "**نبيه بري**" وزراء خارجية العرب في **06/أوت/2006** "**بموقف عملي لإنهاء الأزمة مع إسرائيل، عبر المساعدة على تطبيق خطة النقاط السبع، التي قدمتها الحكومة اللبنانية، وإن يعاد النظر في مشروع قرار مجلس الأمن، بما يتلاءم وينطبق مع النقاط السبع، لان لبنان كل لبنان يرفض أي كلام وأي مشروع قرار خارج عن إطار هذه النقاط السبع**".

كما نقلت وكالة" **فرانس برس**" في"**10 ديسمبر 2006**"، أن الأمين العام لحزب الله السيد "**حسن نصر الله**"، أنه وافق على الخطة التي تم إعدادها لحل الأزمة السياسية في "**لبنان**" بين المعارضة والحكومة، والتي تتمثل في "**خطة النقاط السبع**"، رغم تحفظه بشان بعض البنود، وذلك لتعزيز قيام وحدة لبنانية وقد اعتبر وزير الطاقة "**محمد فينيش**" من حزب الله إن الحزب وافق على مبادرة "**السنيورة**"، وذلك "**لمنع تحويل معركتنا مع إسرائيل إلى نزاع داخلي ولكي لا نتهم بأننا نعرقل الجهود، التي من شانها الحد من الخسائر في لبنان**".[1]

أين تبلغ مبعوث الأمين العام للجامعة العربية في "**لبنان**" السيد "**مصطفى إسماعيل** "، خلال وجوده في "**دمشق**" موافقة زعيم حزب الله على المقترحات التي قدمت له، والتي نقلها المبعوث العربي ذلك إلى رئيس الحكومة اللبنانية "**فؤاد السنيورة**" ، ما جعل هذا الأخير يطلب من المبعوث العودة إلى" **بيروت**".[2]

كما طالب السيد "**حسن نصر الله**" الأمين العام لحزب الله "**الحكومة اللبنانية إلى مزيد من الصمود السياسي، وإلى التمسك بخطة النقاط السبع التي اجمعنا عليها كلبنانيين، لان أي تجاوز لبنود هذه الخطة، التي اعتبرت في رأينا تحفظ الحد الإدانة من الحقوق والمطالب، هو خروج على الإجماع الذي كنا جميعا حريصين عليه في كل المراحل السابقة**".

لكن في **06/ماي/2007** أعلن "**محمد فينيش**" انه "**لم يتم الاتفاق يوما على النقاط السبع**"، وفي **08/ماي/2007** صرح بان "**النقاط السبع بدأت حكايتها عند زيارة وزيرة الخارجية 'كوندوليزا رايس' لبنان، في الأسابيع الأخيرة ما قبل**

---

[2]- خشان فارس؛ "انقلاب لحود على النقاط السبع ينهي الثقة بتعهدات قوى 8 آذار": www.almustaqbal.com/stories/aspx=225181

[1]- سعد غريب أمل؛ وجهة نظر حزب الله": www.al-akhbar.com/ar/node/2283

[2]- "نصرالله وافق على خطة للجامعة العربية لحل الأزمة في لبنان"، 10/12/2006:
www.metransparentcom/nasrallah_agreed_to_compromise.htm

انتهاء عدوان تموز وطرحت مجموعة من النقاط بعنوان مبادرة الحل"، وبرر ذلك من خلال أن الحكومة أثناء الحرب قد تعرضت لضغوطات، وأن وزراء الشيعة المستقيلين "**وافقوا على اخذ العلم بالخطة، وليس على الخطة نفسها، لان المناقشة ستكون في مجلس النواب**" ومع صدور **قرار 1701** ألغيت هذه الخطة.كما لقيت خطة النقاط السبع الترحيب العربي حيث، أكدت "**مصر**" على لسان وزير خارجيتها "**أحمد أبو الغيط**" الذي اعن تأييدها للموقف اللبناني، والتي اقرها مجلس الوزراء اللبناني، أما جامعة الدول العربية فقد عبرت من خلال التأكيد على التزام الدول العربية بتوفير الدعم، والمساندة للحكومة اللبنانية.[1]

كما أكد كل منهم على حدة في تصريحات صحافية دعم "خطة السنيورة" التي تنص إضافة إلى وقف فوري لإطلاق النار على تبادل الأسرى اللبنانيين والإسرائيليين، وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم، والتزام مجلس الأمن بوضع منطقة "مزارع شبعا" تحت ولاية الأمم المتحدة .

كما تنص الخطة التي قدمها "**السنيورة**" في مؤتمر روما وأقرتها الحكومة اللبنانية، على بسط الحكومة سلطتها على الأراضي اللبنانية بقواتها الذاتية وتعزيز قوة الأمم المتحدة العاملة في "**جنوب لبنان**"، وقيام الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق "**اتفاقية الهدنة**" الموقعة بين "**لبنان**" و"**إسرائيل**" في **1949**، وعمليا تعني بنود الخطة نزع سلاح حزب الله الذي ينص عليه "**اتفاق الطائف للوفاق الوطني 1989**"، وقرار مجلس الأمن الدولي **1559** الذي صدر في **سبتمبر2004** .

صرح الوزير الاسباني "**ميغيل انخيل موراتينوس**"، بعد لقائه رئيس مجلس النواب" **نبيه بري**"، موقف بلاده "**تحن ندعم النقاط السبع لخطة رئيس الحكومة**"، وأضاف أن "**لبنان موحد على وجوب وقف إطلاق نار فوري وبعد وقف النار، يمكننا العمل على جميع العناصر السياسية، من اجل لبنان مستقر حر ومستقل**"، وشدد "**موراتينوس**" لدى وصوله إلى" **بيروت**" على أهمية "**موافقة حزب الله وإسرائيل**"، على أي قرار لوقف إطلاق النار قد يصدر عن مجلس الأمن الدولي، وقال "**أن القرار الذي سيتبناه مجلس الآمن يجب أن توافق عليه كل الأطراف بما فيها حزب الله، من المهم أن يقبل حزب الله وإسرائيل وقف إطلاق النار فور صدور قرار مجلس الآمن**"، هذا وقد توجه "**موراتينوس**" إلى

[1] -شامية فادي؛ "ماذا يعني نقض الإجماع حول النقاط السبع!؟": www.yabeyrouth.com/pages/index2021-18.htm

"**دمشق**"على وجه السرعة "**لأتابع جهودي من اجل توفير الاستقرار والسلام في المنطقة**[2]"، وهذه اللهجة بدت وكأنها تهديد موجه إلى حزب الله على وجه الخصوص.

ذكر أنه هو أول موفد أوروبي يزور "**سوريا**"، منذ بدء الهجوم الإسرائيلي على "**لبنان**" في **12 جويلية** وكان وزير الخارجية الفرنسي "**فيليب دوست بلازي**"، قد التقى في بيروت نظيره الإيراني "**منوشهر متكي**"، الذي تحفظ بشكل غير مباشر على "**خطة السنيورة.**"

إثر اجتماعه ب"**السنيورة**" أكد وزير الخارجية المصري "**احمد أبو الغيط**"، أن" **الخروج من الأزمة الحالية يتمثل بالاتفاق على وقف إطلاق النار الفوري، والفصل بين الطرفين اللبناني والإسرائيلي، وهو ما يمكن أن تقوم به قوات اليونيفيل (قوة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة)، أو قوة أخرى تحت أي مسمى**"، **كما دعا إلى "أن تفرض السلطة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها، وان يتواجد الجيش اللبناني على خط الحدود، لكي يستريح لبنان من هذا الوضع**"، **داعيا إلى "تنفيذ اتفاق الطائف وقرار مجلس الآمن 1559.**"

كما ألقى رئيس مجلس الوزراء" **فؤاد السنيورة**" كلمة وجهها إلى اللبنانيين عشية التظاهرة ، التي دعا إليها حزب الله والأحزاب والقوى الوطنية لحوار وطني خاصة، وأن "**لبنان**" يعيش مراحل تاريخية حرجة، وأكد على جهود الحكومة اللبنانية لتحقيق امن واستقرار "**لبنان**" ووضح أن "**الاستقلال مستهدفٌ والنظام الديمقراطي في خطر، المصير الوطني تهدده الأطماع ومشاريع النفوذ وتنذر بعودة الوصاية**".

لقد تشكلت هذه حكومة "**السنيورة**"، وحظيت بأكثرية ساحقة في مجلس النواب، وقد عملت منذ تشكيلها على تحقيق ما ورد في بيانها الوزاري، وأن حكومة اللبنانية عملت، وما زالت في سبيل تثبيت الاستقلال وبناء الوحدة الوطنية وإصلاح المؤسسات والنهوض بالاقتصاد الوطني، لكن منذ انطلاق هذه الحكومة، كانت مهددة بالقتل، والاغتيالات والاعتداءات ومحاولات تعطيل التحقيق الدولي لإحقاق العدالة، ومعاقبة من خطط وأمر ونفذ جريمة اغتيال الرئيس "**رفيق الحريري**"، و"**باسل فليحان**" ورفاقهما، ومن بعدهم "**سمير قصير**"، و"**جورج حاوي**" و"**جبران تويني**"[1].

لكن نجد أن كلما تقدمت حكومة اللبنانية خطوة في الحفاظ على أمن اللبنانيين تحركت آلة الاغتيالات السياسية والإرهاب وموورست كل ألوان الضغط والتهويل، وبعد أن امتد القتل إلى الوزير بيار الجميل، هناك من حمل الحكومة مسؤولية الجريمة، ولهذا بربر "فؤاد السنيورة" بعجز حكومته بأن قدرة الحكومة اللبنانية

---

[2]–"وزراء خارجية مصر والأردن واسبانيا يدعمون خطة السنيورة"، 2006/08/02:
http://www.elaph.com/Web/Politics/2006/8/166868.htm

[1] – "الرئيس السنيورة عشية تظاهرة الغد"، 2006/11/30: **www.metransparentcom/siniora_speech_30_november.htm**

الأمنية كانت كلها مصادرة من قبل نظام الوصاية لسنوات مديدة، وان إعادة بنائها لا يمكن انجازه في بضعة أشهر وعلى أي حال فالحكومة اللبنانية ماضية بعزيمة لا تكل لإعادة بناء قدرات لبنان الأمنية والدفاعي، وان الحكومة، هي حكومة الإصلاح والنهوض، تتحمل أعباء قيادة البلاد في مرحلة انتقالية حساسة من تاريخ لبنان.

كما أن مسالة للحوار والتشاور، حاجة وطنية كبيرة، غير أن الاتفاق عليه لم يتم تنفيذه، أما الاختلاف تحول لدى البعض أداة للتخوين والتخويف والتهديد، جاء ذلك بع عدوان الإسرائيلي على لبنان، وإن هذه الحرب الإجرامية لم تستطع أن تزعزع أركان لبنان، ولا أن تأثر على تضامنه الوطني، وذلك بفضل العمل الجبار الذي قام به كل من دافع عن لبنان، وان جهود الحكومة وما تقوم به يدخل ضمن مسؤولية وظيفتها الحكومية التي تنص على حماية لبنان من الاعتداءات الخارجية وحل مشاكلها الداخلية، وأن هذا الحوار يصون الوحدة الوطنية والتضامن الشعبي للدفاع عن لبنان وسيادتها واستقلالها وحقها الشرعي في مياهها، وان العدوان الإسرائيلي قد كلف خسائر فادحة إنسانيا، وعمرانيا، واقتصاديا، وسياسيا، وأمنيا، ورغم ذلك حصل لبنان على مكانة بالغة الأهمية بين المجموعتين العربية والدولية[1].

محافظة على سلامة سكان الجنوب اللبناني قامت حكومة "**فؤاد السنيورة**" بشر جيش اللبناني في مناطق الجنوب اللبنانية وما تزال قوات الطوارئ الدولية وقد باتت إسرائيل تواجه المساءلة الدولية والضغوط الجدية من اجل احترام قرارات الأمم المتحدة بعد أن تجاهلتها سنين طويلة، التي فرضت الحرب على لبنان، أثقلت على الشعب اللبناني، كما تعمل على إشعال فتيل الفتنة وتصعيد التوتر السياسي المتفاقم، ويأتي هذا التوتر الخطير في انشغال الحكومة اللبنانية بالتحضير للمؤتمر الدولي لدعم لبنان وأطلقت أوسع برنامج لإعادة العمار ما هدمه العدوان، وأما فيما يخص قانون الانتخابات فقد دعت في بيانها الوزاري إلى ضرورة وضع قانون جديد للانتخابات، وقد شكلت لهذه الغاية هدفا وطنيا، يشهد لها كل لبنان بالاستقلال والموضوعية في عمله[2].

كما شدد "السنيورة" على موقف حكومته موجها للمعارضة بان الحكومة لن نسمح بالانقلاب على النظام الديمقراطي وقواعده ومؤسساته، ولا بمنطق الدويلات ضمن الدولة، وردا على خطابات المعارضة التي ارتفعت تؤكد على فقدان دستورية الحكومة وشرعيتها يجيب بان "الحكومة شرعية ودستورية لكل لبنان

---

[1]-"الرئيس السنيورة عشية تظاهرة الغد"، 2006/11/30:
www.metransparentcom/siniora_speech_30_november.htm

[2]- شامية فادي؛ "ماذا يعني نقض الإجماع حول النقاط السبع!؟": www.yabeyrouth.com/pages/index2021-18.htm

ومسؤولة عن كل اللبنانيين"، وأن الحوار على طاولة النقاش هو السبيل الأمثل للتفاهم، والحوار يقتضي ألا يملي احد على الآخر شروطه ويلجأ، إن لم تقبل، إلى الاتهام والتجني والتصعيد والتخوين"، وأن ما يجري محاولةٌ لإسقاط حكومة لبنان، وشرعية لبنان، ودستور لبنان، وتحويل لبنان إلى ساحة في الصراعات الإقليمية والدولية ، وأنه"لا طريقة لإسقاط الحكومة إلا من خلال مجلس النواب الذي يمنحها ثقته، وكل ما عدا ذلك باطلٌ وقبض الريح وخروج عن الدستور، وانقلاب بدأنا نتصدى له مع سائر المواطنين اللبنانيين بكل الوسائل المشروعة والمتاحة"[3]

وأكد وزير الخارجية الأردني "**عبد الإله الخطيب**" دعم الأردن القوي لخطة النقاط السبع، التي قدمها "**السنيورة**"، وقال الخطيب بعد لقائه **السنيورة** "نحن ندعم موقف الدولة اللبنانية الذي تم التعبير عنه عبر التوافق على "**النقاط السبع**" التي قدمها رئيس الحكومة اللبنانية، وأضاف "**نحن ندعم الموقف اللبناني الذي تم التعبير عنه عبر مصادقة مجلس الوزراء اللبناني عليه (خطة النقاط السبع) والذي يشكل الأساس لدعمنا لجهود لبنان لوقف العدوان الإسرائيلي**"، وتوقع وزير الخارجية الأردني في تصريح أدلى به بعد وصوله أن "**يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار خلال أيام معدودة**"، وقال للصحافيين أن "**الأردن يسعى مع الأسرة الدولية والعربية لتحقيق ذلك.**" [1]

المطلب الثاني

مبادرات بعض الزعماء اللبنانيين لحل الأزمة السياسية اللبنانية

لقد كانت مطالبة المعارضة اللبنانية بتمثيل يعطيها حق تعطيل القرارات في الحكومة، إذ انسحب في **نوفمبر 2007** جميع الوزراء الشيعة الخمسة، ووزير مسيحي من حكومة "**فؤاد السنيورة**"، وجاءت أزمة الرئاسة بعد انتهاء عهدة "**إميل لحود**"، وهنا برزت عدة محاولات لوضع حد من تفاقم الوضع القائم في **لبنان** فكانت:

مبادرة ميشال عون

طرح "**العماد ميشال عون**" رئيس الحزب الوطني الحر مبادرة لحل الأزمة اللبنانية، من خلال أن يرشح للرئاسة مرشحا ليس من الطائفة المارونية، وأن يرشح "**سعد الحريري**" رئيسا للحكومة من خارج طائفته،

---

[3]-"الرئيس السنيورة عشية تظاهرة الغد"، 2006/11/30: www.metransparentcom /siniora_speech_30_november.htm

[1]-"وزراء خارجية مصر والأردن واسبانيا يدعمون خطة السنيورة"، 2006/08/02:
http://www.elaph.com/Web/Politics/2006/8/166868.htm

مصرحا "**يسمى مرشحا لرئاسة الجمهورية من خارج كتلته وتياره، ويلتزم هذا المرشح مضمون وثيقة التفاهم مع حزب الله ،وينتخب من مجلس النواب، وان تنتهي فترة رئاسته بعد إجراء الانتخابات النيابية المقبلة، على أن يتم النصاب الدستوري _ الثلثان_ حينها لانتخاب خلفه**".

كما طالب بتشكيل "**حكومة وفاق موحدة ووطنية**"، **نسبية بحسب تكوين المجلس النيابي أي 55٪ للموالاة و45٪ للمعارضة**"[2] قد اعتبرها مبادرة "**متوازنة وتحفظ حق الجميع** "، أي أن "**قوى 14 آذار**" عارضت هذه المبادرة واعتبرت أن" **أي تجزئة لولاية رئيس الجمهورية، المؤكدة بست سنوات فوفقا لنص المادة 49 من الدستور، تعتبر أن أي اقتراح بهذا الشأن هو اعتداء مباشر على موقع الرئاسة الأولى**"، و"**أي إجراء على غرار ما يلوح به البعض، سيسقط في خانة الجرم الدستوري** "، بمعنى "**تشكيل حكومة في حال عدم الاتفاق على خلف للرئيس لحود.**[3]"

أعلنت "**قوى 14 آذار**" – التي تمثل الأغلبية النيابية في "لبنان"– رفضها مبادرة زعيم التيار الوطني الحر النائب "**ميشال عون**" دون أن تسميه وأعلنت قوى الأكثرية والتي يتزعمها النائب "**سعد الحريري**"– في بيان لها في ختام اجتماع عقده رفضها المطلق لـــ"**أي تجزئة لولاية رئيس الجمهورية المؤكدة بست سنوات وفقًا لنص المادة 49 من الدستور، وتعتبر أن أي اقتراح بهذا الشأن هو اعتداء مباشر على موقع الرئاسة الأولى**"، مشيرة إلى أنها لن تستدرج إلى ما أسمتها أطروحات ترتدي طابعًا انقلابيًا على الوفاق وتنتهك اتفاق الطائف والدستور .

كما حذر البيان من أن "**أي إجراء على غرار ما يلوح به البعض سيسقط في خانة الجرم الدستوري**" في إشارة إلى التلويح بتشكيل حكومة في حال عدم الاتفاق على خلف للرئيس لحود الذي تنتهي ولايته، ودعت جميع النواب إلى المشاركة في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، والتي تأتي قبل ساعات من انتهاء ولاية الرئيس "**إميل لحود**" وقال تحالف الأغلبية في بيان آخر، إن نواب التحالف سيتوجهون إلى البرلمان لحضور جلسة مقررة لانتخاب رئيس جديد للبلاد.

وأضاف البيان أن قيادات وقوى الرابع عشر من آذار تؤكد قراره الذهاب إلى استحقاق رئاسة الجمهورية بموقف واحد يعبر عن إرادة اللبنانيين جميعًا بوصول رئيس جديد للجمهورية اللبنانية يقطع الطريق أمام حملات التهويل بالفراغ والفوضى ويؤسس لحوار وطني صادق وجدي، يأتي هذا فيما قال مصدر بارز في

---

[2]– "مبادرة رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشيل العون": www.aljazeeratalk.net/forum/shthread.php=86254

[3]– "قبل ساعات من انتهاء ولاية إميل لحود والأكثرية ترفض مبادرة عون": www.arabrenewal.org/blods/2187

المعارضة اللبنانية إن المعارضة بقيادة حزب الله ستقاطع جلسة برلمانية لانتخاب رئيس جديد للدولة في ظل عدم التوصل إلى اتفاق مع الأغلبية على مرشح توافقي[1].

تعني المقاطعة أن النصاب القانوني لانعقاد الجلسة الذي يتطلب حضور ثلثي النواب لانتخاب خلف للرئيس إميل لحود لن يتحقق، وتنتهي ولاية لحود بحلول منتصف ليل الجمعة، وكان زعيم التيار الوطني الحر قد أعلن عن مبادرة وصفها بالإنقاذية، يختار بموجبها هو مرشحًا من خارج تياره لرئاسة الجمهورية على أن يرشح زعيم الأغلبية النيابية "**سعد الحريري**" رئيسًا للحكومة من خارج تياره أيضًا .

وجاء في نص المبادرة أن عون "**يسمي مرشحًا لرئاسة الجمهورية من خارج تكتله، وتياره ويلتزم هذا المرشح مضمون وثيقة التفاهم مع حزب الله، وينتخب من مجلس النواب**"، وأن فترة رئاسة ذلك المرشح "**تنتهي بعد إجراء الانتخابات النيابية المقبلة على أن يتأمن النصاب الدستوري -الثلثان- حينها لانتخاب خلفه**"، وبالنسبة لتيار **14 آذار** فقد عرض عون عليه تسمية رئيس حكومة توافقي ملتزم بالمحكمة الدولية، ووصف عون مبادرته بأنها "**متوازنة وتحفظ حق الجميع ومخرج مشرف للأزمة** "بين الأطراف السياسية لاختيار مرشح توافقي خلفًا للرئيس "**إميل لحود**"، مشددًا على أن مبادرته ستظل قائمة، وجاءت المبادرة الجديدة والرد عليها, بعد ساعات من تحركات غربية لدفع مختلف الأطراف للتوافق على رئيس للبلاد[1].

رأى رئيس "**تكتل التغيير والإصلاح**"، النائب "**العماد ميشال عون**"، في حديث إلى قناة "**الجزيرة**" في" **العريضة النيابية التي قدمها نواب الغالبية إلى مجلس الأمن، تنازلا من النواب عن السيادة اللبنانية وخيانة عظمى**"، وذكر مجلس الأمن الذي سيبحث في هذه المذكرة، بأن" **صلاحياته لا تشمل النظر في خلافات داخلية لبنانية وخلاف دستوري فمجلس الأمن ينظر في الخلافات الدولية أي بين الدول، ولا يدرس الشؤون الداخلية إلا أذا كان ثمة أمر يمس بالسلام العالمي. ولا أظن أن إنشاء محكمة في لبنان أو عدم إنشائها يمس بالسلام العالمي، وشدد على**" ضرورة حل مجلس النواب بعد هذه المذكرة واتهام النواب الموقعين بالخيانة العظمى"، مستغربا "التنازل الدائم عن السيادة اللبنانية: ففي الطائف تنازلوا لوصاية واليوم تنازلوا لوصاية أعظم.[2]

مبادرة سليم الحص

---

[1]-"14 آذار ترفض مبادرة عون وتؤكد انتخاب الرئيس الجمعة"، 2007/11/23: www.islamtoday.net/artshow-12-91756.htm

[1] _ 14آذار ترفض مبادرة عون وتؤكد انتخاب الرئيس الجمعة"،23 نوفمبر 2007 www.islamtoday.net/artshow-12-91756.htm
:

[2]- سليمان" الزغير "يعتبر بيان الكنيسة المارونية ورقة نعوة"، 2007/04/05 :
www.metransparentcom/aoun_accuses_majority_of_treason.htm

جاءت مبادرة رئيس الوزراء لبنان السابق "**سليم الحص**" لحل الأزمة اللبنانية، لتركز على تكوين حكومة من **16** وزيرا بدلا من **30**، وأن يكون رئيس الوزراء محايدا وتوافقيا، وذلك لكي لا يكون للفريقين المتصارعين حق احتكار القرارات، آو تعطيلها وأن يكون التوزيع على شاكلة ستة وزراء للأكثرية، وخمسة للمعارضة، وخمسة للرئيس.[3]

وجاءت مبادرة "**سليم الحص**" تهدف إلى تحقيق خمسة عناصر أساسية:

1. إعلان رئيس الجمهورية استقالة الحكومة بعد فقدانها لشرعيتها، حسب **الفقرة** "**ي**" من مقدمة الدستور، و**المادة 95** من الدستور، بعد مخالفتها **المادة 52** من الدستور في تعاطيها مع مشروع المحكمة الدولية.
2. إقلاع المعرضة عن طلب حكومة وطنية موحدة، وعدم مشاركة في حكومة فقدت شرعيتها، وأن تعود المقاومة إلى الاعتصام بموقع التصدي للتهديد الصهيوني، فليس من الضروري تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم مختلف أطراف الساحة السياسية، فصيغة الائتلاف في تشكيل حكومات ليست هي القاعدة ،وإنما هي استثناء في الممارسة الديمقراطية يكون هناك عادة سلطة، وفي المقابل معارضة، ولا تجتمع القوى المعارضة في حكومة واحدة، إلا في حالات استثنائية، وبخاصة إثر حروب، أو أزمات وطنية فتشكل حكومة الوحدة الوطنية من ائتلاف القوى المختلفة، من اجل طي صفحة الماضي ومسح رواسب الحروب، أو الأزمات ومن ثم فتح صفحة جديدة وشق آفاق التغيير والإصلاح.
3. استمرار العملية التصحيحية للوضع الحكومي بعيدا عن الأعمال التصعيدية، آو التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي العام، آو عرقلة تطوره.
4. سد الفراغ الدستوري الذي شكله غياب المجلس الدستوري، بإعادة تشكيله تحت مسؤولية الحكومة.
5. مطالبة رئيس مجلس النواب بإحياء مؤتمر الحوار الوطني، وأن يكون على جدول أعماله جميع القضايا العالقة وتناول قانون الانتخابات النيابية، والانتخابات المبكرة ،والتوافق على رئيس مقبل للجمهورية، والملف الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي.[1]

بعد تأجل موعد انعقاد جلسة انتخاب الرئيس للمرة الثالثة عشرة إلى **21/جانفي/2008**، صرخ قائلا إذا صممنا على لبنة قرار التسوية، كما يجب أن نفعل، فإن الموعد المعلن يجب أن يكون موعد انتخاب الرئيس العتيد، سبق أن اقترحنا العمل على جمع الحكومة بكامل أعضائها بمن فيهم المستقيلون، لمرة واحدة وأخيرة لإقرار مشروع التعديل الدستوري الذي يتطلبه انتخاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية، وللمستقيلين أن يعلنوا

---

[3]- "الحص يقترح مبادرة لحل الأزمة السياسية بلبنان": www.aljazeera.net/News/archive/archive/archive=107562

[1] - "الحص يعلن مبادرة تسوية للأزمة في لبنان": www.aawsat.com/details.asp?articl398557

التحفظات التي بشؤون عند دخولهم الجلسة وعند خروجهم منها، هذه المسألة لم يتناولها الأمين العام للجامعة في اتصالاته بحسب ما ورد في الأخبار، في جولته اللبنانية التي اختتمها في **12/جانفي/2008**.

من الضروري الأفاق على تسوية ما قبل عودة الأمين العام بعد أيام لاستئناف مهمته بين القوى اللبنانية، وان يكون الهدف الأساسي للالتقاء هو الإصرار على حكومة تتمتع بصلاحية شرعية في موضوع قانون الانتخاب، الذي يجب أن يتضمن نصاً، كما كان في عام **1992** بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات نيابية تجدد الحياة السياسية ويكون الحكم بعدها، كما في أي ديمقراطية حقيقية للأكثرية النيابية، وتكون الأقلية في موقع المعارضة. هكذا فقط يكتسب نظامنا شيئاً من الديمقراطية بعودة المساءلة والمحاسبة إلى الممارسة الفعلية، فلا مساءلة ولا محاسبة على نحو فاعل بوجود حكومة وحدة وطنية، هي في واقع الحال صورة مصغرة عن مجلس النواب ككل، فالمعارضة هي التي تؤمن المحاسبة إذا كانت خارج الحكم.

لكن الخلاف حول قانون الانتخاب هو الأهم، فهناك من يدعو إلى اعتماد القضاء دائرة انتخابية، مع أن اتفاق الطائف ينص صراحة على اعتماد المحافظة، وهناك من يدعو إلى اعتماد نظام النسبية الذي يفترض اعتماد دوائر واسعة ومختلطة، واعتماد المشروع الذي خرجت به اللجنة الخاصة التي أنيطت بها دراسة مشروع جديد لقانون الانتخاب، وكانت برئاسة الأستاذ "**فؤاد بطرس**"، والمشروع يقوم على مزيج بين قاعدة النسبية في مناطق وقاعدة الدوائر الأصغر في مناطق أخرى.

يبقى من الخلافات بين اللبنانيين ما يتعلق بآلية انتخاب الرئيس، وتحديداً كيف يمر التعديل في مجلس الوزراء، كما يقضي الدستور، والمعارضة لا تعترف بشرعية الحكومة، أو دستوريتها، أو ميثاقيتها بعد انسحاب فريق "**وازن**" منها من دون قبول استقالتهم ومن دون تعيين بدلاء يخلفون المستقيلين.[1]

مبادرة نبيه بري

قدم رئيس مجلس النواب اللبناني "**نبيه بري**" مفتاح الخروج من الأزمة السياسية المستحكمة في لبنان عارضاً مبادرة من بندين؛ التوافق على اسم الرئيس المقبل خلفاً للعماد إميل لحود مقابل التخلي عن مطلب حكومة الوحدة الوطنية قبل الانتخابات الرئاسية التي أصر على أنها لن تكون دستورية من غير نصاب الثلثين.

[1] _"المبادرة العربية بين سطورسليم الحص2008/01/14"، 2012/05/06: www.aphaq.com/arabic/article/articlbe.asp?/numberID=83

فيما ينص البند الثاني على إطلاق حوار تشاوري، وسط حديث عن نية الحكومة الفرنسية الدفع وراء عقد نسخة جديدة من الحوار بين الفرقاء اللبنانيين وهذه المرة من «**الصف الأول**» في موازاة محادثات سريعة مع واشنطن، للتوصل إلى صيغة توافقية حول ملفي حكومة الوحدة الوطنية والاستحقاق الرئاسي.

طرح "**بري**" باسم المعارضة، على الأكثرية النيابية الاتفاق على اسم رئيس الجمهورية، مقابل التخلي عن مطلب تأليف حكومة وحدة وطنية قبل الانتخابات الرئاسية، وقال «**نحن نعتقد أن انتخاب رئيس توافقي في المواعيد الدستورية، وبأكثرية الثلثين من أعضاء مجلس النواب، يشكل فرصة لإخراج لبنان من المأزق الراهن**» وشدد على ضرورة الإقرار، بـــ «**انتخابات الرئاسة على أساس التوافق، والمعارضة لا تريد حكومة قبل الانتخابات الرئاسية**» مثلما كانت تطالب قبل نحو عام في تراجع من قبل المعارضة.

أضاف "**بري**" في خطاب في مدينة "**بعلبك**"، في الذكرى **29** لاختفاء "**موسى الصدر**" رئيس المجلس الإسلامي الشيعي، ومؤسس حركة أمل التي يرأسها "بري" حالياً «**ما أطرحه مبادرة لبنانية محض**»، وبدا متفائلاً بالوصول خلال المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس، والتي تنتهي في **24 نوفمبر** إلى توافق على اسم الرئيس وتعهد إطلاق حوار تشاوري مع أطراف عديدة توصلاً للاتفاق على اسم الرئيس، وأكد أنه كلما كان الاتفاق سريعاً سرعنا بالاتفاق نسرع بإنهاء الاعتصام، (الذي دعت إليه المعارضة في وسط بيروت والمستمر منذ أكثر من تسعة أشهر)، وإبعاد الفتنة والشر المستطير الذي يتربص بالبلد.[1]

تطرح مبادرة رئيس المجلس النيابي اللبناني "**نبيه بري**"، أن تتنازل المعارضة اللبنانية عن المطالبة بتشكيل حكومة "**الوحدة الوطنية**"، مقابل تنازل الأغلبية عن احتمال انتخاب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة **65** نائبا، وأن لا يتم الانتخاب الرئيس بموافقة اقل من الثلثين[2].

كما اعتبر السيد رئيس الحكومة "**فؤاد السنيورة**" مبادرة السيد "**نبيه بري**" أن "**كل حوار هادئ، ومسؤول تسهم في السلام الوطني، والتقدم الوطني، وينسج أفاقا، واعدة لمستقبل لبنان، وتعزيز حرياته، وسيادته، وعيشه المشترك**"، وأضاف انه "**من المناسب من اجل الشمول، وتعزيز الصدقية، والتواصل أن يتضمن جدول أعمال الحوار**"، ومن بين ما تم طرحه في مبادرة "**نبيه بري**" العناصر التالية:

1. الالتزام بما جاء في اتفاقات الحوار الوطني السابق، وتجاوز المعوقات التي أدت إلى عرقلة سير تنفيذها مع تحقيق الانسجام، واللحمة الوطنية بين جميع بنيات المجتمع اللبناني وتركيبه.

---

[1] "مبادرة بري لحل الأزمة اللبنانية: رئيس بالتوافق وتأجيل حكومة الوحدة"، 2007/0/01 www.albayan.ae/across

:

[2]– "مصطفى عبد الغني؛ "مبادرة بري": www.pcm.gov.ld

2. اعتبار موضوع العدوان الإسرائيلي على لبنان اخطر المواضيع التي يجب مناقشتها، للوصول إلى حل وطني يتم من خلاله حماية لبنان وسيادتها، وتحقيق أمن شعبه.
3. مناقشة موضوع مأسسة الحوار على "**برنامج النقاط السبع**"، التي رحبت بها الأطراف اللبنانية، وحازت على التأييد العربي، والأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وباقي المجتمع الدولي، لدعم قيام دولة لبنانية متجانسة وأمنه.
4. بحث أزمة الحكم في **لبنان** لتحقيق الاستقرار السياسي، ودعم علاقات التلاحم الوطني والتعاون بالاعتماد على القواسم المشتركة، والتاريخية للبنان شعبا، ودولة، ونظاما، ومؤسسات دستوري[3].

كما أكد رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري في حديث لصحيفة معارضة ان المبادرة التي طرحها لحل الأزمة والقاضية، تشكل الفرصة الأخيرة لتجنيب لبنان "فوضى محتملة". وقال بري لصحيفة "الاخبار" انه يريد أن تحظى مبادرته بموافقة كاملة من قبل الأكثرية الحاكمة لا مشروطة.

أعلن "بري" في أواخر أوت أن المعارضة التي يشكل حزب الله، المدعوم من دمشق القوة الرئيسة فيها مستعدة للتخلي عن مطالبتها، بحكومة وحدة وطنية توفر لها الثلث المعطل، مقابل التفاهم مع الغالبية النيابية على اسم رئيس الجمهورية، وعلى النصاب البرلماني المطلوب لانتخابه، وأضاف "**ارغب أن اسمع الفريق الأخر (الأكثرية) يعلن تأييده غير المشروط وان يؤدي ذلك بالجهود التي ابذلها، وأعربت مصادر الأكثرية الحاكمة المدعومة من البلدان الغربية ودول عربية كبرى عن ترحيب "مبدئي" بالمبادرة مؤكدة أنها ستدرسها بدون أن تعلن حتى ألان موقفا نهائيا واضحا**".

كان "**بري**" قد دعا النواب إلى جلسة في **25 سبتمبر** من اجل الانتخابات الرئاسية، وتبدأ المهلة الدستورية ومدتها شهران في 24 سبتمبر، وبدأت الأزمة السياسية، وهي الأخطر منذ الحرب اللبنانية **(1975-1990)** في نوفمبر، إثر استقالة ستة وزراء من حكومة الغالبية يمثل خمسة منهم الطائفة الشيعية[1].

كما يرى "**فؤاد السنيورة**" أن عملية إعادة تصحيح العلاقات السورية اللبنانية، هي إعادة للمؤسسات اللبنانية دستوريتها، وتعزيز دور الدولة اللبنانية، التي عانت من تنازلها عن وظائفها، لبعض الأطراف اللبنانية والخارجية[2].

---

[3]- "بيان المكتب الإعلامي حول مبادرة الرئيس بري:" www.pcm.gov.lb

[1]- "بري المبادرة فرصة أخيرة لحل الأزمة اللبنانية"، **إيلاف** ،العدد 4031، (4 يونيو) 2012:
www.aphaq.com/arabic/article/articlbe.asp?/numberID=83

[2]- "مساع رسمية لحل الأزمة في لبنان": www.aljazeera.net

تأتي جولة "**نبيه بري**" رئيس مجلس النواب، على رأس الزيارات التي قام بها مسئولون لبنانيون للدول العربية في محاولة للخروج من المأزق، وحمل "**بري**" إلى "**القاهرة**" بعد زيارته ل"**سوريا**" ، مشروع "**مبادرة سورية**" لحسم ملف الاستحقاق الرئاسي في "**لبنان**"، وتفضل "**دمشق**" تسمية مقترحاتها بـــ"مبادرة بري" وقال دبلوماسي سوري رفيع المستوى في هذا السياق:" **نعتقد أن مبادرة بري ينبغي أن تحظى بمعاملة إيجابية لدى الأطراف اللبنانيين والعرب إذا كانت ثمة رغبة في حل المعضلة اللبنانية**"، وأثناء زيارته للقاهرة قام "**بري**" باطلاع الرئيس المصري "**حسني مبارك**" ومساعديه الكبار، وفي مقدّمتهم وزير الخارجية "**أحمد أبو الغيط**" ورئيس المخابرات العامة اللواء "**عمر سليمان**" ،وكذلك الأمين العام للجامعة العربية "**عمرو موسى**" على مبادرة سوريّة وتشاور معهم في شأنها، فيما أشارت مصادر إلى أن المبادرة السورية لا تمثل التفافاً على المبادرة العربية، بل تتناغم معها وتشدّد على ثوابت سوريا المعلنة في الملفّ اللبناني من دون تغيير، فيما تصر كلا من مصر والسعودية على حل الأزمة اللبنانية بتنفيذ المبادرة العربية.

في المقابل أكدت مصادر في مقر الرئاسة المصرية " **أن مبارك متّفق مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز على ضرورة تقديم حلّ أزمة الاستحقاق الرئاسي على أي محاولة لتطوير العلاقات بين القاهرة ودمشق والرياض**"، وكان "**بري**" قد قال لدى مغادرته القاهرة إلى الدوحة إن زيارته إلى "**مصر** كانت "**أكثر من ناجحة**" على كل المستويات، وأكد سعي الجانب المصري إلى "**التوافق بين اللبنانيين عبر دعم الحوار في ما بينهم**"،موضحا أن مصر تسعى إلى توافق لبناني وصولاً لانتخاب رئيس للجمهورية والتوصل إلى توافق على موضوع الحكومة وقانون الانتخابات "أي تنفيذ المبادرة العربية."

في ما يخص زيارته إلى قطر "**محطته الثالثة**" في جولته العربية قال "**بري**" إنه "**سيعقد عدة لقاءات خلالها تبدأ بلقاء أمير دولة قطر وذلك في إطار عرض تطورات الأوضاع في لبنان على القادة العرب، لافتاً إلى أنه سيقصد السعودية بعد قطر**"، وتشير مصادر سياسية رفيعة المستوى إلى أن الرياض لم تحدد حتى الآن موعدا لزيارة الرئيس "**بري**"على الرغم من مرور أكثر من أسبوع على طلب هذا الموعد، وترى المصادر هذه السلبية السعودية لا تبشر بالخير وكان رئيس وزراء الحكومة اللبنانية "**فؤاد السنيورة**" سبق رئيس مجلس النواب اللبناني بقيامه بجولة عربية شملت "**مصر، والسعودية، والإمارات**" ترمي إلى حشد دعم العواصم العربية لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لبحث العلاقات السورية اللبنانية، وإيجاد حل سريع للازمة اللبنانية[1].

---

[1]-شيرين بكر **هل تفلح جولة بري في حل الأزمة اللبنانية؟**"، **2008/04/15** **www.lahona.com/Subtect.aspx**

المبحث الثاني

المبادرات الخارجية لحل الأزمة اللبنانية

لطالما كانت لبنان عاجزة عن حل مشاكلها الداخلية وأزماتها، ولطالما كانت تطالب بالتدخل من طرف قوى خارجية، سواء كان رسميا عن طريق الحكومة اللبنانية، أو غير رسمية من طرب احد الأطراف المتصارعة[2].

المطلب الأول

المبادرات الدولية لحل الأزمة اللبنانية

تعتبر الأزمة اللبنانية من اعقد الأزمات، التي كان من الصعب إيجاد حل فعال، وفوري، وشامل يرضي جميع الأطراف، إذ حازت على استقطاب دولي واسع، وتعددت محاولات ومبادرات الدولية لحل هذه الأزمة.

ويعتبر النزاع الإسرائيلي_اللبناني من بين أهم المشاكل التي أدت إلى تأزم الوضع داخل لبنان، لذا حاولت الإدارة الأمريكية من خلال توسطها بين أطراف الصراع في **31/جوان/1993**، إلى "**اتفاق تفاهم تموز**" الذي تم التطرق إليه من قبل الذين يطالبون بوقف إطلاق صواريخ على شمال إسرائيل، مقابل عدم قصف إسرائيل المدنيين اللبنانيين.[1]

ثم جاء "**تتفاهم نيسان**" الذي عقد في **26/أفريل/1996**، بعد عملية "**عناقيد الغضب**" في **11/أفريل/2006** ومجازر **قانا**، وفي **18/أفريل/2006** تم قصف مقر الأمم المتحدة، الذي كان يحمي لاجئين لبنانين، حيث سارع وزير الخارجية الفرنسي "**هيرفيه دو شاريت**" بمعاينة الوضع في **لبنان**، في حين قدمت الإدارة الأمريكية الدعم السياسي لحكومة "**شمعون بيريز**"، معتبرة أن النظام اللبناني القائم على التعدد الطائفي، سمح لمنظمة إسلامية أصولية إرهابية بمحاولة التصرف كدولة .

في مؤتمر صحفي عقده "**بيريز**"مع "**كريستوفر**" بعد محادثاتهما في القدس، حصر جميع المحادثات الدبلوماسية في شخص "كريستوفر"، مستبعدا باقي الأطراف التي كانت مساندة لحزب الله، وهو يقصد **سوريا** و**إيران** بقوله" **يجب أن تكون هناك قناة واحدة فقط لإجراء المساعي الدبلوماسية لوقف إطلاق النار، وهذه القناة يجب أن**

---

[2]-بشور معن؛ "مستقبل العلاقات السورية اللبنانية"، المرجع السابق، ص ص.(153_152).

[1]- الخوند مسعود؛ **الموسوعة التاريخية الجغرافية لبنان**، الجزء 17، المرجع السابق، ص. 817.

تتحلى بالخبرة والميكانيكية اللازمة لهذا العمل، وإن الولايات المتحدة هي المؤهلة لذلك وعلى كل الأطراف العمل على هذه القناة".

إلا أن الإدارة الأمريكية رجحت المبادرة الفرنسية كمبادرة أولية قابلة للتعديل، فجاء تفاهم نيسان متوافقا مع المشروع الفرنسي، الذي منع أي عمل فيه ضرر لشعب لبنان أو الإسرائيلي، من دون منع حزب الله من "**شن عملياته ضد الجنود الإسرائيليين في الجنوب اللبناني**"، وأكدت على فعالية الحكومة اللبنانية في اتفاق التفاهم لتستعيد مكانتها المحلية، والإقليمية، والدولية، وقد نجحت المساعي الفرنسية كعضو في مجموعة المراقبة، مع تداولها على رئاسة المجموعة مع الإدارة الأمريكية.[2]

إلا أن حزب الله يرى بان ل"**سوريا وإيران**" الدور الأهم في انبثاق هذا التفاهم، من خلال تصريحه في مقابلة صحفية لجريدة السفير، في **30/جوان/1996** انه" **صحيح أن الحكومة اللبنانية كانت شريكة في المفاوضات، ولكن نحن وهم نعرف أن المفاوض الحقيقي والقوي، ومن استطاع ببرودة أعصاب وشجاعة وخبرة ودقة، وبواسطة إشرافه الواسع على ما جرى في المنطقة وفهمه لاحتمالات وحسابات الربح والخسارة، كان الرئيس الأسد، والنتيجة التي تم التوصل إليها من خلال هذا الاتفاق كان الدور الرئيسي فيها لشخص الرئيس الأسد، الذي كان محاورا ومفاوضا مباشرا، ونحن نعرف أن موقع الرئيس الأسد هو موقع المدافع عن لبنان والمتبني للمقاومة، هو في الحقيقة ليس وسيطا أنه طرف في نهاية المطاف، إيران أيضا وضعت على هذا الصعيد كل ثقلها، واستخدمت كل علاقاتها مع الأوروبيين، والروس، والدول الأخرى، التي يمكن أن يكون لها تأثير على هذا الصعيد...**"[1] وقد تضمن الاتفاق ما يلي:

1. "**لن تنفذ المجموعات المسلحة في لبنان هجمات على إسرائيليين بصواريخ الكاتيوشا آو أي نوع آخر من الأسلحة**".
2. "**لن تخلق إسرائيل والذين يتعاونون معها أي نوع من الأسلحة على المدنيين أو أهداف مدنية في لبنان**".
3. يتعهد الطرفان بعدم تعريض المدنيين، أيا كانت الظروف للهجمات، وعدم استخدام المناطق المأهولة بالمدنيين، والمنشآت الصناعية، والكهربائية مركزا لانطلاق الهجمات"
4. "**من دون انتهاك التفاهم ليس فيه ما يمنع أي طرف من ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن النفس**".[2]

إلا أن وزير الخارجية اللبناني "**فارس بويز**" ،اعتبر "**تفاهم نيسان**" ليس ذو أهمية لأن"**هذا التفاهم لا يحل محل العملية السياسية التي تبقى جوهر الحل، بمعنى انه تفاهم لا يدعي احتلال موضع أو مكان القرار 425 ،أو عملية السلام المبينة على حتمية الانسحاب الإسرائيلي، أن هذا التفاهم يدعي إدارة وحصر الإطار الأمني، بانتظار التوصل إلى عملية سلام جذرية وجوهرية**"، فما يميز هذا التفاهم حسبه عن تفاهم "**تموز 1993**"، أنه "**مكتوب أولا بينما كان تفاهم تموز ضبابيا**

---

[2]– سويد محمود؛ **سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض(من "تصفية الحسابات"1993 ليلا "عناقيد الغضب"1996)**، المرجع السابق، ص ص.(27_29).

[1]_ سويد محمود،؛ **سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض(من "تصفية الحسابات"1993 ليلا "عناقيد الغضب"1996)**، المرجع السابق، ص. 231.

[2]– المصري شفيق؛ تفاهم نيسان في أبعاده القانونية": www.lebarmy.gov.ld/article.asp?in=ar&id=1334

شفويا ثانيا ما يميزه هو أن الدولة اللبنانية هي المؤتمنة على حق المقاومة وهي صاحبة هذا الحق بمعنى أنها فريق أساسي في هذا التفاهم بينما كانت غائبة عن هذا التفاهم"، في المقابل قبل به حزب الله حيث صرخ "**السيد حسن نصر الله**" في حوار صحفي في **26/أفريل/1996**، أن"**التفاهم الذي أعلن عنه اليوم بالنسبة إلينا، نعلن التزامنا بمضمون هذا التفاهم، الذي نرى فيه عودة إلى تفاهم تموز مع آلية وضمانات.**"

في أوسع تحرّك دبلوماسي، جال الرئيس "**رفيق الحريري**" دول العالم لإثبات حق "**لبنان**" في مقاومة الاحتلال وفي الدفاع عن أرضه لتحرير الجزء المحتل منها، مردّداً في المحافل الدولية القول "**ما دام هناك احتلال، هناك مقاومة**"، فما كان من الدبلوماسية المتعددة الاتجاهات التي اعتمدها الرئيس "**الحريري**" إلا أن انعكست تعاوناً وثيقاً بين جميع الأطراف الدولية والعربية، أدى إلى توقيع اتفاق في "**26أفريل1996**"، بين كل من(**لبنان، إسرائيل، الولايات المتحدة، فرنسا وسوريا**)، عُرف بـــ "**تفاهم نيسان**"، هذا التفاهم الذي اعترف ضمنياً ولأول مرة، بالشرعية الدولية للمقاومة نازعاً عنها صفة "**الإرهاب**"، وكرّس دور الدولة اللبنانية كممثل وحيد للبنان في المفاوضات وليس أي طرف من الأحزاب.

من جهة أخرى، قدّم "**تفاهم نيسان**" إلى المجتمع الدولي آلية يمكن عبرها مساندة "**لبنان**" في جهوده لإعادة الإعمار، حيث دعا إلى تنظيم مجموعة استشارية مؤلفة من **فرنسا، الاتحاد الأوروبي، روسيا** وأطراف أخرى، بهدف المساعدة على تلبية حاجات الإعمار في لبنان، وفي **31 تشرين الأول 1996**، وبناءً على ما جاء في ذلك التفاهم، نقل السفير الأميركي "**ريتشارد جونز**" رسالة من الرئيس الأميركي "**بيل كلينتون**" إلى رئيس الجمهورية "**الياس الهراوي**"، تتضمن دعوة **إلى**" **مؤتمر أصدقاء لبنان**" الذي سيعقد في **واشنطن** في **كانون الأول 1996**، وأكد جونز أن البحث في المؤتمر "**يتخطى ما خلفته عملية نيسان من دمار، ويتناول إعادة إعمار لبنان عموماً.**"

في **16 كانون الأول 1996**، كان **لبنان** على موعد مع انعقاد المؤتمر، بمشاركة **30** دولة عربية وأجنبية و**8** مؤسسات تمويل دولية، لقد تجسدت أهمية مؤتمر "**أصدقاء لبنان**" في القدرة على حشد وزراء ومسؤولين من مختلف دول العالم، للبحث في دعم **لبنان** وإنمائه وإعماره، بعد حربٍ إسرائيلية التي تعرض لها **لبنان**، دفعت نحو تفاقم الأوضاعِ الاقتصادية بما كان يسهم في زيادة مشكلة الركود وارتفاع معدلات البطالة والعجز المتفاقم في الخزينة، حيث وصل حجم الدين العام إلى حوالى**10 مليارات دولار**، ونسبة عجز **الموازنة 55%**، فيما تجاوز عجز الميزان التجاري الـــ**6 مليارات دولار**، وكانت الحكومة اللبنانية برئاسة الرئيس "**رفيق الحريري**"، تبذل جهوداً مضنية لتعزيز الاستقرار وتقوية الوحدات الأمنية وتأمين استقرار العملة الوطنية وإعطاء الاقتصاد فرصة للنمو والسعي إلى حل المشكلات داخل البلاد بعد حربٍ دامت **17 عاما.**

لا شك أن الرئيس الشهيد "**رفيق الحريري**"، وإلى جانبه الرئيس "**فؤاد السنيورة**" الذي شغل آنذاك منصب وزير الدولة للشؤون المالية، تمتّعا بثقة كبيرة من قِبل الكثير من دول العالم من جهة، ومن قِبل السياسيين ورجال الأعمال في الولايات المتحدة من جهة أخرى، هذه الثقة ساعدت في تنظيم المؤتمر الذي حصلت خلاله الحكومة اللبنانية على الدعم المالي والاقتصادي، من خلال تبني المشاركين في هذا المؤتمر المشاريع التي تقدم بها لبنان، فكان مؤتمر" **أصدقاء لبنان**" بذلك، من أضخم المؤتمرات التي انعقدت لدعم لبنان عالمياً، والتي استحق الرئيس الحريري، إزاءها لقب "**السيد لبنان(M. Lebanon)** "، لأنه كان يمثّل كل **لبنان** بشَخصه.[1]

من المعترف بأن التفاهم من أجل إنهاء الأزمة الحالية بين لبنان وإسرائيل، لا يمكن أن يكون بديلاً عن حل دائم، تفهم الولايات المتحدة أهمية تحقيق سلام شامل في المنطقة، من أجل هذه الغاية، تقترح الولايات المتحدة استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وبين لبنان وإسرائيل في وقت يُتفق عليه، بهدف التسفير الأميركي **لريتشارد جونز**"، كما أشرنا في رسالة من الرئيس الأميركي **بيل كلينتون** إلى رئيس الجمهورية **الياس الهراوي** تتضمن دعوة إلى "**مؤتمر أصدقاء لبنان**" الذي سيعقد في واشنطن في 16 كانون الأول ومن هنا، باشر لبنان بتوزيع وثيقة، باللغة الإنكليزية، على الدول المدعوة إلى المؤتمر، وهي: كندا، والولايات المتحدة، والبرازيل وروسيا، ودول المجموعة الأوروبية (عددها 15)، وسويسرا والنروج ، والسعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان، واليابان، ماليزيا وبروناي في الشرق الأقصى.

قد كان الوفد اللبناني إلى المؤتمر برئاسة رئيس مجلس الوزراء آنذاك الرئيس **رفيق الحريري**، وضم؛ وزير الدولة للشؤون المالية **فؤاد السنيورة**، ووزير الاقتصاد والتجارة **ياسين جابر**، ووزير الخارجية **فارس بويز**، وحاكم مصرف لبنان **رياض سلامة**، وفد من مجلس الإنماء والإعمار برئاسة المهندس **نبيل الجسر**، رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للاستثمارات الدكتور **يوسف شقير**، ويرافق الوفد الرسمي إلى المؤتمر وفد من رجال الأعمال والاقتصاديين اللبنانيين يضم 61 رجل أعمال من مختلف المجالات والاختصاصات من صناعية ومصرفية وتجارية".[1]

كما انه لقي ترحيب إقليمي، والعربي، والدولي حيث تم التأكيد على الاستقلال السياسي، والوحدة الوطنية وعلى وزير الخارجية "**وارن كريستوفر**" صرح على التأييد اللّامتناهي لهذا التفاهم قائلا أن"**أنهى الأزمة**

---

[1]- "مؤتمر أصدقاء لبنان واشنطن 16 كانون الأول 1996": www.fuadsiniora.com/page/803&title=1996=16

[1]"مؤتمر أصدقاء لبنان واشنطن 16 كانون الأول 1996": www.fuadsiniora.com/page/803&title=1996=16

وهو يوفر حكاية للمدنيين على جانبي الحدود الإسرائيلية اللبنانية، ويهيئ لمعاودة مفاوضات السلام بين إسرائيل، وسوريا وبين لبنان وفي الوقت نفسه عزز الدور الدولي والأمريكي، الذي لا غنى عنه للسلام والأمن الإقليمين"[2]

أما في "**حرب تموز 2006**" طرحت العديد من المبادرات الدولية، والمساعي التي حاولت إنهاء الصراع الذي سبب الكثير من الخسائر البشرية والمادية، سواء تلك التي طرحتها فرنسا والأوليات المتحدة الأمريكية، أو منظمات إقليمية كجامعة الدول العربية، أو منظمات دولية التي تتمثل في هيئة الأمم المتحدة عن طريق بعثات المحققين المراقبين الدوليين، وإصدار قرارات أممية كقرار **1559** و**1702** الخاص بين بالأزمة اللبنانية.

أما فيما يخص الأزمة الداخلية التي تتمثل أزمة الرئاسة، والفراغ السياسي، فقد كانت المبادرة الفرنسية الأبرز الذي كانت في شخص وزير خارجيتها "**برانر كوشنير**"، لإيجاد حل بشان إعادة انتخاب رئيس جديد خلفا ل"**إميل لحود**"، ففي اللقاءات الأولى في "**سان كلو**" باءت بالفشل،[3] ونظرا للأدوار التي كانت تلعبها "**سوريا في لبنان**" فقد ظنت "**فرنسا**" أن "**سوريا**" هي الوحيدة القادرة على حل الأزمة اللبنانية، لذا قامت بإرسال الأمين العام لرئاسة الجمهورية الفرنسية "**كلود غيان**"، لإجراء مباحثات مع السيد الرئيس "**بشار الأسد**"، إلا أن الرئيس الفرنسي "**نيكولا ساركوزي**"، قام بتهديد "**سوريا** "بوقف مباحثاته إن لم تثبت فعليا رغبتها في إنهاء الأزمة اللبنانية.[1]

المطلب الثاني

مبادرات المنظمات الدولية في حل الأزمة اللبنانية

1_محاولات جامعة الدول العربية في حل الأزمة اللبنانية

كان لجامعة الدول العربية العديد من المحاولات لحل الأزمة اللبنانية، من خلال قممها التي تم انعقادها طوال فترة الأزمة، منذ قمة الرياض في **1975**، ومن خلال متابعتها لقرارات مجلس الأمن الدولي.

---

[2]- المصري شفيق؛ تفاهم نيسان في أبعاده القانونية": www.lebarmy.gov.ld/article.asp?in=ar&id=1334

[3]- سويد محمود؛ **سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض(من "تصفية الحسابات"1993 ليلا "عناقيد الغضب"1996)**، المرجع السابق، ص ص.(213_214).

[1]-"اتصالات عربية ودولية مكثفة لحل أزمة الرئاسة اللبنانية": **www.aljazeera.net/News/archive/archive?Archiveid1075**

أثناء الاجتياح الإسرائيلي على **لبنان** في **2006**، انعقد مجل الوزراء العرب في بيروت في **07/أوت/2006** دراسة الاجتياح الإسرائيلي، وتداعيات على امن واستقرار لبنان، أين اعتبر أن مجلس الأمن الدولي قد تأخر في التدخل، ودعاه بالتحرك السريع لاتخاذ قرارات وقف إطلاق النار، ورفع الحصار الإسرائيلي على لبنان، وقرر رئيس مجلس جامعة الدول العربية في دورته **125**، ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية قطر بصفته ممثل الدول العربية في مجلس الأمن الدولي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، بالذهاب كوفد إلى مقر هيئة الأمم لتقديم نتائج المباحثات العربية بشان الأزمة اللبنانية، وتنديده بالعدوان الإسرائيلي على لبنان، وتحميله مسؤولية الانتهاكات والمجازر، والخسائر البشرية، والمادية التي قام بها في الأراضي اللبنانية. [2]

ثم جاءت "**مبادرة السلام العربي**" التي انبثقت عن "**قمة الرياض**" في **28/مارس/2007**، والتي تطالب الانسحاب الإسرائيلي الفوري من جميع المناطق العربية التي قامت باحتلالها،[3] كما قامت بإعادة تنديدها للعدوان الإسرائيلي على لبنانـــ مع اعتبار أن للبنان الحق في مياههن وله حرية استغلاله، ومن ذلك نجد أن الأطماع الإقليمية لإسرائيلي كانت السبب الرئيسي في عدوانه على **لبنان**[4].

أما في ما يخص الأوضاع الداخلية ل"**لبنان**" فقد طرحت مبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية، التي طالبت بتسميتها "**ميثاق القوى السياسية اللبنانية**"، وطالبت بان تكون ملزمة بالتنفيذ من قبل جميع الأطراف، سواء من الحكومة أو من قيل المعارضة، والتي جاءت لتأكد على وحدة **لبنان**، وحرصها أن يكون تنوعه الطائفي مصدر قوته لا ضعفه، وأن يتم وقف التصعيد الإعلامي والمذهبي، والتأكيد على أهمية إيقاف التصعيد والمواجهات التي تحدث في الشارع، كما تؤكد على موافقتها لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بالثلث الضامن لضوابط وشروط الاتفاق، كما طالبت بالعودة إلى طاولة الحوار والتشاور برئاسة رئيس مجلس النواب "**نبيه بري**"، وأن يتم طرح أهم المواضيع التي تتمثل في استكمال تفاصيل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومناقشة تفاصيل موضوعه المحكمة الدولية ،وموضوع الانتخابات ورئاسة الجمهورية[1]، إلا أن

---

[2]-"نص قرارات مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري": **www.sourakia.net/view.php?id=14208**

[3]-"نص المبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية عام 2002": **www.google.dz/search?hl=ar&g=%d8meta**

[4]-"تلاوي باسم؛ "ابرز مقررات القمة العربية التزام مبادرة حل أزمة لبنان والتهدئة": **www.al-akhbar.com/ar/node/68773**

[1]-جمال عرفة محمد؛ "بنود المبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية":
www.islamonline.net/servlt/Satellit=ArticleA&d=1167

"**السيد محمد فضل الله**" يرى أن المبادرة العربية غير قادرة على حل الأزمة اللبنانية، لان قمة وزراء الخارجية العرب لم يتفقوا على حل كفيل بمعالجة المواضيع المعلقة والتي أدت بدورها إلى فشل الجامعة بإدارة قضية اللبنانية.

طالب "**وليد جنبلاط**" بإضافة البنود الخاصة بالمحكمة الدولية، وتوضيح العلاقات اللبنانية مع **سوريا** وتوضيح الحدود ورسمها، وبنود أخرى خاصة بالسلاح المنتشر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، هذا وقد رحبت جامعة الدول العربية بمبادرة "**وليد جنبلاط**" وسعت إلى تطبيقها، من خلال أمينها العام السيد "**عمرو موسى**" رغم العقبات التي واجهها، والتي تمثلت في أولويات الحكومة والمعارضة.[2]

في **05/مارس/2008** اجتمع مجلس الوزراء العرب في القاهرة، أين تم التأكيد على ضرورة الالتزام بالمبادرات العربية لحل الأزمة اللبنانية، وطالبت بإجراء العملية الانتخابية الرئاسية الخاصة بالمرشح "**العماد ميشال سليمان**" في موعدها، والاتفاق على أسس تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وقد جاء بيان مجلس وزراء الخارجية العرب **رقم113** في **5/مارس/2008** ورقم **116** في **27/مارس/2008**، وطالب القيادات والمعارضة بالتجاوب مع مقترحات الأمين العام ،والتوصل إلى اتفاق مشترك، ودعا بتصحيح العلاقات السورية اللبنانية، بما يحافظ على سيادة البلدين.[3]

كما تأمل رئيس المجلس النيابي "**نبيه بري**" أن تكون هذه المبادرة طيبة يستفيد منها لبنان حكومة وشعبا وأن تمنع من تصعيد الفتنة وفي نفس الاتجاه ذهب السيد "سعد الحريري" بترحيبه بالمبادرة العربية أما الناطق باسم حزب الله "**حسن فضل الله**" فقد صرح بان المعارضة ستناقش موضوع المبادرة العربية وستحاول التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف وطال "**العماد ميشيل العون**" توضيح ما جاء في المبادرة العربية [1]

في "**إعلان دمشق**" لقمة دمشق في **29/جانفي/2008**، أكد أن المبادرة العربية من شانها أن تقوم بتجاوز الأزمة اللبنانية، وأن الزعماء العرب يساندون المبادرة العربية وموافقتها، بان يكون "**العماد ميشيل سليمان**" مرشح توافقي للبنان، وأنها مستعدة لمساندة أي اتفاق يصون امن ووحدة لبنان،[2]كما أقرت "**قمة دمشق**" بدعمها

---

[2]–علوش محمد؛ "الأزمة اللبنانية بعد المبادرة العربية والاحتمالات المفتوحة": **www.almoslim.net/node/85850**

[3]–أبو حسين، علي محمد؛ "اجتماع القاهرة يشدد على الالتزام بالمبادرة العربية ويدعو السياسيين اللبنانيين لانتخاب الرئيس": **www.aawsat/com/details.asp?section=4&article=461477&issueno=10691**

[1]–"تكليف عمرو موسى باجراء الاتصالات مع كافة الفرقاء": **www.alarabiya.net/articles/2008/01/06 :43832.htm**

[2] –"البيان الختامي لقمة دمشق يقر المبادرة العربية كإطار لحل الأزمة اللبنانية":**www.arabs48.com/display/x?cid=6&=8id503**

الكامل للحكومة اللبنانية بمواجهة الأعمال الإرهابية ضد الجيش اللبناني، والمواطنين اللبنانيين، وأكدت على مساعدة المحكمة الدولية في التحقيق في مقتل السيد رئيس الحكومة السابق "**رفيق الحريري**".[3]

كما جاءت مبادرة الدوحة بإرسال وفد عربي يتكون من الأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء الخارجية العرب "**الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، جيبوتي، وسلطنة، عمان، والمملكة الأردنية الهاشمية، المغرب، البحرين**"، برئاسة وزير الخارجية القطري الشيخ "**حمد بن جاسم**"، إلى **لبنان** والتحدث مع الفواعل الرئيسيين في **لبنان** والعمل على وقف التسلح، واستكمال الحوار الوطني في **الدوحة 1_21/ماي/2008**، أين قبلت المعارضة الاتفاق مجبرة، وذلك بعد نجاح قطر في كسب موافقة الأغلبية، أين أمهلت المعارضة **24 ساعة** تتخذ قرارا سواء كان بالإيجاب أو الرفض، خاصة مع الضغط التي واجهته الأطراف المعارضة من القبل القوى الإقليمية التي تتأثر بها، وفي اليوم الأخير من الحوار أعلن الأمير القطري الشيخ "**حمد بن خليفة**" في الدوحة، باتفاق القوى السياسية اللبنانية حول حل لأزمتها السياسية[4].

تضمن اتفاق الدوحة بنودا عالجت المسائل التالية:

1. اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني الى الانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً أن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.
2. تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، تضم **16**وزيرا للأكثرية، و**11**وزيرا للمعارضة، و**3**وزراء لرئيس الجمهورية التوافقي، مع التعهد جميع الأطراف بعدم الاستقالة آو إعاقة عمل الحكومة.
   اعتماد القضاء طبقاً لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان، بحيث يبقى قضاء مرجعيون حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، وكذلك بعلبك الهرمل، والبقاع الغربي راشيا.

   وفي ما يتعلق ببيروت يتم تقسيمها على الوجه التالي:

   الدائرة الأولى :الأشرفية — الرميل — الصيفي.

   الدائرة الثانية :الباشورة — المدوّر — المرفأ.

---

[3] –تلاوي باسم؛ "ابرز مقررات القمة العربية التزام مبادرة حل أزمة لبنان والتهدئة"، المرجع السابق.

[4] _ محمد حافظ عبد المجيد؛ "الحالة القطرية والمشهد السياسي العربي" **www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.htm**

الدائرة الثالثة :ميناء الحصن — عين المريسة— المزرعة — المصيطبة — رأس بيروت — زقاق البلاط.

3. الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال الى المجلس النيابي الذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقاً للأصول المتبعة.
4. أن تسيطر الدولة اللبنانية على جميع أراضيها، والتزام المعارضة بعدم استعمال السلاح في أي خلاف سياسي،[1] وتنفيذاً لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين 4 و 5 اللتين نصتا على: فالرابعة تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة الى«استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية اما الخامسة فنصت على إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين..."

وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقاً للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت، وتم الاتفاق على ما يلي:

1. حظر اللجوء الى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه في ما قد يطرأ من خلافات أياً كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديمقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يُشكل ضمان لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.
2. تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارّون من وجه العدالة، احتراماً لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات إلى القضاء اللبناني، يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.
3. إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور. تتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه. تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في الحادي والعشرين من

[1]— علوش محمد؛ "الأزمة اللبنانية بعد المبادرة العربية والاحتمالات المفتوحة": www.almoslim.net/node/85850

شهر أيار لسنة2008 من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر، وبحضور رئيس اللجنة الوزارية العربية وأعضائه"[1]

رحب السيد رئيس الحكومة اللبنانية "**فؤاد السنيورة**" ب"**اتفاق الدوحة**"، ووصفة بالاستثنائي مناسبا للظروف الاستثنائية، كما أعلنت المعارضة على لسان مجلس النواب اللبنانية "**نبيه بري**"، رفع الاعتصام في وسط **بيروت** وصرح "**أمين جميل**"، بان البيان جاء مناسبا وقويا لدرجة انه باستطاعته الصمود إلى[2]ما بعد الانتخابات النيابية القادمة، كما اعتبر الأمين العام جامعة الدول العربية السيد "**عمرو موسى**"، انه هذا الاتفاق بمثابة بر الأمان بالنسبة لجميع الأطراف، وهو يعبر عن البعد العربي جهود حل الأزمة اللبنانية، أما وزير الخارجية السوري "**وليد المعلم**"، أن بلاده تدعم هذا الاتفاق، أما **السعودية** رغم تأخرها في إعلان موقفها إلا أنها دعمت الاتفاق، ورافقتها فرنسا بدورها لاعتباره أن هذا هو بداية لإعادة بناء لبنان.[3]

أكد المعاون السياسي لرئيس مجلس النواب **نبيه بري**، إن اتفاق الدوحة شكل محطة استثنائية في لحظة مصيرية من تاريخ لبنان، فقد نجح في تحقيق غاياته في أسس التسوية السياسية من خلال إحياء المؤسسات الدستورية وتنظيم الخلاف السياس، ورأى أن روح التوافق والتهدئة التي أرساها الاتفاق يجب أن تستمر لسنوات طويلة، لتحصين عملية تطبيق اتفاق الطائف،الذي يشكل دستور لبنان.

صرح وزير الدولة **وائل أبو فاعور** من كتلة اللقاء الديمقراطي برئاسة النائب **وليد جنبلاط** أن اتفاق الدوحة قد أدى دوره في إحياء المؤسسات الدستورية وتثبيت الاستقرار في لبنان، ولم يكن ذلك ليحصل لولا الرعاية القطرية والعربية، وخصوصا الدور المميز لسمو الأمير في انجاز اتفاق الدوحة وفي مواكبته للحوار شخصيا.

أضاف" **نحن مقبلون على انتخابات نيابية وعلى مرحلة جديدة سيكون عنوانها الأساسي اتفاق الطائف، وهذا ما ورد صراحة في اتفاق الدوحة نفسه إذ شكل مرحلة انتقالية تحت سقف الطائف وليس بديلا عنه في الوقت الذي نستعد للدخول في هذه المرحلة الجديدة فإننا نعلن تمسكنا الأكيد بما أرساه اتفاق الدوحة على صعيد التهدئة والحوار والانفتاح على الجميع،**

---

[1]– الشرق؛ "اتفاق الدوحة وثيقة تفاهم صنعت السلام بين اللبنانيين"، ملحق اتفاق الدوحة "أنقذ لبنان وأعاد البنيان"، **الشرق**، (21 ماي) 2009، ص. 05.

[2]–"تسعة عشر عاما على اتفاق الطائف وشهر ونيف على الدوحة": **www.al-jazirah.com.sa/89993/fe5.htm**

[3]– علوش محمد؛ "الأزمة اللبنانية بعد المبادرة العربية والاحتمالات المفتوحة": **www.almoslim.net/node/85850**

لأن شعارنا في 14 آذار أي العبور إلى الدولة يتطلب تعزيز دور المؤسسات الدستورية، بدءا من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء ومجلس النواب، وهذا لا يتم باستخدام العنف بل الحوار السياسي المنطقي والجدي".[1]

كما أكد الشيخ **خليفة بن سلمان آل خليفة** رئيس الوزراء البحريني أن نجاح دولة قطر في حل الإشكال اللبناني الذي عجزت دول كبرى عن حله، وباركته السعودية، والكويت وكل دول مجلس التعاون، هو انجاز سياسي ضخم يحسب لدول مجلس التعاون الخليجي بجهود قطرية محمودة.

كما رحبت تونس بالاتفاق الذي توصلت إليه قوى الموالاة والمعارضة اللبنانية، في حوارها الذي استضافته العاصمة القطرية الدوحة، ووصفته بالتاريخ، وجاء في بيان وزعته وزارة الخارجية التونسية أن تونس تلقت بارتياح عميق اتفاق الدوحة الذي توصل إليه الأطراف اللبنانيون، الذي يمثل خطوة مهمة لتحقيق المصالحة الوطنية في لبنان، وتفعيل مؤسساته الدستورية، وصيانة أمنه واستقراره.

أكد البيان دعم تونس لهذا الاتفاق التاريخي، وتثمينها لما أبدته القيادات اللبنانية من روح المسؤولية والحرص على وحدة وطنهم وتجنيبه ويلات الفتنة والانقسام، كما رحب **فاروق القدومي** رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية باتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين، ووصفه بأنه انتصار للبنان واللبنانيين.

قال القدومي في بيان وزعه بتونس إن هذا الاتفاق" جعل الغمامة تنقشع من سماء لبنان، وحواجز عدم الثقة تتكسر بالإضافة إلى تقهقر قوى الشر التي حاولت الوقوف ضد رفاهية ورقي لبنان، وتمزيق نسيجه الاجتماعي وخلق الفتنة الآثمة."[2]

على الصعيد الدولي، رحبت إيران بالاتفاق، حيث أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية محمد علي حسيني عن شكر بلاده للحكومة القطرية، مؤكدا أن إيران هي الأخرى قامت بأقصى جهدها لإنجاح مؤتمر الدوحة .. وهنأ مجلس الأمن الدولي قادة وشعب لبنان بمناسبة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدوحة لحل الأزمة اللبنانية.. معربا عن ترحيبه ومساندته بقوة لهذا الاتفاق واعتبره خطوة حيوية تجاه حل هذه الأزمة وعودة الحياة الطبيعية إلى المؤسسات الديمقراطية اللبنانية والإعادة الكاملة لوحدة لبنان واستقراره، كما هنأ الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي **اكمل الدين إحسان اوغلو** اللبنانيين بالاتفاق، مشيدا بجهود قطر وأميرها وجهود الجامعة العربية.

---

[1] الشرق؛ "اتفاق الدوحة وثيقة تفاهم صنعت السلام بين اللبنانيين"، المرجع السابق، ص.13.

[2] الشرق؛ "اتفاق الدوحة وثيقة تفاهم صنعت السلام بين اللبنانيين"، المردج السابق، ص.29.

قال الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** محييا الشيخ **حمد بن خليفة آل ثاني**، أمير قطر أن اتفاق الدوحة هو الذي ساهم في إيجاد الحل في لبنان، وأشاد الرئيس الفرنسي ونظيره الأمريكي السابق جورج بوش في بيان صدر في ختام لقائهما بيونيو بقصر الاليزيه بالجهود الناجحة التي بذلتها دولة قطر لانجاز اتفاق الدوحة الذي أنهى الأزمة السياسية في لبنان، وأكدا دعمهما لاتفاق الدوحة وأهدافه، وعبرا عن أشادتهما بقطر والجامعة العربية على جهودهما التي تكللت بالنجاح"، كما أشار الرئيس الفرنسي أثناء زيارته للبنان في يونيو الماضي أن إتفاق الدوحة قام بإرساء قواعد مصالحة حقيقية."

أكد **باسكال كوشبان** رئيس الاتحاد السويسري ثقته بلبنان وبمستقبله، مشيرا إلى أن الرئيس اللبناني السيد **ميشال سليمان** يقوم بعمله" بروحية جديدة في محاولة لإعادة الوحدة بين اللبنانيين"، وردت **كوندوليز رايس** على سؤال عن موقفا الإدارة الأمريكية اتجاه اتفاق الدوحة" انه اتفاق يخدم مصالح الشعب اللبناني، وبالتالي مصالح الولايات المتحدة."

قال رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون خلال استقباله معالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، انه يحب أن يتوجه بالشكر والثناء لدولة قطر، ورئيس الوزراء الشيخ **حمد بن جاسم** على رئاسته للجنة الوساطة التي توصلت لاتفاق الدوحة بين اللبنانيين، وانه يجب أن يشكره شخصيا على الجهد الذي قام به من اجل التوصل لهذا الاتفاق، حيث نجح في التوصل لحل العديد من الخلافات والتوتر بين الأطراف اللبنانية، وأشاد **براون** بالاتفاق قائلا إن اتفاق الدوحة يعد علامة مميزة، وحدثا بارزا في طريق السلام في منطقة الشرق الأوسط.[1]

2_مبادرات الأمم المتحدة في حل الأزمة اللبنانية

لقد برز دورها من خلال القارات الأممية التي اتخذتها من جهة، ومن خلال لجان التحقيق التي قامت بإرسالها إلى لبنان، وفي البداية سنتطرق إلى القرارات الأممية التي ألزمت الأطراف والمراقبين بتنفيذها.

أ_ قرار رقم 425:

وجاء بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، واحتلال "**نهر الليطاني**"، والجنوب اللبناني التي عرفت ب"**عملية الليطاني**"، وقد تضمن القرار البنود التالية:

1. احترام وحدة لبنان وسيادته، واستقلاله بحدوده المعترف بها دوليا.
2. الوقف الفوري للعمل العسكري الإسرائيلي، وانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية.

---

[1] الشرق؛ "اتفاق الدوحة وثيقة تفاهم صنعت السلام بين اللبنانيين"، المرجع السابق، ص.30.

3. بطلب من الحكومة اللبنانية يتم إنشاء قوة دولية مؤقتة في الأراضي اللبنانية المحتلة تعمل على:

- .التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية.
- إعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة.
- مساعدة حكومة لبنان في توفير الأمن وعودة سلطاتها الفعلية في المنطقة.[1]

كما تم إلحاق قرار رقم **426** في **1978/03/19** الذي يوضح كيفية تطبيق قرار **425** الذي يتم عن طريق مرحلتين؛ **الأولى** تقضي الانسحاب الفوري لإسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، وإعادة رسم الحدود اللبنانية وفق الحدود المعترف بها دوليا سابقا، أما **الثانية**[2] تأتي بعد الأولى وتقضي بإنشاء القوة الدواية التي تراقب الوضع اللبناني، واتخاذ الإجراءات المناسبة لإعادة تأكيد السيادة اللبنانية على أقاليمها.

كما اقر مجلس الأمن **قرار427** في **ماي1978**، الذي يدعو إتمام إسرائيل انسحابها من جميع الأراضي اللبنانية من دون أي تأخير، و**قرار450** في **14/جوان/1979** الذي أكد بوجوب تطبيق القرارين السابقين قرار **رقم425** وقرار **رقم42**، ثم جاء قرار مجلس الأمن **رقم501** في **25/فيفري/1982** الذي نص في **البند04** "**يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام على تجديد جهوده، من اجل إعادة تفعيل اتفاقية الهدنة العامة بين لبنان وإسرائيل المؤرخة في 23/مارس/1949 وخصوصا من اجل عقد اجتماع مبكر للجنة الهدنة المشتركة**".

في **06/جوان/1982** اصدر مجلس الأمن قرار **رقم 509** بعد العدوان الإسرائيلي الأخير مطالبا إسرائيل "**بسحب قواتها العسكرية فورا ومن دون شرط إلى حدود لبنان المعترف بها دوليا**،"[3]وأيضا قرار **رقم513** في **04/ماي/1982** وقرار **رقم515** في **29/ماي/1982** حيث طالب مجلس الأمن الدولي من خلالهما، باحترام حقوق السكان اللبنانيين ورفع الحصار الإسرائيلي على لبنان.

إلا أن إسرائيل رفضت **قرار425** إذ صرحت على لسان مندوبها في الأمم المتحدة، بان هذا القرار غير مناسب ويحتوي على العديد من الثغرات، أما فيما يخص إرسال القوات الدولية، فقد طلبت توضيح مهمتها، وأن لا تتدخل فيما يخص الحزام الأمني.[4]

بعد الفشل الذي منيت به إسرائيل بعدم تحقيقها لأهدافها من وراء العمليات العسكرية التي قامت بها في لبنان، وبعد الخسائر التي لحقت بها من جراء هذا الاجتياح، وجدت بأنه ليس لها مبرر بتواجدها في لبنان وقررت البحث عن ترتيبات أمنية، تسبق عملية الانسحاب وأن تعامل على حماية حدودها الدولية.[1]

---

[1] -الخوري طوق جوزيف؛ **الاتفاقات العربية الإسرائيلية: من قمة أنشاص إلى قمة فاس**، الطبعة 02، (لبنان: دار نوبلس، 2002)، ص.252.

[2]-المصري شفيق؛ "الضوابط القانونية للصراع اللبناني_الإسرائيلي"، **شؤون الأوسط**، العدد08، (فيفيري1999)، ص.21.

[3]- سويد محمود؛ "**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيلي:50 عاما من الصمود والمقاومة**"، المرجع السابق، ص ص.(48_49).

[4] _"الأمم المتحدة والحرب الأهلية في لبنان": **www.moqatel.com/openshare/Behth/siasia21/harbLebnansec26.doc**

-

لذا اعنت عن طريق وزير دفاعها "**يتسحاق مورخاي**"، في **1998** عن استعدادها لتنفيذ القرار **رقم 425** وأنها مستعدة للإخلاء الفوري لجيوشها في الأراضي اللبنانية، بشرط أن تتوصل مع الحكومة اللبنانية والسورية إلى ترتيبات أمنية انتقالية، حتى وأن كانت غير مدرجة في اتفاقية السلام.

وضح المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية الترتيبات الأمنية التي طالبت بتحقيقها:

1.التزام إسرائيل بالانسحاب إلى منطقة الحدود الدولية.

2.تسلم الحكومة اللبنانية سلطاتها الفعلية ونشر الجيش اللبناني في المنطقة بمساعدة دولية.

3.تفكيك البنية التحتية للإرهاب في الجنوب وإقامة أجواء السلام والهدوء في المنظفة.

4.استيعاب كل اللبنانيين الجنوبيين من أفراد الميليشيات جيش لبنان الجنوبي في الأطر الحكومية المحلية والعسكرية.

5.إقرار الآمن والسلم الدوليين يتطلب علاقات تعاونية بين لبنان وإسرائيل.

6.إقامة علاقات سلمية طبيعية في المجالات المدنية بين البلدين.

7.أن عدم تنفيذ احد العناصر من العناصر التي تم توضيحها سيؤدي إلى عدم تنفيذ باقي العناصر الأخرى.

8.أن يتم البحث في هذه العناصر في إطار مفاوضات رسمية بين البلدين.

وقد اصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر بيانا تناول فيه:

1.إعلان إسرائيل قبولها بتنفيذ قرار مجلس الأمن **رقم425** وسحب جيشها من لبنان مع ضمان ترتيبات أمنية ملائمة وإعادة سيطرة الفعلية الحكومة اللبنانية مع ضمان هذه الأخيرة بعدم استعمال أراضيها قاعدة للإرهاب.

2.ستواصل إسرائيل مواجهة التهديدات الإرهابية إلى حين يتم التوصل إلى ترتيبات أمنية ضرورية لإسرائيل.

3.تطالب إسرائيل الحكومة اللبنانية بالبدء في المفاوضات وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي **رقم425**.

---

[1]– سويد محمود؛ "**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيلي:50 عاما من الصمود والمقاومة**"، المرجع السابق، ص ص.(52_51).

4.ترى بان ضمان امن وسلامة سكان المنطقة الجنوبية، وجنود جيش لبنان الجنوبي، لا يتجزأ عن تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي **رقم425.**

5.ستواصل إسرائيل جهودها للتوصل إلى تسويات سلمية مع جميع جيرانها.[1]

كما قام رئيس الحكومة الإسرائيلية "**نتنياهو**" بزيارة الأمين العام للأمم المتحدة وبلغه بقرار الحكومة الإسرائيلية.[2]

أما الموقف اللبناني فقد تعهد الرئيس "**الياس الهراوي**" بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب اللبناني وضبط الأمن بمساعدة القوات الدولية لتنفيذ قرار **رقم425**[3]، وفي "**مؤتمر مدريد**" في **1991/10/31** صرح وزير الخارجية اللبناني "**فارس بويز**"، انه "**عند تنفيذ هذا القرار سيستلزم لبنان التزاما أكيدا لضبط الآمن على حدوده الدولية المعترف بها، فلا يفسح المجال لأية خروق أمنية، وعندئذ ينتفي المبرر لأعمال مقاومة الاحتلال**"، وأن "**القرار425 هو قرار مستقل متكامل يتضمن آلية ذاتية مفصلة لتنفيذه، ويرتبط بأي شكلا من الأشكال بالمساعي القائمة لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بموضوع الأراضي العربية المحتلة في 1967، ولاسيما منها القرارين 242 و338.**"[4]

إلا أن **لبنان** رفضت تنفيذ القرار بعد إعلان إسرائيل بأنها ستقوم بتنفيذه بعد **20** عاما، واعتبرته أن هذا القرار لا يخرج عن أي إطار سوى انه مجرد مناورة جديدة منها لإشعال فتيل الفتنة الداخلية في **لبنان**، وعرقه مسار العلاقات اللبنانية_السورية كما صرح به "**رفيق الحريري**" ،واعتبر "**فارس بويز**" أنها مناورة لتغطية التعثر على مستوى الحوار الفلسطيني_الإسرائيلي. [5]

بعد أن كانت تطالب الحكومة اللبنانية بين قضية احتلال الأراضي اللبنانية تنفيذا لقرار**425** أصبحت تطالب أيضا تطالب بتطبيق القراران **242** و**338** بشان الأراضي العربية المحتلة في **1967**، كما تراجعت بشان إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب بعد انسحاب إسرائيل وفي تصريح لقناة **CNN** لرفيق الحريري قال أن" إسرائيل تطلب من لبنان أن يكون مسؤولا عن أمنها على الحدود الشمالية من دون أن تكون هناك معاهدة السلام مع لبنان وسوريا وهذا نجده أمرا مستحيلا لأننا نريد أن نصل إلى اتفاق سلام في المنطقة لماذا لا نبدأ بالمفاوضات من حيث توقفت؟ وان قلت عدة مرات أن سوريا وافقت أن لبنان وسوريا مستعدان لتوقيع اتفاق

---

[1]– سويد محمود؛ "**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيلي:50 عاما من الصمود والمقاومة**"، المرجع السابق، ص.57.

[2]– سويد محمود؛ "**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيلي:50 عاما من الصمود والمقاومة**"، المرجع نفسه، ص.65

[3]– سويد محمود؛ "**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيلي:50 عاما من الصمود والمقاومة**"، المرجع نفسه، ص.69

[4]– سويد محمود؛ "**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيلي:50 عاما من الصمود والمقاومة**"، المرجع نفسه، ص.68.

[5]– سويد محمود؛ "**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيلي:50 عاما من الصمود والمقاومة**"، المرجع نفسه، ص.74.

سلام مع إسرائيل خلال ثلاثة أشهر إذا أظهرت إسرائيل أنها سنتسحب من لبنان ومن الأراضي السورية في مرتفعات الجولان.[1]

أما حزب الله فقد كان رافضا لقرار **425** ولأي قرار من شانه الاعتراف بإسرائيل وحدودها واو يمنع القتال ضدها لان هذه القرارات جاءت لتعرقل مسار المقاومة إسرائيل وتحمي انتهاكاته ضد الشعب الفلسطيني واللبناني.

لكن بعد إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي "**إيهود بارك**" بسحب قواته من **لبنان** قبل **جويلية 2000** الذي تم البدء بتنفيذه في **ماي 2000** هو الأطر عقلانية وعده انتصارا عظيما لحزب الله وللبنان ولجميع العرب والمسلمين.[2]

قد صرح السيد "**حسن نصر الله**" قائلا"**حين تنسحب إسرائيل من منطقة يتسلم الجيش اللبناني المنطقة وينتشر فيها ويقوم بمهامه ربما إحدى مهماته الموكلة أليه بقرار لبناني هي منع وجود السلاح أو إطلاق الرصاص أو تنفيذ أية عمليات عسكرية افهم هذا على انه إجراء لبناني لكن أن نلتزم مع إسرائيل بترتيبات ونعطيها تعهدات من هذا النوع فهذا يعني إن للإسرائيلي له الحق في التدخل بشؤوننا وله الحق في أن يعاقب لبنان حين يحصل خلل على الحدود نحن لسنا مضطرين لإعطائه التزامات من هذا النوع**" وأن "**الحل الوحيد والمنطقي هو الانسحاب من دون قيد أو شرط وترك مسؤولية الأمن للبنانيين أنفسهم حيث لن تكون هناك مشكلة في المنطقة المحتلة بعد انسحاب إسرائيل إذ سيتعاون حزب الله مع الجيش اللبناني وقوات الأمن الرسمية تعاونا كاملا حتى تحافظ تلك القوات على امن المنطقة**"[3]

كان الموقف السوري من القرار**425** في نفس موقف لبنان رفضت سوريا الشروط الإسرائيلية واعتبرتها وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل في تحصين صورتها وتضليل الرأي العام العربي والدولي بشان القضية الفلسطينية وخلق الأزمات في **لبنان** سواء الداخلية أو حتى مع جيرانها هذا ما صرح به نائب الرئيس السوري "**عبد الحليم خدام**" وأيضا وزير الخارجية السوري "**فاورق الشرع**" لدى الأمين العام للأمم المتحدة في **مارس 1998** فهدف إسرائيل هو تخريب العلاقات السورية اللبنانية.

---

[1]– سويد محمود؛ "**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيلي:50 عاما من الصمود والمقاومة**"، المرجع نفسه، ص ص.(69_72).

[2]–مزاحم؛ أي مشروع سياسي لحزب الله بعد التسوية؟"، شؤون الأوسط، العدد96_97، (جوان_جويلية 2000)، ص ص.(48_51).

[3]– سويد محمود؛ "**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيلي:50 عاما من الصمود والمقاومة**"، المرجع السابق، ص.76.

في مقابلة تلفزيونية في قناة فرنسية في **جويلية 1998** صرح الرئيس السيد "**بشار الأسد**" أن الإسرائيليون دخلوا من دون رأي **لبنان** ويستحسن الخروج مثلما دخلوا وإذا حدث ذلك وخرجوا دون شروط سيؤيده لبنان وتؤيده سوريا أيضا والمهم أن يطبق القرار بدون تحميله أشياء ليست فيه.

كما ذكر السيد "**عبد الحليم خدام**" لصحيفة الأهرام في **25/ماي/1998** "**عندا تنسحب إسرائيل بدون قيد أو شرط من جنوب لبنان فان هذا الأمر سيكون موضع فرحة و ابتهاج لنا جميعا لأنه يعني أنها ستكون المرة الأولى التي ينسحب فيها الإسرائيليون تحت ضغط المقاومة الباسلة**"[1]

ب_ قرار رقم 1559

صدر في **02/سبتمبر/2004** من قبل مجلس الأمن الدولي بناءا على المشروع الأمريكي الفرنسي تم التصويت عليه بأغلبية **09** صوت من أصل **15** صوتا[2]وجاء يطالب باحترام سيادة **لبنان** ووحدته الإقليمية واستقلاله السياسي تحت السلطة الشاملة والوحيدة للحكومة اللبنانية ضمن حدوده المعترف بها دوليا.[3]

رحبت المعارضة بكل بنود القرار الدولي واعتبرت انه يحقق امن واستقرار لبنان وذلك بسيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية وانه يضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفق القواعد الدستورية اللبنانية القائمة دون التدخل الأجنبي، لكن الرئيس "**إميل لحود**" يرى بان القرار" **يشكل خطرا على الوحدة الوطنية اللبنانية**".

أما **سوريا** فقد رفضت إلى جانب الحكومة اللبنانية تنفيذ لهذا القرار واثبت وجودها بطلب من الحكومة اللبنانية واتفاق مشترك بينهما لكن بعد الاتهامات التي وجهت لها بشان اغتيال الرئيس "**رفيق الحريري**" وارتفاع الأصوات التي تنادي بانسحاب سوريا من لبنان أعلن السيد "**بشار الأسد**" في **مارس 2006** أن بلاده مستعدة لتطبيق القرار الدولي رقم **1559** كما ارتفعت الأصوات بنزع سلاح حزب الله لكن الحزب قال بأنه لن يشهر سلاحه حتى لو انسحبت إسرائيل من الجنوب اللبناني كما اعتبرت الحكومة اللبنانية أن قضية نزع سلاح حزب الله هي مسالة داخلية،[4]"**لقد فتح القرار 1559 الباب واسعاً امام سجال سياسي داخلي على أرضية موقفي "الضد –**

---

[1] _ سويد محمود؛ **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيلي:50 عاما من الصمود والمقاومة**، المرجع السابق، ص ص.(78_79).

[2] _أسعد طعمة بشار؛ "القرار 1559": www.furat.alwehda.gov.asp?FileName=94008677220060802020

[3] المصري شفيق؛ "لبنان وسوريا مطالبان بالتحرك لتطويق الأهداف الأمريكية الإسرائيلية :القرار 1559 قراءة قانونية وسياسية": www.mafhoum.com/press7207p15.htm

[4] الزعبي مي؛ "القرارات الدولية المتعلقة بلبنان وإسرائيل": www.aljazeera.net

والمع" وكأنه لم يكف هذه الساحة من تعقيدات وتشظٍ بكل ما يتعلق بالجوانب العامة للوضع اللبناني على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن هذا لا يعني أن لا يتم تناول هذا القرار وتداعياته نقاشاً خاصة وأن ظاهره يبدي اهتماماً بلبنان، لكن أن تندفع الأطراف السياسية للتعامل معه وقوفاً على طرفي النقيض، ففي ذلك إضافة عنصر تعقيد جديد إلى المعطى الداخلي يحول دون تضييق مساحات الاقتراب من صياغة موقف وطني من استحقاقات داخلية وخارجية وقضايا حياتية حيوية.

إن القرار **1559** التي أضيئت إشارته في لحظة "تكويع دولي"، للدخول إلى المسار اللبناني ظناً من البعض أنه بداية صحوة أميركية أولاً ودولية ثانياً، ومحاولة تكفير عن إثم ارتكبته أميركا بحق لبنان، لأن أميركا لو لم تر في القرار مصلحة ذاتية شديدة الحيوية لها، لما أقدمت على استصداره وأن بمسحة فرنسية بسبب خصوصية الإرث التاريخي للعلاقة الفرنسية اللبنانية.

لأن سياقات الأحداث أثبتت أن أميركا، التي لم تعر اهتماماً للشرعية الدولية في كثير من القضايا الساخنة، ما كانت لتلجأ إلى هذه الشرعية لو لم تر مصلحة تتعلق بأهدافها الإستراتيجية.

فاللبنانيون ليسوا ضد أن يولي المجتمع الدولي اهتماماً بلبنان، ويمكنه من تجاوز أزمته السياسية والاقتصادية، لكن أن تسارع أميركا الخطى لاستصدار قرار في حجة أن الحكم في لبنان، أقدم على خطوة غير دستورية عبر تعديل الدستور لتمديد الولاية الرئاسية ، فالموقف أميركي يريد أن يجعل من تدخله في لبنان عبر القرار**1559** مدخلاً جديداً لممارسة ضغط على سوريا عبر البوابة اللبنانية.[1]

هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الموقع السوري، قد أصبح تحت تأثير الضغط الأميركي المباشر وغير المباشر، وضمن سياقه يأتي الطلب الأردني، بإعادة ترسيم الحدود، وبما يذكر بالطلب الكويتي لإعادة ترسيم الحدود مع العراق، عندما بدأت التحضيرات العلمانية لمحاصرة الموقع العراقي، وإسقاطه وضمن سياقه أيضاً تأتي التغطية الأميركية السياسية للعمليات الإسرائيلية الأمنية في الداخل السوري.

---

[1] شفيق شقير؛ **لبنان وإسرائيل في المواجهة**، جزيرة نت، 2006، ص. 36.

على هذا الأساس إن القرار **1559** هو قرار أميركي متظلل بشرعية دولية، تريد أميركا من خلاله تسخين ساحة لبنان في وجه سوريا، باعتبارها صاحبة مشروع سياسي بحكم الجغرافيا السياسية، والعلاقات التاريخية والهدف من هذا التسخين جر سوريا، لمساعدتها على تبريد ساحة العراق أميناً وسياسياً.

من هنا نقول أن القرار **1559** الواضح في استهدافه يجب أن لا يكون سبباً لتسرع اللبنانيين في اندفاعهم نحو انشطار جديد في المواقف حوله. فهو لم يصدر استجابةً للذين رحبوا به ويطالبون بإخراج القوات السورية ولن يوقف تنفيذه استجابةً لمواقف المعارضين له، ونحن ضد أن يكون لبنان ورقة ضغط أميركية على سوريا أياً كانت التبريرات والحيثيات، إن مصلحة لبنان وسوريا والعرب والعالم أيضاً وكل من يعاني من الاستفراد الأميركي أن يساند موقف سوريا في مواجهة الضغوط الأميركية المغلفة بأشكال مختلفة لأن نوايا أميركا ليست خافية على أحد فهي سيئة وعدوانية جملة وتفصيلاً ولن نغش أبداً بجميل منمق الكلام عن الاستقلال والسيادة والديمقراطية وحقوق الإنسان وحتى لا تتكرر التجربة مرة أخرى مع العرب "**إنني أكلت يوم أكل الثور الأبيض**[1]"

ثم جاء قرار الأمن رقم 1680 في **2006**، لاستكمال قرار رقم **1559** مطالبا سوريا بالتجاوب مع قرار **1559**، واحترام سيادة لبنان واستقلاله بحدوده المعترف بها دوليا، وإقامة علاقات متكافئة بين البلدي وإلزامها بوضع حد لنقل الأسلحة إلى داخل الأراضي اللبنانية.[2]

ج_ قرار 1595

طالبت المكومة اللبنانية مجلس الأمن في رسالة بعثتها في **29/مارس/2005**، بمساعدتها في التحقيق بشان اغتيال رفيق الحريري، وعلى اثر ذلك جاء قرار **1595** في **07/أفريل/2005**، يقر بإنشاء لجنة تحقيق دولية بشان قضية اغتيال الحريري وتحديد هوية مرتكبيه ومموليه ومنظميه والمتورطين معه.

تم الإعلان عن بدء التحقيق في **16 جوان/2005** من طرف الأمين العام في رئاسة لجنة التحقيق القاضي الألماني "**ديتليف ميليس**" وبعده القاضي البلجيكي "**سيرج براميرتز**" ومن ثم القاضي الكندي "**دانيال بلمار**".[3]

---

[1]– شفيق شقير؛ لبنان **وإسرائيل في المواجهة**، المرجع السابق، ص 36.

[2]"وثيقة القرار1680"، **شؤون الأوسط**، العدد123، (صيف2006)، ص ص.(216_217).

[3]"تقرير ميليس": www.ar.wikisource.org/wiki

تدعيما لقرار رقم **1595** اصدر مجلس الأمن قرار رقم **1636** الذي يطالب سوريا بالتعاون دون شروط مع لجنة التحقيق مع تمديد ولاية اللجنة حتى **15 ديسمبر 2005**[4]، وقرار رقم **1664** في **15 ديسمبر 2005** الذي مدد ولاية اللجنة إلى غاية **15 جوان 2006** وألزم سوريا بالتعاون مع اللجنة في التحقيق دون تأخير معتبرا أن الحكومة السورية لم تقم بأي تعاون مع لجنة التحقيق وقد ورد في القرار **1636** إن مجلس الأمن " **يأذن للجنة بان تقوم عند الاقتضاء بناء على طلب الحكومة اللبنانية بمد السلطات اللبنانية بالمساعدة التقنية في تحقيقاتها في الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في لبنان منذ 01أكتوبر2004 وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم في ظل التشاور مع اللجنة والحكومة اللبنانية توصيات بتوسيع نطاق ولاية اللجنة لتشمل أجراء تحقيقات في تلك الهجمات الأخرى**"[1] وقرار رقم **1686** الذي ينص على تمديد ولاية اللجنة حتى جوان **2007** .[2]

رحبت لبنان بقرار مجلس الأمن رقم **1595** على لسان وزير خارجيتها محمود حمود الذي وصفه بالمتوازن ويلبي مطالب الشعب اللبناني بكشف المجرمين وتقديمهم للعدالة ومعاقبتهم الذين سببوا الذعر في لبنان، أما النائب رئيس حركة التجدد الديمقراطي نسيب لحود الذي يرى بان قرار رقم **1595** يلبي ابرز مطالب للمعارضة والشعب اللبناني وانه يضع حد لسفك دماء القادة السياسيين و تعطيل الحياة السياسية في البلاد.

أما النائب المعارض "**وليد عيدو**" عضو "**كتلة قرار بيروت**" يرى انه من الصعب على الحكومة اللبنانية التملص من النقاط الايجابية في القرار المتمثلة في لجنة التحقيق كما ربط التفجيرات التي حصلت بعد الاغتيال بجريمة الاغتيال والحكومة ملتزمة أن تقدم كل التسهيلات إلى اللجنة و هذا يعني انه يمكنها أن تزور كافة المواقع والمنشآت وأن الدولة اللبنانية ملزمة بان تقدم اللجنة كل الأدلة والقرائن والإثباتات توصلا إلى الحقيقة"[3].

د_القرار 1701

تم إصداره في **جويلية 2006**، وجاء يطالب بوقف إطلاق النار بالنسبة الأطراف النزاع حزب الله وإسرائيل، وقد طالب فيه مجلس الأمن بتنفيذ القرارات السابقة المتعلقة **لبنان**، وإعلاناته الرئيسية المتصلة

---

[4]"نص قرار مجلس الأمن رقم 1636": www.almujaz.net/php?name=news&file=article&sid=555

[1]نشابة عمر؛ "كيف ضاعت فرصة حشر الموساد بواسطة لجنة التحقيق الدولية": **www.al-akhbar.com/ar/nod/13302**

[2]"وثيقة القرار1686"، شؤون الأوسط، العدد123، (صيف2006)، ص.217.

[3]"حمود:قرار لجنة التحقيق الدولية في إغتيال الحريري متوازن ويلبي مطالب اللبنانيين": www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=292588&issueno=9626

بالوضع في لبنان، وخصوصا تلك الصادرة في **18 حزيران 2000**، و**19 تشرين 2005**، والرابع في **أيار 2005**، وفي **23 كانون الثاني 2006**، و**30 تموز 2006**، ونزع سلاح الميليشيات في لبنان ومنع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة الحكومة، ومنع بيعن أو تزويد الميليشيات العسكرية بالأسلحة، وعبر عن قلقه البالغ لاستمرار تصعيد العمليات الحربية في لبنان وإسرائيل، منذ هجوم في 12 حزيران 2006، الذي أسفر عن سقوط مئات القتلى والجرحى من الجانبين، وتسبب بإضرار كبيرة في البنى التحتية المدنية، وأجبرت المئات والآلاف من الأشخاص من النزوح داخل بلدهم.

إذ يؤكد أن اعنف يجب أن يتوقف في الوقت نفسه يجب أن تعالج بسرعة الأسباب التي أدت إلى الأزمة، وخصوصا التوصل إلى الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين المختطفين، إذ يدرك الطابع الحساس لقضية الأسرى، ويشجع الجهود التي تهدف إلى تسوية مسالة الأسرى اللبنانيين، المعتقلين لدى إسرائيل بشكل عاجل، وإذ يرحب بجهود رئيس الوزراء اللبناني، والتعهد الذي قطعته الحكومة اللبنانية في خطتها المؤلفة من 7 نقاط، بسط سلطتها على أراضيها بواسطة قواتها المسلحة الشرعية، بما يؤدي عدم وجود أي لسلاح بدون موافقة الحكومة.

إذ يرحب بالتزام الحكومة حيال قوة تابعة للأمم المتحدة سيتم استكمال، وتعزيز عديدها، ومعداتها ومهمتها، وحقل عملياتها، وإذ يبقى في ذهنه طلبها الذي قدمته في هذه الخطة، بانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، وبما انه مصمم على التحرك، بما يؤدي إلى هذا الانسحاب في اقرب وقت ممكن وأن يأخذ علما بالمقترحات التي عرضت في هذه الخطة من سبع نقاط، وتتعلق بقطاع مزارع شبعا، وإذ يرحب بالقرار الذي اتخذته الحكومة اللبنانية بالإجماع، في 07آب 2006 بنشر القوات المسلحة اللبنانية المؤلفة من 15 ألف جندي في الجنوب اللبناني، بالتزامن مع انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق.

يطلب مساعدة قوات إضافية لقوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان يونيفيل حسب الحاجة لتسهيل دخول القوات المسلحة اللبنانية إلى المنطقة وبتأكيد عزمها من جديد على تعزيز القوات المسلحة اللبنانية عبر تزويدها بالمحادثات اللازمة لتتمكن من القيام بمهامها وإذ يدرك المسؤولية التي تقع على عاتقه في المساعدة على وقف الدائم لإطلاق النار وتسوية طويلة الأمد للنزاع وإذ يعتبر أن الوضع في لبنان يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين[1]، وقد تضمن البنود التالية:

---

[1] قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 2006/08/12 www.nowlebanon.com

1.تحميل حزب اله مسؤولية الحرب وتداعياتها.

2.دعا إلى الوقف التام لجميع العمليات الهجومية (حزب الله وإسرائيل).

3.يرى القرار بان الجنود الإسرائيليين هم أسرى مختطفين أما الأسرى أللبنانين بأنهم سجناء وذلك من خلال ما ورد فيه بان يتم إطلاق الجنديين الإسرائيليين المخطوفين وتسوية مسالة السجناء اللبنانيين.

4.لم يطالب بانسحاب إسرائيل وربط انسحابه مع إعادة نشر قوات الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل[2].

2 التحقيق في قضية الحريري

أرسل مجلس الأمن الدولي بعثة لتقصي الحقيق في 25/فيفري/2005 برئاسة الضابط الايرلندي بيتر فيتز جيرالد أين قامت بمراجعة التحقيقات اللبنانية ومعاينة مكان الجري والأدلة المحصلة عليها وفي 26 مارس سلمت تقريرها للامين العام للأمم المتحدة أين تم الكشف عن التورط الأمني من خلال الفقرة 10 بوجود تهديدات "وجهها مسؤولون الأمنيين إلى الحريري وحذروه فيها من الامتناع عن التصويت لمصلحة التمديد آو حتى التفكير في مغادرة البلاد" وفي الفقرة 15 "من الواضح أن اغتيال الحريري حصل على خلفية نزاع على النفوذ مع سوريا بصرف النظر عن منفذي العملية وأهدافها وعن درجة الحماية التي كانت تؤمنها الأجهزة الأمنية للرئيس الحريري "

كما أكد التقرير عن إهمال المسئولين الأمنيين بأداء وظائفهم بحماية القادة السياسيين، بما فيهم الرئيس رفيق الحريري، وقبله كمال جنبلاط، وانه وعلى الرغم من محاولة اغتيال الوزير السابق مروان حمادة، إلا انه لم تتخذ الأجهزة الأمنية إجراءات مشددة لحماية أي منهما، فقد جاء في الفقرة 20 "...**رغم التوتر الشديد البادي للعيان، لم يعد أي من الأجهزة الأمنية تقويما حول امن الحريري، أهم شخصية سياسية في لبنان، لم يقترح أي من الأجهزة الأمنية، أو يوصي، أو يحاول رفع مستوى الحماية التي يحظى بها الحريري، على النقيض تماما خفض عدد فريق الحماية المشددة، الذي تؤمنه قوة الأمن الداخلي من نحو 40 إلى 08 أشخاص بعد وقت قصي،ر من تنحيه من منصبه، رغم أن هذا الخفض يتماشى مع التنظيمات، شكل إهمالا صارخا للظروف الخاصة، التي كانت قائمة في لحظة اغتياله، كان فريق الأمن الشخصي يهتم في شكل كامل بحماية الحريري.**"[1]

---

[2]" القرار 1701"؛ شؤون الأوسط، العدد123، (صيف2006)، ص ص.(90_93).

[1]شندق طارق؛ "تقرير لجنة التحقيق الدولي: تورط الضباط الأربعة ومسئولين أمنيين وسياسيين ودوافع سياسية":

www.almusstaqbal.com/stories.aspx ?StoryID=243120

كما حملت البعثة الحكومة السورية مسؤولية التوتر السياسي، الذي سبق اغتيال الحريري، وتدخله في حكم لبنانيون كانت سببا في الاستقطاب السياسي، الذي وفر المناخ الملائم لاغتيال الحريري،[2]استنادا إلى هذا التقرير عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا، تم الخروج بقرار رقم 1595، القاضي بإنشاء لجنة دولة برئاسة القاضي **ديتليف ميليس**، وضمت 08 خبيرا من جميع أنحاء العالم.[3]

صدر أول تقرير **لديتليف ميليس** في 11/أكتوبر/2005، فقد أشار التقرير بان الاغتيال قامت به مجموعة منظمة بشكل جيد، وبإمكانيات رفيعة المستوى، فقد تم التحضير هذه الجريمة على مدى شهر، كما كشف عن تورط مسئولين كبار في سوريا بالتعاون مع أجهزة الأمن اللبنانية،[4] وفي التقرير الأولي ضم العديد من الشخصيات في النظام السوري، مثل **ماهر الأسد** أخ الرئيس **بشار الأسد، وأصف شوكت** رئيس الاستخبارات العسكرية، ثم قام بشطبها وطلب تمديد فترة التحقيق إلى 15/ديسمبر/2005، وطالب باعتقال المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء **جميل السيد**، وقائد الحرس الجمهوري اللبناني **العميد مصطفي حمدان**، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء **علي الحاج**، ومدير المخابرات في الجيش اللبناني **العميد ريمون عازار**.[1]

اتهم التقرير عدم تعاون سوريا مع اللجنة من خلال محاولات التضليل بتقديم تصريحات خاطئة، واتهم **وليد المعلم** قد كذلك بشان التصريح الخاص باجتماع الحريري **فيفري 2005**، حول تمديد عهدة الرئيس **إميل لحود** لذا قرر مجلس الأمن الدولي قرار1636، في **31/أكتوبر/2005**، والذي قرار أن على سوريا الالتزام بالقرارات السابقة ذات الصلة بهذا القرار، قرار رقم **1373** في **2001**، وقرار رقم **1566** في **2004**، وقرار رقم **1959** في 2005. [2]

تم التحقيق مع 05 مسئولون سوريون في فيينا بينهم المسئول السابق لأمن القوات السورية في لبنان العميد **رستم غزاله** ومساعده **جامع جامع**، وجاء في التقرير الثاني في **12/ديسمبر/2005**، أن اثنين منهم أشاروا إلى إحراق المخابرات جميع ملفات المتعلقة بلبنان، واتهم التقرير السلطات السورية بالسعي إلى عرقلة

---

[2]الحصري ناجية، "تحقيق اللجنة الدولية من صدمة ميليس إلى خلاصات بلمار مرورا ببرامبرتز": **www.akhbaralarab.net/ ?p=20175**

[3]قصير قاسم،أين وصل التحقيق الدولي في اغتيال الحريري": www.aljazeera.net/NR/exeres/E96E2/htm

[4]الحصري ناجية، "تحقيق اللجنة الدولية من صدمة ميليس إلى خلاصات بلمار مرورا ببرامبرتز": **www.akhbaralarab.net/ ?p=20175**

[1]"نهجه مختلف عن ميليس المتحفز وبراميتس الهادئ بيلمارالصارم يقود تحقيقات اغتيل الحريري إلى قاعة المحكمة": www.alaraiya.net/articles/2009/03/01/67472.htm

[2]الحصري ناجية، "تحقيق اللجنة الدولية من صدمة ميليس إلى خلاصات بلمار مرورا ببرامبرتز": **www.akhbaralarab.net/ ?p=20175**

التحقيق وطالب ميليس بإعادة النظر في تقريره،[3] خاصة بعد تراجع الشاهد السوري السيد **هشام طاهر هشام** عن إفادته أمام اللجنة الدولية، وادعى أن إفادته أمام اللجنة الدولية التي أدلى بها كانت تحت الإكراه، وحصلت اللجنة على وثائق ومعلومات تقول بان قبل تراجع السيد هشام العلني، عن الإفادة التي أدلى بها أوقف مسئولون سوريون بعض أقرباء هشام في سوريا وهددوهم.[4]

بعد استقالة القاضي السيد **ديتليف ميتيس** تم تكليف القاضي البلجيكي **سيرج براميرتز** الذي وصل إلى لبنان في **23/جانفي/2006**، وبدء العمل في معالجة تقارير، وملفات، واستكمال عملية التحقيق،[5] وتم تقديم التقرير الثالث للجنة التحقيق في **14/مارس/2006**، الذي أكد تورط الموقوفين الأربعة في عملية اغتيال الحريري بعد عدة من التدابير المنظمة[6].

في **10/جوان/2006** قدم التقرير الرابع للجنة التحقيق الدولية، على أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت وذلك لتحقيق العدالة، والكشف أكثر عن المتورطين، ولجمع اكبر عدد من الأدلة للوصل إلى باقي المتورطين والمحرضين، والأسباب التي دفعت المجرمين إلى ارتكاب هذه الجريمة، وفي التقرير الخامس الذي قدمته لجنة التحقيق الدولية في سبتمبر 2006، الذي أشار إلى حياة الرئيس رفيق الحريري المهنية، والشخصية، وتوضيح علاقاته مع القوى الداخلية اللبنانية والخارجية خاصة علاقته مع سوريا، كما جاء فيه أن "**التفجير الطي استهدف الحريري نفذ باستخدام حوالي 1800 كيلوغرام من المتفجرات، وأن منفذه قد قضي عليه في الانفجار، وأن المتفجرات وضعت فوق الأرض**"، **كما رأى بان جميع الحوادث التي حصلت في لبنان منذ أكتوبر 2004 إلى ديسمبر، 2005 لها علاقة باغتيال الحريري[1].**

كما قامت اللجنة بمقابلة 15 شخصية ذات علاقة بالحريري واستجوابهم، ونص التقرير في الفقرة 33 أن اللجنة قد حصلت على معلومات مهمة من الذين كانوا يعملون معهن ويديرون شؤونه الشخصية، والمهنية

---

[3] تقرير ميليس يتهم مسئولين سوريين والأسد يحذر": www.wikinews.org/wiki

[4] "التقرير الثاني للجنة التحقيق الدولية المستقلة": www.metransparent.com/old/texts/meihis/second/seport/articl/htm

[5] قصير قاسم،أين وصل التحقيق الدولي في اغتيال الحريري": www.aljazeera.net/NR/exeres/E96E2/htm

[6] شندق طارق؛ "تقرير لجنة التحقيق الدولي: تورط الضباط الأربعة ومسئولين أمنيين وسياسيين ودوافع سياسية":
www.almusstaqbal.com/stories.aspx ?StoryID=243120

[1] الحصري ناجية، "تحقيق اللجنة الدولية من صدمة ميليس إلى خلاصات بلمار مرورا ببراميرتز": **www.akhbaralarab.net/ ?p=20175**

وزوار مكان إقامته من العمال في بيته، وقد شكل التقرير كل شؤونه المالية ووضعه السياسي، وعلاقاته المهنية، وأموره الخاصة.[2]

كما ذكر التقرير التعاون السوري الفعال، ودورها في الكشف من ملابسات القضية، وذلك من خلال" التفاهم الذي جرى بين اللجنة وسوريا، في وقت سابق من العام بقي تعاون سوريا مع اللجنة مناسبا، وفعالا ومستوى المساعدة التي أمنتها سوريا خلال فترة التقرير يعتبر مرضيا بشكل عام، حيث ترد سوريا على طلبات اللجنة ضمن الوقت المحدد وقد وجهت اللجنة11 طلبا رسميا، بالمساعدة إلى سوريا تطلب فيها تزويدها بمعلومات، ومستندات حول بعض الأشخاص، والمجموعات.

بالإضافة إلى إفادات من أشخاص خلال التحقيقات التي أجرتها السلطات السورية، جرت اجتماعات عمل مع المسئولين سوريين وحصلت نقاشات مطولة، إثر طلبات لاجتماع بأشخاص ذوي دراية بمواضيع معينة تهم عمل اللجنة"، كما أن سوريا قد "أمنت مستندات تتعلق باختبارات حول خصائص، وتأثير عدد من التفجيرات وعقدت اجتماعات متتابعة بين خبراء من اللجنة وسوريا، لمناقشة هذه الاختبارات وقد تم أخيرا تسلم معلومات حول هذا الموضوع، وتعمل اللجنة حاليا على تقويمها هذا وطلبت اللجنة من سوريا المساعدة على تسهيل مقابلة شهود سوريا، وخلال فترة التقرير قامت اللجنة بعدد من المهام في سوريا، حيث أجرت **11** مقابلة تناول بعضها مسئولين من الحكومة السورية أعدت السلطات السورية المقابلات بناء على طلب اللجنة التي كانت راضية عن السرعة التي تم فيها ذلك وعن التدابير اللوجستية والأمنية التي أحاطت بالمقابلات"[1]

وفي التقرير السادس في **ديسمبر 2006** ،ورد فيه أن التحقيق تقدم وأن التحقيقات قد كشفت أن العبوة الناسفة التي أودت بحياة الرئيس "**الحريري**"، كانت موضوعة في "**شاحنة مينسوبيشي**"، وأن منفذ العملية هو انتحاريا أقدم على التفجير، واظهر تحليل **DNA** انها شاب قدم إلى لبنان منذ الشهرين التي سبقت موته، وكشف أن العبوة الناسفة قد حملت مواد متفجرة كمادة **RDX**، ومادة **TNT** اللتان تستخدمان في العمليات العسكرية، أما دوافع الجريمة هي:

---

[2] "مشابة عمر؛ "تقرير لجنة التحقيق الدولية الخامس": www.al-akhbar.com/ar/node/6657

[1]"التقرير الخامس للجنة الدولية في التحقيق بجريمة قتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري":
www.clhrf.com/unesagreements/bremers.reportfive26.9.06.htm

1. ان الحريري كان ضحية مجموعة متطرفة اغتالته بسبب علاقات بدول أخرى في المنطقة وفي الغرب.
2. موقف الحريري بما يتصل بقرار 1559.
3. تمديد ولاية الرئيس اللبناني **إميل لحود**
4. ان يكون الحريري قد اغتيل بسبب نجاحه المحتمل في انتخابات ماي.

جاء في **مارس 2007** التقرير السابع للجنة، أين تم إعلان عن دعم اللجنة السلطات اللبنانية في **16** قضية أخرى، مثل عملية اغتيال **بيار جميل**، وتفجيرات عين العلق، وأكد على الدعم المتواصل من قبل سوريا وتسهيل المهمات، والمقالات مع الأفراد الذين يقيمون في أقاليمها.[2]

أعلن القاضي براميرتز في تقريره الثامن الصادر في **جويلية2007**، انه تمكن من تحديد العديد من هويات أشخاص المتورطين في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وأكد هذا التقرير تعاون لحكومة اللبنانية و12دولة أخرى في تسهيل مهمة اللجنة، وهذا التعاون الفعال من قبل الحكومة السورية، وأن دوافع الاغتيال قد تكون من قبل عناصر متطرفة بسبب عوامل طائفية بحتة.

أما في ما يتعلق بالشاحنة التي كانت تحتوي على العبوة الناسفة، أنها خرجت من مصنع في اليابان في فيفري 2002، وتم الإبلاغ عن سرقتها في كاناغاوا في أكتوبر 2004، ثم نقلت إلى الإمارات ثم نقلت إلى صالة للعرض في لبنان في ديسمبر 2004، أين تم بيعها، أما المنفذ فهو انتحاري وأن "**أحمد أبو عدس**" الذي ادعى تحمله المسئولية ليس هو المنفذ.[3]

أما في التقرير التاسع للجنة التحقيق الذي قدمه إلى **بانكيمون** في **نوفمبر 2007**، وأكد على سرية التحقيقات لان التحقيق قد وصل إلى درجة عالية من الحساسية، وطالب بإعداد برنامج شامل لحماية الشهود، وان دوافع الاغتيال هي نفسها الدوافع التي ذكرت من قبل، الخاصة بالأنشطة السياسية التي قام بها قبل اغتياله، وربها ونتيجة لتحاليل الحمض النووي والبصمة، تم اقتراح **24** مشتبه من **109** الذين أجريت معهم مقابلة، ومع الشخصيات التي لها علاقة بالضحية، كما أشار إلى أن المدعي العام للمحكمة الخاصة في لبنان،

---

[2] الحصري ناجية، "تحقيق اللجنة الدولية من صدمة ميليس إلى خلاصات بلمار مرورا ببراميرتز": **www.akhbaralarab.net/ ?p=20175**

[3] "تقرير لجنة التحقيق الدولية الميتسوبيشي بين وبراميرتس": www.forum.qalamoun.com/archive/index.php/t-1668.htm

سيشارك في العمل على القضية بعد الخبرة التي اكتسبها، باندماجه مع لجنة التحقيق والعمل معهم منذ وصولهم.[1]

بعد تولي القاضي الكندي **دانيال بلمار** رئاسة اللجنة اصدر القرار العاشر، بشان قضية اغتيال **الحريري في مارس 2008**، وقد نسبت عملية الاغتيال إلى شبكة إجرامية، فقد كشف التحقيق عن العديد من الشبكات كانت تراقب الرئيس الحريري، وتحركاته قبل الاعتداء عليه، وان اللجنة اتخذت التدابير الأمنية اللازمة لحماية الشهود، والإبقاء على سرية هويتهم خوفا على حياتهم المستهدفة، وأن التحقيقات مازلت تعمل على كشف هوية الانتحاري، وبلده كما أشادت بتعاون السلطات اللبنانية معها، وبتعاون الحكومة السورية التي قمت لها ثماني طلبات مساعدة التي أجابت سوريا عليها جميعا.[2]

أما في القرير الحادي عشر للجنة التحقيق الدولية الصادر في **ديسمبر 2008**، فقد جاء فيه أن اللجنة كشفت عن شبكة كان يقودها الحريري وعلاقاته بالهجمات الأخرى لذا قامت بمراجعة التحويلات المالية الخاصة به، وأنها قد تكون رد فعل انتقامي، كما انه شدد على سرية الشهود، وحدد فترة تقديم أسماء المتهمين في الفترة التي تنتقل مهمة التحقيق إلى مكتب المدعي العام اللبناني، وأن قضية اغتيال الحريري ندخل ضمن عمليات التصفية، إلي شهدها لبنان لكبار المسئولين، وكبار الشخصيات السياسية والإعلامية، ورأت بأنها شبكة محترفة في التدبير، والتنفيذ وإخفاء الأدلة، وهويتهم، وأشادت بتعاون سوريا التي أجابت عن 24طلبا للمساعدة منذ التقرير الأخير.

ما يمكن استنتاجه من مجمل تقارير لجنة التحقيق الدولية، التي تعمل على قضية اغتيال رفيق الحريري، هذه التقارير التي رفعت إلى هيئة الأمم، نجد أنها جميعا تشترك في أربعة نقاط رئيسية، والتي تتمثل فيما يلي:

1. إن جريمة اغتيال الحريري مرتبطة بقضية تمديد عهدة الرئيس اللبناني السابق إميل لحود.
2. أنها ارتكبت في ظل مسؤولية الأجهزة الأمنية التي كانت تتولى امن البلاد في ذلك الحين.
3. أن التحقيقات امتدت إلى دول أخرى خاصة سوريا التي تعرضت لها جميع التقارير.
4. وجميع التقارير أكدت أن التفجير حصل بواسطة شاحنة ميتسوبيشي[1].

---

[1]"التقرير التاسع للجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري": www.ssnp.net/content/view/2200/141 .

[2]" التقرير العاشر للجنة التحقيق الدولية": www.chahadatouna.com/wordprees/?=p153

[1]الحصري ناجية، "تحقيق اللجنة الدولية من صدمة ميليس إلى خلاصات بلمار مرورا ببراميرتز": **www.akhbaralarab.net/ ?p=20175**

ج_ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

وفرت الاتفاقية المقترحة بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة للبنان، وكذلك النظام الأساسي لهذه المحكمة ضمانات قانونية وقضائية، من شأنها أن تحفظ الحقوق الأساسية للمتهمين والمشتبه بهم وتضمن حياد الكلي للمحكمة، ونزاهتها، وموضوعيتها، وإتباع الأصول، والإجراءات التي تتفق عليها، والمبادئ الأساسية لأصول المحاكمات الجزائية، فضلاً عن اعتمادها تطبيق الشريعة الجزائية اللبنانية في ملاحقة ومعاقبة المتهمين في جريمة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقهن والجرائم المرتبطة بها ومن هذه الضمانات:

1- تطبيق أحكام قانون العقوبات اللبناني المتعلقة بملاحقة ومعاقبة الأعمال الإرهابية والجرائم والجنح التي ارتكبت ضد حياة الأفراد وسلامتهم الشخصية... وكذلك أصول المحاكمات الجزائية اللبناني.
2- عدم المحاكمة عن ذات الجرم مرتين أي عدم جواز محاكمة شخص أمام محكمة وطنية في لبنان عن أفعال إذا كان قد سبقت محاكمته عنها أمام المحكمة الخاصة.
3- الأخذ بعين الاعتبار عند فرض العقوبة على الشخص الذي أدين بجريمة من الجرائم الواقعة تحت هذا النظام الأساسي المدة التي نفذت من أية عقوبة وقعتها محكمة وطنية على نفس الشخص وبذات الفعل.
4- تكوين المحكمة على درجتين: بداية واستئناف، تسبقهما ما يسمى قاضي ما قبل المحكمة – (Pre trial judge) .
5- تشكيل محكمة البداية من ثلاثة قضاة: احدهم لبناني واثنان دوليان. وتشكيل محكمة الاستئناف من خمسة قضاة اثنان لبنانيان وثلاثة دوليون.
6- تعيين رئيس المحكمة بالانتخاب من قبل قضاة المحكمة أنفسهم .
7- تحديد شروط خاصة لتعيين القضاة من ذوي الكفاءات العالية والمشهود لهم عالمياً والتأكيد على استقلاليتهم لا سيما لجهة عدم قبولهم أية تعليمات من أية حكومة أو من أي مصدر آخر وتعيينهم من قبل الأمم المتحدة.
8- قيام المدعي العام بعمله بشكل مستقل وكجهاز منفصل عن أجهزة المحكمة الخاصة وعن أية حكومة او مصدر آخر ويعين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة تأكيداً على استقلاليته ويعاونه نائب مدعي عام لبناني.
9- توفير تدابير الحماية وترتيبات الأمن والراحة الجسدية والنفسية والكرامة الشخصية للشهود.

10_تعيين مكتب مستقل للدفاع يضم وكيل دفاع عام أو أكثر لحماية حقوق الدفاع وتوفير الضمانات والامتيازات لعملهم وتنقلاتهم ووصولهم إلى المعلومات التي تمكنهم من تأمين حقوق الدفاع لموكليهم والأشخاص الذين يتولون الدفاع عنهم.

11- لحظ نصوص خاصة تتناول حقوق المدعى عليهم والمجني عليهم أثناء عمليات التحقيق والمحاكمة كالالتزام بالصمت والحصول على المساعدة القضائية وحضور محام والحصول على محاكمة عادلة وعلنية والتأكيد على مبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

12_الحق لقاضي ما قبل المحاكمة النظر في قرار الاتهام ورده اذا لم يقتنع بالاتهام الموجه من قبل المدعي العام.

13 -علنية جلسات المحاكمة ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك.

14 -إصدار الحكم بأكثرية قضاة المحكمة مع حق القاضي المخالف بتدوين مخالفته خطياً.

15- الحق بتقديم طلب إعادة المحاكمة من قبل المحكوم عليه أو المدعي العام".[1]

في **13/ديسمبر/2005** طلبت الحكومة اللبنانية من الأمم المتحدة بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسئولين عن جريمة اغتيال رئيس حكومتها السابق و**22** شخصا أخر في بيروت بتاريخ **14/فيفري/2005** عملا بقرار مجلس الأمن رقم **1664** الصادر في **29/مارس/2006** الذي يقضي بتشاور الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة بإنشاء محكمة دولية خاصة بلبنان [2]وبموجب قرار **رقم 1757** الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ **30/ماي/2007** دخلت اوفيقة المرفقة بالقرار والنظام الأساسي للمحكمة الخاصة بلبنا حيز التنفيذ في **10/جوان/2007.**

تعمل المحكمة على قضية اغتيال الحريري وشملت أيضا العديد من الجرائم التي تبين فيما بعد انها ذات صلة بأحداث 14 فيفري 2005 [1]

أكدت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية باتريشا اوبريان أن هذه المحكمة الخاصة بلبنان تتميز عن باقي المحاكم الجنائية الأخرى التي أنشأتها الأمم المتحدة أو شاركت في إقامتها ي:

---

[1] الحصري ناجية، "تحقيق اللجنة الدولية من صدمة ميليس إلى خلاصات بلمار مرورا ببراميرتز": **www.akhbaralarab.net/ ?p=20175**

[2] " عن المحكمة بلبنان": www.stl.tsl.orrg/section/abouttheSTL

[1] " وكيلة الأمين العام تتحدث عن عمل المحكمة الخاصة بلبنان": www.un.oug/arbic/news/fullstorynews.asp?newID=10747

1. بروز عناصر من القانون المدني أكثر من عناصر في القانون العام في سير عملية المحاكمة.
2. أن لجنة التحقيق الدولية مستقلة قد شكلت جوهر مكتب الادعاء.
3. أن مكتب الدفاع قد قيم كهيئة منفصلة عن المحكمة.[2]

استدعى المدعي العام دانيال بلمار ذي حول إلى المحكمة الخاصة بلبنان بعدما كان رئيس لجنة التحقيق الدولية التي كانت تحقق في اغتيال الرئيس رفيق الحريري، القاضي فرانسين دانيال من بلجيكا المتخصص في الإجراءات التمهيدية، وأن يلتمس من الحكومة اللبنانية أن تتنازل عن قضية اغتيال الحريري وأن يطلب من السلطات القضائية اللبنانية المختصة أن:

1. تتنازل عن اختصاصاتها لصالح المحكمة الخاصة بلبنان.
2. أن تحيل إلى المدعي العام عناصر التحقيق ونسخة عن الملفات وكل الأدلة المتحصل عليها.
3. أن تقوم بتسليم أسماء الموقوفين وهن التحقيق.[3]

أصدر القضاء اللبناني قرارا يقضي برفع يده عن ملف اغتيال الحريري إلى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وقد اصدر قاضي التحقيق لدى المجلس العدلي صقر صقر " رفع يد القضاء اللبناني عن ملف التحقيق لصالح المحكمة وإحالة كل عناصر التحقيق ونسخة عن الملف إلى المدعي العام لدى المحكمة خلال مدة لا تتعدى 14 يوم من استلام الطلب" وأن "لائحة بأسماء جميع الأشخاص الموقوفين في إطار قضية اغتيال الحريري وأشخاص آخرين القاضي الإجراءات التمهيدية لدى المحكمة ضمن المهلة ذاتها ة ابقاء الموقوفين مسجونين في لبنان لصالح المحكمة ريثما يبث بأمرهم..."[4]

كما تم أيضا إحالة جريمة اغتيال الوزير النائب بيار أمين الجميل إلى لجنة التحقيق الدولية عقد اجتماع قضائي في مكتب القاضي ميرزا ضمه ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي جان فهد والمحامية العامة التمييزية القاضية جوسلين ثابت وقاضي التحقيق العسكري القاضي جورج رزق، وأربعة من قضاة وخبراء لجنة التحقيق الدولية ورئيس قسم المباحث الجنائية العلمية العميد هشام الأعور ورئيس مكتب الأدلة الجنائية الملازم اول كلاشي .واستغرق الاجتماع الذي عقد قبل الظهر حوالي ثلاث ساعات

---

[2]" المدعي العام دانيال بلمار يطلب إطلاق إجراءات تنازل السلطات القضائية عن اختصاصها لصالح المحكمة الخاصة بلبنان في قضية الحريري": www.stl-tsl.org/sid/57

[3]"" القضاء اللبناني يحيل ملف اغتيال الحريري للمحكمة الدولية" www.masrawy.com/news/mideast/reutes/2009/april/8/761312

[4]"بيروت توافق رسميا على نقل ملفات اغتيال الحريري للمحكمة الدولية": www.moheet.com/show/news/aspx?nid=243113

انتقلت اللجنة والمحققون بعده إلى مكان وقوع الجريمة وبوشرت التحقيقات الدولية بالتنسيق مع السلطات القضائية اللبنانية[1].

حملت الملفات في 11 صندوقا نقلت عن طريق البريد السريع و بالطرق الدبلوماسية أما الموقوفين تم تحويلهم إلى المحكمة الخاصة باستثناء الضباط الأربعة الذين بقوا محتجزين لدى السلطات اللبنانية لصالح المحكمة الخاصة وهم قادة للأجهزة الأمنية الذي أوقفوا بعد شهرين من بدء عمل لجنة التحقيق الدولية[3]، كما كلب القاضي دانيال بلمار من القاضي فرانسين دانيال الإبقاء على الموقوفين الأربعة في لبنان الى غاية استكمال التحقيقات.

أرسلت السلطات اللبنانية إلى قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرنسين أسماء الموقوفين وهم (اللواء الركن جميل محمد أمين السيد، اللواء علي صلاح الدين الحاج، العميد ريمون فؤاد عازار، العميد مصطفى فهمي حمدان).

قدم المدعي العام طلبه إلى المدعي العام بلمار دانيال أن في مهلة أقصاها 2009/04/27 وطبقا للمادة 17 الفقرة (ب) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الخاصة بلبنان " أن يقدم طلبا معللا مرفقا بالماد المؤيدة المتوافرة يتعلق بكل شخص وارد في القائمة لتحديد ما إذا كان يرغب باستمرار توقيفه آو لا يعارض إطلاق سراحه من قبل قاضي الإجراءات التمهيدية و في هذه الحالة الأخيرة ما إذا كان إطلاق سراحه سيتم وفقا للشروط الواردة غي المادة 102"واقتص هذا الطلب على أحكام المادة 17 المتعلقة بشان المحتجزين في لبنان في قضية اغتيال رفيق الحريري وهذا لا ينطبق على الشخص الخامس المتمثل في زهير محمد الصديق الذي ورد اسمه في القائمة التي قدمتها السلطات اللبنانية في قاضي الإجراءات المدنية.

تمت مراجعة المعلومات وإفادات الأشخاص الموقوفين والشهود الأدلة والوثائق والمستندات ونتائج التحقيقات السابقة التي استنتج المدعي العام أن الأدلة غير كافية في الوقت الحالي لتبرير إيداع قرار اتهام بحق أي من الأشخاص الأربعة الموقوفين وبالتالي لا يمكن للمدعي العام أن يطلب احتجازهم احتياطيا تحت

---

[1] "لجنة التحقيق الدولية باشرت التحقيقات في جريمة اغتيال الوزير الجميل2006/11/23":

www.metransparent.com/gemayel/assasination/international/court.htm

سلطة المحكمة بموجب المادة 63 أو المادة 102 لذا لا يعارض المدعي العام اطرق سراحهم و لا يطلب وضع شروط لإطلاق سراحهم عملا بالمادة 102.[1]

في الأخير يمنك القول أن رغم تعدد المساعي والمبادرات التي جاءت لحل الأزمة اللبنانية وكشف ملابسات القضايا الطائفية و علاقاتها بالأزمات الداخلية في لبنان وعلاقاتها مع القوى الإقليمية سواء تلك التي تميزت علاقاتها معها بالصراعية أو التعاونية معها، فكانت المبادرات السياسية عن طريق دور جامعة الدول العربية ودور هيئة الأمم المتحدة آو الدبلوماسية بوساطة العديد من الدول أو القانونية المتمثلة في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان إلا انه لم يتم التوصل إلى حل لهذا التعقيدات وحل الأزمة اللبنانية بسبب ارتباط جميع الحلول بمصالح القوى الطائفية السياسية الداخلية والإقليمية والدولية الفاعلة في لبنان وأن جميع الاتفاقات ستنتهي بمجرد تغير المصالح أو اختلال التوازنات الداخلية والخارجية للبنان.

[1] "المدعي العام دانيال أ. بلمار يعلم اضي الإجراءات التمهيدية بعدم معارضته إطلاق سراح الأشخاص": www.stl-tsl.org/sid70

خاتمة

خاتمة

نستنتج من هذه الدراسة أن موضوع الأقليات حساس بطبيعته إذ يرتبط بمتغيرين أساسيا، الأول يتعلق باعتبارات الوحدة الوطنية و السيادة حيث تعتبر موضوع الأقليات من شؤونها الداخلية المحضة، و الثاني يتمثل في التدخل الخارجي لضمان حقوق الأقليات والتحول في مفهوم الأمن من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني بعد نهاية الحرب الباردة، هذا لتحول شكل أحد العوامل التي دفعت بظاهرة الأقليات إلى البروز بقوة، والمطالبة مجاهرة بحقوقها المختلفة، والتي منها أحيانا الحكم الذاتي أو الانفصال، مدعومة بقوى خارجية التي تتستر وراء ترسيخ الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان، عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتأجيج الأقليات، الأمر الذي يجعل هذه الدول في حالة عدم استقرار سياسي.

على هذا الأساس فقد كان الجزء الرئيسي للبحث هو تحليل انعكاس الطائفية السياسية على استقرار النظام السياسي في لبنان، وقد سمح لنا بتحديد الإطار ألمفاهيمي للأقلية وتأثيرها على الاستقرار السياسي.

بناءا على ذلك تمكنا في هذه الدراسة من التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- لا شك أن احتواء الأقلية واستيعابها من قبل السلطة المركزية يعد نجاحا مؤقتا وغير دائم، باعتبار أن الأقلية مدفوعة قهرا لذلك، مما يضفي عليها المزيد من التمسك بخصوصيتها ومحاولة إعادة التنظيم لنفسها، ومراجعة إمكاناتها وطرق التعامل مع السلطة، وهذه الأخيرة أيضا يبقى لديها الشعور بعد الاستقرار.

2- أن ككل تركيبة بشرية أو طائفة تؤمن بأن جنسها هو الأرقى أو دينها هو الأسمى وأن أي محاولة لاحتوائها بالإكراه يؤدي بذلك إلى التصادم مع أقليات أخرى ليشكل بعد ذلك بيئة مناسبة للتدخلات الخارجية، مما يزيدها تعقيدا وتشابكا وبالتالي يصبح الاستقرار والأمن المعادلة صعبة التحقيق.

3- أن التوزيع المتنوع للأقليات قد أثرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من الدول العربية مثل العراق سوريا لبنان..، ومن جهة أخرى لم يكن على هذا القدر من السلاسة من الناحية السياسية فالكثير من التطورات المحلية والإقليمية أدت إلى جعل هذا التوزيع المتنوع مصدرا للتوترات السياسية وإلى حد النزاعات المسلحة.

4- إن مشكلة الأقليات في الدول العربية عموما مصاحبة لمشكلة الأغلبية، أي أن بروز أي مشكلة لأقلية مسيحية مثلا في بلد عربي ما قد يعني أن هناك مشكلة أبرز لأغلبية الشعب في هذا البلد، فمشكلة الأقلية هي الوجه الأخر لمشكلة الأغلبية.

5- أن تكاثر الحركات المطلبية للأقليات بطريقة معبرة و التي تنتشر في بنية المجتمعات العربية، في مقابل السعي إلى الدمج المتعارض مع التفتيت، سيدفع ذلك إلى التمايز أكثر فأكثر.

6- نتيجة للارتباط الطائفي والسياسي للكثير من الأقليات في الدول العربية، ينعكس على طبيعة العلاقة البينية بين هذه الدول، وفي كفي من الأحيان هذه العلاقة تكون نتيجة للحراك السياسي للأقليات بها، خاصة إذا عانت هذه الأقليات من عدم الاستجابة لمطالبها، وعدم امتثال هذه الحكومات لتطبيق قوانين حماية حقوق الأقليات التي نصت عليها المواثيق الدولية والإقليمية.

7- أن الطائفية في لبنان هي العنصر الرئيس الذي يحكم العملية السياسية في هذا البلد، فالنظام السياسي اللبناني ومنذ الاستقلال عام 1943م، وحتى الآن، فالأحزاب السياسية طائفية والدستور وضع على أساس طائفي، والسلطات الثلاث طائفية، ورئيس الجمهورية منتخب على أساس طائفي، والحكومة مشكلة طائفيا والبرلمان ينتخب ويقسم على أساس طائفي.

8- الطائفية في لبنان، هي أساس كل ما يشهد لبنان من مشاكل ومآزق داخلية وخارجية، فالطائفية كانت ولا زالت هي المتسبب الرئيس في كل الحروب الأهلية التي مر بها ، بمعنى أن الطائفية لعبت الدور الرئيس في وقوع أكثر من حرب بين سكان لبنان على اختلاف توجهاتها، وتم استغلالها أفضل استغلال من العديد من الدول والمنظمات، للدخول في شؤون لبنان الداخلية، والخارجية، وهي من جعلت لبنان، دولة ضعيفة فقيرة اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً، وألعوبة في يد كل القوى الإقليمية والدولية.

9- كل الدساتير والمواثيق التي تجتمع عليها الطوائف اللبنانية جاءت لترسيخ الوضع الطائفي في لبنان، و في اعتقادنا أن هذه الدساتير والمواثيق لا تستطيع إلا الأخذ بهذا الموقف، لهذا لبنان لن يستقر ولا بأي حال من الأحوال، إلا في حالة واحدة، وهي التحرر من الطائفية البغيضة، والتحرر من التأثير الإقليمي والدولي، والبعد عن التعصب المذهبي، والعمل على تغيير كل الثقافات والدساتير السابقة، وضع مواثيق قائمة على أساس وطني لخدمة الوطن والشعب، وليس لخدمة الطائفة وملحقاتها.

10- يعتبر لبنان بمفهوم "الدولة ذات السيادة"، هي القادرة على توفير الأمن لشعبه، لهذا ينبغي أن يكون للدولة الحق ألحصري في امتلاك القوة المسلحة، ولن تتمكن الدولة من استعادة حقها إلا بتطبيق اتفاق الطائف والقرارات الدولية لا سيما القرار1701الذي وضع الأسس العملية للمحافظة على سيادة لبنان وحمايته من الاعتداءات الإسرائيلية والتجاوزات الحدودية.

11- كما ينبغي الإقرار للدولة وحدها، بحق اتخاذ القرارات وتعيين الخيارات الوطنية التي تلزم مواطنيها، من دون تدخلات خارجية، أكان تدخله مباشراً أو بواسطة أحزاب أو ميليشيات تابعة له.

12- الدولة المدنية هي التي لا تخضع لصراعات أحزاب الطوائف ولا يمكن اقتسامها بين من يدعون تمثيل طوائفه، إنها دولة تستطيع التوفيق بين بعدين أساسيين في انتماءات جميع المواطنين، البعد الفردي الذي تقوم عليه فكرة المواطنة، والبعد الجماعي الذي يعبر عنه التعدد الطائفي، فهي دولة:

•غير طائفية، لا تمنح حقوقاً إلا للمواطنين، على قاعدة المساواة والعدالة اللتين بدونهما يغدو التنوع مصدر صراع يستجد بعنف ينتهي بدوره إلى إلغاء التنوع.

•غير علمانية، لا تجد نفسها في حالة صراع مع طوائفها، ولا تقدم على اتخاذ قرارات من شأنها تهديد وجود الطوائف وحضورها الحر أو الإضرار بإرادتها في العيش معاً.

إن قيام دولة مدنية محرَّرة من قيود الأقليات يحرر الطوائف من" **عقدة الخوف من الآخر** "التي توجد في أصل كل السياسات الطائفية، بذلك لا يعود الآخر خصماً ينبغي مواجهته باستمرار لأنه يشكل خطراً وجودياً دائماً على الذات، بل يصبح عنصراً مكملاً وضرورياً لذاك، ولا تعود الهواجس والمخاوف، من هذا المنظور الجديد، المحرك الأساسي لتنمية الدولة.

"الدولة ذات السيادة" هي الدولة التي تحميها سلطة قضائية مستقلة باعتبارها:

•شرطاً للنظام الديمقراطي الذي لا يقوم من دون سيادة القانون والمحاسبة والمساءلة وشمول العدالة كل الفئات

بما في ذلك أصحاب السلطة.

•شرطاً لضمان حقوق المواطنين من خلال كفالة الحريات العامة، وصون حقوق الإنسان، وتأمين العدالة بين الناس.

•شرطاً لحماية العيش المشترك من خلال صون الدستور، والحقوق السياسية العامة، واستبعاد أي شعور بالتهميش أو الإقصاء.

تعتبر لبنان دولة ديمقراطية إذا تمكنت من تأمين أوسع لمشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم، وذلك من خلال آليات المشاركة، التي نص عليها اتفاق الطائف والتي رفض نظام الوصاية تطبيق بعضها وأساء تطبيق بعضها الأخر.

الملاحق

الملحق رقم (1)

النص الكامل لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني.. اتفاق الطائف

تعد وثيقة الوفاق الوطني اللبناني الشهيرة باتفاق الطائف المرجعية الأولى التي تستند إليها السيادة اللبنانية، كمرجع نهائي يستمد منه اللبنانيون وفاقهم الوطني، بعد الحب الأهلية الطاحنة.

وثيقـــــــــــــــــــة الوفـــــــــــــــاق الوطنـــــــــي اللبنانـــــي

صدقت في جلسة النواب بتاريخ 1989/11/5

أولاً : الإصلاحات السياسية.

أ- مجلس النواب.

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

1- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

3- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

6- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (180) مناصفة بين المسحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملا بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

6- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس الشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أرضه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

1- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

3- يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذا حكماً ووجب نشره.

4- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

6- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

8- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة المعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14-لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته الا عند خرقه الدستور او في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

1- يرأس مجلس الوزراء.

2- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

3- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4- يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

6- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7- يتابع أعمال الإدارات و المؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء.

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات الأزمة لتطبيقها.

2- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسته هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقية والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير.

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه انفراديا في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

1- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة .

2- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكما في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية .

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين و المسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية و فكرية واجتماعية .مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقا لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء

وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكرى الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية .

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجيا على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالاتي:

1-الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ-فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدا بتدريبهم مركزيا ثم توزيعهم على الوحدات والمحفظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز المن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص والى الحدود براً وبحراً وجواً.

3- تعزيز القوات المسلحة:

أ-إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

4- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذريا وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا لاحق وتامين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث إن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى المن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي

في ظهر البدر حتى خط حمانا المد يرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد الوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. و اللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ-العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتامين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية.

إن لبنان ، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقيات بينهما، في شتى المحالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولان تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فان لبنان لا يسمح بان يكون ممرا أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وان سوريا الحريصة على امن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائها تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

المرجع / النص الكامل لاتفاق الطائف، مأخوذ من الموقع :

http://www.yabeyrouth.com/pages/index1481.htm

الملحق رقم (2)

إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشان حقوق الأشخاص المنتميين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية. (المواد من 01الى09)

تصدر عن هذا الإعلان بشان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية والى أقليات دينية أو لغوية:

المادة1: 1/ على الدول أن تقوم كل في إقليمها لحماية وجود أقليات وهويتها القومية أو الإثنية وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية.

2/ تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات.

المادة2: 1/ يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية المشار إليهم فيما يلي بالأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصة سرا وعلانية وذلك بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز.

2/ يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة في الحيلة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية.

3/ يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيد الإقليمي حيثما كان ذلك ملائما، في القرارات الخاصة بالأقلية التي ينتمون إليها أو المناطق التي يعيشون فيها على أن تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني.

4/ يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها.

5/ للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في أن يقيموا ويحافظو على استمرار اتصالات حرة وسليمة مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى.

المادة3: 1/ يجوز للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة حقوقهم، بما فيها المبينة في هذا الإعلان بصفة فردية، كذلك بالاشتراك مع سائر أفراد جماعتهم، ودون أي تمييز.

2/ لا يجوز أن ينتج عن ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان أو عدم ممارستها إلحاق أية أضرار بالأشخاص المنتميين إلى أقليات.

المادة4: 1/ على الدول أن تتخذ حيثما دعت الحال، تدابير تضمن أن يتسنى للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة، دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون.

2/ على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم، إلا في الحالات التي تكون فيها ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطني ومخالفة للمعايير الدولية.

3/ ينبغي للدول أن تتخذ تدابير ملائمة كي تضمن حيثما أمكن ذلك حصول الأشخاص المنتمين إلى أقليات على فرص كافية لتعلم لغتهم الأم أو تلقي دروس بلغتهم الأم.

4/ ينبغي للدول أن تتخذ – حيثما كان ذلك ملائما – تدابير في حق التعليم من اجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها وبتقاليدها ولغتها وثقافتها.وينبغي أن تتاح للأشخاص المنتمين إلى أقليات فرص ملائمة للتعرف على المجتمع في مجموعة.

5/ ينبغي للدول أن تنظر في اتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل للأشخاص المنتمين إلى أقليات أن يشاركوا مشاركة كاملة في التقدم الاقتصادي والتنمية في بلدهم.

المادة5: 1/ تخطط السياسات والبرامج الوطنية وتنفذ مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات.

2/ ينبغي تخطيط و تنفيذ برامج التعاون والمساعدة فيما بين الدول وتنفيذها مع إيلاء الاهتمام والواجب وللمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات.

المادة6: ينبغي للدول أن تتعاون في المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى الأقليات، وذلك في جملة أمور بتبادل المعلومات والخبرات من اجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين.

المادة7: ينبغي للدول أن تتعاون من اجل تعزيز احترام الحقوق المبينة في هذا الإعلان.

المادة8: 1/ ليس في هذا الإعلان ما يحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المنتمين إلى أقليات.

2/ لا تخلو ممارسة الحقوق المبينة في هذا الإعلان بتمتع جميع الأشخاص بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا.

3/ إن التدابير التي تتخذها الدول لضمان التمتع الفعلي بالحقوق المبينة في هذا الإعلان لا يجوز اعتبارها من حيث الاعتبار المبدئي، مخالفة لمبدأ المساواة الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

4/ لا يجوز في بأي حال تفسير أي جزا من هذا الإعلان على انه يسمح بأي نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

المادة9: تساهم الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كل في مجال اختصاصه في الأعمال الكامل للحقوق و المبادئ المبينة في هذا الإعلان.

المرجع: بندق وائل أنور، <u>الأقليات وحقوق الإنسان</u>. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1995.ص ص 77، 81

قائمة المراجع

اولا باللغة العربية:

I- الكتب:

1. احمد، فخر الدين وآخرون؛ "**الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية**"، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007).
2. أحمد، مالكي وآخرون؛ "**الديمقراطية والتحركات الراهنة في الشارع العربي**"، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2007).
3. الأسود، شعبان الطاهر ؛ "**قضايا الأقليات بين العزل والإدماج**"، ط2، (القاهرة : الدار المصية اللبنانية، 2003)
4. أتاير برادلي؛ "**السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى في المنطقة بعد11 أيلول**"، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004).
5. بوكرا، إدريس؛ "**مبدأ التدخل في القانون الدولي المعاصر**"، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)
6. بولس، جواد؛ "**تاريخ لبنان**"، ترجمة: جورج الحاج، (بيروت: دار النهضة، 1972).
7. بليس، جون وسميث، ستيف؛ "**عولمة السياسة العالمية**"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
8. جوزيف، الخوري طوق؛ "**الاتفاقات العربية الإسرائيلية: من قمة أنشاص إلى قمة فاس**"، الطبعة 02، (لبنان: دار نوبلس، 2002).
9. جندلي، عبد الناصر؛ "**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**"، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).
10. جر مانوس، اسعد؛ "**أصول المارونية السياسية وجذور الحريات اللبنانية**"، (بيروت: منشورات دار المراد، 1996).
11. دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت؛ "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة: وليد عبد الحي، (كاظمة للنشر والتوزيع، 1984).
12. دايار، جوني؛ "**الفوضى التي نظموها– الشرق الأوسط بعد العراق**"، ترجمة: بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
13. الدار العربية للدراسات والنشر؛ " **من اغتال الحريري**"؟، الدار العربية للدراسات والنشر، 2005.
14. داغر، مجدي؛ "**أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد 2001/9/11**"، (المنصورة: دار الوفاء للنشر والطباعة والتوزيع، 2006).
15. هاني، فارس ؛ **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث**، (لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1980).

16. وهبان، أحمد؛ "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**"، (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003).
17. زكريا، فريد؛ "**من الثروة الى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**"، ترجمة: رضا خليفة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999).
18. حليم، بركات؛ "**المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
19. الطاهر، حمدي؛ "**سياسة لبنان في الحكم**"، (القاهرة: المطبعة العالمية، 1979).
20. طلال، محي الدين؛ "**لبنان واحتمال تفجير جولة جديدة من الحرب الأهلية: الضغوط الأمريكية الإسرائيلية لحمل سوريا على الانسحاب**"، الدار العربية للدراسات والنشر، 2004.
21. ياكوب، جوزيف؛ "**ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول**"، ترجمة: حسين عمر المغرب، (المركز الثقافي العربي، 2004).
22. كوثراني، وجيه؛ "**الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**"، (بيروت، بدون دار نشر، 1976).
23. الكيالي، عبد الوهاب؛ "**موسوعة السياسة**"، الطبعة03، جزء 5، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996).
24. كريس، ايديتو ؛ "**الحضارات في الذاكرة لبنان تاريخ، وسياسة، وحضارة**"، بدون مكان نشر، 2004.
25. مهنا، محمد نصر؛ "**الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة**"، (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007).
26. محمد منذر؛ **الجبهة والحزب السياسي مبادئ عامة ومنطلقات أساسية**، (بيروت: منشورات الحلي الحقوقية، 2004).
27. محمود، سويد؛ "**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل 50 عاما من الصمود والمقاومة**"، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998).
28. محمود، سويد ؛ "**سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض (من تصفية حسابات)1993 إلى (عناقيد الغضب)1996**"، (بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996).
29. مسعد، نيفين عبد المنعم؛ "**الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**"، (مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة العربية، 1988).
30. مسعود المولى؛ "**العلاقات اللبنانية الإيرانية في الدور الإيراني في المنطقة بين المصالح والهيمنة**"، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008).
31. مسعود، الخوند؛ "**الموسوعة التاريخية الجغرافية لبنان**"، الجزء 17، الطبعة03، (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2005).
32. مسعود، الخوند؛ "**الموسوعة التاريخية الجغرافية لبنان**"، الجزء 16، الطبعة03، (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2005).
33. مطر، فؤاد؛ "**سقوط الإمبراطورية اللبنانية**"، الجزء2، (بيروت: دار القضايا، 1978).
34. مقدسي، سمير؛ "**دروس لبنان اقتصاديات الحرب والتنمية**"، (لبنان: توريس IB، 2004).
35. مقلد، إسماعيل صبري؛ "**الإستراتيجية والسياسة الدولية والمفاهيم والحقائق الأساسية**"، (لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985).
36. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية؛ "**المشروع النووي الإيراني الأبعاد الإستراتيجية الإقليمية**"، (القاهرة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006).

37. ناجي، أبي عاد ، جرينون، ميشيل؛ "**لنزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط والناص والنفط التهديدات الأمنية**، ترجمة: محمد نجار، (الأردن: الأهلية النشر والتوزيع، 1999).
38. ناجي عبد النور؛ "**المدخل إلى علم السياسة**"، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).
39. النادي الثقافي العربي؛ "**القوى السياسية في لبنان**"، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970). نهاد، خليل دمشقية ؛ (**التكامل الصناعي السوري_اللبناني الإمكانيات والفرص**)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
40. نسناس، روجيه؛ **نهوض لبنان نحو رؤية اقتصادية اجتماعية**" (بيروت: بدون دار نشر، 2007).
41. سعيد، سعدي؛ "**معجم الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)**"، (بيروت: دار الجيل، 1998).
42. سرحان، احمد؛ "**النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية**"، (بيروت: دار الباحث، 1980).
43. العارف، العبد؛ "**لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**"، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
44. عبد الكريم، الزغبي حلمي؛ "**تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية، اللبنانية، والإيرانية من منظور أمريكي**"، الدار العربية للدراسات والنشر، 2005.
45. عوض، جابر سعيد؛ "**النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق**"، دون مكان نشر، دون تاريخ نشر.
46. عطية، أحمد؛ **القاموس السياسي**، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1968).
47. فونتانال، جاك؛ "**العولمة الاقتصادية والامن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد**"، ترجمة: محمود إبراهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
48. صالح، عطا محمد، يتم فوزي احمد؛ "**النظم السياسية العربية المعاصرة**"، الجزء2، (بنغازي: جامعة قريانس، 1988).
49. قادري، حسين؛ "**لبنان الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية**"، (باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، 2008).
50. قاسم، جمال زكريا وآخرون؛ "**الأزمة اللبنانية أصولها، وتطورها، وأبعادها**"، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، دون سنة نشر).
51. قربان، ملحم؛ "**تاريخ لبنان السياسي الحديث**"، الجزء 01، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1981).
52. قرم، جورج؛ "**مدخل الى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**"، (بيروت: دار الجديدة، 1996).
53. رشيد، شقير؛ "**مفاهيم الدولة والتراعات دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية**"، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992).
54. شابري، آني وشابري، لورانت؛ "**سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**"، ترجمة: ذوقان قرقوق، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991).
55. شقير، شفيق؛ "**لبنان وإسرائيل في مواجهة**"، دون مكان طبع، الجزيرة نات للبحوث والدراسات، 2006).
56. تيد، روبرت جار؛ "**أقليات في خطر**"، ترجمة: مجدي، عبد الحكيم وسامية، الشامي، (القاهرة: مكتبة مبدولي، 1994).
57. خليل. محمد؛ "**النظم السياسية والقانون الدستوري**"، الجزء01، (الإسكندرية: منشاة المعارف، 1972).
58. ظاهر، مسعود؛ "**الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (1861_1917)**"، الطبعة 4، دار الفرابي للنشر، 2009.
59. ظاهر، مسعود؛ "**لبنان الاستقلال الميثاق وصياغة**"، (بيروت: معهد الانماء العربي، 1997).
60. غيوم، إكزافييه؛ "**العلاقات الدولية**"، ترجمة: قاسم المقداد، (بيروت: دار الكتاب العربي،2001).
61. غسان، سلامة؛ "**المجتمع والدولة في المشرق العربي**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).
62. غليمور، دافيد؛ "**دور الانحصار تاريخ سياسي للأمة اللبنانية**"، ترجمة: حسان يوسف، (بيروت: دار المروج، 1988).

63. غليمور، دافيد؛ "**دروب الانهيار تأريخ سياسي للازمة اللبنانية 1975_"1985**، ترجمة: حسان يوسف، (لبنان: دار المروج للطباعة والنشر والتوزيع، 1985).

II رسائل جامعية:

1. بلعيد، سمية؛ "**النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها –جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذج**"، (الجزائر: مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2009-2010).

2. ويفي، خيرة؛ "**تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي**"، (الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005)

3. زقاغ، عادل؛ "**إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دور الطرف الثالث**"، (الجزائر: مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخظر، 2003_2004)،

4. حجاز، عمار؛ "**السياسة الأمنية الأوروبية اتجاه جنوبها المتوسط** "، (الجزائر:رسالة غير منشورة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002).

5. محمودي عبد القادر؛ "**النزاعات العربية–العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية) 1945_1985**"، (الجزائر: رسالة غير منشورة مقدمة لنيل دكتورا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997).

6. معمري خالد؛ "**التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سيبتمبر**"، (الجزائر: مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتجية، جامعة باتنة، 2007 /2008).

7. فورار، جمال العيدي ؛ "**مشكلة حماية الأقليات في ضوء القانون الدولي**"، (الجزائر: رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001).

8. غموش، عبد الحكيم ؛ "**تحليل إبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات دراسة نموذج الأقلية الكردية**"، (الجزائر: رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994)

9. قادري حسين؛ **دور القوى الإقليمية اسرائيل، سوريا، م ت ف في الحرب اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين 1975_1982**، (الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990).

10. قسوم سليم؛ "**الاتجاهات الجديدة: في الدراسات الامنية: دراسة في تطور المفهوم عبر منظارات العلاقات الدولية**"، (الجزائر: رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2010).

11. رابح مرابط؛ "**اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول حالة كوسوفو**"، (الجزائر: رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008-2009).

12. رابح مرابط؛ "**اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة خاصة عن حالة نيجيريا(الحرب الأهلية)**"، (الجزائر: مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990).

III*التقارير والوثائق الرسمية:*

1. **اتفاق الطائف نفي وثيقة الفرقان الوطني اللبناني**، المملكة العربية السعودية،1989.
2. "**التقرير السنوي عن الإرهاب في دول العالم لعام2006**"، وزراه الخارجية الأمريكية في نشرة واشنطن الصادرة عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، 2007/04/30 في: www.usinfo.state.gov/arabic

3. "**تقرير عن ندوة الحرب الإسرائيلية على لبنان التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**"، **المستقبل العربي**، العدد 232، (اكتوبر2006).
4. "**الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان**"، الوثيقة الوطنية والتي تم الأخذ بها في مجلس الوزراء بتاريخ 2001/8/16.
5. "وثيقة القرار1686"، **شؤون الأوسط**، العدد123، (صيف2006).
6. نص قرار مجلس الأمن رقم 1636":www.almujaz.net/php?name=news&file=article&sid=555
7. القرار 1701"؛ شؤون الأوسط، العدد123، (صيف2006).
8. "نص قرار مجلس الجامعة العربية على المستور الوزاري": **www.sourakia.net/view.php=14208**
9. ثيقة القرار1680"، **شؤون الأوسط**، العدد123، (صيف2006)
10. قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 2006/08/12 www.nowlebanon.com

11. تقرير لجنة التحقيق الدولية الميتسوبيشي بين وبراميرتس":
www.forum.qalamoun.com/archive/index.php/t-1668.htm
12. "التقرير التاسع للجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الحريري": www.ssnp.net/content/view/2200/141 .

13. " التقرير العاشر للجنة التحقيق الدولية": www.chahadatouna.com/wordprees/?=p153
14. تقرير الموظفين لمشاورات المادة الرابعة لعام 2010، صندوق النقد الدولي، يوليو2010.

IV*-المجلات والدوريات:*

1. أبو النمل، حسين؛ "الطائفة السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان"، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد51، (اكتوبر_نوفمبر 1950.
2. إدريس، محمد السعيد؛ "البعد الاستراتيجي لاعتماد المقاومة"، **المستقبل العربي**، العدد 343، (سبتمبر2007).
3. إدريس، محمد السعيد؛ "تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد326، 2006.
4. أحمد، أبو هدبة؛ "الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان"، **شؤون الأوسط**، العدد123، (صيف2006).

5. أحمد، حسن الحاج علي، "التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيو ثقافي"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد276، 2002.
6. بيان، نويهض الحوت؛ "خلفية الأطماع الإسرائيلية غي المياه اللبنانية"، **المستقبل العربي**، العدد95، (جوان1995).
7. البيضاوي، خيرات؛ "دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية"، **مجلة الشؤون الفلسطينية**، مركز الإيمان، العدد 52، (سبتمبر1976).
8. الحمودي، محمد؛"إمكانية ملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان"، **المستقبل العربي**، العدد333، (نوفمبر2006).
حمزاوي، عمر؛ "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **المستقبل العربي**، العدد334، (ديسمبر2006).
9. الحص، سليم؛ "الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني"، **المستقبل العربي**، العدد 338، (افريل2007).
10. الكروي، محمود صالح؛ "لبنان بين التداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية"، **المستقبل العربي**، العدد316، (جوان 2005).
11. جول، فيصل؛ "عشر سوات على الحرب الأهلية في لبنان"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 82، (1985/10).
12. دياب، أحمد؛ "المواقف الدولية من الحرب على لبنان"، (القاهرة: **السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد166، اكتوبر/2006)
13. هاني.أ فارس؛ "السلسلة المتصلة بين فلسكين و العراق و لبنان"،**المستقبل العربي**، العدد343، (سبتمبر2007
14. حمدان، كمال؛ "تطور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية اللبنانية في ظل الحرب"، **المستقبل العربي**، العدد11، (ماي1988).
15. كورد سمان، انتوني؛ "دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب الله"، **المستقبل العربي**، العدد33، (سبتمبر2006).
16. نائل، جرجس؛ "حقوق الاقليات المسيحية في المشرق العربي"، **الحوار المتمدن**، العدد3717، (2012/5/4).
17. نافعة، حسن؛ "**التداعيات الدولية للحرب الإسرائيلية على لبنان**"، (بيروت: **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد332، (أكتوبر2006).
18. نبيل، خليفة؛ "ميثاق الحل الوطني في لبنان"، **المستقبل العربي**، العدد 111، (ماي/1988).
19. نور الدين، محمد؛ "الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بين التمويه والحقيقة"، مركز الدراسات الإستراتيجية، (بيروت: **شؤون الأوسط**، ، العدد122، 2006).
20. نعمان، عصام؛ "طائفية النظام اللبناني الخلفية الأزمة المخرج"، **المستقبل العربي**، العدد 69، (1948/05).
21. سايمور، هيريش؛ "مصالح واشنطن في حرب إسرائيل"، **شؤون الأوسط**، العدد123، (صيف2006).
22. سنّو، عبد الرؤوف؛ "العلاقات السعودية اللبنانية"، (**لبنان: استشراف التحديات الخارجية**، مبادرة المساحة المشتركة، أيار/2011).
23. عبد الله، عبد الخالق؛ "العالم المعاصر والصراعات الدولية"، (الكويت: **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والآداب، العدد 133، 1989
24. عطية، عاطف ؛ "لبنان المجتمع والهوية"، **العربية للعلوم السياسية**، العدد 15، (2007/7).
25. عصام، نعمة إسماعيل؛ "ضوابط الديمقراطية اللبنانية"، **المستقبل العربي**، العدد 314، (ابريل 2005).
26. قلادة، وليم سليم؛ "حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"، **السياسة الدولية**، العدد 92، (افريل/1988).
27. قرم، جورج؛ "إنتاج الايدولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني"، (بيروت: **مجلة دراسات عربية**، العدد11، 1978).
28. قرم، جورج؛ "الطائفية ومشكلة الاندماج القومي"، **مجلة دراسات عربية**، العدد 01، 1978.

29. شفيق، المصري ؛ "الضوابط القانونية للصراع اللبناني_الإسرائيلي"، **شؤون الأوسط**، العدد08، (فيفيري1999).
30. الشرق؛ "اتفاق الدوحة وثيقة تفاهم صنعت السلام بين اللبنانيين"، ملحق اتفاق الدوحة "أنقذ لبنان وأعاد البنيان"، **الشرق**، (21 ماي) 2009.
31. ظاهر، مسعود؛ قراءة في كتاب أمراء "الحرب وتجار الهيكل رجال السلطة والمال في لبنان"، **المستقبل العربين** العدد341، (جويلية 2007).
32. سلامة غسان؛ "الحرب اللبنانية في قراءتها وفي سبل الخروج منها"، **المستقبل العربي**، العدد112، جوان/1988).

VI _ملتقيات ومحاضرات:

1. كمال جنبلاط؛ "**لبنان في واقعه ومرتجاه**"، (لبنان: محاضرة ألقيت في الندوة اللبنانية، 1956).
2. "سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية"، الجزائر: **ملتقى وطني** في جامعة قالمة أيام 28_29 أفريل 2010).

V– *مواقع الانترنت:*

1. أبو سمهدانة، عز الدين عبد الله؛ "الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي"، جامعة الأزهر، غزة، 2010:
www.k–astal.com/hndex.php.htm
2. أبو ركبة، سمر؛ "الأقليات في الوطن العربي":
www.pulput.alwatanvoice.com/articles/2011/5/21/228359.htm
3. أمل، سعد غريب؛ "وجهة نظر حزب الله": **www.al–akhbar.com/ar/node/2283**
4. "الأمم المتحدة والحرب الأهلية في لبنان":
www.moqatel.com/openshare/Behth/siasia21/harbLebnansec26
5. باسم، تلاوي؛ "ابرز مقررات القمة العربية التزام مبادرة حل أزمة لبنان والتهدئة":
www.alakhbar.com/ar/node/68773
6. بكر، شيرين؛ "هل تفلح جولة بري في حل الأزمة اللبنانية؟"**15/ 04/ 2003**:
www.lahona.com/Subtect.aspx
7. "بري المبادرة فرصة أخيرة لحل الأزمة اللبنانية"، **إيلاف** ،العدد 4031، (4 يونيو) 2012:
www.aphaq.com/arabic/article/articlbe.asp?/numberID=83
8. بشار، أسعد طعمة؛ "القرار 1559":
www.furat.alwehda.gov.asp?FileName=94008677220060802020
9. الجميل، سيار؛ "مدخل لفهم الأقليات في الشرق الأوسط":
http//www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2007/4/2233093htm
10. دامو، أسامة وسعدي، الدبور؛ **الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**، جامعة الأزهر، 2007.
www.k.astal.com/hndex.php.htm
11. دائرة التثقيف الحزب الشيوعي اللبناني تاريخ الطائفية في لبنان":www.sawtakonline.com

12. ويكيبيديا الموسوعة الحرة في: **http://www. wikipedia.org**

13. الحاروني، عبد الفتاح؛ "الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي"، مركز الدراسات الإستراتيجية وأكاديمية ناصر العسكرية، www.alrased.net/sit/topics/view2005

14. حداد، مارون؛ "طوائف لبنان ال18 أقليات كبرى وأقليات صغرى"، (بيروت: **الشرق الأوسط**، العدد 10802، 2008/06/25): **WWW.AWSAT.COM**

15. الحسن، حمزة؛ "الحقوق المدنية والسياسية للأقليات في المملكة العربية السعودية":

http.wwwalfayhaatv/alfayhaaprograms/dailtprograms/space/1007

16. الحسن، ريا؛ "اقتراح الموازنة المالية ل2010 البيان العام لوزيرة المالية": WWW.YALIBNAN.COM

17. طارق، شندق؛ "تقرير لجنة التحقيق الدولي: تورط الضباط الأربعة ومسئولين أمنيين وسياسيين ودوافع سياسية":
www.almusstaqbal.com/stories.aspx ?StoryID=243120

18. مجلة الوقت؛ الخريطة الطائفية في الوطن العربي، العدد171، 2006: www.alwaqt.com/art:php

19. مجلة العلاقات الدولية والتنمية؛ (سبتمبر 2003):
www.geocities.com/adelzeggagh/bridge.htm

20. الماغوط، محمد؛"التوزيع الديني والقومي في سوريا": http://www.q89at.com/t1026318-2.htm

21. محمد، عزو عبد القادر، ناجي؛ "مفهوم عدم الاستقرار السياسي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621

22. محمد، جمال عرفة؛ "بنود المبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية":
www.islamonline.net/servlt/Satellit=ArticleA&d=1167

***ثانيا – باللغة الأجنبية*: (الفرنسية والانجليزية)**

I– Books/livres :

1. BAYLIS, John & SMITH, Steve; « **The Globalization of World Politics** : **Introduction to Intenational Relations** », 3rd eddition, (Oxford UniversityPress, 2005).
2. BUZAN, Barry; « **people states and fear an agenda for international security studies in the post cold war era** », 2nd edition, (boulder lynner publishers 1991).

3. CEYHAN, Ayse; «**Analyser la securite Dillon**, **Waever**, **Willizms et les autres Cultures &Conflits**», (paris: n°31_32 automne_hiver 1998).
4. HOURANI.A.H ; «**Syria and Lebanon**», (Lebanon : Institute of International affairs, 1968).
5. JALON, hugues; « **les enjeux du débat publique contemporaine** », (paris: la découverte, 1999).
6. LENZOUKI George ; «political Elites in the Middel East», (washington: American Interprise Institute for public policy Research, 1975).
7. MEARSHEIME .JOHN; «**The Tragedy of Great Power Politics** », (New York, 2001).
8. PAUL.d.Williams; « **Security studies an introduction** »,(new Yor:rouledge, 2008).
9. STEPHEN D.Krasne ; « **Sovereignty**:**OrganizedHypocrisy** », (Princeton: Princeton UniversityR Press, 1999).

II–Priodicals & working paper

1. « **Haut–commissariat au droit dès L'Homme** », Déclaration des droits des personnes appartenant à des minorités nationales ou ethniques, Religieuse et linguistiques Adopte par L'assemblée générale, dans sa Résolution 47/35 du 18/12/1992
2. CHRIS Reus Smith; "**The constructivist Turn**: **critical theory after the cold war**", working paper: No1996, Camberra, (August 1996).
3. ELiKa M bakolo ; approche régionale aux conflits et la résolution des conflits dans la région des grands lacs, document de base ; (paris : Ecole des hautes études en Sciences sociales,2003)
1. SEAN M.Lynn–Jones ; « **Does Offense–DefenseTheory have a future** »
2. STEVEN L.Lamy ; « **Contemporary mainstream Approach**, **Neorealism and Neo–Liberalism**

III_ Scientific Magazines

1. ALIXENDER Wendt; "Anarchy is What States Make of it, the Social Construction of power Politics", **International Organization**, No.46, Vol.2 (Spring 1992).

2. CHAIM Kauffmann, "Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars", in **International Security** (Vol. 20:4, 1996)
3. JEFFREY Taliaferro ; « Security… Anarchy », **International Security**, Vol 25,No.3(Winter 2000/01).
4. GAREH Evans ; «Comparative Security and intrestates conflits», **forgien Policy**, N=96°, (fall1994) .
5. GEDEON Rose ; « Neo_classical Realism and Theories of Foreign Policy », **World Politics**, Vol.51,No.01 (Oct 1998)
6. GIENN H. Snyder ; « Mearsheimer's World_Offensive Realism and the Struggle for Security », A Review Essay, **International Security**, vol.27, No.1 (Summer 2002)
7. NICHOLAS Sambanis, "**A Review of RecentAdvances and Future Directions in the Quantitative Literatureon Civil War**", Workshop on Civil Violence, Yale University, 2001
8. NICOLAS Sambanis; "Partitionas a Soulution To Ethnic War: An empirical critique of the theoretical literature", **world politics**, Vol 52, N=°4, (JULY 2000).
9. RUFIN. Jean. Christophe ; « minorités , nationalités , états », **Politique Etrangères** , N=°3,1991.

الفهرس

مقدمة.....8
الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الأقليات.....12-60
المبحث الأول: منطلقات أساسية حول الأقليات.....13
المطلب الأول: تعريف الأقليات وبعض المصطلحات المرتبطة بها.....13
الفرع الأول: تعريف الأقلية 13
الفرع الثاني: تحديد بعض المصطلحات المرتبطة بالأقلية.....16
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في نشأة الأقليات.....19
الفرع الأول: العامل التاريخي.....20
الفرع الثاني: العامل البنيوي.....20
المطلب الثالث: معايير تصنيف الأقليات.....21
الفرع الأول: معيار المقومات الذاتية.....22
الفرع الثاني: معيار النشأة والتكوين.....23
الفرع الثالث:معيار الانتشار والتمركز الجغرافي.....24
الفرع الرابع: معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.....24
الفرع الخامس: معيار العدد.....25
المطلب الرابع: أهداف ووسائل الأقليات.....26
الفرع الأول: أهداف أو مطالب الأقليات.....26
الفرع الثاني: وسائل الأقليات.....29
المبحث الثاني: مقاربات تفسير ظاهرة الأقليات.....29
المطلب الأول: المقاربات الواقعية لتفسير وضع الأقليات.....30
المطلب الثاني: التفسير الهوياتي للأقليات البنائية الاجتماعية.....40
المطلب الثالث: مقاربة الأمن المجتمعي لتفسير النزاعات بين الأقليات.....48

المطلب الرابع: المقاربة النظمية لتفسير حركة الأقليات.....55

الفصل الثاني: الأقليات في المنطقة العربية وعلاقتها بأنظمتها السياسية.....61-97

المبحث الأول: توزيع الأقليات وأسباب الصراع بينها وبين الأنظمة.....61

المطلب الأول: التوزيع الجيوبوليتيكي للأقليات.....61

المطلب الثاني: أسباب الصراع بين الأقلية والأنظمة السياسية في المنطقة العربية.....66

المبحث الثاني: وضع الأقليات في المنطقة العربية.....70

المطلب الأول: مطالب الأقليات في المنطقة العربية.....70

المطلب الثاني: سياسة الأنظمة العربية في التعامل مع الأقليات.....66

المطلب الثالث: حماية حقوق الأقليات في المنطقة العربية.....79

الفرع الأول: حقوق الأقليات في التشريعات المحلية والإقليمية والدولية.....80

الفرع الثاني: مدى تطبيق قوانين حماية الأقليات.....83

المبحث الثالث: أبعاد مسالة الأقليات على الأمن القومي العربي والدولي.....84

المطلب الأول: البعد الداخلي لمسالة الأقليات العربية.....85

المطلب الثاني: البعد الإقليمي لمسالة الأقليات.....90

المطلب الثالث: البعد الدولي لمسالة الأقليات.....;.....93

الفصل الثالث: تأثير الأقليات على استقرار لبنان.....;.....98-154

المبحث الأول: لبنان دراسة جيوبوليتيكية.....;.....99

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديمغرافية للبنان.....;.....99

الفرع الأول: المحددات الجغرافية للبنان.....99

الفرع الثاني: المحددات الديمغرافية للبنان.....100

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والسياسية للبنان.....108

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية للبنان.....108

الفرع الثاني: المحددات السياسية للبنان.....;.....114
المطلب الثالث: الواقع السياسي للأقليات والصراع على السلطة في لبنان.....123
الفرع الأول: التطور التاريخي للأقليات في لبنان.....123
الفرع الثاني: الواقع الراهن للأقليات في لبنان 124
الفرع الثالث: تأثير الصراع الطائفي على استقرار النظام السياسي في لبنان;....126
المبحث الثاني: دور القوى الخارجية في التأجج الطائفي في لبنان.....129
المطلب الأول: دور القوى الإقليمية في الأزمة اللبنانية.....130
المطلب الثاني: دور القوى الدولية في الأزمة اللبنانية.....148
الفصل الرابع: مبادرات تسوية الأزمة اللبنانية.....156-199
المبحث الأول: المبادرات الداخلية لإنقاذ لبنان.....157
المطلب الأول: خطة النقاط السبع.....157
المطلب الثاني: مبادرات بعض الزعماء اللبنانيين لحل الأزمة السياسية اللبنانية..162
المبحث الثاني: المبادرات الخارجية لحل الأزمة اللبنانية.....169
الطلب الأول: المبادرات الدولة لحل الأزمة اللبنانية.....169
المطلب الثاني: مبادرات المنظمات الدولية في حل الأزمة اللبنانية.....174
خاتمة.....;.....201
الملاحق.....205
قائمة المراجع.....216